مبادئ اللسانيات البنوية

دراسة تحليلية إبستمولوجية

أ.د. الطيب دبة
أستاذ اللسانيات
بجامعة الأغواط . الجزائر



طبعة مزيدة ومنقحة
1441هـ / 2019م

أردنا لهذا الكتاب أن يعـــرض بين يدي القارئ الكريم - بأسلوب حرصنا على أن يكون بسيطا ميسرا - أهم المفاهيم والنظريات التي قامت عليها اللســـانيات البنوية، وأن يعرّف له مقولاتها وخصائصها ومسارها التطوري الذي تبلورت فيه ضمن توجهاتها ومدارسها المختلفة، وأن يسعى إلى تأصيلها ونقدها بالوقوف على أهم الأســـس الفكرية والمنهجية التي انبثقت منها وخضعت لأطرها الإبستمولوجية. وإذا بدا واضحا، في ثنايا مواضيع هذا الكتاب وقضاياه، تمسكُنا بهذه الأسس، وحرصُنا على بيانها، ورجوعنا إليها في الدرس والتحليل فذلك لإيماننا بالأهمية الكبيرة التي يمكن أن تنطوي عليها قراءة مفاهيم اللســـانيات ونظرياتها في ضوء تلك الأسس.

مبادئ اللسانيات البنوية

دراسة تحليلية إبستمولوجية




ISBN: 978-9931-763-05-5
9789931763055

مطبعة رويغي
شارع الأمير خالد - الأغواط - الجزائر
Rue Emir Khaled - B.P. N°: 50RP. LAGHOUAT
TEL / FAX: 029.14.21.32 / Mobile: 06.61.64.11.15
E.mail: rouighi_imp@yahoo.fr

أ.د. الطيب دبة

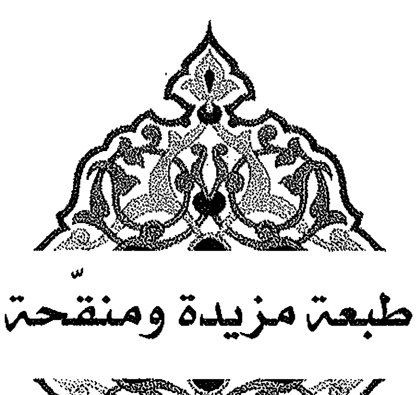
مبادئ اللسانيات البنوية

مبادئ اللسانيات البنوية

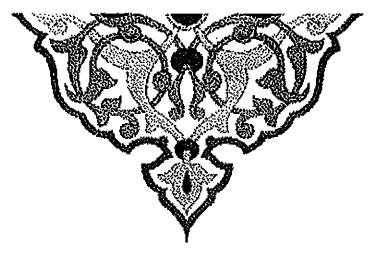
دراسة تحليلية إبستمولوجية

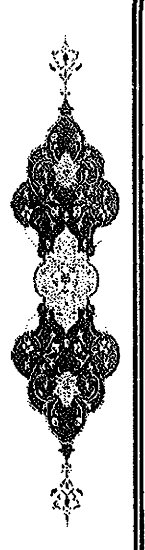
أ.د. الطيب دبة

أستاذ اللسانيات بجامعة الأغواط ـ الجزائر



طبعة مزيدة ومنقّحة





مطبعة رويغي

الأغواط - الجزائر

rouighi_imp@yahoo.fr

الهاتف/ الفاكس: 029.14.21.32

06.61.64.11.15

مطبعة رويغي

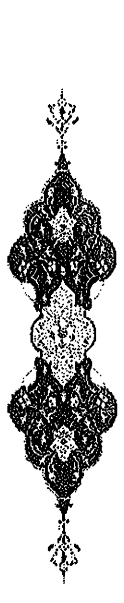
شارع الأمير خالد - الأغواط - الجزائر

Rue Emir Khaled - B.P. N°: 500P. LAGHOUAT

TEL / FAX: 029.14.21.32 / Mobile: 06.61.64.11.15

E.mail: rouighi_imp@yahoo.fr





الطبعة الثانية

1441هـ / 2019م

الإيداع القانوني: السداسي الثاني DL 2ème Semestre 2019

ر.د.م.ك: ISBN 978-9931-763-05-5



بسم الله الرحمن الرحيم

يا ناظرًا في ذا الكتــابِ تَـــراهُ نُسِـجتْ على صَبرٍ لحُومُ سَداهُ

أُهْديكَ فيـه خُلاصةً من فِكرةٍ أعْــدَدْتُــها في منهـجٍ تَرضـاهُ

وعبارةً حبَّرتُـها وجَلَـوتُ مَـوْ رِدَها عسـى أن تَرتَوي بِــرَوَاهُ

«إنه لوهم كبير أن ننظر إلى لفظة مّا على أنها مجرّد اتحادٍ بين صوتٍ مّا وتصوِّره». إنّ تحديدها بهذا الشكل يعني نفيها عن نظامها الذي هي جزء منه، كما يعني الاعتقاد أنه بوسعنا البَدء بالألفاظ وبناء النظام بعد جمعها، بينما يجب الانطلاق – على العكس من ذلك – من الكلّ المتضامن للوصول بالتحليل إلى العناصر التي يحتويها»

- Saussure, Cours de linguistique générale, p157.

محتويات الكتاب

الباب الثاني

نظريات اللسانيات البنوية ومدارسها

(دراسة في المجال النظري)

الباب الثالث

نظريات اللسانيات البنوية ومدارسها

(دراسة في المجال الإجرائي)

مقدّمة الطبعة الأولى

إن من أهمّ النتائج التي حقّقها علم اللسان الحديث تلك المكانة المرموقة التي بلغتها دراساته بين شتى العلوم والمعارف الإنسانية وحتى بين العلوم المادية البحتة كالإعلام الآلي، والأرطوفونيا (طب الأمراض اللغوية)، وعلم تشريح الأدمغة، وغيرها من العلوم التي يعدُّ البحث اللساني من أبرز انشغالاتها العلمية وتطلعاتها المستقبلية.

وقد كان في مقدمة التحوّلات التي أسهمت في احتلال البحث اللساني الحديث لهذه المكانة تلك المفاهيم والنظريات التي ظهرت - خلال الربع الأول من القرن العشرين - على يد اللساني السويسري فردينان دو سوسير، ثم امتدّت في ظهورها وقد أعدّت أسسا لمنهج جديد في دراسة الألسنة البشرية، يقوم على نقض المبادئ التي قامت عليها المناهج السابقة، وينطلق من نقضه هذا ليؤسس رؤية لسانية متميزة بديلة أثمرت الكثير من الملاحظات الجادّة، والنتائج الجليلة، وسعت في الاهتمام بشؤون اللغة، وفي دراسة ظواهرها بأسلوب علمي موضوعي دقيق معتمدةً على مبادئ منهج العلم التجريبي، وجاعلة من اللسانيات علما مستقلا قائما بذاته، وميدانا لالتقاء الكثير من العلوم والمعارف، وأداة لتطويرها وإثراء مبادئها ونظرياتها.

ولئن كانت اللسانيات قد نالت - عند الغربيين في مراكز البحث ودور الجامعات، بل وفي المدارس والثانويات - حظها من هذه المكانة المرموقة كاملا غير منقوص فإنها لا تزال، في بلداننا العربية، في مرحلة تعريفها والاعتراف بوجاهتها إن في مجال الدرسات اللغوية، أو في مجال الدراسات الأدبية والنقدية على الرغم من الكتابات غير القليلة المهتمة بها في نطاقَي البحوث الأكاديمية، والبحوث غير الأكاديمية؛ ولعل من أسباب ذلك ما يلي:

- صعوبة الإدراك والتحصيل في تلقي هذا العلم الحديث الذي تنزع مفاهيمه ونظرياته إلى قدر كبير من التجريد والتعقيد باعتبارها تسعى - في كثيرٍ منها - إلى صورنة البحث اللغوي والتعامل مع مدونته وفق مبادئ التقعيد النموذجي المجرد، وتستهدف، في أبعادها المنهجية، غرضا شموليا عاما يسعى إلى وصف جميع اللغات البشرية متجاوزا مراعاة التفاصيل والخصوصيات.

- ما تسبّبه إشكالية المصطلح اللساني من تشويش في الأفهام وإرباك في التحصيل لدى الدارسين الذين تعوّدوا على تلقي هذا العلم من خلال الكتابات العربية، تلك الكتابات التي لا تتفق - إلا في القليل النادر - في شأن اختيارها للمصطلح العربي المقابل للمصطلح الغربي؛ إما لاختلاف الأفهام وتفاوت درجاتها إزاء ما وضعه الغربيون - بلغاتهم طبعا - من مبادئ ونظريات، وإما لانطلاق حركة الترجمة العربية من المبادرات الفردية التي من شأنها أن تكرِّس موقف الاختيار الحر وتعيق المبادرة في توحيد المصطلح اللساني. وذلك في غياب هيئات متخصصة تقوم على مبادرات علمية جماعية يكون لها حق مراجعة المصطلح واختياره وتثبيته كما هو الحال، مثلا، في المجامع اللغوية.

- نقص الاهتمام باللسانيات من حيث هي مجال حيوي يمتلك من الأهمية ما يجعله أداة ضرورية للكثير من المعارف والأنشطة الفكرية والفنية والعلمية، ومن أبرز العلامات الدالة على نقص الاهتمام بهذا العلم في بلداننا العربية أن دروسه لا تزال - إلى يومنا هذا - حكرا على أقسام اللغات في الجامعات بينما بلغت، في البلدان الغربية، درجة أصبحت فيها - منذ سنين - مادة هامة للمعلّم والتلميذ في المدارس الابتدائية. ومن علامات هذا النقص كذلك أن بعض نقادنا لا يزالون يُشككون في مدى جدوى هذه الدروس في الممارسة النقدية بينما ينشغل بها النقاد الغربيون في وضع النظريات تلو النظريات ويتنافسون، باستمرار، لوضع جديد المناهج والأساليب في مختلف تحليلاتهم وكشوفهم اللسانية وقراءاتهم الأدبية والنقدية.

ومن أجل المساهمة في إزالة هذه العقبات وفي سبيل تقريب مفاهيم الدرس اللساني الحديث من الدارس العربي أردنا أن يكون موضوع هذا الكتاب دراسة تحليلية إبستمولوجية في قطاع هام من قطاعات علم اللسان العام وهو **اللسانيات البنوية**. وكنا وددنا، في البداية، أن نتناول جميع المذاهب اللسانية (اللسانيات البنوية، واللسانيات التوليدية التحويلية، واللسانيات التداولية)، لكننا آثرنا، فيما بعد، تقسيم هذا الموضوع الكبير إلى ثلاثة مواضيع جزئية كل منها نتناول دراسته في كتاب مستقل نقتصر فيه على دراسة مذهب واحد حتى لا نرهق القارئ بحجم كبير للمادة المدروسة، وحتى نتمكّن من منح الدراسة جانبا معتبرا من الوصف التحليلي الشامل والمتابعة العلمية الدقيقة وهو ما لا يتسنى لنا تحقيقه إذا ما اتجهنا إلى تناول جميع المذاهب في كتاب واحد. وقد وقع اختيارنا في هذا الكتاب – وسوف نتبعه، بإذن الله تعالى، بكتابين آخرين: الأول في اللسانيات التوليدية التحويلية، والثاني في اللسانيات التداولية – على مذهب اللسانيات البنوية لكونه صاحب السبق والريادة في إنشاء علم اللسان الحديث، وصاحب النصيب الأوفى فيما هو معروف ومشهور من النظريات اللسانية الحديثة، ولأنه يمثل مرحلة التأسيس اللساني التي من دونها تتعطل المسيرة التطورية للدراسات اللسانية اللاحقة بما فيها النظريات والمفاهيم التي قامت على انتقادها للبنويين.

أردنا لهذا الكتاب أن يعرض بين يدي القارئ الكريم – بأسلوب حرصنا على أن يكون بسيطا ميسرا – أهم المفاهيم والنظريات التي قامت عليها اللسانيات البنوية، وأن يعرّف بمقولاتها وخصائصها وبمسارها التطوري الذي تبلورت فيه ضمن توجّهاتها ومدارسها المختلفة، وأن يسعى إلى نقدها وتأصيلها بالوقوف على أهمّ الأسس الفكرية والمنهجية التي انبثقت منها وخضعت لأطرها الإبستمولوجية. وإذا بدا واضحا، في ثنايا مواضيع هذا الكتاب وقضاياه، تمسكُنا بهذه الأسس، وحرصُنا على بيانها، ورجوعنا إليها في الدرس والتحليل، فذلك لإيماننا بالأهمية الكبيرة التي يمكن أن تنطوي عليها قراءة مفاهيم اللسانيات ونظرياتها في ضوء تلك الأسس.

إن لأية نظرية من النظريات اللسانية - وهذا شأن كل نظرية تمتلك صياغة منهجية واضحة المعالم والأبعاد - إطارين منهجيين: الأول تمثّله الجوانب التقنية والإجرائية المحدِّدة لسمات «المنهج»، وهي ما يتمّ العمل به والانطلاق من أدواته داخل النظرية، والثاني تمثله الأسس الفكرية والمبادئ الفلسفية التي بلورتْ عمل تلك النظرية وحدَّدت مساراته المنهجية ورسمتْ آفاقه وتوجهاته؛ فإذا كان الجانب الأول هو «المنهج» فإن الجانب الثاني هو عقيدة المنهج، وإذا كان الأول هو القواعد والقوانين فإن الثاني هو فلسفة القواعد والقوانين. ولا مناص للدارس - في هذه الحالة - من معرفة فلسفة المنهج قبل معرفة المنهج، ومعرفة أسسه التي انبثق منها قبل معرفة مفاهيمه وأدواته التي يعمل بها.

وفي سياق هذا التأصيل الإبستمولوجي تركَّز اهتمامنا في تعريف الأسس التي قامت عليها اللسانيات البنوية، وفي شرحها، وتحليل أبعادها، وتتبّع آثارها مع كل مبدأ أو مفهوم بما يعين على فهم المبادئ والنظريات البنوية فهما دقيقا وافيا، وعلى تبين حدودها وفوارقها في أبعادها المفهومية، ونقاشاتها الفكرية، وامتداداتها التنظيرية، وعلى تصنيفها والمقابلة فيما بينها في ظل تموضعها ضمن اتجاهاتها ومدارسها المختلفة.

وقد سعينا في أن تكون دراستنا شاملة - ما أمكن - لجميع المدارس والاتجاهات البنوية ولما تتبناه من مفاهيم ونظريات حتى نقدم للقارئ الكريم صورة واضحة المعالم متكاملة الجوانب والأطراف عن هذا المذهب اللساني الكبير وعن تطوراته المنهجية والتاريخية خلال مشواره الطويل في القرن العشرين.

جاءت خطة الكتاب مقسّمة إلى مدخل وثلاثة أبواب اشتمل كل باب منها على فصلين:

المدخل جعلنا له عنوانا هو: «عرض تمهيدي لعلم اللسان الحديث»، وفيه ناقشنا إشكالية مصطلح العلم (اللسانيات)، ثم أشرنا إلى الخصائص المحدِّدة لتعريفه باعتباره علما جديدا في دراسة اللغات، ثم تعرّضنا لتحديد موضوعه كاشفين - من خلال

وجهات النظر المختلفة حوله - عن أبرز التقابلات المنهجية الواردة بين المذاهب اللسانية الثلاثة.

الباب الأول: أعطيناه عنوانا هو: «**اللسانيات البنوية: المفهوم والنشأة والأساس**»، وفيه تعرضنا لفصلين: الأول قدّمنا فيه عرضا تحليليا لسمات الإطار التاريخي والإبستمولوجي التي من شأنها أن تحدد - ضمن رؤية فلسفية عامة تشمل جميع النظريات والمفاهيم البنوية - معالم الخلفية الفكرية والمنطلقات التصورية والمنهجية التي قام عليها التفكير اللساني البنوي. والثاني تناولنا فيه نشأة اللسانيات الحديثة عند مؤسسها الأول فردينان سوسير، وحرصنا على شرح مفاهيمه وتحليلها وبسط مقولاتها بشيءٍ من التفصيل نظرا إلى أهميتها بوصفها الأساس الذي قامت عليه معظم مفاهيم الدرس اللساني الحديث.

الباب الثاني عنوانه: «**مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها (دراسة في المجال النظري)**»، وفيه اتجهتْ دراستنا إلى استعراض سائر المبادئ البنوية ومناقشتها وتحليلها بكيفية تتناول حدود المفاهيم في ظل أبعادها التصورية، وأصولها النظرية، مع متابعة السمات المميزة لكل منها، والمقابلة فيما بينها بما يكفي لتقديم رؤية منهجية واضحة تساعد في تبيُّن مواضع الاختلاف والتعارض إلى جانب مواضع التشابه والاتفاق. وقد استغرق ذلك فصلين: الأول تناولنا فيه أبرز النظريات والمفاهيم وأشهرها مما ينتمي إلى **اللسانيات البنوية الأوروبية**، وقد آثرنا أن ندرج - ضمن هذا الفصل، ومن خلال تناول موجز - بعض النظريات التي لم تنبثق من الاتجاه البنوي بشكل مباشر لكنها تأثرت باللسانيات البنوية فيما بعد مثل المدرستين الإنجليزية والرّوسية متبعين في ذلك القراءة التوجيهية لأستاذنا عبد الرحمن حاج صالح. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه أبرز المفاهيم والنظريات المنتمية **للسانيات البنوية الأمريكية** ضمن توجّهيها المختلفين (اللسانيات النفسية، واللسانيات التوزيعية).

الباب الثالث عنوانه: «**مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها (دراسة في المجال الإجرائي)**»؛ أردنا لموضوع هذا الباب أن يتجه في دراسة الجوانب المتصلة بالمجال الإجرائي في اللسانيات البنوية، ذلك المجال الذي يبرز من خلاله عمل اللغة ويتم به تحليل وحداتها ووصفها وصفا عمليا إجرائيا في ضوء ما تعمل به مناهج التحليل البنوي المختلفة، وبناءً على ما تقول به - داخل هذه المناهج - مجموعة من المبادئ والمفاهيم يكون قد سبق الحديث عنها - في شكلها النظري - خلال فصلي الباب الثاني. وقد ورد بيان ذلك وتفصيله عبر فصلين: الأول اتجهنا فيه إلى تتبع المبادئ المتعلقة بدراسة **الفونيمات** أو ما يسمى بالوحدات غير الدالة، وذلك ضمن علم لساني يعد فرعا هاما من فروع الدراسات اللسانية الحديثة يسمى «**الفونولوجيا**». وفي الفصل الثاني تعرّضنا للجانب الثاني من الدراسات المتصلة بالمجال الإجرائي وهو دراسة الوحدات الدالة (**المونيمات أو المورفيمات**) والجمل.

وننبه القارئ الكريم إلى أننا وضعنا في هامش الكتاب نصا موازيا لمتنه جعلناه لتعريف المفاهيم والأعلام، ولتفسير بعض المسائل وتوضيحها مما يجسد صلة جانبية بموضوع الكتاب لكنها هامة، أو يشير إلى خصوصية في نظام اللسان العربي في ظل القراءة التقابلية بينه وبين مفاهيم اللسانيات البنوية، أو يكشف عن تقابل من التقابلات التي يمكن ملاحظتها - في صورة تعارض واختلاف، أو في صورة امتداد وتكامل - إما بين المفاهيم البنوية ذاتها وإما بينها وبين بعض المفاهيم اللسانية المنتمية إلى مذهب اللسانيات التوليدية والتحويلية أو إلى مذهب اللسانيات التداولية. **ولذلك نلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن قراءة متن الكتاب وحده لا تُغني عن قراءة هوامشه.**

إن ضرورة هوامش هذا الكتاب تبرز في كونها تشكل نسيجا من التوضيحات الهامة والتفسيرات التقابلية التي من دونها قد لا يتمكن القارئ - لا سيما إذا كان من المبتدئين - من أخذ صورة واضحة ومتكاملة عن مفاهيم اللسانيات البنوية ونظرياتها، وعن صلاتها المنهجية والتاريخية فيما بينها أو بغيرها من مفاهيم المذهبين الآخرين.

ونظرا إلى الطول الملحوظ في نصوص الهامش فإنا نتوجّه إلى القارئ الكريم بالاعتذار إن كنا قد أثقلنا عليه بإسهابنا للحديث في مواضع رأينا من حكمة التحليل المنهجي أن نبسط قضاياها بالشرح والتحليل، كما نعتذر إليه إن كنا قد أوجزنا في مواضع كان ينبغي فيها الشرح والتفصيل.

وإنا لنرجو أن نكون، بعملنا هذا، قد أسهمنا في تعريف هذا العلم وفي تبسيط مفاهيمه وتذليل صعوباتها وجعلها في متناول الطلبة والباحثين بما يمكّنهم من استيعاب طروحاتها واستثمارها في بحوثهم اللسانية النظرية والتطبيقية، وفي تطبيق نتائجها في مختلف المعارف الإنسانية كالترجمة، والأرطوفونيا، والنقد الأدبي، وتعليمية اللغات، وغيرها.

ونحمد الله جلّ وعلا ونشكره على أن أعاننا بفضله على إنجاز هذا العمل، فهو من وراء الجهد والقصد وإليه المبتغى.

الأغواط في جويلية 2001

أ. الطيب دبة

مقدّمة الطبعة الثانية

يسَّر الله لهذا الكتاب أن يُطبع في عام 2001، وقد منَّ الله عليّ بفضل نشره وتوزيعه في مدّة وجيزة، كما منَّ عليّ مرة أخرى إذ حظِيتْ مادّته بالقبول والرضى لدى جموع القراء من الأساتذة والطلبة وسائر الباحثين، وقد حفَّزني على طبعه للمرة الثانية ما علمت من سعي الكثير منهم في طلبه، ورغبتهم في اقتنائه من خلال لقاءاتي الشخصية بعددٍ منهم، وعبر رسائل بعضهم في وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما وأنه قد مضى على نفاد نُسَخ الطبعة الأولى ما يقارب ثمانية عشر عاما.

ولا أشك في أن من أكبر الأسباب في إقبال الدراسين على اقتناء هذا الكتاب هو موضوعه ذاته؛ فاللسانيات، ذلك الموضوع القديم الحديث، يظل مجالُ الاشتغال فيه من أهمّ مجالات البحث في العلوم الإنسانية، وأفضلها تمثيلا لشروط المنهج العلمي، وأسرعها تجدّدا في المعرفة، وتداعيا للنمو والتطور، وأشدِّها تطلُّبا للتطبيق والاستثمار، وأكثرها استقطابا لحفاوة الدارسين.

والحق أن اللسانيات على الرّغم من أنها علم وافد على الثقافة العربية منذ عقود من السنين إلا أن الحديث عن جِدّتها، ووجاهة موضوعاتها، وصعوبة تحصيل مادتها لا يزال يدور في أوساط المهتمين بشؤون الدرس اللساني، وفي قاعات الدرس بالجامعات؛ ولا يزال بريقها يغري بالبحث فيها وبالتنافس في موضوعاتها؛ ولعلّ هذا ما يفسّر احتفاء الباحثين، من مختلف المشارب والتخصّصات، بقضاياها، وإقبالهم على دراستها.

هذه هي الطبعة الثانية من كتاب «مبادئ اللسانيات البنوية. دراسة تحليلية إبستمولوجية»، وقد أودعتها جهدا من المراجعة والتنقيح أردت، من خلاله، تقصّي ما أُغفِل ذكره – في الطبعة الأولى – وهو على قدر من الأهمية، ومن اللائق الاعتداد به وبيانه، وما جاء ناقصا وهو أولى بالزيادة، وما ورد غامضا وهو أحوج إلى الإيضاح، وما عُرِض مجملا وتمام الإفادة فيه أن يُفصَّل، وما غلب في عرضه التنظير والتجريد وكان حريّا بأن يُشفَّع بالتمثيل والإجراء.

فهي إذن طبعة مزيدة ومنقّحة أردت أن أستدرك فيها بعض ما فاتني في الطبعة الأولى، وأن أضيف إليها ما قد يبدو أحسن عرضا، وأدقّ بيانا، وأكثر توسعا في تناول المسائل، وفي مناقشتها وبيانها.

وإني لأرجو أن تنال هذه الطبعة إعجاب القارئ الكريم، وأن تحوز رضاه، وأن تورده موارد الفهم الصحيح لمبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها، وأن تفضي به إلى مواطئ الإدراك الجيد لأبعادها المنهجية وأسسها الإبستمولوجية.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يتقبل جهدي، فيه، واجتهادي، وأن يغفر لي ما قد يشوبه من نقص أو تقصير، وأن يجعله ضمن أعمالي التي أبتغي بها وجهه الكريم، فهو المقصود، وإليه المبتغى.

الأغواط، سبتمبر 2019

أ.د. الطيب دبّة

tayebdebba@gmail.com

مدخل

عرض تمهيديّ لعلم اللّسان الحديث

1- إشكالية مصطلح اللسانيات:

1-1- معاني اللسان واللغة في المعاجم والمدونات اللسانية:

للفظة اللسان معان كثيرة في المعاجم والمدونات اللسانية نذكر منها ما يلي:

- «اللسان: العضو المعروف في داخل الفم بين الفكين، وهو جارحة الكلام وأداة رئيسة في آلة النطق وتأليف مخارج الحروف»[1].

- يقول ابن فارس (395هـ): «اللام والسين والنون أصل صحيح واحد يدل على طول لطيف غير بائن، في عضو أو في غيره، من ذلك اللسان معروف [...] واللَّسن جودة اللّسان والفصاحة. واللِسن: اللغة، يقال: لكل قوم لِسنٌ أي لغة، وقرأ ناس: ﴿ومَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاّ بِلِسْنِ قَوْمِهِ﴾»[2].

- وجاء في لسان العرب: «اللِّسان جارحة الكلام، وقد يُكنّى بها عن الكلمة فيؤنَّث حينئذٍ، قال أعشى باهلة:

إنّني أتتني لسانٌ لا أُسرُّ بها   من عَلْوَ لا عجبٌ فيها ولا خَسَرُ

قال ابن بري: اللسان هنا الرسالة والمقالة [...] وقد يُذكّر على معنى الكلام، قال الحطيئة:

ندمتُ على لسانٍ فات منّي   فَلَيْتَ بأنه في جوفِ عَكْمِ

[...] ابن سيده: اللِّسان المِقْوَل، يُذكّر ويؤنث، والجمع ألسِنة فيمن ذكّر مثل حمار وأحمرة، وألسُن فيمن أنّث مثل ذراع وأذرع [...] واللسان الثناء [...] واللِّسن بكسر اللام اللغة، واللسان الرسالة [...] والإلسان: إبلاغ الرسالة [...] ولاسَنَه: ناطقه، ولَسَنَه يَلْسُنُه لسنا: كان أجود لسانا منه»[3].

---

(1) إميل يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ص1068.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (تح. عبد السلام هارون)، مادة (لسن).

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (لسن).

أما مصطلح: "اللغة" فقد جاء من معانيه ما يلي:

- جاء في لسان العرب: «قال الأزهري: واللغة من الأسماء الناقصة، وأصلها لُغْوة من لغا إذا تكلم [...] واللغة: اللَّسن [...] وهي فُعْلة من لغَوْت إذا تكلمت، أصلها لُغْوة ككرة وقُلةٍ وثُبةٍ، كلها لاماتها واوات، وقيل: أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ والهاء عِوض، وجمعها لُغًى مثل بُرّة وبُرًى، وفي المحكم: الجمع لغات ولغون [...] التهذيب: لغا فلانٌ عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه؛ قاله ابن الأعرابي، قال: واللغة أُخذت من هذا لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين. واللغو: النطق. يقال: هذه لغتهم التي يَلغون بها أي ينطقون»[1].

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: «واللغة أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم، ج لغات ولُغُون، ولغا لغوا تكلم وخاب وثريدته[2] روّاها بالدّسم، وألغاه خيّبه، واللَّغْوُ واللَّغَا، كالفتى، السَقَطُ وما لا يُعتد به من الكلام وغيره [...] ولغا في قوله، كسعى ودعا ورضي، لغاً ولاغيةً ومَلغاة: أخْطَأ، وكلمة لاغية أي فاحشة»[3]. «وقال إمام الحرمين: اللغة من لَغِيَ يلغى من باب رَضِيَ يرضى إذا لهج بالكلام، وقيل من لَغَى يلغى»[4].

1-2- اللسان واللغة في استعمالات القدامى:

تختلف لفظتا "اللسان" و"اللغة" في استعمالات علماء اللغة القدامى؛ فإذا كانت لفظة "اللغة" تُستخدم عند اللغويين والنحاة للدلالة على عدة معان كما سنراه في الفقرات الموالية، فإن لفظة "اللسان" ظلت تُستخدم - منذ ما قبل العهد الإسلامي (الشعر الجاهلي) إلى غاية العهد العباسي مع امتداد الحركة العلمية للدراسات اللغوية -

---

(1) المصدر السابق، م15، ص250- 252.

(2) الثريدة: ما يُهشّم من الخبز ويُبلّ بماء القدر وغيره. (لسان العرب، ج2، ص102).

(3) دار الفكر، بيروت- لبنان، 2008، ص1197-1198.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، (شرح محمد جاد المولى وآخرين)، ص8.

بمعنى واحد عام[1] يمكن تحديدها من خلاله بأنها الاصطلاح الذي يدل على الوسيلة التبليغية التي يتواصل بها مجموع الأفراد في كل أمة من الأمم، ويعبّرون بها عن أغراضهم. وإذا طلبنا مزيدا من التحقيق والتدقيق في بيان المعاني التي أرادها علماؤنا القدامى بلفظة "لسان" فسنجدها معنيين اثنين:

- الأول: أُريدَ به التعميم، إذ غالبا ما يُطلِق العلماء لفظ «**علم اللسان**» على مفهوم الدراسة العلمية للسان البشري بصفة عامة[2]، أي بغض النظر عن خصوصياتها التي تتجلى في لسان دون لسان، وهذا ما يدل عليه قول الفارابي (339هـ): «إن الألفاظ الدالة في **لسان كل أمة** ضربان مفردة ومركبة (...) و**علم اللسان عند كل أمة** ينقسم سبعة أجزاء كبرى»[3].

- والثاني: أُريدَ به التخصيص، وذلك بوصف مصطلح «لسان»، أو بإضافته إلى اسم أمة معينة (**اللسان العربي، اللسان الفارسي، أو لسان العرب، ولسان فارس..**)، وهو ما يدلّ على النظام التواصلي المتبادل بين أهل الأمة الواحدة، مثلما يشير إليه قول الشافعي: «**عند أهل العلم بلسان العرب**»[4]، وقول الفارابي: «**فإن هذه وكثيرا غيرها يخص لسان العرب**»[5]، ومثلما فعل ابن خلدون حينما جعل فصلا في مقدمته بعنوان: "**في علوم اللسان العربي**"[6].

---

(1) إذا ما استثنينا، طبعا، المعاني المعجمية الواردة في الصفحة الماضية مثل: جارجة الكلام، والرسالة، والثناء، لأن المراد، هنا، المعنى المصطلح عليه في استعمالات العلماء لا المعنى العام المتداول بين الناس.

(2) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث(2)، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، 1971، ص52).

(3) أبو النصر الفارابي، إحصاء العلوم، القاهرة، 1931، ص3.

(4) الرسالة، (تح. أحمد محمد شاكر)، القاهرة 1940، ص60.

(5) إحصاء العلوم، ص18.

(6) المقدمة، (تح. خليل شحادة)، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، ص565.

أما مصطلح «اللغة» فقد استعمله القدامى بمعان مختلفة ومتباينة نذكر منها ما يلي:

- كان علماء اللغة، في بادئ الأمر، يستعملون مصطلح "اللغة" للدلالة به على واحدةٍ من **اللهجات**[1] العربية المختلفة؛ فيقولون: لغة تميم، ولغة هوازن، ولغة ربيعة، ويقولون عند النظر في اختلاف هذه اللغات (أو اللهجات): وهذا على لغة تميم، أو على لغة الحجازيين، أو هذا على قياس من لغتُه كذا وكذا[2].

- وتُستعمل لفظة «لغة»، أيضا، للدلالة على اختيار من الاختيارات الخاصة بإحدى لهجات العربية، أو بأكثرها؛ مثل نصب المثنى وجرّه بالياء في لغة أكثر العرب خلافا للغةِ من يبدِل الياء ألفا، كما في: ضربتُ أخواك، ومررتُ بأخواك[3]، ومثل كسْر حرف المضارعة في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز[4]. وقد شاع لدى بعض العلماء، في وصف واحد من هذه الاستعمالات، قولهم إنه لغة؛ فقد قالوا في كسر ياء المتكلم إذا كانت قبلها ياء أخرى إنه لغة في بني يربوع[5]، وفي إلحاق تاء التأنيث بنون فعلان إنه لغة في بني أسد[6].

---

(1) ليس المراد باللهجات العربية القديمة مفهوم اللهجة في استعمالها المُحدَث Dialecte؛ اللهجة بهذا المفهوم شكل من أشكال لغةٍ مّا لها نفس نظامه المعجمي والنحوي والصوتي لكنها مستعملة في محيط أضيق من هذا اللسان (ينظر: Dubois. J et Autres, Dictionnaire de Linguistique, p143.). وفي هذه الحالة تعدُّ اللهجة بديلا عن اللغة من حيث هي صورة كاملة عنها وبالتالي هي كل وليست جزءاً منه. إنما المراد باللهجات العربية القديمة التنوعات المحلية أو القبلية بوصفها حالات مخصوصة في استعمال العربية، أي أجزاء من اللغة وليست كلا ينوب عنها. ومثالها إعمال «ما» في لغة أهل الحجاز، أو قول «عن» في موضع «أن» في لغة تميم (لمزيد من الاطلاع ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص29-30).

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص10-11.

(3) ينظر: نفسه، ج2، ص14.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، (تح. عبد السلام هارون)، دار الجيل بيروت، ط 1، ج4، ص110.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص409.

(6) ينظر: الجواهري إسماعيل بن حماد، الصِّحاح. تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، ص687.

- كما تُستعمل لتدلّ على مجموعة الموضوعات التي تتكون منها حصيلة ما تحرّاه[1] «اللغويون» (كالأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، وغيرهم) في مقابل ما صنعه النحاة، وعلى هذا يقابل علم اللغة علم النحو بمعناه العام (أي بما فيه الصرف) من جهة علاجه (أي علم اللغة) لمادة اللسان كمادة، وهي مجموع ألفاظها الموضوعة في ذاتها[2]... أما النحو فيعالج هذه المادة لا في ذاتها بل فيما هو راجع إلى صورة عناصرها إفرادا وتركيبا[3]. ومن هنا نفهم إشارة السيوطي(911هـ) إلى تعريف اللغة إذ يقول: «اللغات: عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني»[4]، كما نقل أيضا: «حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى»[5]، ولهذا كان البحث فيها مقصورا - خاصة لدى اللغويين المتقدمين- على المفردات في ذاتها.

- كما تُستعمل لتدل على «المفهوم الناتج من مقابلتها لكلمة "اصطلاح". وهذا التقابل يجري استعماله بكثرة في التحديدات اللغوية للمصطلحات. ففي كتب الفقه مثلا نعثر على مثل هذه العبارات: "الصلاة لغةً هي الدعاء وفي الاصطلاح.." فاللغة بهذا المعنى هي المفردات المبتذلة عند جميع الناطقين، أي اللغة غير الفنية»[6].

---

(1) أي ما جمعوه واستقروه من مادة لغوية في إطار ما يُسمى بـ: علم متن اللغة الذي يدرس «الموضوعات اللغوية»، أي ما وُضع من الألفاظ المعينة السماعية. وقصَره المتأخرون على أوضاع المفردات فقط، مثلما ورد في تحديدات ابن يعقوب المغربي والتهانوي وغيرهما. (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، (مقال: مدخل إلى علم اللسان الحديث (2))، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، رقم2، 1971، ص56).

(2) أي من حيث ثبوتها أولا، ثم ثبوتها بصيغة كذا، وبمعنى كذا، أو تنوعها اللهجي ومصدر ثبوتها كالدخيل، والمولد، والعقمي، وهو الغريب الدارس، ثم كيفية وضعها وتحليل أجناسها الدلالية كالمشترك، والمترادف (حاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (2)، ص56).

(3) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، ص56.

(4) المزهر في علوم اللغة، ج2، ص8.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص8.

(6) عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، ص29.

– وهنالك استعمال أراد به بعض العلماء النظام التواصلي المتداول بين أهل الأمة الواحدة مثلما فعل ابن جني في كتابه الخصائص مستخدما مصطلح اللـغة بـهذا المعنى في مواضع كثيرة منه[1]، نذكر منها موضعا قدّم فيه تعريفه للغة بأسلوب علمي موجز ودقيق يقول فيه: «أما حدُّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2]. وبهذا الاستعمال أُشْرب لفظ اللغة مدلول اللسان ووقع الترادف بين المصطلحين مما أدّى إلى الالتباس بيْنهما عند كثير من العلماء قديما وحديثا، مع التنبيه إلى أن الدراسات العربية القديمة لم تستخدم مصطلح اللغة بمعنى اللسان إلا بعد نهاية القرن الثاني الهجري[3].

1-3- فقه اللغة، وعلم اللغة، وعلم اللسان في كتب القدامى:

ورد استعمال مصطلحات: "فقه اللغة"، و"علم اللغة"، و"علم اللسان" في الكتب اللغوية القديمة بشكل واضح لافت للنظر، لكنّ غايات العلماء في استعمال هذه المصطلحات يشوبها الغموض ويعتورِها التداخل والاشتباه بما يحجب عن الدارس تحديد معانيها والتمييز فيما بينها وأخذ صورة واضحة محدَّدة عنها.

وإن كان غرضنا محاولة التمييز بين المعاني المحدَّدة لهذه المصطلحات (فقه اللغة، وعلم اللغة، وعلم اللسان[4]) فسوف نقتصر على عرض معانيها المشتركة بما يمكّننا من

(1) ينظر: ج1، ص ص33، 44، 322.

(2) ج1، ص33.

(3) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، 1971، ص51.

(4) هنالك مصطلحات أخرى (كالعربية، وعلم العربية، والنحو) لم نشأ إقحامها في هذا المبحث حتى لا نزيد من حيرة القارئ أمام تعدد المصطلح من جهة، ومن جهة أخرى لأننا رأينا أن هذه المصطلحات لا تشكل ترادفا، ولا تثير لبسا مع مصطلح علم اللسان (أو اللسانيات)، وذلك من حيث إن استعمالها تقلص –لدى النحاة المتأخرين– ليرتبط بالدرس النحوي (المختص بالتراكيب والجمل)، بينما كانت تدل – لدى النحاة الأولين – على الدراسة العلمية للغة العربية في جميع مستوياتها. (للمزيد من الاطلاع ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص24–28. وينظر أيضا: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص36–41).

المقابلة فيما بينها وبين الاصطلاحات الغربية الحديثة، ويسوقنا إلى معرفة الإطار التصوري والأساس الإبستمولوجي اللذين تبلور فيهما مصطلحُ "اللسانيات" وشاع استعماله حتى صار عنوانا للدرس اللساني الحديث لدى كثير من الأساتذة والباحثين في جامعات الوطن العربي.

وفيما يلي نعرض لبعض الكتب التي استعمل أصحابها هذه المصطلحات، ونحاول أن نقف على المعاني التي استُخدم لها المصطلح المختار في كل منها:

- استخدم أحمد ابن فارس (395هـ) مصطلح "فقه"[1] في كتابه المشهور: "**الصاحبي في فقه**[2] **اللغة وسنن العرب في كلامها**"، للدلالة به على العلم باللغة. وإن كان ابن فارس لم يستخدم لفظة "فقه اللغة" إلا في عنوان الكتاب غير أن إشاراته إلى مصطلح علم اللغة في نصوصه كثيرة، نذكر منها قوله: «أقول إن العلم بلغة العرب واجب [...] بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة»[3]. وإن المتتبع للموضوعات التي عالجها كتابه ليجد أن لفظ «اللغة» لم يعد يدل، لديه، على ما يتعلق بالموضوعات[4] اللغوية (أي ما يُقصر على الألفاظ في ذاتها) فحسب، مثلما كان شائعا لدى جُمّاع اللغة من قبل، بل جعله عنوانا لدرس لغوي يتناول مجموعات من القضايا اللغوية المختلفة المتصلة بدراسة الألفاظ إفرادا وتركيبا

---

(1) الفقه: العلم بالشيء والفهم له وقد جعله العرف خاصا بعلم الشريعة، والفقه في الأصل الفهم (ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (مادة: فقه).

(2) لا يبدو أن للفظة "فقه" معنى أراده ابن فارس ليميِّزها عن لفظة «علم». يقول عبده الراجحي: «وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان مأخوذ من لفظة "الفقه" بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيها قدّم أكثر من كتاب في الفقه، فضلا عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين بين اللغة والدين على وجه العموم، وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص». (عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص42).

(3) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص64.

(4) سبق شرح هذه الكلمة فيما تقدّم (ينظر: ص27، الهامش رقم:2).

من خلال المستويات: الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية، والبلاغية، غير أنه أعدّها في شكلٍ مسائل متداخلة، يصعب الفصل، ضمنها، بين مستوى وآخر أو بين موضوع وآخر. وإن كانت هذه إحدى سمات منهج الدراسة اللغوية في ذلك العصر[1].

– أما أبو نصر الفارابي (399 هـ) فقد استخدم في كتابه **"إحصاء العلوم"** لفظ **"علم اللسان"** مرات عديدة؛ فهو يقول مثلا: «**علم اللسان في الجملة** ضربان: أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما [...] والثاني: علم قوانين تلك الألفاظ»[2]، ويقول أيضا: « إن الألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان مفردة ومركبة [...] و**علم اللسان** عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء كبرى»[3].

يبدو من نصوص الفارابي السابقة أنه يريد بلفظ "علم اللسان" تلك الدراسة العلمية لظاهرة اللسان بصفة عامة، لكنه يستخدم لفظ "علم اللسان"، في نصوص

---

(1) يسمّي بعض الباحثين هذه السمة بـ: اللامنهج أو فقـدان المنهج (ينظر مثلا: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف مصر، 1969، ص52)، ويسميها آخرون بالخلط في التفكير (ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة الدار البيضاء، 1986، ص12). ويبدو أن هـذا الحكم بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر؛ فالدراسات اللغوية في التراث العربي الإسلامي – في عصر ابن فارس أو في غيره – لم تفتقر إلى منهج في أية مرحلة من مراحل حركتها العلمية، وقد سبق أن أشرنا في الصفحات الماضية إلى شيءٍ من المقابلة بين منهج اللغويين (جماع اللغة) ومنهج النحاة. والواقع أن لكل فئة من الفئات التي اهتم علماؤها بقضايا اللغة في التراث العربي الإسلامي – كالنحاة، وعلماء أصول الفقه، وعلماء البلاغة، وعلماء التفسير– منهجا يميزها في مقابل الفئات الأخرى. وإن الذي يبدو غائبا في كتاباتهم إنما هو منهجية الترتيب والتنظيم لا غير، تلك المنهجية التي لم تُعرف إلا حديثا، والتي كانوا يستعيضون عنها بأساليب مغايرة في الكتابة كانوا يتواصلون، من خلالها، على درجةٍ عالية من الفهم والإفهام، بالإضافة إلى ميزة الموسوعية التي عُرف بها كثيرٌ منهم، والتي قد تمنعهم من ترتيب مسائل المعرفة على الوجه الذي صارت تعرفه الكتابات الحديثة. ومهما يكن من أمر هذه المنهجية الحديثة فإن هذا لا يعني أن الكتابات التراثية لم تكن تعرف المنهج.

(2) إحصاء العلوم، طبعة القاهرة، 1931، ص3.

(3) نفسه، ص3.

أخرى، مخصَّصا للسان العربي، إذ يقول: «وههنا أحوال تخص لسانا دون لسان مثل: أن الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف لا يدخل فيه ألفُ ولام التعريف. فإن هذه وكثيرا غيرها يخص لسان العرب»[1]. فالفارابي، إذن، يستخدم مصطلح علم اللسان لمعنيين اثنين سبقت الإشارة إليهما في بداية هذا المبحث؛ معنى عام هو الدراسة العلمية للسان البشري بصورة عامة، ومعنى خاص يضاف فيه مصطلح اللسان إلى لغة معينة، ويدل على دراسة خاصة بهذه اللغة. ويتميز استخدام الفارابي لمصطلح علم اللسان بهذا المعنى برؤية علمية ناضجة استطاع أن يمس بها مبدأ هاما من مبادئ علم اللسان الحديث، وهو مبدأ الدراسة الوصفية التي تهدف إلى أن تستوعب، في بحوثها، جميع اللغات، وأن تبحث لها عن قوانينها التجريدية الشاملة[2]. والحقيقة أن الفارابي لم يكن، في ذلك، بدعا من علماء التراث الذين تمكنوا من أن يتجاوزوا حدود الدراسة النوعية للغتهم العربية[3].

– أما أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ) فقد استخدم كلمة "فقه" في كتابه "**الخصائص**" بمعنى: **الفهم والعلم**، إذ يقول في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني: «هذا مذهب في هذه اللغة طريف غريب لطيف! وهو **فقهها**، وجامع معانيها، وضامُّ نشَرها»[4]. وقد تعرض في كتابه لمعالجة القضايا اللغوية بنفس الإطار المنهجي العام الذي تناوله ابن فارس، ولكن مع ذلك يمكن للناظر في كتابيهما أن يجد

---

(1) المصدر السابق، ص18.

(2) يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «هذه نظرة لم يسبق لنا أن رأيناها عند النحاة المتقدمين من غير العرب ولا من جاء بعدهم من النحاة الأوروبيين في القرون الوسطى حتى القرن الثالث عشر، حيث تمكنوا من الاطلاع على تآليف العرب، وخصوصا هذا الكتاب (إحصاء العلوم)» (مجلة اللسانيات، المجلد الأول العدد2، 1971، ص52).

(3) لمزيد من الاطلاع ينظر: الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، ص54-55. وينظر أيضا: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص24، 28.

(4) الخصائص، ج2، ص133.

بعض الفرق بينهما، ويتجلى ذلك فيما يتميز به ابن جني من وفرةٍ في مادة البحث، وعمقٍ في النظر، ودقةٍ في إصابة الأهداف العلمية.

– أما أبو منصور الثعالبي (429هـ) فقد وردت لفظة **"فقه اللغة"** في كتابه: **"فقه اللغة وسر العربية"** مجاريا في ذلك ابن فارس ومعتمدا عليه في كثير من المواضع، وإن كان الفرق بين كتابيهما كبيرا، ذلك أن الثعالبي «لم يعرض للقضايا اللغوية العامة [...] بالإضافة إلىٰ أنه كان واضحا في قصره "فقه اللغة" على دراسة الألفاظ اللغوية»[1]، وبهذا يعتبر كتابه امتدادا لكتب جُمّاع اللغة الذين يعتنون بجمع الموضوعات اللغوية[2].

– أما عبد الرحمن بن خلدون فقد جعل لأحد فصول مقدمته عنوانا هو: **"في علوم اللسان العربي"**، وأدرج تحت هذا العنوان مجموعة من العلوم المتصلة باللغة مثل: علم النحو، وعلم اللغة، وعلم البيان، وعلم الأدب[3]. ومما يُلحظ في استعمال ابن خلدون لمصطلح **"علم اللغة"** أنه لا يريد به سوى ما يتصل بالموضوعات اللغوية التي تشمل المعاجم وبعض ظواهر اللغة العربية مما يتصل بخصائصها مثل الترادف والدخيل والمشترك وغيرها. غير أن فضل ابن خلدون، في تصنيفه لهذه العلوم، يكمن في أنّ درس اللغة بدا، لديه، أكثر تنظيما وتفصيلا مع ما يُلحظ فيه من عمقٍ في النظر، ودقةٍ ونضجٍ في عرض المفاهيم ومناقشتها.

– أما السيوطي جلال الدين (911 هـ) فقد استخدم مصطلح: **"علوم اللغة"** في عنوان كتابه: **"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"** وهو كتاب لا يختلف كثيرا عن الكتب السابقة من حيث مادته اللغوية والإطار المنهجي العام المعالِجُ لها؛ ذلك أنّه لا يعدو أن يكون – في أكثره– جمعا لما جاء به المتقدمون.

---

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص51.

(2) وإن كان يضم كتابه، في قسمه الثاني (سر العربية)، بعض القضايا العامة في الصرف والنحو والدراسة الصوتية فإنه قد تناولها مختصرة جدا، بالإضافة إلى أنه جعل صلب موضوعه في القسم الأول (الموضوعات اللغوية)؛ وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه.

(3) ينظر: دار الفكر، ط1، 1424/ 2003، ص565-573.

وبعد ..

يمكننا القول إن المطَّلع على ما ورد في هذه الكتب ليجد أنها تلتقي جميعا – على الرغم من الاختلاف في مصطلحات عناوينها– في أنها تهتم بدراسة اللغة العربية من خلال دراسة ألفاظها، واكتشاف قوانينها المتحكمة في أبنيتها وتحديد خصائصها وإن اختلفت فيها مجالات البحث ومناهجه ومستويات إدراك غاياته.

والخلاصة أن القدامى – باستثناء الفارابي، ومن أدرك تصوره في إطلاق لفظ علم اللسان على الدراسة العلمية للسان البشري، وباستثناء الثعالبي الذي خصّ كتابه، في غالبه، بدراسة الألفاظ اللغوية – كانوا يريدون بمصطلحات: فقه اللغة، وعلم اللغة، وعلم اللسان معنىً واحدا هو دراسة مادة اللغة العربية، والبحث في قوانينها وخصائصها إفرادا وتركيبا.

4-1- علم اللغة، وفقه اللغة، والفيلولوجيا، واللسانيات:

واجه اللغويون العرب المحدثون إشكالا اصطلاحيا واضحا في التمييز بين هذه المصطلحات الأربعة، لاسيما بين: **فقه اللغة وعلم اللغة**، وبين: **فقه اللغة والفيلولوجيا**[1]؛ ويتمثل هذا الإشكال في التقارب الشديد بين مدلولات هذه المصطلحات من جهة، وفي اختلاف تصورات الباحثين تجاه الحدود المفهومية الفاصلة بين المواد اللغوية التي تنسب إليها من جهة ثانية. أما عن التداخل بين مصطلحي "فقه

(1) هنالك تداخل آخر بين المصطلحين "الفيلولوجيا" و"علم اللغة" لم نشأ إقحامه في هذا المبحث، لأنه غير ظاهر في كتابات العرب المحدثين بما يثير إشكالا اصطلاحيا كما هو الحال عند الغربيين الذين يظهر عند بعضهم بقدر يثير الكثير من الغموض، وذلك في القرن19، وحتى بدايات القرن 20. وهذا شبيه بالتداخل في الكتابات العربية بين مصطلحي فقه اللغة وعلم اللغة، حتى إن بعض الجامعات الغربية مثل جامعة لندن ظلت إلى عهد ليس بالبعيد تسمي المؤهل العلمي في اللسانيات Linguistics مؤهلا في الفيلولوجيا المقارنة.(ينظر: تمام حسان، الأصول الإبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المعرفية العامة للكتاب، 1982، ص265. وينظر أيضا:.(Bertil. M, Les nouvelles tendances de la linguistique, p6.

اللغة" و"الفيلولوجيا" Philologie[1] فيظهر في جعل بعض الباحثين العرب مصطلح "فقه اللغة" (وهم ههنا يريدون به الدراسات اللغوية العربية القديمة) مقابلا للمصطلح الأجنبي Philologie أو مرادفا لُمعرَّبه "الفيلولوجيا".

وقد كانت بداية استعمال هذا الاصطلاح في الدراسات العربية الحديثة حينما وفد على الجامعة المصرية عدد من المستشرقين ليشتركوا في التدريس بها أول إنشائها[2]، وحينما حاولت بعض الجامعات العربية تدريس النقوش السابقة القديمة ولغاتها والمقارنة بينها، إذ توسلت بمصطلح "فقه اللغة" للتعبير عن معنى المصطلح الأجنبي Philologie[3]. ثم توالت مواقف المطابقة بين المصطلحين بعد ذلك في استعمالات كثيرٍ من اللغويين العرب[4]، ولا يزال الاستعمال قائما في كتابات بعضهم إلى اليوم.

ويرجع سبب هذا التداخل - الذي يقع فيه الخلط بين المصطلحين مما يجعل مدلول أحدهما منطبقا على مدلول الآخر - إلى اعتقاد ترجيحي خاطئ لدى هؤلاء اللغويين في أن هنالك شبها بين المصطلحين يتجلى في:

(1) هـذه الكلمـة مركبـة من لفظيـن إغريقييـن: philos وهو بمعنـى الصديق و logos وهي بمعنى الخطبة أو الكلام فكأن واضع التسمية لاحظ أن فقه اللغة [يعني الفيلولوجيا] يقوم على حبّ الكلام للتعمق في دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه. (صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة،ص20). «الفيلولوجيا هي العلم التاريخي الذي يهدف إلى معرفة الحضارات السابقة عن طريق الوثائق المكتوبة التي تخلِّفها، وهو ما يسمح بفهم آثار تلك المجتمعات القديمة وشرحها»:
Dubois. J et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, p358.

(2) ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص27.

(3) ينظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص15.

(4) مثل: عبده الراجحي (فقه اللغة في الكتب العربية، ص26-27)، وإميل يعقوب وميشال عاصي (المعجم المفصل في اللغة والأدب، ص953-954). ومحمود سليمان ياقوت (فقه اللغة وعلم اللغة، ص59).

- أن كليهما يعدُّ عنوانا للدراسة التقليدية للغة.

- وأن في كليهما تُتخذ اللغةُ وسيلة لخدمة غرض آخر لا صلة له بها في ذاتها[1].

- بالإضافة إلى ما يوجد بينهما من شبهٍ صوتي استأنس له - حسب ترجيح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح[2] (1927-2017) - هؤلاء الباحثون بشكل لا شعوري[3].

والحق أنه لا ينبغي التردد في تخطئة من يعتقد أن بين المصطلحين شبها وترادفا، وفي ردّ قوله؛ ذلك أن الفرق بينهما واضح، سواء أكان على مستوى المصطلح أم على مستوى المفهوم، وهو فرق يستدعي الوقوف على جوانب الاختلاف فيه. ومن هذه الجوانب نذكر ما يلي:

- الاختلاف البيّن في المجال العلمي والمعرفي الذي ينتمي إليه كل منهما: فإذا كان مجال الدرس اللغوي العربي القديم محددا، تحديدا معرفيا ومنهجيا واضحا، بالبحث الميداني الجاد - لا الفلسفي النظري- في اللسان العربي من أجل الحفاظ على النص الشرعي من اللحن والتحريف، وكذا من أجل فهم نصوصه واستنباط أحكامها. فإن مجالات الفيلولوجيا كثيرة ومتعددة بل متناقضة أحيانا بحيث نجد فيها ما يعود إلى الدرس الأدبي والفلسفي في إعداده للنصوص القديمة، وما يعود إلى الدرس النحوي سواء في اعتماده على أسس المنطق الأرسطي، أو في اعتماده على النظر

---

(1) فإذا كان غرض الفيلولوجيا معرفة حضارات الأمم السابقة وآدابها، فإن غرض الدرس اللغوي العربي القديم هو حفظ النص القرآني من اللحن والتحريف والسعي لفهمه واستنباط أحكامه.

(2) أحد أبرز اللسانيين العرب المحدثين، ورئيس المجمع اللغوي بالجزائر، وعضو في كثيرٍ من المجامع اللغوية العربية، من أعماله: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (في جزئين) (2007)، والسماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة (2007). وله العديد من المقالات في مجلة اللسانيات وفي غيرها، وقد أسفرت دراساته للنحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة عن نظرية عُرف بها سُمّيت بالنظرية الخليلية الحديثة.

(3) ينظر: مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد1، ص21.

والاستدلال العقلي في منطق اللغة[1]، وما يعود إلى الدرس التاريخي المقارن الباحث في تطور اللغات الهندية الأوروبية، وفي اهتمامه بصلات القرابة بين لغاتها ولهجاتها، كما نجد فيها ما يشير إلى البحث اللغوي في أصوله العقلية ومنهجه المعياري التحكمي[2]، وما يشير إلى الدراسة المبنية على المذهب الحسي[3]، وإلى تلك المتحرّية لمبدأ العلمية الموضوعية[4].

– لمْ تكتف علوم العربية، في بناء أصولها، باستقراء النصوص المكتوبة مثل القرآن الكريم بل تعدّت ذلك إلى ما كان حاصلا مشافهة في زمانها وبالتالي ما كان يمكن مشاهدته مباشرة مثل قراءات القرآن، وإنشاد الشعر الجاهلي، والشعر الأموي، وبالخصوص كلام فصحاء العرب. ولم يُسبق العرب إلى ذلك أبدا، وبنفس الأسلوب يدرس علماء اللسانيات اليوم أسرار اللغات[5]. بينما نجد الدراسات الفيلولوجية محصورة في النصوص المكتوبة من حيث هي آثار للقدماء.

– يرتبط مفهوم اصطلاح "فقه اللغة"، في أبعاده الإبستمولوجية، بأساس شرعي أخذت منه كلمة "فقه"، وبأساس لغوي يراد منه إما دراسة "الموضوعات

(1) يراد به الاستنتاج الذي تنحصر ماهيته في استنباط شيء من شيء آخر لا باستخراجه منه (فهذا القياس الأرسطي) بل ببنائه عليه كما يبني العالم العربي الفرع على الأصل عن طريق ترتيب المعلومات الحاصلة بالحس، وجعلها معقولة بالكشف عن عللها وهذا هو جوهر العمل الرياضي. وينبغي الإشارة إلى أن الدراسات الأوروبية لم تعرف هذه الطريقة في الاستدلال العقلي في تحليل اللغة إلا حينما ترجمت الكتب العربية إلى اللاتينية ابتداءً من القرن الثاني عشر الميلادي (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، ص56-57، 60، 69).

(2) كما هو الحال في الدراسة النحوية لمدرسة بور روايال. وسيأتي الحديث عن هذه المدرسة في الفصلين الموالين. (ينظر: ص54 (الهامش رقم: 2)، 99-100، 103-104).

(3) ويسمى أيضا بالمذهب التجريبي (ينظر تعريفه في ص54 / الهامش رقم3).

(4) كما هو الحال في الدراسات اللغوية لدى فون هبوليت وويتني ومن أدرك مستوى تصوراتها من لغويي القرن التاسع عشر. وسيأتي الحديث عن جهودهم في الفصل الثاني من الباب الأول.

(5) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد 2، ص48.

اللغوية" (الألفاظ)، أو دراسة القوانين البيانية للسان العربي إفرادا وتركيبا مثلما بيّناه في المبحث السابق؛ بينما يرتبط مفهوم الفيلولوجيا بمحتوى غربي يأخذ دلالته اللغوية والاصطلاحية من أبعاد فكرية خاصة بالأوروبيين[1].

- يتخذ الفيلولوجيون اللغة وسيلة لغاية هي دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانة، وعادات، وتقاليد، وآداب، بينما يدرس علماء العربية اللغة بوصفها وسيلة لغاية لكنها غاية مختلفة عن غاية الفيلولوجيين إذ هم يتوصلون بها إلى «فهم» النصوص القرآنية، ومعنى ذلك أنهم ينتهون بها أيضا إلى درس "لغةٍ" هي لغة القرآن. وبهذا فإن العرب وإن كانوا قد اتخذوا الدرس اللغوي وسيلة، فإن هذا الدرس قد انتهى بهم إلى أن يكون غاية في حدّ ذاته[2].

أما عن التداخل بين مصطلحي: "فقه اللغة" و"علم اللغة" فقد كان مثارا لحيرة كثيرٍ من اللغويين ومصدرا لإرباكهم، نجد ذلك، مثلا، لدى علي عبد الواحد وافي الذي يقول: «وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم فقه اللغة، لولا أن هذا الاسم قد خُصص مدلوله في الاستعمال المألوف؛ فأصبح لا يُفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه اللغة العربية وحدها»[3]، ولدى صبحي صالح الذي يقول في كتابه: «من العسير تحديد الفروق بين علم اللغة وفقه اللغة لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب قديما وحديثا»[4].

والحقيقة أن التداخل الحاصل بين مصطلحي: "فقه اللغة" و"علم اللغة" يرجع

---

[1] يقول زكي مبارك: «ذكر السنيور جويدي (أحد المستشرقين الوافدين للتدريس بالجامعة المصرية) في محاضرته الأولى بالجامعة المصرية (07 أكتوبر 1926) أن كلمة Philologie تصعب ترجمتها بالعربية، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصا» (محمود سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة، ص59).

[2] ينظر: عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص54.

[3] علم اللغة، دار نهضة مصر، ط7، 1973، ص15 - 16.

[4] دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط3، 1968، ص19.

إلى الخلط بين المصطلحين لدى لفيف من اللغويين الذين لم يتصلوا بالدراسة اللسانية في مناهجها المعاصرة اتصالا واعيا[1]، ولم ينتبهوا إلى الفرق الواضح بين "فقه اللغة" (مرادا به الدراسة النوعية للغة العربية) و"علم اللغة" (مرادا به علم اللسان الحديث).

وقد كان من نتائج هذا الخلط أن كتب بعضهم كتابا عَنْوَنه بـ : "فقه اللغة" وهو يريد "علم اللغة" بمفهومه الحديث[2]، وكان من نتائجه كذلك موقف التسوية بين المصطلحين لدى بعض اللغويين الذين اعتقدوا في التسوية[3] بينهما إزالةً لهذا الاضطراب المصطلحي الذي ظل يضفي، باستمرار، المزيد من الخلط والإلباس لدى الطلبة في قاعات الجامعات ولدى الباحثين ردحا طويلا من الزمن.

وظل الأمر على هذه الحال إلى أن برز باحثون أدركوا مرحلة هامة من مراحل نضوج الدرس اللساني الحديث في البلاد العربية، وبلغوا من درجة وعيهم بمفاهيم

---

(1) لا نريد، بكلامنا هذا، التقليل من شأن هؤلاء اللغويين، فجهودهم معروفة في التأسيس للدرس اللغوي العربي الحديث. ومن دون تلك الجهود تتعثر مسيرة الدرس اللغوي في أشواطه اللاحقة، وإنما أردنا أن نبيِّن أن الدراسات اللغوية العربية الحديثة، في أولى مراحل اتصالها بالثقافة اللسانية الغربية الحديثة، لم تكن درجة وعيها بمفاهيم تلك الثقافة بالمستوى الذي عرفته في المراحل اللاحقة.

(2) مثل: كتاب "فقه اللغة" لعلي عبد الواحد وافي (أول طبعة له كانت في 1941)، وكتاب "في فقه اللغة وتاريخ الكتابة" لعهاد حاتم (1982)، وقد أشار أيضا إلى هذا الخلط عنده محمود حجازي في كتابه: "علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة" (ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة العربية في الكتب العربية، ص9).

(3) يقول في شأن هذه التسوية محمد المبارك: «علم اللغة بهذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطور البحث اللغوي نرى أن نطلق عليه أحد الاسمين "علم اللغة" أو "فقه اللغة"، وكلاهما يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة».(فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، ص26). ويقول صبحي صالح: «وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من الدراسة اللغوية، من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليهما، وجدناها تافهة لا وزن لها». (دراسات في فقه اللغة، ص19).

هذا الدرس، وبأبعادها المنهجية، وأصولها الإبستمولوجية ما مكّنهم من إدراك الفرق بين المصطلحين وبين موضوعَيهما، وساعد على تبلور تصوراتهم عن المادة اللغوية في كل منهما. وبهذا صار مصطلح «فقه اللغة» يدل، لديهم، على الدراسة النوعية الباحثة في تاريخ الدرس اللغوي للسان العربي[1]، بينما راحوا يستعملون مصطلح "**علم اللغة**" للدلالة على علم اللسان الحديث في مقابل المصطلح الأجنبي **Linguistique**، وهو استعمال نجده في كثير من الكتب اللغوية العربية والمترجمة، مثل: "في علم اللغة العام" لعبد الصابور شاهين، و"فقه اللغة وعلم اللغة" لمحمود سليمان ياقوت، و"علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة" لمحمود فهمي حجازي، و"علم اللغة في القرن العشرين" لجورج مونان (ترجمة نجيب غزّاوي)، وفي غيرها.

وقد اعترض على هذا الاستعمال (علم اللغة) الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح[2]، ودعا إلى اتخاذ مصطلح آخر رآه أدلّ على ما يراد بـ"علم اللسان الحديث" هو"**اللسانيات**"[3]، وأشار إلى أنه اختار هذا المصطلح[4] قياسا على صيغة بعض الألفاظ الدالة على العلوم مثل الرياضيات والبصريات[5]، وقدّم، على اختياره هذا، تعليلات تبدو موضوعية ومقنعة، وقد اخترنا أن نعرض ثلاثة منها أخذناها عن بعض مقالاته في مجلة اللسانيات، وهي كالتالي:

---

(1) ومنهم من جعله مقابلا لمصطلح الفيلولوجيا مثلما بيّناه في الصفحات الماضية.

(2) سبق تعريفه (ينظر: ص35، الهامش2).

(3) وأردف له مصطلحا آخر هو "علم اللسان"، ولا فرق بينه وبين مصطلح اللسانيات إلا في كون الأول جاءت فيه لفظة العلم مستقلة عن لفظة اللسان بينما يتضمّن، في الثاني، مدلولُ العلم في اللاحقة "ات" مثلما هو شائع في تسمية بعض العلوم منذ القديم (من الدروس التي تلقّيناها عن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح في مرحلة الماجستير، العام الدراسي 1993-1994، جامعة الجزائر).

(4) تمت الموافقة على هذا المصطلح لدى كثيرٍ من الباحثين في دول المغرب العربي وفي سوريا، في حين فضّل آخرون مصلحات أخرى مثل: الألسنية، واللسنيات، واللغويات، وعلم اللغة.

(5) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد الأول. ص30.

الأول: إن لفظة «علم اللسان» لم تُستعمل – في القديم والحديث – إلا للدلالة على معنى واحد هو الدراسة العلمية للسان (أي ذلك النظام التواصلي المتعارف عليه لدى أمة من الأمم) سواء ارتبطت هذه الدراسة – مثلما تقدّم بيانه[1]– بموضوعات عامة (دراسة اللسان البشري)، أو بموضوعات خاصة (دراسة لسان مّا)[2].

الثاني: إن استعمال لفظة "لسان" كفيل برفع ما قد يقع من لبس عند استعمال لفظة "لغة" التي حصل بينها وبين لفظة "لسان" ترادف في مرحلة من مراحل الدرس اللغوي العربي القديم، لكنها استُخدمت – إلى جانب هذا الترادف – لمعانٍ أخرى تقدم عرضها في المبحث الأول من مدخل البحث، يقول، في هذا الشأن، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ الـ Linguistics بـ "علم اللغة" وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة "اللغة" كانت تدل دائما على مفهوم اللسان أي على ما حدّده ابن جني بأنه «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»، ولكن الأمر ليس هكذا لأنه وإن دلّت كلمة "لغة" على هذا المعنى العام عند ابن جني مثلا فقد تدل أيضا على معان أخرى مشتركة مشهورة، وربما غلبت هذه المعاني الفرعية على المعنى العام»[3].

الثالث: جاء في ترجمة كتاب إحصاء العلوم للفارابي التي قام بها ج. جيرادو Girardo Gremonensi في القرن الثاني عشر الميلادي عبارة: "Scientia Lingue" مقابلةً للفظ علم اللسان، وهذه العبارة هي التي يحدَّد بها اليوم مضمون الـ Linguistics في جميع الكتب التي تعالج هذه المادة وهي The science of language وما يماثلها في اللغات الأوروبية الأخرى. ثم إن هذه التسمية بهذا المفهوم الذي وجده الأوروبيون في كتاب الفارابي لم يسبق مجيئها فيما قبل ذلك التاريخ في نص يوناني أو لاتيني أو أي نص

(1) ينظر: المبحث رقم: 3–1 من هذا المدخل.

(2) ينظر: الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد1، العدد01، ص29–30، والعدد2، ص55.

(3) علم اللسان الحديث، في مجلة اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، ص28–29.

آخر[1]. يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «وبما أن هذه الموضوعات الهامة التي ذكرها الفارابي [أي الموضوعات التي أشار من خلالها إلى علم اللسان بوصفه الدراسة العلمية للسان البشري] كأقسام هامة لعلم اللسان هي التي سيعالجها الـ Linguistics في عصرنا الحاضر فلا نظن أنه يوجد لفظ أصلح لتأدية المفهوم الحديث من هذا الذي انطلق منه أصحاب الـ Linguistics أنفسهم»[2].

وهنالك تعليل رابع رأينا أن نضيفه في سبيل تأكيد ما يثبت تفضيل اصطلاح "علم اللسان" على اصطلاح "علم اللغة"، ومفاده الإشارة إلى ما قد يثيره استعمال مصطلح "علم اللغة" من خلط بين مجال الدرس اللغوي العربي القديم ومجال علم اللسان الحديث، ذلك أن مصطلح "علم اللغة" اتُّخذ عنوانا للمجالين معاً في بعض الكتابات العربية الحديثة[3] إلى جانب كونه اصطلاحا تراثيا استُخدم ليدل - خاصة لدى اللغويين المتقدمين - على دراسة الألفاظ اللغوية (علم متن اللغة).

2- مفهوم اللسانيات (Linguistique[4]):

يقول أ.مارتيني في تعريف اللسانيات: «**اللسانيات هي الدراسة العلمية للسان البشري. إن دراسةً مّا تكون علميةً حينها تتأسس على لحظ الوقائع، وتجتنب افتراض اختيار من ضمن هذه الوقائع باسم بعض المبادئ الجمالية أو الذهنية**»[5].

بشيء من التأمل في النص السابق يتبيّن أن مارتيني يوجّه تعريفه لعلم اللسان الحديث توجيها مفهوميا يقوم على سمتين هامتين هما: سمة "العلمية"، وسمة

---

(1) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، ص55.

(2) نفسه، ص55.

(3) ينظر مثلا: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص53-56.

(4) ظهر هذا اللفظ أول ما ظهر في ألمانيا (Linguistik لكن لفظ Sprachwissenschaft هو أقدم منه وأكثر استعمالا) ثم استعمل في فرنسا ابتداءً من 1826، وفي إنكلترا ابتداءً من 1855. (عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد01، ص29).

(5) André Martinet, Eléments de linguistique générale, ARMAND COLIN, p6.

"الموضوعية"[1]؛ أما "العلمية" فتتحدد - في بُعدها الإبستمولوجي- بالاستناد إلى مبدأ الاختلاف بين المعرفة العلمية والمعرفة اللاعلمية. «وربما يكون أرسطو أول من أعطى المعارف العلمية أحكامها الحقيقية فمن أهمّ ما حقّقه هذا الفيلسوف القول بأن العلم إنما هو علم الكلي[2] [...] ومعنى ذلك أن معرفتنا للجزئيات أي الأعيان والأشخاص ليست من العلم في شيء. وما دامت تتكون من انطباعات فردية ومن أحاسيس ساذجة ومتقطعة-لا رابط بينها فلا يمكن أن تتخلى عمّا هو نقيض للعلم وهو الاختلاف الاعتباطي الذي لا يُعقل والكثرة الفوضوية التي لا يحصرها مفهوم. فالمعرفة العلمية كفعل من أفعال الإنسان هي إدراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب- لأن هذا الإدراك هو أبسط العمليات النفسية- بل في داخل أجناسها وأنواعها وبالنظر إلى المفاهيم المجردة التي تشترك فيها»[3].

أما سمة الموضوعية Objectivité - ويعني بها العلماء المحدثون الصفة التي تكون عليها معلومات الشخص عند مطابقتها التامة للواقع الخارج عن نشاطه الذاتي ومغايرتها لما يتوهّمه في ذاته مما ليس في الخارج - فهي ذلك الشرط الذي يُبعد تدخل

---

(1) هنالك سمات أخرى مثل: مشاهدة الظواهر وعيانها، وإجراء العمليات العقلية على محصول المعاينة أي على المعطيات التي ثبت وجودها وتيقن الباحث من صحتها وموضوعيتها؛ وهاتان السمتان يسميهما علماء العرب الحس والنظر؛ فالمعرفة العلمية تتصف إذا بأنها اختبارية عقلية أو تجريبية نظرية، فهي نتيجة لسلسلة من العمليات التحويرية والتنظيمية يُقيمها العقل على مادة الحواس.(ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، رقم1، ص21).

(2) على أن نظرة أرسطو هي على كل حال نظرة ميتافيزيقية لأنه يحاول دائما أن يصل إلى حقائق الأمور في ذاتها لا من حيث إنها ظواهر، وليس الكلي عنده ما هو عند العلماء اليوم، أو على الأصح ليس مفهوم الكلي الأرسطوطاليسي مماثلا لما ينعته العلماء (لا الفلاسفة) بكلمة «العام» Générale لأن العام لا يقال عندهم على الكليات التصورية (إلا إذا جرى كلامهم على شكل فلسفي) بل على الأحداث والوقائع التي تتحدد عند وقوعها ومجاريها في حكم من الأحكام. (عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، رقم1، ص20).

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، رقم1، ص20.

الذوات أي الأفراد في ذاتها (Sujets) المفكرة، الفاعلة العالمة، الناطقة .. الخ حين اتصالها بما هو خارج عنها فتتأثر به وتؤثر فيه، ويسمى هذا الخارج موضوعا لأن كل ما هو في الأعيان (أي ما هو خارج عن الشعور الذاتي) هو موضوع لأفعال الذوات يقع فيه الإدراك والعلم والبحث والمباشرة العضوية وغير ذلك. ومن هنا فالخطر الذي يهدد المعرفة الصحيحة ناتج عن نشاط الذوات إذ ربما لا تميز بين ما هو راجع إليها – أي إلى نشاطها الخاص بها – وبين ما هو راجع إلى موضوع نشاطها في نفسه أي الأعيان في أنفسها[1].

وفي ظل هذا التحديد الإبستمولوجي العام يحتاج الأمر – عند تعريف علم اللسان الحديث – إلى بيان جملةٍ من الشروط المنهجية والإجرائية التي تقتضيها الدراسة العلمية للغات في القرن العشرين[2]، ومن هذه الشروط نذكر ما يلي:

– ضبط البحث اللساني بالمقاييس العلمية (كالللحظ، والقياس، والتجريب، والموضوعية) المتبعة في دراسة الظواهر الطبيعية من حيث هي موادّ ملموسة.

– تحديد غاياته بدراسة القوانين العامة التي تحتكم إليها كل اللغات بوصفها قوانين كلية تجريدية. غير أن هذه الدراسة وإن كانت تتوخى مبدأ الكلية والشمولية فهي لا تتم إلا من خلال لغة أو مجموعة من اللغات --تختصُّ كل لغةٍ منها بأمة من الأمم تربطها بها خصوصيات فكرية وبيئية ونظامية[3]– تمثل الوقائع الملموسة (الأعيان) التي تُستنبط منها "القوانين الكلية". ومن هنا تتجه غايات البحث اللساني – في ظل ما تقضي به سمة العلمية من التعلق بمبدأ القانون الكلي– إلى الاهتمام باللسان خارج نطاق التاريخ والعرق، وخارج نطاق خصوصيات اللغة البشرية الواحدة.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص21.

(2) الحقيقة أن الدراسة العلمية للغات بدأت منذ القرن 19 مثلما سنوضحه في الفصل الموالي.

(3) نسبة إلى النظام Système، وهو في مقدّمة المفاهيم الرئيسة للسانيات البنوية، ويعني به اللسانيون البنويون العلاقاتِ الرابطة بين الوحدات والقواعد البيانية التي تخضع لها بنية اللغة. وسيأتي تعريفه بشيء من الدقة والتفصيل خلال المبحث رقم: 5–6 في الفصل 02 من الباب 01.

- التعامل مع الظواهر اللسانية في واقعها الطبيعي، أي من وحي ما هو موجود في طبيعتها، وعدم التعامل معها بفكر منسبق، أو محاكمتها إلى منطقه، أو إلى أي منطق لا يصـــدر عن واقعها الطبيعي[1].

- لا تقبل الدراسة اللسانية، في ظل هذا التوجه العلمي الموضوعي، أي تدخل لموقف الباحث الشخصي مما يعتقده أو يتوهمه في ذاته، ولا يكون له وجود في طبيعة الظاهرة المدّروسة.

ومن اللسانيين الغربيين من يقدّم تعريفه للسانيات في ضوء ما يوسع من مجال بحثها ليشمل جميع مناهج البحث اللساني؛ يقول برونكار في تعريفه للسانيات فيما يستجيب لهذا المبدأ: «إن اللسانيات علم واسع جدا؛ فهو يهتم بتاريخ اللغات وبالمقارنة فيما بينها مثلما يهتم بالتنظيم التزامني[2] Synchronique لبناها»[3].

ويمكننا القول إن اللسانيات الحديثة أصبحت - انطلاقا من توجّهها الشمولي، ومنذ أن شرعت معالمُها المنهجية في التبلور في مطلع القرن العشرين- علما لسانيا مستقلا له مبادئه ونظرياته الخاصة، وإن كان يتفرع إلى مجموعة من المناهج[4]، ومجموعة

---

(1) بسبب هذا الشرط العلمي المهم تجنّب المحدثون الخوض في بعض القضايا اللغوية التقليدية مثل: البحث في أصل اللغات البشرية، ونشأة اللغة، ومسألة تفضيل بعض اللغات على بعض باعتبارها قضايا تصدر عن أحكام متعالية خاضعة للتفكير الميتافيزيقي، وخارجة عن حدود الملاحظة العلمية الموضوعية.

(2) التنظيم التزامني (أو الآني) هو تلك الحالة التي تُستلم فيها بنية اللغة من حيث هي نظام كامل متكامل في مرحلة زمنية معينة. ويشكل هذا التنظيم بعدا منهجيا هاما فيما جاء به سوسير وأتباعه ضمن اللسانيات البنوية، وسنتعرض لهذا بالشرح والتفصيل خلال مواضع مختلفة من الفصول الموالية. (ينظر بشكل خاص: المبحث 5-1 من الفصل الثاني من الباب الأول).

(3) Bronckart.J.B, Théories du langage, p10-11.

(4) مثل المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، وقد بينـــا أن المنهجين الأخيرين لا يقومان، في اللسانيات الحديثة، إلا على ما يقتضيه المنهج الأول (ينظر الهامش رقم: 2 من هذه الصفحة).

من العلوم[1]، ومجموعة من المذاهب[2] المختلفة، ويبدو أن هذا هو أحد الأسباب التي يمكن أن نفسّر بها تسمية سوسير لهذا العلم بـ «اللسانيات العامّة» L. générale [3]، وهي التسمية التي نعهدها لدى كثيرٍ ممن جاء بعده من اللسانيين[4].

3- موضوع اللسانيات:

إن الحديث عن موضوع[5] اللسانيات Objet de la linguistique يقتضي مساءلة جميع المناهج المتّبعة في علم اللسان الحديث، ذلك أن تحديده خاضع لمذاهب لسانية متعددة ووجهات نظر منهجية مختلفة بل ومتعارضة أحيانا. ومن هنا فإن طبيعته تتعدد بتعدد هذه المناهج، وتتحدد بحدودها بناءً على أن «وجهة نظر المنهج هي التي تصنع الموضوع»[6] على حد تعبير سوسير.

---

(1) مثل: اللسانيات النفسية (وليس علم النفس اللساني، لأن ما يُطلب بحثه في هذا العلم هو أثر مفاهيم علم النفس في دراسة اللغة، بينما يُطلب العكس في اللسانيات النفسية)، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات الرياضية، واللسانيات البيولوجية، وغيرها.

(2) هنالك ثلاثة مذاهب كبرى في اللسانيات الحديثة هي: اللسانيات البنوية، واللسانيات التوليدية التحويلية، واللسانيات التداولية.

(3) هنالك أسباب أخرى منها مثلا أن اللسانيات العامة تتكفل بالبحث في الأسس النظرية لظاهرة اللسان بينما تترك الجانب التطبيقي للعلوم الفرعية (ينظر أسماء هذه العلوم في الهامش رقم 01 من هذه الصفحة) التي من شأنها أن تستثمر مفاهيم اللسانيات العامة كلٌّ في مجال تخصصه، ومنها كذلك أن اللسانيات العامة لا تهتم بدراسة اللغات إلا في نطاق ما يجمعها من القواعد الشمولية والمبادئ التجريدية العامة.

(4) مثل: مارتيني A. Martinet في كتابه: Elements de linguistique générale (1960)، وج.ليونز J.Lyons في كتابه: Linguistique générale (1970).

(5) يراد بهذا اللفظ (الموضوع Objet) مجال البحث اللساني الذي يستهدفه الدارسون، ويختارون، لدراسته، مناهج البحث المختلفة، ويضعون، لخدمة أغراضه، المفاهيم والنظريات.

(6) Saussure. F (de), Cours de linguistique générale, (Edt préparée par Tullio de Mauro), PAYOT, Paris, 1972, p23.

يتمثل أول تحديد قامت به اللسانيات الحديثة لموضوعها في الطرح الذي قدّمه سوسير حينما أعلن عن الفكرة الأساس لمحاضراته مقررا «أن موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو اللغة Langue في ذاتها ومن أجل ذاتها»[1] ففي قول سوسير: «في ذاتها» يبدو واضحا استبعاده لمنهج النحو المعياري الذي لا يهتم بدراسة اللغة في ذاتها وإنما يحاكمها إلى سلطة عليا هي سلطة المنطق الصوري الأرسطي، أما في قوله: «من أجل ذاتها» فهو يدعو إلى التخلي عن منهج الدراسة التاريخية الذي يتّخذ من دراسته للغة وسيلةً لغرض آخر غيرها هو قراءة نصوص القدامى من أجل التعرف على ما تنطوي عليه من عادات وثقافات.

ولعلّ من التحديدات التي قدّمها سوسير لموضوع اللسانيات، كذلك، سعيه إلى الإجابة عن سؤال منهجي هام كان طرحه في الصفحات الأولى من محاضراته هو: ما موضوع اللسانيات الكلي والمحسوس معا؟.

وإذا أردنا التعرّض لموضوع اللسانيات بعيدا عن التفصيلات المنهجية الدقيقة التي تتمايز بها المذاهب اللسانية وتتخالف فليس هنالك، في واقع الأمر، ما يستجيب لهذا التساؤل السوسيري الهام، ويؤسس لإطاره المفهومي والمنهجي في علم اللسان الحديث غير النظر إلى نشاط **اللغة** Langue بوصفه – على ضوء ما ورد في تساؤل سوسير– موضوعا كليا ومحسوسا في الوقت ذاته؛ وهذا ما يتناسب مع المنظور الجديد للدراسة اللسانية الحديثة في طابعه الشمولي العام (الذي يتحقق في مفهوم الكلية لمفهوم "اللغة")، وفي سمته العلمية (التي تتحقق في الاحتفاء بالمحسوس من حيث هو مدعاة لوصف الواقع الطبيعي للغة وصفا يعتمد على شروط المنهج العلمي).

والواقع أن هذا التصور المبدئي العام المتمثل في شرطَيْ الكلية والعلمية عند دراسة اللغات يبدو العمل به متضمنا في جميع الدراسات اللسانية الحديثة في مختلف مناهجها ومذاهبها. ويبقى بعد ذلك أن كل مذهب ينطلق في بناء توجُّهه الخاص إزاء

---

[1] Ibid, p317.

هذا الموضوع الكبير بحيث يمضي في صياغة مفاهيمه ونظرياته في ضوء ما تقتضيه آليات التفكير اللساني التي يتبناها ويعمل لصالحها.

إن أول موقف من المواقف التي يمكن لمؤرخ الدرس اللساني الحديث أن يتابع تطوراتها التاريخية والمنهجية تجاه موضوع اللسانيات هو الموقف الذي أقام عليه سوسير منهجه اللساني، وهو الموقف ذاته الذي تبنّته، فيما بعد، الدراسات اللسانية المقتفية لمحاضراته، والمسمّاة باللسانيات البنوية[1] Linguistique Structurale. وخلاصة هذا الموقف أن موضوع اللسانيات يتحدد بالنظر إلى "اللغة" بوصفها نظاما نحويا موجودا بالقوة في كل دماغ[2]، وبأن الكلام ما هو إلا مجرد تأدية فردية لقوانين ذلك النظام، وقد خرج سوسير من هذا التحديد بثنائية تقابلية عقد، من خلالها، مقارنة بين اللغة والكلام بيّن، فيها، أن اللغة شكل Forme وليست مادة Substance[3]؛ وفي ضوء هذا التحديد عدَّ سوسير اللغةَ موضوعا كليا للسانيات يعتمده منهج الدراسة من الوهلة الأولى، ويتخذه معيارا للظواهر اللغوية جميعها[4]، وأبعدَ الكلام من جوهر الدرس اللساني، وجعله تابعا للغة وليس غايةً لعلم اللسان في ذاته[5]، لكنه، مع ذلك، ظل يعتقد أن ظواهره تبقى ضرورية لدراسة اللغة بوصفها عيّنة هذه الدراسة ووسيلتها التي تتحقق بها شروط المنهج العلمي.

ومع بروز نزعة اللسانيات التوليدية التحويلية Linguistique Générative et transformationnelle في أواخر الستّينات على يد نوام تشومسكي[6] (1928 ـــ)

---

(1) ينظر التوجيه اللغوي لاختيارنا هذا المصطلح العربي في: ص67 / الهامش2 من هذا الكتاب.

(2) ينظر: Saussure, C.L.G, p30.

(3) ينظر: Ibid, p98.

(4) ينظر: Ibid, p25.

(5) ينظر: Ibid, p27-34, 85.

(6) نوام تشومسكي مؤسس النظرية التوليدية والتحويلية، ولد في بلسنفانيا من أصل يهودي. تتلمذ على يد والده الباحث اللساني، وعلى يد اللساني التوزيعي زيليغ هاريس. من كتبه: التحليل التحولي للغة (1955)، والبنى النحوية (1957)، وأوجه النظرية النحوية (1965)، وغيرها.

تغيّرت وجهة النظر المنهجية تجاه موضوع اللسانيات، وراح التوليديون ينتقدون وجهة النظر البنوية ويحكُمون عليها بأنها غير كافية لتفسير ظاهرة التبليغ اللغوي في جملتها لأنها تخصّ مظهر اللغة القار (القواعد المستقرة في أدمغة المتكلمين) المتمثل في الكلام بعد أن يُحدثه المتكلم[1]، ولكونها تحصر اللغة في نطاق آلي ضيق، وتنظر إليها بوصفها قوانين شكلية جامدة، وتنظر إلى المتكلم إزاءها على أنه فاعل سلبي.

ومن هنا كان رد فعل التوليديين في مسألة تحديد موضوع اللسانيات هو عدم الاكتفاء، في بحث اللغة، بالوصف المجرد والتصنيف النموذجي لوحدات اللغة وتحديدها داخل نظامها بل مجاوزة ذلك إلى الاهتمام بكيفية حدوث اللغة منتقلةً من الموجود بالقوة (اللغة) إلى الموجود بالفعل (الكلام). وفي سياق هذه المجاوزة يسعى التوليديون إلى الكشف عن الحركية الداخلية للغة التي بإمكانها أن تفسِّر -ضمن عملية التبليغ اللغوي - سرّ الطاقة الإبداعية الخلاقة عند الفرد المتكلم[2] الذي لم يعد، لدى التوليديين، مجرد مستقبل للغة يخزنها في ذاكرته بكيفية سلبية.

ثم ظهر - في أواخر الستينات - اتجاه لساني جديد تُنعت لسانياته بالتداولية L.pragmatique ، يدعو أصحابه إلى الاحتفاء بموضوع جديد في الدراسات اللسانية وينطلقون، في تحديده، من نقدهم لمنهج الدراسة البنوية مثلما فعل التوليديون[3]؛ فهم يرون أن منهج البنويين يقوم على تصور اختزالي Réductionniste للنشاط اللغوي، إذ لا يراعي في دراسة ظواهره سوى القواعد الشكلية الرابطة بين العلامات فحسب. وفي

---

(1) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد الأول، ص53.

(2) ينظر: Chomsky. N, Le langage et la pensée, Petite bibliothèque, PAYOT, p93, 106.

(3) ينبغي الانتباه إلى الفرق بين نقد التوليديين الذي هو نقد إصلاحي اتجه فيه نوام تشومسكي إلى انتقاد اللسانيات البنوية من داخلها محتفظا بتبنيه لكثير من مبادئها العامة ومقولاتها الكبرى (مثل مبدأ الدراسة الصورية، ومقولات: النظام، والبنية، والعلاقات، وغيرها)، ونقد التداوليين الذي يقوم على أساس تقويضي، إذ يتجه إلى رفض المنظور البنوي من أساسه، وتقديم منظور لساني بديل عنه.

هذا اختزال – في نظر التداوليين – لحجم اللغة الحقيقي، وتقليص من فاعليتها[1]، نظرا إلى «صعوبة الإحاطة بكل الإمكانات التي توفرها اللغة الطبيعية باعتماد الأنساق الصورية»[2] التي لا تهتمّ بغير العلامات اللغوية في ذاتها؛ ولأن الخاصية الأساس لهذه العلامات هي خاصيتها المرجعية فالعلامات في ذاتها لا تعني شيئا[3]. ومن هنا جاء النقد التداولي للسانيات البنـوية بأنها لمّا قصَرَت اهتمامها على الواقع الداخلي للغة، وعلى ما يقتضيه من أنساق صورية تركت في اللغة فراغا هائلا كان ينبغي دراسته والاهتمام به[4].

وقد لاحظ التداوليون أن هذا الفراغ الذي أهمله البنويون إنما يتصل بقضايا وظواهر ذات صلة وثيقة بالمقام الاستعمالي الذي يُمارس فيه النشاط اللغوي مثل المعنى اللغوي، ومقاصد المتكلمين، ووظائف الكلام، وغيرها مما يتم التعامل، من خلاله، مع اللغة من حيث هي خطاب منجز في زمن معين محسوس ومكان معين محسوس.

ومن منطلق الاحتفاء بظواهر النشاط اللغوي على هذا الوجه الذي بيَّناه سعى التداوليون إلى وضع منهجهم اللساني بانين أسسه من صميم الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الإجرائية الهامة مثل: من المتكلم؟، وعمّ يتكلم؟، وإلى من يتكلم؟، وما الفائدة المرجوة من الكلام ؟، وما هي الظروف المحيطة بإنتاج الكلام ؟ وغيرها.

هذا عرض موجز للمواقف المختلفة التي عرفتها المذاهب اللسانية الثلاثة[5] تجاه

---

(1) ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، (تر. محمد يحياتن)، د.م.ج، ص08.

(2) حسان الباهي، اللغة والمنطق. بحث في المفارقات، دار الأمان – الرباط، ط1، 2000، ص73.

(3) Arcaini. E, Principes de linguistique générale, Payot Paris, 1972, p.164.

(4) ينظر: Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Edt Cérès, Tunis, 1995, p.216.

(5) يرى بعض مؤرخي اللسانيات أنها مذهبان لا ثلاثة؛ وذلك استنادا إلى أن البنوية والتوليدية إنما يرجعان إلى مذهب واحد، وأن التوليدية ما هي إلا مرحلة من مراحل البنوية على الرغم من الفرق الكبير الذي بينهما، لأنهما يتبنّيان، في الأساس، نفس المبادئ والمقولات كالدراسة الصورية، والواقع الداخلي للغة، ومفاهيم النظـام، والبنية، والعلاقات، وغيرها. (ينظر:
Van de Velde . R, Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, p44.

موضوع اللسانيات في العصر الحديث (المذهب البنوي، والمذهب التوليدي التحويلي، والمذهب التداولي) أردنا تقديمه من أجل إعطاء صورة إجمالية عن موضوع اللسانيات الحديثة تمهيدا للتحليل والتفصيل في دراسة مفاهيم اللسانيات البنوية ونظرياتها موضوعِ هذا الكتاب.

الباب الأول

اللسانيات البنوية: المفهوم، والنشأة، والأساس

الفصل الأول

الإطار التاريخي والإبستمولوجي للسانيات البنوية

قبل تناول سمات الإطار الإبستمولوجي للسانيات البنوية رأينا – مراعاة لمقتضيات المعيار المنهجي في هذه الدراسة– أن نعرض، بإيجاز، لوضعية الدرس اللساني في مرحلة ما قبل مطلع القرن العشرين حتى نقدِّم صورة عن الأجواء العلمية والإبستمولوجية[1] التي انبثق منها الدرس اللساني البنوي، ولنبيِّن أن ما أتى به سوسير لم يصدر من عدم إنما هو مستخلص ممّا تتابع توارده في تلك الأجواء من تراكمات معرفية استثمرها سوسير، وأحسن قراءتها، وفهم أبعادها، وأضاف إليها ما مكنّه من صياغة منظور لساني جديد استطاع أن يؤسِّس به لعلم اللسان الحديث.

والواقع إن أهمّ ما نحرص على بيانه – بهذا العرض الموجز للدرس اللساني فيما قبل القرن العشرين – أن سوسير على الرغم من أن لسانياته تشكل امتدادا لكثير من المواقف التي نادى بها بعض اللسانيين التاريخيين لا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد فاستطاع أن يصنع لنفسه موقفا لسانيا متميزا أعدّ به منظورا جديدا في اللسانيات ينطلق، في أسسه، من القطيعة مع المناهج اللسانية التقليدية، ومن الثورة على العديد من مقولاتها، وهو ما جعل بعضَ مؤرخي اللسانيات يشبِّه مفاهيمه التجديدية بالثورة الكوبرنيكية[2].

1- إطلالة على الدراسات اللسانية فيما قبل القرن العشرين:

يتميز الدرس اللساني في الغرب لمرحلة ما قبل القرن العشرين بتأثره بأفكار فلسفية وأسس إبستمولوجية مختلفة ومتعددة وأحياناً متناقضة؛ فمن هذه الأفكار

---

(1) الإبستمولوجيا (أو فلسفة العلوم) هي ذلك الدرس الذي ينقد مبادئ مختلف العلوم وفرضياتها ونتائجها، ويرمي إلى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها ومداها الموضوعي، ويتناول مشكلات العلم من جوانبها المعرفية. (ينظر: موسوعة لالاند الفلسفية، ص356-357).

(2) ينظر: روبنز . ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص287. والثورة الكوبرنيكية نسبة إلى الفلكي البولندي نيكولاوس كوبرنيكوس (1473-1543) الذي أعلن في كتابه "حول دوران الأفلاك السماوية" عن نظرية جديدة مخالِفة لما كان يُعتقد في السابق؛ ومفادها أن الشمس هي التي تحتلّ مركز الكون، وأن كل الكواكب، بما فيها الأرض، تدور حولها.

والأسس ما يرتبط بالمسائل الفلسفية والميتافيزيقية مثل نشأة اللغة، وأصل الكلام الإنساني، وعلاقة اللغة بالفكر، ومنها ما يستهدف قراءة النصوص القديمة من أجل فهمها والاستدلال بها على حضارة أهلها، ومنها ما يتصل بذلك الجدال الحاد المتواصل بين المذهب العقلي[1] ممثلا في النحو المعياري لمدرسة بور روايال[2]، والمذهب الحسي (الأمبريقي)[3] ممثلا في الدراسات الوصفية الأولى للصوت اللغوي لدى الغربيين.

وما دام هدفنا، في هذا الفصل، المقابلة بين اللسانيات البنوية والدراسات اللغوية السابقة لها المسماة باللسانيات التاريخية في ضوء ما يكشف عن أسس المنهج البنوي، ويبيّن ملامح جدّته ومعالم وجاهته فلن نتناول من مراحل الدرس اللساني التاريخي إلا مرحلة القرن التاسع عشر فحسب بوصفها أقرب المراحل لِلسانياتِ القرن العشرين وأشبهها[4] بها، بالإضافة إلى كونها احتضنت البدايات الأولى لهذه اللسانيات

---

[1] هو المذهب الذي يدافع عنه روني ديكارت (1596— 1650) ومن تبعه ممن ينشدون اليقين في المعرفة المستمدة من الحقائق التي لا جدال فيها في العقل الإنساني وليس من انطباعات الحواس التي لا يمكن استبعاد قابليتها للخطأ. (ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص168).

[2] مدرسة أوروبية ظهرت بفرنسا خلال القرن السابع عشر، تقوم دراستها للنحو على القواعد العقلية وعلى تأثرها بأرسطو وبمنطقه وسُمّيت بـ: "بور روايال" لأن مؤسِّسَيْها C.Lancelot وA.Arnaud كانا يقطنان بدير "بور روايال" بالقرب من باريس(ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، العدد2، ص64).

[3] يسمى كذلك بالتجريبي وهو، في أساسه، فلسفة تنطلق من فرضية أن كل أنواع المعرفة الإنسانية تُستمد ظاهريا من انطباعات الحس والعمليات التي يُجريها العقل عليها بالتجريد والتعميم. وتظهر صيغتها الصارمة في الاعتراض التام على أي مكون مسبق، ومن هنا فهي تركز على أهمية الاستقراء في مقابل الاستدلال. (ينظر: ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص168).

[4] ممّا يتشابه، فيه، الدرسُ اللغوي التاريخي لمرحلة القرن التاسع عشر والدرس اللساني في القرن العشرين: الاعتماد على الطابع العلمي الموضوعي، ومحاولة التخلص من سيطرة الفكر الميتافيزيقي في دراسة اللغة. ومع ذلك ينبغي الانتباه إلى الفارق الواضح بين الدرسين من حيث مستوى النضج المنهجي، وأسلوب الطرح والتناول.

بفضل ما عرفته من جهود بعض لغوييها الأفذاذ[1] الذين استطاعوا أن يتجاوزا عصرهم في كثيرٍ مما جاءوا به من أفكار ومفاهيم لم يكن جيل اللغويين في زمانهم مهيأً لتقبلها واستيعاب وجاهتها.

إن أهم ما يميّز القرن التاسع عشر ارتباط البحث اللساني فيه، أساساً، بالمعطيات اللسانية الملموسة. وفي العقود الأولى من هذا القرن كانت الدراسات المقارِنة هي السمة المميزة للبحث اللساني المعتمد على المنهج التاريخي، وقد كرّست الدراسات المقارنة، في هذه الحقبة، احتفاءها بالأسرة اللغوية الهندية، لا سيما الدراسات التي شيّد بها فرونز بوب F.Bopp (1791-1867) النحو المقارن[2].

وفي الربع الأخير من هذا القرن تمكّن النحاة المحدثون[3] Néo- Grammairiens من وضع الصياغة النظرية المتكاملة والإطار المنهجي الواضح للمنهج التاريخي المقارن، وتميّزت هذه المرحلة باهتمام بعض اللغويين بالبعد الاجتماعي[4] في اللغة وبالنزعة النفسانية[5]؛ ومن الأفكار التي سادت في تلك المرحلة القول إن اللغة مؤسسة اجتماعية، وإن كل لغة من اللغات البشرية هي التعبير الخاص لنفسية الجماعة الناطقة

---

(1) أمثال فون همبوليت، ووليام ويتني، والنحاة المحدثين. وسنتعرّض للحديث عنهم وعن جهودهم اللسانية، بإيجاز، خلال الفقرات الموالية من المتن أعلاه.

(2) يُنظر: Saussure, C.L.G, p14

(3) جماعة من اللسانين، عُرفت في البداية باسم « مدرسة ليبزيج» بألمانيا، ثم صارت تُعرف باسم «النحاة المحدثون». ومن أبرز هؤلاء النحاة: أوجست لزكين (1840-1916) وكارل بروجمان (1849-1919)، وهارمان باول (1846-1921)، ووليام برون (1850-1926).

(4) من أنصار هذه الفكرة: وليام ويتني وإميل دوركايم الذيْن اعتمد عليهما سوسير في قوله بالمفهوم الاجتماعي للغة، ذلك المفهوم الذي أصبح من بعده خاصية بارزة ضمن الخصائص المنهجية للسانيات البنوية (ينظر تفصيل ذلك في المبحث رقم2 من الفصل الثاني من الباب الأول).

(5) من أنصار هذه النزعة: هيمان شتاينتال (1823-1899) منشيء المذهب النفسي في اللسانيات، ويوهان هربرت (1776-1841) وفيلهلم فونت (1832-1920)، وغيرهم.

بها، ومنها كذلك بداية التفكير في إخضاع المعارف والظواهر للدراسة القائمة على مفهوم الكلية Totalité، وغيرها.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ظهرت مجموعة من الأعمال والنظريات استطاعت – بتأثير المذاهب الفكرية الجديدة في هذا القرن لعل أبرزها المذهب الوضعي[1]– أن تصنع بداية حقيقية للدراسات اللغوية المبنية على الملاحظة العلمية الملموسة، مما هيأ لظهور المبادئ الرئيسة للسانيات البنوية على يد فرديناند دو سوسير. وفيما يلي نستعرض، بإيجاز، بعض هذه النظريات[2]، وبعض ما حوته من مفاهيم بإمكانها أن تقدّم صورة واضحة عن وضعية الدراسات اللسانية في تلك المرحلة.

1-1- نظرية رؤية العالم:

صاحبها المفكر الألماني فيلهلم فون همبولت[3] W. Von. Humboldt (1767-1835)، وهو الذي تمخّضت إسهاماته في مسيرة الدرس اللساني في القرن التاسع عشر

---

(1) المذهب الوضعي (الإيجابي) لأوكست كونت (1798-1857) من أهمّ العوامل التي أدّت إلى نبذ الافتراضات والأحكام المسبقة، وإلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث هي ظاهرة طبيعية. و«يُمنح اسم المذهب الوضعي لأي موقف نظري يَعتبر أن ما يُستخرج من اللسانيات لا يكون إلا في السلوكات الفعلية المشاهدة مباشرة، والمحدّدة عن طريق القوانين الوحيدة التي تتحكّم فيها بشكل مباشر»(ينظر.: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p373.).

(2) تتجلى أهمية هذه النظريات في كونها تمثل أبكار أفكار التي بُني عليها، فيما بعد، علم اللسان الحديث في القرن العشرين. ونظراً إلى هذه الأهمية نلفت انتباه القارئ الكريم إلى ضرورة القراءة المتأنية لهذه النظريات بل إلى إعادة قراءتها حتى بعد الإطلاع على المفاهيم والنظريات اللسانية البنوية موضوعِ هذا الكتاب؛ ذلك أن ربط المفاهيم البنوية بظروفها التاريخية وأبعادها الإبستمولوجية التي انبثقت منها وظهرت في رحابها يُسهِّل من إدراكها، ويوطئ لفهم أبعادها المنهجية ومساراتها التطورية.

(3) هو واحد من أكثر المفكرين عمقا وأصالة في المسائل اللغوية العامة في القرن التاسع عشر، شغَل مناصب سياسية عديدة؛ منها أنه كان سفيرا لبروسيا في روما، ووزيراً للتعليم العام في بروسيا، اهتم بدراسة اللغات الهندية الأوربية والمقارنة بينها، من كتبه: "تنوع بنية اللغة الإنسانية" =

عن نظرية سُميت، فيما بعد، بـ «نظرية رؤية العالم». ولعلّ من أبرز مواقفه التي انبثقت منها نظريته هذه، وتمحورت حولها جل أفكاره اهتمامَه الكبير بظاهرة ارتباط اللغة بالفكر. ومن أهم نتائج[1] تفكيره في هذه الظاهرة ما يلي:

- تقسيمه لتراكيب اللغة إلى بنية Sprachform وبنية داخلية Innere Sprachform غير الصورة الظاهرة في الكلام[2]، ويراد بها البنية الدلالية والنحوية الداخلية للغةٍ مّا، وهي التي تنتظم الوحدات والأنماط والقواعد المفروضة على المادة الخام للكلام[3].

- نظرته إلى اللغة على أن لها نظاما عضويا باطنيا تُدرس، عبره، دراسة كلية شاملة، وذلك بالنظر إلى جميع مناسباتها البنوية الموجودة فيها. يقول في هذا الشأن: «إن اللغة جهاز عضوي ويجب أن يُعالج على هذا الأساس. فالقاعدة الأولى هي أن تُدرس كل لغة فيما تختص به من نظام باطني، وأن يُنظر في كل المناسبات البنوية الموجودة فيها، وتُرتَّب ترتيباً شاملاً حتى يتبين فيها كيف تتساوق المعاني في الألفاظ»[4].

= (1836)، و"جذور الأشكال النحوية وأثرها في التطور التنميطي" (1822) (ينظر: روبنز. ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص252-256).

[1] لم تحظ أفكار فون همبولييت بالاهتمام لدى معاصريه، لكنها استطاعت فيما بعد – على يد بعض لسانيي القرن العشرين أمثال: سوسير، وبالمسليف، وسابير، وبلومفليد، وتشومسكي – أن تجد مكانتها اللائقة بها. وسنشير إلى ذلك تباعا خلال الفصول الأربعة الموالية من هذا الكتاب.

[2] ستعرف هذه الثنائية، فيما بعد، امتدادها على يد لوسيان تينيير L. Tesnière (وهو أحد اللسانيين البنويين الوظيفيين) فيما سماه بالبنية الخطية والبنية الداخلية (ينظر: المبحث (2-3) في الفصل الأول من الباب الثاني)، ثم على يد نوام تشومسكي N. Chomsky ، فيما سماه بالبنية السطحية والبنية العميقة. وعلى الرغم مما بين تينيير وتشومسكي من الفوارق على مستوى الطرح المنهجي لأعمالهما إلا أنهما يتفقان على أن البنية الداخلية (أو العميقة) هي البنية الحقيقية للغة، وبأنها الأَولى بالدراسة والاحتفاء.

[3] ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص253.

[4] آثار ف.همبوليت، ط برلين، ص7، 45. نقلا عن: الحاج صالح، اللسانيات، م2 رقم1، ص25.

– انتباهه للمقدرة اللغوية الإبداعية[1] الكامنة في دماغ كل متكلم أو عقله والتي لا ينظر إليها على أنها مجرد نتاج. ويظهر ذلك في عمل البنية الداخلية المسماة بـ Innere Sprachform، عند همبوليت، وهذه البنية هي جزئياً أمر مشترك لدى كل الناس وقائم في المؤهلات العقلية للإنسان. ولكن هذه البنية المستقلة الماثلة في كل لغة تمثل – أيضا – هويتها الشكلية واختلافها[2] عن كل اللغات الأخرى[3].

– يري همبوليت أن تحديد اللغة – عبر خاصية الإبداعية السابق ذكرها – لا يمكن أن يكون إلا وراثيا، فهي الجهد الدائم للعقل من أجل جعل الأصوات الملفوظة قادرة على التعبير عن الفكر[4]، ومن هنا فهو يعتقد أن شكل اللغة يصنع بنية حقيقية تنظيمية مركبة من قواعد وراثية تسمح بإنتاج عدد لا نهائي من الأحداث الكلامية[5].

– قوله إن متكلمي اللغات المختلفة يعيشون جزئيا في عوالم مختلفة ولديهم أنظمة

---

(1) تعدُّ الإبداعية إحدى المقولات المهمة التي انطلق منها تشومسكي – متأثرا بديكارت وهمبوليت وهردر وبغيرهم من الفلاسفة واللسانيين – في صياغة نظريته التوليدية التحويلية مبينا أن سرّ البحث اللغوي يكمن في القيام برصد الطاقة الذهنية العجيبة التي يتميز بها المتكلم من حيث هو منتج مبدع للغته وليس مجرد خازن لها يوظفها بشكل سلبي آلي كما يقول البنويون. ويرجع مفهوم الإبداعية Créativité إلى كونها خاصيةً جوهرية في اللغة البشرية تستند لى قدرة عقلية يستطيع المتكلم أن يعبر بها عن المعاني اللانهائية بعناصر لغوية نهائية (ينظر:

– Chomsky. N, La linguistique cartésienne, p29-35.

(2) سيجد هذا المفهوم الثنائي – أي تمثيل بنية اللغة، من جانب، لما هو مشترك، ثم لما هو خاص من جانب آخر – امتدادَه فيما سماه تشومسكي، فيما بعد، بالنحو الكلي والنحو الخاص.

(3) ينظر: روبنز. ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص 253-254.

(4) يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «لا يعني همبوليت، ولا من تبعه اليوم، أن اللغة مرآة صادقة للعقل (مثلما كان يراه أرسطو) بل هي العضو الذي يصوغ الفكر ولا يصاغ عليه لأنها ليست قالبا جامدا بل نشاطا وعملا» (اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 01، ص24، الهامش35).

(5) ينظر: Bronckart.J.P, Theories du langage, p221.

تفكير مختلفة، ومن هنا فهو يؤكد، متبعا مبادئ تفكير هردر[1] (1744-1803)، أن كل لغة شخصية مختلفة بوصفها خاصية مميزة للأمة أو الجماعة [2] التي تتكلمها[3].

- «إن الاختلافات بين اللغات لا تتوقف فقط على أصوات الكلام المختلفة التي تستعملها تلك اللغات، ولكنها تشتمل على اختلافات في تفسير المتكلمين وفي فهمهم للعالم الذي يعيشون فيه»[4]؛ ولذا سُميت نظريته بنظرية «رؤية العالم» لأن العالم – بناءً على هذا التصور – يُنظر إليه، مع كل لغة، نظرة خاصة تُستمد من وحي الطبيعة الخاصة للبنية النفسية والعقلية التي يتمتع بها أهلها الناطقون بها[5].

1-2- النظرية الطبيعية البيولوجية في اللسانيات:

بعد ما نُشر لشارل داروين CH. Darwin (1809-1882) كتابه المشهور «أصل الأنواع»(1859)، وهو الكتاب الذي عرَض فيه نظريته حول فلسفة النشوء والارتقاء، كان أول من تحمّس لهذه النظرية وسعى إلى استثمارها في اللسانيات الألماني أوغست شليشر[6] August Schleicher(1821-1868). ومن مبادئ شلايشر اللغوية التي بدا فيها واضحا تأثره بنظرية داروين قوله «إن اللغة كائن حيّ يشبه النبات والحيوان، وعليه

---

(1) جوهان. ج. هردر فيلسوف وناقد ألماني انتبه، قبل همبولت، إلى أهمية العلاقة بين اللغة والفكر (لمزيد من الاطلاع ينظر: روبنز. ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص219).

(2) يلتقي الاحتفاء بهذا التوجه اللساني مع حركات الشعوب الأوربية في تكتلها القومي وميلها، في ذلك الوقت، إلى الاهتمام بلغاتها القومية.

(3) ينظر: روبنز. ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص253.

(4) نفسه، ص254.

(5) ستعرف هذه النظرية امتدادا وتطويرا من خلال ما قدّمه سابير وتلميذه بنيامين وورف في نظريتهما المسماة بالنظرية النسبية (سنتناول هذه النظرية بشيء من التفصيل عند التعرض لجهود سابير في اللسانيات البنوية الأمريكية، وذلك في المبحث رقم01 من الفصل 02 من الباب 02).

(6) هو من أبرز علماء المقارنات، كان أستاذا بجامعة فيَنَّا، من اهتماماته: العلم الطبيعي لا سيما علم النبات، بالإضافة إلى اللسانيات. من كتبه: كتيب اللغة اللتوانية (1856)، والنظرية الداروينية (1863).

يمكن أن يولد وينمو ويشيخ ويموت»[1]، واستنادا إلى هذا التصور اللساني قدّم شلايشر «صيغة قطعية حاسمة للنظرية القائلة بأن اللغة جهاز عضوي؛ أي أنها ليست ظاهرة اجتماعية، بل هي حادث من حوادث الطبيعة أو جهز عضوي طبيعي، وبالتالي لا يكون علم اللغة علما إنسانيا، إنما هو علم طبيعي. وعلوم الإنسان – كما يقول هيجل الذي تأثر به شلايشر – هي ميدان الحرية، في حين أن علم الطبيعة هي ميدان الضرورة والتقيد»[2].

وقد ساقت شلايشر رغبتُه في جعل التاريخ اللغوي ضمن إطار نظرية تطورية حيوية إلى اقتراح صورة مبسطة لتاريخ اللغات الهندية الأوروبية وتصنيفها، وذلك بوضعها في شكل شجرة للنسب يمثل كل فرع من فروعها حالة من حالات اللغة[3].

وإلى جانب هذا «يعدّ شليشير أول من حاول ترميز نتائج الأبحاث المفصلة [في الدراسة المقارنة]، وكتابه "مختصر في النحو المقارن للغات الهندية الجرمانية" (1861) نوع من التنظيم للعلم الذي وضعه بوب»[4].

ويبقى شلايشر – على الرغم من الانتقادات[5] التي تعرضّت لها إسهاماته – من العلماء الذين «آمنوا بعلمهم، ونجحوا في دفع عجلة القواعد العامة وأتاحوا لأتباعهم أن يصلوا إلى نتائج إيجابية»[6]. وتعَدُّ جهوده خطوة فاعلة في تطوير التفكير اللغوي

---

(1) Bertil. M, Les nouvelles tendances de la linguistique, p19.

(2) جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص202.

(3) ينظر: نفسه، ص203.

(4) Saussure, C.L.G, p16.

(5) لسوسير كلام في نقد اللسانيين التاريخيين، وقد تعرّض فيه بشكل خاص لانتقاد شلايشر؛ ولنا عودة لبيان مضمون هذا النقد خلال استعراضنا لمفاهيم سوسير في الفصل الموالي(ينظر: ص106، الهامش01).

(6) جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص205.

وترقيته لا سيما محاولته إخضاعه دراسة الظواهر اللغوية لمعطيات البحث العلمي في ظواهر الطبيعة.

3-1- جهود وليام د. ويتني[1] William D.Whitney:

احتل اللغوي الأمريكي وليام ويتني (1827-1894) مكانة مهمّة في الدرس اللساني لأواخر القرن التاسع عشر بفضل إسهاماته الهامّة التي تجاوز بها معاصريه، وهيّأ بها سبيل التعرف على المبادئ اللسانيات البنوية الأوربية منها والأمريكية[2]، ومن أهم هذه الإسهامات نذكر ما يلي[3]:

– قوله بفكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير كيان اللغة وهو ما يسميه Institution أي ما ينشئه البشر لصالح المجتمع وبسببه.

– تفسيره للغة بأنها عمل آلي؛ ومنه فالألفاظ بالنسبة إلى ذهن الإنسان كالأدوات بالنسبة إلى يديه ولذلك فليست قوة من قوى النفس ولا هي فعل الفكر المباشر بل أثر غير مباشر للفكر: إنها آلة[4].

---

(1) تتلمذ على يد فرانز بوب، ودرس في ألمانيا من 1850 إلى 1853، وعُيِّن أستاذا للسنسكريتية في مدينة بال في الولايات المتحدة، وحصل على كرسيّ النحو المقارن في1869، من أشهر مؤلفاته: «حياة اللغة ونموها»، و«النحو المقارن» .(ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد2، العدد1، ص26).

(2) يبدو تأثير ويتني واضحا في الكثير من اللسانيين الأوروبيين والأمريكيين، فقد نُشرت كتبه في لندن ونيويورك في الوقت نفسه. وكان سوسير من أوائل قرائه كما تأثر به سابير وورف وكل الأمريكيين. (جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص16).

(3) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص27-28.

(4) أصبحت تشكل هذه الفكرة، فيما بعد، مبدأ لسانيا هاما في اللسانيات البنوية، بل أصبحت في البنوية الأمريكية لدى ر. بلومفيلد أساس المنهج كله، وهو الأساس ذاته الذي سيثور عليه تشومسكي وينتقده في نحوه التوليدي (لمزيد من التوضيح ينظر: المبحث رقم2 في الفصل الثاني من الباب الثاني).

– نظرته إلى اللغة على أنها نظام Système من الأصوات ذو مضمون معقول، وبأنها تشبه بذلك الجسم من حيث انتظمت أجزاؤه في بنية Structure واحدة[1]؛ فهو يقول: «ليست أية أبجدية مستعملة [يعني الأصوات البسيطة للغةٍ مّا] سديما بل هي نظام منسّق من الألفاظ تحكمه علاقات في كل الاتجاهات»[2]. ويقول أيضا: «اللغة [...] نظام كبير من البنى المعقدة جدا والمتوازنة، وهي تقبل تماماً المقارنة مع جسم منظم»[3].

– اعتقاده – مناقضا مقولات شلايشر وماكس موللر – أن اللغة ليست واقعة طبيعية وصفةً بيولوجية بل هي واقعة اجتماعية[4]، أو هي أشبه ما تكون بمؤسسة اجتماعية، وأن ما يشير إلى الطبيعة فيها، وهو الصوت، ليس له وظيفة لسانية محضة بدليل أن استخدامنا الجهاز الصوتي وسيلة للغة إنما يرجع إلى الصدفة ولأسباب تسهيلية فحسب[5].

---

(1) ويتني هو أول من حاول أن يُحدّد مضمون علم اللسان بحصره في المظهر اللغوي المحض، أما غير هذا المظهر فليس عنده من اختصاص اللغوي بل من اختصاص الفيزيائي (علم الصوت)، والفيزيولوجي (علم وظائف الأعضاء)، والنفساني (علم النفس اللغوي الآن)، والفيلولوجي (دراسة النصوص القديمة)، والإتنولوجي (دراسة خصائص الشعوب والجماعات). وبهذا يكون قد سبق سوسير إلى القول بمبدأ استقلالية الدرس اللساني (ينظر:حاج صالح، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 01، ص28).

(2) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص19.

(3) نفسه، ص19.

(4) ينظر: نفسه، ص17.

(5) انتقد سوسير، في محاضرته، ما جاء به ويتني في هذه الفكرة إذ يقول: «بلا شك إن نظرية كهذه ذهبت بعيداً في المطلق، فاللسان ليس مؤسسة اجتماعية كغيرها من المؤسسات الأخرى في جميع مواطن التشابه، ومن هنا فقد بالغ ويتني في قوله إن اختيارنا للأعضاء الصوتية هو محض صدفة لأن الطبيعة نفسها هي التي فرضتها علينا بشكلٍ مّا. أما عن المسألة الجوهرية [وهي القول إن اللغة مؤسسة اجتماعية] فيبدو لنا أن اللساني الأمريكي كان فيها على حق» (C.L.G, p25-26.).

4-1- جهود النحاة المحدثين[1] (مدرسة ليبزيج):

قدّم نحاة مدرسة ليبزيج أعمالا جادة وجهوداً قيمة استطاعوا أن يصنعوا بها الحدث اللغوي الرئيس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[2]، وأن يعطوا للمنهج التاريخي المقارن – بعد محاولتهم إدخال مبادئ المذهب الوضعي (الإيجابي)[3] Positivisme في اللسانيات التاريخية- صياغته النظرية المتكاملة وإطاره المنهجي الواضح، كما تمكّنوا – في بعض ما جاءوا به من مفاهيم جديدة – أن يمهِّدوا لبعض أسس علم اللسان الحديث. «وقد نُشر أساس نظريتهم بشكل مختصر، في عام 1878، في مقالة برنامجية في مجلة أسّسها اثنان من أكبر أنصارها هما: هـ. أوستوف H.Osthoff وك. بروجمان K.Brugmann»[4]. وفيما يلي نشير إلى أبرز المبادئ اللغوية لهؤلاء النحاة[5]:

– اكتشافهم لمبدأ الاطراد (الانتظام) في القواعد التي تحكم التغيير في الظواهر الصوتية، إذ «تم [كما ورد في المقالة المذكورة أنفاً] تقرير ما يلي: كل تغيرات الأصوات تحدث بوصفها عملية ميكانيكية حسب قوانين لا تسمح بأي استثناء داخل نفس اللهجة وفي إطار فترة معينة من الزمن»[6].

– يرى النحاة المحدثون أن اللسانيات يجب عليها أن تكون تفسيرية، فلا يكفي أن يتم إثبات التغيرات ووصفها فحسب بل لا بد من إيجاد عللها كذلك، وأن هذا التفسير يجب أن يكون من نمط إيجابي Positif، أي أنهم لا يثقون – مصرّين على

(1) سبق تعريفهم في الهامش 03 من الصفحة 55.

(2) من الأفضال التي نسبها لهم سوسير في هـذا الشأن تحديدهم للغة بأنها نتاج للفكر الجمعي للجماعات اللسانية، وربطهم للوقائع اللغوية - في درسهم التاريخي- ضمن انتظامها الطبيعي [وليس ضمن التعليلات الفلسفية التي كان يقول بها بعض أساتذتهم] (ينظر: C.L.G, p18-19).

(3) سبق تعريفه في: ص56/ الهامش01.

(4) روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص263.

(5) ينظر: Ducrot.O et Todorov.T, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p27.

(6) روبنز، تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص263.

تمسكهم بالمنهج العلمي الاستقرائي[1]- في تلك التعليلات الفلسفية الواسعة بل إن العلل الوحيدة الحقيقية، لديهم، هي تلك التي يُبحث عنها في نشاط المتكلمين الذين يطوّرون اللغة عن طريق استعمالها[2]. ومن أهم أنواع العلل التي يعمل بها النحاة المحدثون ما يلي[3]:

- العلل التي تعود إلى الانتظام النطقي وهو ما يُكشف عنه داخل القوانين الصوتية المطّردة التي تعتمد على التفسير الفيزيولوجي[4].
- العلل التي تقوم على مبدأ المماثلة المبنية على قوانين الترابط بين الأفكار[5]. وهذا النمط من العلل يعتمد على التفسير النفساني.

---

(1) لقد كان إصرارهم هذا أحدَ أسباب الجدال الحاد الذي نشب بينهم وبين لغويي الجيل السابق (ومنهم بعض أساتذتهم كـشلايشر الذي كان يميل في تفسيره إلى التغيرات اللغوية الفلسفية). وقد كان هذا الجدال سببا في نشأة مدرستهم (ينظر: Durcot.O et Todorov.T, p27.).

(2) بهذا يكون النحاة المحدثون قد مهّدوا للفكرة التشومسكية القائلة بمبدأ تعليل اللغة بالنظر في ملكيتها عند الفرد المتكلم أو ما سماه تشومسكي بـ: الرجوع إلى "المتكلم/ المستمع المثالي".

(3) ينظر: Durcot.O et Todorov.T, p27-28.

(4) ومثال ذلك في اللغة العربية اطراد القاعدة الصوتية لظاهرة الإبدال؛ تلك التي تقضي بأن الفاء من صيغة "افتعل" إذا ورد حرفا مطبقا لا يقبل جوار تاء الصيغة وهي صوت منفتح، وهو ما يدعو إلى ضرورة استبدال الصوت المنفتح (التاء) بصوت مطبق مناسب له (هو حرف الطاء)، ذلك أنه من نفس مخرجه، وفي الوقت ذاته يبدو مماثلا للحرف المطبق في فاء الصيغةّ؛ ومثال ذلك: صيغة "اضطرب" التي أُبدلت فيها التاء طاءً لمجاورتها حرف الضاد، ويستند هذا التفسير إلى ردّ الصيغة إلى الأصل: اضترب. وتفسير الضرورة هنا يخضع، مثلما هو ظاهر، لمبدأ فيزيولوجي، وهو ثقل النطق. وما يقال عن الاطراد في الإبدال، وعن صلته بمبدأ الثقل يقال كذلك عن ظواهر أخرى مشابهة كالإعلال، والإدغام.

(5) مثال ذلك المماثلة فـي الكلمات التي تتشابه صـوتا ومعنى مثل الشبه بين الكلمات التالية: «Solutionner» و«Actionner» و«Fonctionner» ومثل الشبه بين الجملتين التاليتين: «Je me rappelle de» و«Je me souviens de» (ينظر: Durcot et Todorov, p28.). وسنرى – فيما بعد– أن هذا الكلام قد وجد امتداده في لسانيات سوسير. وذلك حينما يشير إلى الوظيفة البيانية التي يعمل بها مبدأ العلاقات الاستبدالية الترابطية (ينظر: المبحث (5-7) من الفصل الموالي).

ومن أجل إعداد جيد للبحث عن هذه العلل يلتزم النحاة المحدثون بتفضيلهم دراسة التغيرات التي تمتد عبر مدة زمنية محددة؛ فبدلا من مقارنة حالات Etats (المراد بالحالة هنا الواقع الذي تعرفه اللغة في فترة زمنية محددة) متباعدة في لغة مّا يتخذ النحاة المحدثون موضوعهم في دراسة الانتقال من حالة، في اللغة، إلى التي تليها[1].

2- تعريف البنوية Structuralisme:

«البِنْية والبُنية ما بنيته، وهو البِنى والبُنى [...] يقال: بِنية وهي مثل رِشوة ورَشاً كأن البنية الهيئة التي بُني عليها مثل: المِشية والرِكبة. والبُنى، بالضم مقصور، مثل: البِنى. يقال: بُنية وبُنًى وبِنية وبِنًى، بكسر الباء مقصور، مثل: جزية وجزى، وفلان صحيح البِنية أي الفطرة، وأبنيت الرجل: أي أعطيته بناءً وما يبتني به داره»[2].

أما من ناحية الاصطلاح فإن مفهوم البنية Structure – إذا ما استندنا إلى الرؤى المتعددة لمختلف البنويات – يصعب تحديده؛ ذلك أنه – بتعبير رولان بارت R.Barthes – مستعمل بكثرة في جميع العلوم الاجتماعية بكيفية لا تميِّز بعضها عن البعض الآخر إلا عند المجادلة حول مضمونه[3]. غير أنه يمكننا الاستناد – لبيان مفهومه – إلى جملة من السمات تشترك في اعتمادها والعمل بها جميع المدارس؛ ويمكننا أن نستعرض هذه

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن ما جاء به النحاة المحدثون لقي اعتراضا شديدا من اللسانيين المعاصرين لا سيما المختصين في دراسة اللهجات المحلية، ولعلّ أبرز اعتراض وجِّه إليهم أن ما أتوا به من مبادئ ومفاهيم لم يكن جديدا إنما هو مجرد صياغة لما كان يفعله اللغويون المقارنون والتاريخيون (ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص269). والحقيقة أن ما جاء به هؤلاء النحاة ليس جديداً بشكل مطلق أي أن هذا الجديد ليس هو أفكارهم في ذاتها (فقد يوجد في التراث العالمي مثلها، ومن هنا تصبح أفكارهم جديدة بالنسبة إلى معاصريهم الذين لم يطّلعوا على هذا التراث فقط)، ويمكن القول إن جديدهم يتمثل في دحض أوهام سابقيهم من المؤرخين، ثم صرامتهم في التمسك بالمنهج العلمي الاستقرائي (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 01، ص18، 27).

(2) لسان العرب، المجلد 14، ص94.

(3) ينظر: Roland Barthes, Essais critiques, Editions du seuil,1981, p213.

السمات من خلال صياغة معجمية دقيقة يُوردها المعجم الكبير للسانيات وعلوم اللغة جاء فيها: «إن البنية، ابتداء، نظام يعمل وفق مجموعة من القوانين (بينما لا تملك العناصر اللسانية إلا مجموعة من خصائص[1])، وبإمكانه أن يستمر وأن يغتني عن طريق لعبة تلك القوانين ذاتها دون مشاركة العناصر الخارجية [...] إن البنية نظام تُميِّزه الكلية Totalité، والتحويل Transformation، والانتظام الذاتي[2] Autorégulation. ويتفق جميع البنويين على مقابلة البنى Structures بالركامات Agrégats، ذلك أن الركام يتشكل من عناصر مستقلة عن الكل، وبهذا التقابل نضع مفهوم الكلية في المقدّمة بوصفه خاصية البنية Structure»[3].

وإذا ما سعينا إلى طلب المزيد من البيان لمفهوم البنية يمكننا القول إن مفهوم الكلية وإن كان الخاصية الرئيسة في البنية فما هو، في المحصِّلة، إلا أثر ينشأ من العلاقات التي تُعَدّ أهمّ ركنٍ في بناء النظام وعمله؛ ذلك أن «البنى تتحدد عن طريق مجموعة من

---

(1) معني ذلك أن النظام لا يستلم شرعيته من خصائص العناصر في ذاتها، بل من العلاقات والقوانين المتحكمة في تنظيم تلك الخصائص.

(2) أما الكلية فمفهوم يراد به ما تعرفه العناصر اللغوية من تماسك فيما بينها وانسجام يجعل منها على الرغم من اختلافاتها كلا واحد (ليس للعنصر قيمة في ذاته، وإنما يستمد قيمته من تقابله مع بقية العناصر). وأما التحويل فيراد به خضوع النظام لمجموعة من التحولات تجري على عناصر اللغة بحيث ينتج عنها تغيرات جوهرية في أساس النظام كله، والذي يجعل هذه التحولات جوهرية عامة هو خضوعها لقوانين النظام المطردة، تلك التي تنطوي فيها كل الوحدات والجمل الممكنة في لغةٍ مّا. وسمة هذه التحولات أنها لا تجري إلا على عناصر النظام. وأما الانتظام الذاتي فمفاده أن عناصر النظام لا تستمد وظيفتها من علاقتها بالواقع الخارجي بل من انتظامها الداخلي الذي يعمل على شدّ بعضها إلى بعض بشكل يبدو فيه النظام ثابتا منغلقـا على نفسه، مع أنه يخضع لمبدأ التحويل؛ لأن ارتباط النظام بالتحولات الممكنة فيه لا يمنع تماسك عناصره والمحافظة على قوانينها. وحريّ أن نسجل هنا أن خاصية الانتظام الذاتي تظل قائمة في النظام حتى حينما يستقبل عناصر جديدة. (ينظر:

- Dubois. J et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, p446.

(3) ينظر: Ibid, 446.

العلاقات فيما بين العناصر؛ فلا العنصر، ولا الكل، بإمكانه أن يشكل البنية، إن الذي يشكل البنية هو العلاقات فحسب، وما الكل، في النهاية، إلا نتيجتها»[1]. ويؤكد ستراوس أهمية الصلة بين البنية والعلاقات[2] من خلال بيانه أن طابع النظام في البنية

(1) Ibid, p446.

(2) يسوغ لبعض الدارسين المحدثين أن يقارب بين ما تعرّضت له اللسانيات الغربية في مسألة ربط البنية (أو النظام) بالعلاقات وما تفطّن له عبد القاهر الجرجاني من أمر تعلق الكلم بعضها ببعض في نظرية النظم. وهذا كلام، وإن بدا صحيحا في عموم حكمه، يحتاج إلى قدرٍ من التحفظ وتقليب النظر؛ ذلك أننا إذا نظرنا في بعض نصوص هؤلاء الدراسين فسنجد أن ما بدا لهم من الشبه بين المنظورَيْن من جهة الاحتفاء بأمر العلاقات إنما حكموا به على إطلاقه إلى الحدّ الذي جعلهم يسوّون بين "نظم" الجرجاني و"نظام" سوسير على الرغم من الاختلاف الذي بينهما؛ من ذلك ما نجده لدى عبد العزيز حمّودة في قوله: «فالنسق أو النظام System، في المنظور الحديث بل البنيوي، لا يضيف الكثير إلى مفهوم النظم كما تراتب النقاد العرب على شرحه قبل عبد القاهر الجرجاني وبعده» (المرايا المقعرة، ص226)، وما يقوله يوسف وغليسي مقارنا بين سوسير والجرجاني: «كان دو سوسير يمثّل نظام اللغة بلعبة الشطرنج [...] فكما أنه لا قيمة لقطعة الشطرنج في ذاتها، وإنما قيمتها مرتبطة بموقعها على الرقعة، كذلك تتحدّد قيمة الكلمة -في النظام اللغوي- بمقابلتها مع الكلمات الأخرى [...] لا يكاد يختلف هذا الكلام في شيء عن الفكرة التي أقرّها عبد القاهر الجرجاني في "نظمه" قبل محاضرات دو سوسير بقرون [...]: لا فرق بين (نظم) الجرجاني وبين (نسق Système) دوسوسير من هذه الناحية، فكلاهما يؤدي مفهوم (البنية) هنا» (البنية والبنيوية في المعاجم و الدراسات الأدبية واللسانية العربية، مجلة الدراسات اللغوية، ص266-267). غير أننا حينما نمعن النظر في نصوص الجرجاني سنجد أنه لا ينبغي أن نحكم بالشبه بينها وبين نصوص سوسير (أو نصوص أحدٍ من اللسانيين الغربيين) على تمامه وإطلاقه؛ ذلك أن موقف الجرجاني من ربطه لمعاني الكلم بتعليق بعضها ببعض، وموقف سوسير من تحديده لقيم العلامات بالنظر في علاقاتها، وإن بدَوَا متشابهَين من جهة الانتباه إلى دور العلاقات في تنظيم الوحدات وتركيبها فهما مختلفان من جهة مجال البحث وغرضه؛ وبيان ذلك أن سوسير يهتم بدراسة العلاقات في نظام اللغة من حيث تحيل على نماذج مجردة، وترتدّ إلى واقع داخلي مغلق يتصل بلسانيات اللغة، بينما يهتمّ الجرجاني بالعلاقات بين الكلم من حيث ما تقتضيه - في تراكيب الكلام لا في نماذج اللغة- من خصوصيات تعبيرية، ومن وجوه معنوية تتعدّد بتعدد الأغراض والمقاصد والمقامات.

يرجع – أولا وقبل كل شيء – إلى أنها تتألف من عناصر إذا ما تعرَّض الواحد منها للتغيير أو التّجوّل تحوّلت، معه، باقي العناصر الأخرى[1]، وكيف لآلية هذا التّحوّل أن تشتغل إن لم تستند إلى العلاقات، وإلى ما تتركه قوانينها من أثرٍ على نظام اللغة كلِّه؟.

أما مصطلح «Structuralisme»[2] فقد استُعمل، وما يزال، لدى مدارس لسانية مختلفة تشترك في عددٍ من المفاهيم والمناهج التي تتضمن تحديد البنى في اللسانيات. وإن مختلف المدارس البنوية كالوظيفية، والجلوسيمية، والتوزيعية تسعى في تأسيسها للسانيات على دراسة الملفوظات المتحققة (أو المنجزة) Enoncés réalisés (المدونة Corpus). إن اللسانيات تسعى – ضمن هذه المدارس– إلى إنجاز نظرية حول النص

---

(1) ينظر: كلود ليفي ستراوس، الأنثروبولوجية البنوية، ص328.

(2) تضع الكتابات الحديثة بين يديْ القارئ العربي العديد من الاختيارات العربية في ترجمة هذا المصطلح الأجنبي؛ نذكر منها: البِنَوِيّة، والبِنْيَوِيّة، والبُنُيَوِيّة، والبِنائِية، والبِناوِيّة، والبُنْيانِية، والهيْكَلية، وغيرها. والحق أنه بالعودة إلى الكتب والمعاجم المتخصّصة يتبيّن أن الصّحيح لغةً ومضمونا من بين هذه الاختيارات الاصطلاحية مصطلحان اثنان هما: البِنَوِيّة، والبِنْيَوية؛ أما البِنَوِية فقد ظهر أول استعمال له على يد أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح منذ نشره لأُولى مقالاته في مجلة اللسانيات (سنة 1971)، وفيها يشير إلى أنه اتّبع، في ذلك، رأي يونس بن حبيب في اختياره النسبة إلى ظَبْية: ظَبَوِيّ لكونه أخف من الصيغة القياسية: "ظبييّ"(ينظر: مدخل إلى علم اللسان الحديث (2)، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، المجلد1، العدد2، 1971، ص38)، وممّن اختار مصطلح "البِنَوِية"، كذلك، عبد الملك مرتاض، وذلك بعدما عدَل عن مصطلح "البِنْيَوية" مقبّحا استعماله، وطاعنا في صحّته في العديد من كتبه (ينظر: في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر، 2002، ص191). وأما مصطلح البِنيَوية فيسود استعماله في أكثر كتب الدارسين المحدثين، وقد وافق مجمع القاهرة على اعتماده على أساس أنه منسوب إلى "بنيات" جمعا، وإن خالف القياس، إذ القياس في النسبة إلى بنية بنييّ (ينظر: إميل يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4، ص199). وقد آثرنا – منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب (2001)– استعمال مصطلح البِنَوية تأسيًّا بأستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، ولأنه أحد المصطلحيْن الصّحيحين فيما تم اختياره، وإن كان استعماله أقلّ شيوعا من استعمال البِنيَوية.

بوصفه منتهيا ومغلقا[1] Clos، وإلى اتخاذ هذه النهاية ميدانيا لاستعمال منهج التحليل الشكلي[2]. وفي مقابل ذلك فإن كل ما يمس حدث التلفظ Enonciation (خصوصا المتكلم ومقام الكلام منظورا إليهما بوصفهما عنصرين ثابتين[3]) هو متروك خارج إطار البحث اللساني البنوي. ولئن بدا هذا الموقف سمة مميزة في أعمال البنويين[4] فإنه يبدو أكثر صرامة وأقوى ظهورا لدى لدى اللساني الأمريكي ل. بلومفيلد[5] (1887-1949) المعروف بحرصه على إبعاد الدرس اللساني عن أيِّ مجالٍ يهتمّ بالمعنى أو بالعلاقة بين المتكلم وعالم الواقع[6].

تظهر اللسانيات البنوية – من منطلق علم المناهج العام – بوصفها علما يمثل موضوعُه درجة عالية من التعقيد؛ إنها علم لنظام Science d'un système وعلم

---

[1] يراد من ذلك أن اللسانيات البنوية لا يعنيها في المدونة علاقة بنية اللغة بما هو خارج المجال اللغوي (كالأشياء المشار إليها، والمضامين، والمقامات) مما يجعل الكلام لا نهائيا مفتوحا على التجدد والتغير باستمرار بحكم ما يحيط به من ملابسات وظروف. وإنما يعنيها العلاقات الصورية التي تمتاز – في ربطها بين العناصر – بصفة الانغلاق والنهائية من حيث تخضع، مبدئيا، لصور نموذجية، وقوانين قارة.

[2] ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p443. .

[3] يعدّ ثبات هذين العنصرين أمرا نسبيا، فإذا كانا، عند البنويين، ثابتين (وذلك في مقابل قولهم بمبدأ التحويل القائم بين عناصر النظام) فإن اللسانيين التداوليين ينظرون إليهما على أنهما متغيران، ومن تغيرهما هذا تنشأ قوانين الخطاب التداولي، بينما يعدّون نظام اللغة، خلافا للبنويين، عنصرا ثابتاً.

[4] تجدر الإشارة إلى أن هنالك جهودا مهمة في اللسانيات البنوية خرجت عن هذا الموقف البنوي، من ذلك ما فعله ياكبسون بتعرّضه للوظائف الست المشهورة خلال تحليله للعلاقات التواصلية بين المتكلم والسامع، وما فعله تلاميذ سوسير (ش. بالي، وهـ. فراي) الذين استطاعوا أن يؤسسوا لما يسمى بلسانيات الكلام في مقابل لسانيات سوسير المسماة بلسانيات اللغة.

[5] هو أحد مؤسسي اللسانيات البنوية الأمريكية، وسنعمد إلى تحليل مبادئه اللسانية بشيء من التفصيل خلال المبحث رقم 02 في الفصل الثاني من الباب الثاني.

[6] ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p444.

لمنهج[1]. ولعل في هذا التعريف ما يزيد من دقة التوجيه والتحديد لمفهوم اللغة من حيث هي الموضوع الجوهري في اللسانيات البنوية؛ ذلك أن ما يريده سوسير وأتباعه من اللغة لا يعني شيئاً آخر غير النظام الكامن فيما بين عناصرها.

وبشيء من التأمل فيما عرضناه في الفقرات السابقة يمكن القول إن البنوية فلسفة تقوم على الاهتمام بأمر الصورة Forme والنموذج[2] Modèle في أي نوع من أنواع المعرفة، أي أنها لا تهتم بأجزاء الظاهرة المدروسة في ذاتها وإنما بالعلاقات القائمة فيما بينها، وبما يُنشئ فيما بينها لحمة من التناسق Cohérence والمحايثة[3] Immanence، ويشكِّل، بارتباط بعضها ببعض، مفهوم الكلية Totalité، ذلك المفهوم الذي يسفر عن وجود خصائص تشترك فيها مجموعة من العناصر خلافا للخصائص التي يمكن تواجدها في كل عنصر، منها، على حدة[4]. وبامتلاك العنصر الواحد تلك الخصائص المشتركة تصبح بينه وبين العناصر الأخرى علاقات انتساب وتقابل.

---

(1) ينظر: Velde.R.V(de), Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, p36.

(2) المراد بالصورة والنموذج، في اللغة، ما يحيل إلى مكوناتها الصورية المجرّدة، ومن هنا فإن اللسانيات البنوية لا تعير الجوانب المادية الملموسة (مثل الصوت المادي، والمعنى) قيمةً في ذاتها، ولا تدرسها إلا من حيث هي وسائل وعينات تخضع لإجراءات البحث العلمي، وتعين على إدراك النموذج التجريدي الكامن فيها.

(3) المحايثة (أو الترابط الذاتي) Immanence، مفهوم أطلقه يالمسليف في نظريته الجلوسيمية على أهم مبدأ سوسيري وهو مبدأ دراسة اللغة في ذاتها. ويُطلق وصف مُحايِث Immanent عادة على كل بحث يسعى إلى تحديد بنى موضوعه عن طريق علاقاتها الداخلية. إن المحايثة هي تداعي العناصر اللغوية بعضها لبعض. وتضمن بعضها في بعض بطريقة منتظمة لا يمكن تتبعها إلى من خلال العلاقات الداخلية المتبادلة فيما بين العناصر من حيث هي كيانات صورية مستقلة عن أي مرجعية خارجية مادية كالأصوات والدلالات. (لمزيد من الاطلاع ينظر:

- Dubois et autres, Grand dictionnaire, p240.

(4) هنالك فرق بين الصفات الصوتية الدالة على حرف الهاء، مثلا، في ذاته معزولا عن بقية الحروف (وهذه الصفات هي: حنجري، صامت، جامد، فموي، مهموس، رخو، مرقق، منفتح) وبين صفاته الصوتية التقابلية التمييزية (وهي: حنجري ، رخو) الدالة على وظيفته وقيمته من =

وحتى يتمكن اللسانيون البنويون من دراسة بنى اللغات وتتبع قوانينها البيانية الرابطة فيما بين وحداتها فَهُم يعتمدون مبادئ منهجية من شأنها أن تميِّز أعمالهم، وتسنِد توجهاتهم اللسانية وتحافظ عليها. ومن هذه المبادئ نذكر ما يلي[1]:

- التمييز بين منهجين اثنين في الدراسة اللسانية هما: «المنهج التزامني».M synchronique و«المنهج التعاقبي»[2] M. diachronique . وفي محصلة هذا التمييز ينتهي البنويون إلى تفضيل الأول وجعله سابقا في الدراسة اللسانية على الثاني ومهيمنا عليه.

- وصف اللسان البشري Langage humain وتحديد قوانينه المشتركة وخصائصه العامة من خلال دراسة اللغات الخاصة Langues particulières ، وذلك بسعيهم – في ظل اعتماد المنهج الاستقرائي[3] M. inductive – إلى فحص أكبر عددٍ ممكن من اللغات

= حيث إنه جزء من نظام تقابلي في البنية الصوتية للغة العربية؛ فسمة: حنجري تميِّزه عن جميع الحروف التي لا تنتمي إلى مخرج الحنجرة في النظام الفونولوجي لحروف اللغة العربية، وسمة: رخو تميِّزه – ضمن تقابل ثنائي – عن الحرف المجانس له، وهو حرف الهمزة. وفي المقابل يتميّز حرف الهمزة باختلافه عن حرف الهاء – وكلاهما حنجري – في كونه حرفا شديدا.

(1) ينظر: .Dubois et autres, Grand dictionnaire, p443-445 .

(2) سيأتي الحديث عن مقابلة سوسير بين هذين المنهجين بشيء من التفصيل في المبحث رقم 5–1 من الفصل الموالي.

(3) يتعارض المنهج الاستقرائي الذي يقوم على مبدأ اللحظ الحسي للمادة اللغوية الملموسة ويخضع لشروط المنهج العلمي (كالمشاهدة، والتجريب، والحكم الموضوعي..) مع المنهج الاستنتاجي الذي يستند إلى ما تقرره مبادئ التحليل العقلي للظواهر اللغوية، ويجدر الانتباه – مثلما نشير إليه مراراً في هذا الكتاب – إلى الفرق بين مستوى التحليل الاستنتاجي الذي يستثمر مبادئ أرسطو، ويُحاكم إليها ظواهر اللغات (كما في نحو مدرسة بور روايال) وبين مستوى التحليل القائم على الاستنتاج الرياضي الذي يمتاز بالممارسة الإجرائية، وإعمال النظر العقلي، والتحليل العلمي الموضوعي بحيث يستخلص المجرّد من الملموس، ولا يرجع إلى مقررات سابقة عن اللغة أو خارجة عنها مثلما يفعل الأرسطوطاليسيون، وإنما ينطلق مما تقضي به بنيتها الذهنية، ويسعى إلى تفسير قدراتها النحوية تفسيرا نفسيا داخليا مثلما يفعل التوليديون.

سهلةِ المنال[1] من خلال البحث في نصوص مدوناتها[2]، تلك النصوص التي يَجمع مادتها اللغويون[3] مما يعتمدونه من الإنتاجات المكتوبة والمنطوقة في كل لغة من أجل وصف أنظمتها، وتصنيف[4] وحداتها مع تطبيق قواعد المنهج العلمي، وبالاستناد إلى ما يعمل به منهج الدراسة الوصفية التزامنية من مبادئ ومفاهيم.

- اكتشاف الآلية التي تعمل بها أنظمة اللغات؛ وذلك بعد النظر في مدوناتها واستقراء نصوصها، وتحليل تراكيبها وفئاتها تحليلا ينتهي بتصنيف وحداتها إلى أصغر الأجزاء مما يدل على معنى في الجملة[5]. وإلى أصغرها مما يدل على وظيفة صوتية في

---

(1) ينظر: Martinet. A, La linguistique synchronique, P.U.F, Paris, 1970, p18.

(2) لا يعُدّ البنويون المدونة مكونا من مكونات اللغة بل هي مجرد عينة لها وتمثيل، ذلك أنها تعكس خاصية المقام الاصطناعي الذي يتم فيه إنتاج نصوص اللغة وتسجيلها (ينظر:
- Dubois. J et autres, Dictionnaire de linguistiques, p124.

(3) مما ينتقد به تشومسكي البنويين أنهم يعدّون المدونة الغرض الملموس الوحيد الذي ينبغي اعتماده في وصف اللغات، بينما يهملون جانب النشاط الإبداعي للمتكلم، ذلك الجانب الذي من شأنه أن يبيِّن أن ما يبني اللغة ليس هو، فقط، ما يظهر منها في بنيتها السطحية ذات الطبيعة «الخطية» التي تبرز أثناء التحليل التقطيعي (وهو ما يكتفي به البنويون فيما عدا قلة منهم أمثال تينيير ويالمسليف كما سنرى خلال الفصل الأول من الباب الثاني)، بل كذلك ما يوجد في بنيتها العميقة ضمن علاقاتها النحوية. (ينظر: Structures syntagmatiques, p57.)

(4) هاجم تشومسكي، بقوة، اقتصار البنويين على الوصف والتصنيف للبنى اللغوية القابلة للملاحظة (الظاهرة) وإعراضَهم عن تفسير اللغة ضمن علاقاتها الداخلية غير الظاهرة رافضا الإجراء الاستقرائي الذي يجده لا يكفي لتفسير ظواهر اللغة ولتتبع الكفاية اللسانية الماثلة في الاستعداد الفطري لدى المتكلم؛ فهو يقول: «يبدو لي أن نقطة الضعف الرئيسة في مقاربات البنويين [...] لهذه المواضيع (يقصد ما يتعلق بدراسة اللغة والفكر) هو الاعتقاد في غياب التفسيرات العميقة [...] وفي أن أولى الافتراضات هي ما يجب أن يسمح بتفسير بعض الظواهر التي يمكن لحظها» (Chomsky, Le langage et la pensée, p45.).

(5) أصغر جزء في اللغة يدل على معنى في الجملة هو المونيم Monème في اصطلاح مارتيني والبنويين الأوربيين (أو هو المورفيم Morphème في اصطلاح البنويين الأمريكيين)، وهو يقابل الكلمة في الدراسات التقليدية.

الكلمة[1]، ثم بإدراجها[2] ضمن أنظمة تقابلية، أومجموعات أو أقسام Classes يتم في كل منها بحثُ كيفية تركيب وحداته وانتظامها.

– رفض الاعتماد على الموقف المعياري[3] نظرا إلى استناده إلى موقف تعسفي يُقحم في درس اللغة ما ليس منها ويحاكمها إليه، ويمنعها من التبدل الذي هو – في اعتقاد البنويين – سمة أصيلة وطبيعية فيها، ويخرج بها إلى نتائج تتّسم بكونها ناقصة

---

(1) أصغر جزء في اللغة، يدل على وظيفة صوتية هو الفونيم Phonème (وهو يقابل «الحرف» في الدراسات التقليدية العربية مرادا به صفاته الصوتية لا صفته الخطية)، أو هو صفة Trait من صفاته كالجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة في حال تأديتها وظيفة تمييزية، وذلك عند تقابل الفونيم مع فونيم آخر مجانس له.

(2) يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح منتقدا البنويين في نظرتهم الاندراجية هذه: «هي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو)، وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندارج الشيء في الشيء» (المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن وقائع الندوة الجهوية «تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية»، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1991، ط1، ص371). ويقول مبينا عجز هذا التحليل الاندراجي القائم على التقطيع عن استيعاب الكلم العربية: «إننا نعتقد أن النزعة التقطيعية الساذجة (أي دراسة البنويين التصنيفية القائمة على تقطيع مدرج الكلام إلى أدنى وحداته) لا يمكنها أبدا أن تُحلِل بكيفية مُرضية وعلمية الكلمة العربية بل الكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنجليزية والألمانية إذ ليست كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى فهنالك من الوحدات ما ليس من قبيل القطع إطلاقا، وإذا حاول البنوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمة مثل «أصحاب» فإنه سيتعسف عندما يحاول أن يجد قطعة فيها تدل على الجمع» (المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص373).

(3) إن وجهة النظر الرافضة لدراسة المعيار لم تبق، لدى جميع البنويين، نهائية مطلقة فقد بدا لبعضهم، فيما بعد، أن يستعيدوا مصطلح «المعيار» Norme، وأن يستعملوه بمعنى جديد، وهو ما فعله يالمسليف كما سنرى خلال المبحث رقم: ١-6 في الفصل الأول من الباب الثاني. وما فعله هنري فراي، بطريقة تبدو أقل دقة ووضوحا (ينظر المبحث رقم01 من الفصل الأول من الباب الثاني). والواقع أن أهمَّ التفاتة إلى إحياء المعيار- برؤية علمية موضوعية- وإعادة العمل به في اللسانيات الحديثة إنما كانت فيما جاء به تشومسكي في نظريته للنحو التوليدي.

وجزئية وغير علمية لأنها تستمد شرعيتها من الموقف الذاتي الذي لا يرى في اللغة غير ما يستحسنه فيها. وفي سياق هذا الموقف يرفض البنويون تفضيل لهجةٍ على أخرى أو لغةٍ[1] طبقةٍ على لغةِ أخرى مثلما فعل النحاة الفرنسيون في القرن السابع عشر حينما اقتصروا على لغة الحاشية الملكية واعتبروها أجود اللغات وأسلمها[2]، وإن كانت النظرة العلمية تقتضي ألا يُرفَض موقف التفضيل إذا كان مستندا إلى سببٍ من الأسباب العلمية الموضوعية الواضحة[3].

– لا يدرس البنويون اللغة إلا «لذاتها ومن أجل ذاتها»[4] مثلما بيّن سوسير في آخر محاضراته؛ يُفهم من عبارة «إلا لذاتها» أنهم لا يتخذون اللغة وسيلةً لغرض آخر غير لسانيّ كما هو شأن الدرس التاريخي. وأما «من أجل ذاتها» فيُفهم منها أنهم لا يعتمدون – انطلاقا من إيمانهم بخاصية المحايثة Immanence في بنية اللغة – على أي مكوِّن من مكوناتها الخارجية مما لا يُعَدّ جزءا في بنيتها.

– اعتماد الدراسة الصّورية التي من شأنها أن تحفل باللغة بوصفها قوالبَ ذهنية وصورا نموذجية تنتظم من خلالها – في ترابط وتداع – مجموعات من الدوال (الصور السمعية) بإزاء مجموعات من المدلولات (التصورات)، كما تحفل بها بوصفها وحداتٍ متناسقة ومترابطة في وحدةٍ واطّراد، وقواعدَ تواضعيةً مستقرة في أذهان الناطقين باللغة الواحدة.

---

(1) يراد بلفظ "اللغة" ههنا الاستعمال الخاص بفئة من فئات الجماعة اللغوية الواحدة، أو بطبقة من طبقاتها الاجتماعية.

(2) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد1، ص64.

(3) من بين هذه الأسباب العلمية مثلا أن تكون لغة طبقة مّا أو جماعة مّا – بالنظر إلى معطيات موضوعية – أصلح من غيرها لتشكيل المدونة Corpus ؛ وقد فعل ذلك لغويونا القدامى حينما فضّلوا لغة أعراب البادية (بادية قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين دون غيرهم) أولئك الذين كان يُوثَق في عربيتهم من حيث خلت من أثر ألسنة الأعاجم، وذلك لأنهم لم يتجاوروا مع أهالي الأمم الأخرى ولم يخالطوهم.

(4) Saussure, p317.

3- نشأة البنوية:

ارتبطت البنوية في أساسها الفلسفي[1] العام بكثير من العلوم والميادين والنشاطات الفكرية المختلفة، وقد ظهرت في فرنسا خلال أعوام الستينات على إثر زوال سيطرة الوجودية[2] Existentialisme «حيث بدأت تختفي من الساحة الفكرية الفلسفية مفاهيم القلق والحرية والالتزام[3] لتحل محلها مفاهيم النسق والبنية»[4].

وقد أدى ظهور البنوية – ممثلةً، بشكل خاص، في أعمال الحكماء الأربعة[5] – إلى

(1) ينبغي التمييز بين صفة البنوية من حيث هي منهج وصفتها من حيث هي مذهب فلسفي عام؛ أما من حيث هي منهج فيراد بها تلك المفاهيم والأدوات الإجرائية التي يستعان بها لمعرفة قوانين البناء النموذجي الكامن في الظواهر الطبيعية، وهذا المنهج لا أصل له إلا في صورته اللسانية الخالصة عند سوسير وسائر اللسانيين البنويين. أما من حيث هي مذهب فلسفي فهي تعني مجموعة من التصورات الفكرية تتبنى أسس المنهج العلمي التجريبي، وتقوم على رؤية فلسفية تتوخى مبدأ الكلية والشمولية في النظر إلى ظواهر الوجود وتستند إلى مظاهر الإدراك العقلي في اكتشاف بناها الصورية ضمن تجلياتها الخلافية والتقابلية. ومن هنا فإن البنوية من حيث هي مذهب فلسفي، لا تخص مجال اللسانيات وحدها إنما هي دُولة بين سائر مجالات البحث في العلوم الاجتماعية.

(2) «الوجودية بالمعنى العام إبراز قيمة الوجود الفردي [...] وبالمعنى الخاص هي المذهب الذي عرضه ج.بول سارتر في كتاب: الوجود والعدم L'être et le néant [...] خلاصة هذا المذهب قول سارتر: إن الوجود متقدم على الماهية، وإن للإنسان مطلق الحرية في الاختيار، يصنع نفسه بنفسه... وهذا مضاد لقول القدماء: إن الماهية متقدمة على الوجود، وإن الوجود أمر زائد على الماهية» (جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، ص565) والوجودية، بتكريسها للموقف الفردي، لا تهتم بمبدأ النظام وبالموقف الموضوعي، وهذا ما جعلها تتعارض مع فلسفة البنوية بالإضافة إلى اهتمام بعض رموزها بالتاريخ في بعده الوارد ضمن النظرية الماركسية.

(3) تعدُّ هذه المفاهيم الموضوعات الرئيسة في الفلسفة الوجودية.

(4) عمر مهيبل البنوية، في الفكر الفلسفي المعاصر، ص11.

(5) هم رواد الفكر البنوي في إطاره الفلسفي العام، وهم: ك. ليفي شتروس، وجاك لاكان، وميشال فوكو، ورولان بارت (لمزيدٍ من التفصيل ينظر: جون ستروك، البنوية وما بعدها من ليفي ستراوس إلى ديريدا (تر. جابر عصفور)، عالم المعرفة، رمضان 1416هـ/ فبراير 1996).

انتشار رؤية فلسفية جديدة استطاعت - بفضل جدتها وواقعيتها وحماس أنصارها وتوجّهها العلماني- أن تكتسح مساحة كبيرة من مجال الفكر الفلسفي السائد، وأن تُحدث تحولا ثوريا[1] كبيراً في المنظور العام لكثير من العلوم والآراء والمذاهب السياسية والاجتماعية، وأن تصبح منافسا قويا لبعض الإيديولوجيات والمذاهب الفكرية والفلسفية مثل المذهب الوجودي السابق ذكره، والمذهب الماركسي الذي يرى أنصاره «أن البنوية تهمش التاريخ»[2]، وأن مأزقها في كونها تبدو عاجزة عن أن تفسر بنوياً هذا الانتقال (أي التطور التاريخي[3]) من بنية إلى أخرى[4].

لقد كان ظهور البنوية، أساسا، ضمن مجالات معرفية ثلاثة:

1- **مجال اللسانيات** مع فردينان دو سوسير؛ فمع سوسير كان أول ظهور متسق ومتكامل للبنوية[5]؛ ذلك «أن فلسفة البنوية [في جميع روافدها المختلفة مثل: اللغة،

(1) سنتناول، في الفصل الموالي، عرضا تحليليا عن التحول الثوري الذي أحدثته اللسانيات من المنهج الزمني إلى المنهج التزامني (ينظر: المبحث رقم: 5-1).

(2) يمنى العيد، في معرفة النص. دراسات في النقد الأدبي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص34.

(3) يقوم الفكر الماركسي في تفسير الكون والحياة والنظُم على أساس التعاقب التاريخي الذي تبدو فيه الظواهر خاضعة لسياقها التتابعي حيث يتسبب السابق في اللاحق. وهو ما يقوم على تفسير الظواهر والنظُم في ظل ما تقتضيه الصلة التاريخية والتفسير اللامنطقي بين العلة والمعلول. بينما يعتقد البنويون أن مبدأ التعاقب محكوم بالعلاقة التزامنية بين عناصر النظام، وأن اللاحق ليس مجرد أثر من آثار السابق أو نتيجة له بل هو إطار يتضمن السابق ويعيد بناءه ضمن تشكيلة نظامية جديدة.

(4) ينظر: يمنى العيد، في معرفة النص. دراسات في النقد الأدبي، ص34.

(5) الحقيقة أن سوسير لم يكن الأولَ في ريادة مفاهيم اللسانيات البنوية؛ فقد سبقه إلى بعضها بعض اللغويين المؤرخين أمثال: الألمانيَيْن ف. همبولت، وو. ويتني، والسويدي أ. نورين، والسويسري أنتون مارتي، وخاصة البولوني بودوان.د. كورتوناري الذي كانت بينه وبين سوسير لقاءات ومراسلات، مثلما أكده مونان في كتابه علم اللغة في القرن العشرين(ينظر: ص27-28). غير أن سوسير يتميز عن هؤلاء ويفوقهم في أنه لم يكتف بالإشارة إلى المفاهيم بل وضع أسسها النظرية، ووضّح مفاهيمها، وربط فيما بينها ربطا منهجيا متكاملا مكّنه من صياغة النظرية البنوية.

والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والفلسفة، والنقد....] تعود إليه»[1]، و«تُسنَد على أعماله النظرية[2] الخاصة باللغة الطبيعية أو الإنسانية التي تعود إلى أوائل هذا القرن، كلُّ الأعمال البنوية الحديثة»[3].

2- **مجال الأنثروبولوجيا**[4] مع الباحث الأنثربولوجي كلود ليفي ستروس[5]. Claude Lévie Strauss (1908-2009) أشدّ البنويين تحمسا للمنهج البنوي وأكثرهم تبنيا له، والتزاما به[6]. وبفضل دخول البنوية إلى الأنثريولوجيا لم تعد مقتصرة على اللسانيات، إذ ما لبثت بعد ذلك أن امتدت إلى نشاطات علمية وفكرية أخرى مثل: علم النفس، والسيمائيات، والنقد الأدبي، وحتى السياسة.

3- **مجال النقد الأدبي** مع الباحث اللساني والناقد البنوي رومان ياكبسون[7]

---

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص27-28.

(2) لم يكن سوسير اللساني الوحيد الذي استعانت به هذه العلوم، فهناك إلى جانبه: ياكبسون، ومارتيني، ويالمسليف (سيأتي الحديث عن أعمالهم خلال فصلي الباب2). لكن سوسير يتميز بكونه الرائد والمؤسس الذي أمدّ هؤلاء اللسانيين وغيرهم بالأسس التي بنوا عليها نظرياتهم.

(3) جون ستروك، البنوية وما بعدها..(تر. محمد عصفور) عالم المعرفة، العدد 206 ص10.

(4) ويسمى كذلك علم الإنسان، وهو علم يبحث في سلوك الإنسان وأعماله، وفي أبعاده المختلفة الطبيعية والاجتماعية والثقافية، أي أنه لا يُدرس بوصفه كائنا منعزلا بل كائنا عضويا اجتماعيا تحكمه أنساق ثقافية واجتماعية معينة (ينظر: شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنتروبولوجيا، (انكليزي – عربي)، جامعة الكويت، ط1، 1981، ص56.

(5) ستروس باحث أنثروبولوجي فرنسي وُلد ببروكسل، أقام ببرازيل مدة ثم بأمريكا، درّس بكوليج فرنسا من 1959 إلى 1982. تتميز دارساته بالبحث في العلاقة بين الطبيعة والثقافة، له أعمال رائدة معتبرة في التحليل البنوي في الأنثروبولوجيا. من أعماله: البنى الأولية للقرابة (1949)، والمدارات الحزينة (1955)، والإنسان العاري (1971)، والفكر المتوحش (1990).

(6) ينظر: جون ستروك، البنوية وما بعدها، ص8.

(7) رومان جاكبسون تخصَّصَ، في جامعة موسكو، في القواعد المقارنة وفي فقه اللغة السلافية. شارك في تأسيس نادي موسكو الألسني سنة 1915. وهو أحد اللسانيين الثلاثة الذين فرّوا من روسيا المناهِضة للفكر البنوي، والتحقوا بحلقة براغ سنة 1928. له كثير من الأعمال منها نظرية التحليل الفونولوجي (مدرسة هارفارد) ومبادئ النقد الشكلاني.

R. Jackobson (1972-1896) ضمن أعماله الرائدة في المدرسة الشكلية الروسية، وفي حلقة براغ التشيكية؛ فقد استطاع بتلك الأعمال[1] أن يضع، ضمن إطار نقدي مشهور يدعى بالنقد الشكلاني، المفاهيم التأسيسية الأولى لمناهج النقد المعاصر القائمة على اللسانيات، كالشعرية، والنقد الأسلوبي، والنقد السيميائي، ولسانيات النص، وغيرها.

4- مفهوم النظام بين اللسانيات التاريخية واللسانيات البنوية:

تأتي الحاجة إلى الحديث عن مفهوم النظام في سياق هذه المقارنة من وحي ذلك التوجيه المنهجي الذي يرى في «النظام» مجال اهتمام مشتركا بين التاريخيين والبنويين. وبما أن مبدأ النظام يعدّ، في اللسانيات البنوية، الفكرة الجوهرية، والمفهومَ المحوري الذي لا يمكن لأي مفهوم من مفاهيمها أن يستمد قيمته إلا منه، فإنه لحرِيٌّ بنا أن نُجري بعض المقارنة في موضوع تصوره، وآلية العمل به بين المؤرخين والبنويين.

والواقع أن الدراسات التاريخية والمقارِنة لم تخل من الإشارة إلى مبدأ «نظامية اللغة»؛ وقد تتبعنا ذلك في جهود بعض اللغويين المؤرخين أمثال همبوليت، وويتني، والنحاة المحدثين[2]، غير أن ما يُلحظ في دراسة النظام لدى هؤلاء المؤرخين أنها تختلف اختلافا بيِّنا عن دراسته في اللسانيات البنوية. ومن مظاهر هذا الاختلاف ما يلي[3]:

– لا يرى مؤرخو اللغة في النظام اللساني هدفا يُطلب للدراسة في ذاته؛ فهم ينظرون إليه على أنه وسيلة لتتبع تشكيلة اللغة التاريخية وتطورها من أجل التعرف على جميع أنواع الوقائع الخارجة عن المدى اللغوي[4] Faits extralinguistiques مأخوذة من

---

(1) لا سيما بعد تأثره بمفاهيم سوسير التي كان، هو ورفاقه في حلقة براغ، أول من تلقفها، وأدرك أهميتها، واستوعب توجهاتها اللسانية الجديدة، وأولَ من أجراها في مجال الاستثمار اللساني، وذلك من خلال الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي.

(2) ينظر: المبحث رقم 01 من هذا الفصل.

(3) ينظر: Roger .V de Velde, Introduction à la méthodologie structurale .. , p25-28.

(4) ظلت دراسة اللغة في القرن 19 مرتبطة بالفيولوجيا وعلم الآثار، وتاريخ الثقافة وغيرها.. وبدل أن تدرس التغيرات الصوتية محقِّقةً وظيفة المعايير اللسانية المترابطة داخليا رمَت بنفسها في=

تاريخ الثقافة والقانون والدين، وبالتالي فهم يستبعدون المسائل المتعلقة بجوهر النظام اللساني نفسه وبطبيعته مثلما هو الشأن لدى البنويين.

– يظهر الضعف المنهجي في الدراسات اللسانية التاريخية في اتخاذها للصورة الخطية (أي الكتابة)، بدلا من النطق، أرضيةً للانطلاق في دراسة تطور القوانين الصوتية. وقد كان هذا الاختيار هدفا لنقد سوسير فيما بعد[1].

– بما أن وقائع اللغة وظواهرها لا تُدرس – في اللسانيات التاريخية – إلا من حيث هي كميات معزولة (وهذا ما يجعل الدراسة التاريخية تدفع باللغة إلى مقاربة ذرية[2]) فإن النظر إليها أو تفسيرها على أنها حاملة لوظيفة في التنظيم النحوي يظل أمرا مستحيلا[3]، ومن هنا فإن شبكة علاقاتها داخل النظام تبقى خارج أي اعتبار.

– تبدو دراسة النظام، لدى اللغويين المؤرخين، ضيقة الأفق؛ فهي لديهم محدودة بالبحث في قوانين التطور الصوتي الذي يكاد يكون «موضوع» الدرس التاريخي.

= محاولات التفسير الأكثر تعددا ولكنها دائما خارج المدى اللغوي extra-linguistique (بيولوجية، وجغرافية، وفيزيولوجية، ومتصلة بعلم النفس، وعلم الآثار، وحتى بعلم المناخ). (ينظر:

- Roger Van de Velde, Introduction à la méthodologie de la linguistique, p28.

(1) سنعمد إلى موقف سوسير من هذه المسألة بشيء من التفصيل في المبحث 5–4 في الفصل الموالي.

(2) المراد بالمقارنة الذرية (من الذرة) الدراسة الجزئية لوقائع اللغة معزولا بعضها عن بعض، وهي بذلك تتعارض مع دراسة النظام المبنية على ما تقتضيه العلاقات والقوانين في بنيتها الكلية الشاملة.

(3) نشير ههنا إلى أن اللسانيين التاريخيين عرفوا في القرن 19 تطورا جعلهم يهتمون بالتنظيم النحوي للغات خصوصا بعد اكتشافهم لمبدأ الاطراد Régularité في الظواهر النحوية والصوتية (ينظر: (Dubois.J et Todorov.T, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage ,p21-22.)، لكن عملهم بذلك التنظيم ظل مشدودا إلى تصورات ضيقة وإطار منهجي محدود فلم يتجاوزوا به تفسير التغيّرات في بعدها الزمني على الرغم من إيمانهم بوجود نظام نحوي عام تخضع له ظواهر اللغة، والسبب في ذلك أنهم لم يستطيعوا أن ينتبهوا لدور «المنهج التزامني» في اكتشاف التنظيم النحوي الماثل في العلاقات.

– إن محور الاستبدال التفسيري للنزعة التاريخية هو تعليلي Causaliste بشكل أساس بحيث ينشغل بالبحث في القوى الخارجية (سماها سوسير بالغريبة عن اللغة) المُحدِثة للتغيرات الصوتية[1]، بينما ينبني نموذج التفسير البنوي على دراسة الظاهرة في ضوء مبدأ المحايثة (أو الترابط الذاتي) Immanence في النظام.

ويرى فان دوفالد أنّ ما يفرّق بين منهج اللسانيات البنوية ومنهج اللسانيات التاريخية أنّ مؤرخي اللغة لم يكونوا (في ظل تعلقهم بالمنظور التاريخي) على استعداد – بصورة كافية– لإدراك السمات الجوهرية والأسس المنهجية لمفهوم النظام اللساني[2].

ويبيِّن فان دو فالد أن ما يُعوزهم في ذلك، هو تصور أن[3]:

– اللغة نظام يتألف من مجموعة من الأنظمة الفرعية[4] Sous-systèmes.

– هذه الأنظمة الفرعية تعكس مدى ما فيها من من اختلاف في درجات التعقيد والتماثل والثبات.

– انفتاح النظام وخضوعه لأبعاده الحركية[5] يتطلب أن يكون مُثبَتا[6].

---

(1) يشبه ذلك قولنا مثلا في بيان سبب إبدال التاء طاءً في: «اصطبر» إنه نتيجة استثقال في نطق «اصتبر» دون تقديم تفسير بنوي داخلي يكشف عن بنية اللغة العائدة إلى علاقاتها النحوية التزامنية، وقيمة هذا التفسير أنه يفضي إلى قانون بنوي جامع يقدم توصيفا داخليا «محايثا» لظاهرة الإبدال من حيث هي بنية منتظمة من الوحدات في النظام الصرفي للعربية.

(2) ينظر: Velde.R.V (de), Introduction à la méthodologie de la linguistique structurale, p24.

(3) ينظر: . Ibid p24.

(4) كالنظام الصوتي، والنظام الفونولوجي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي.

(5) يراد بانفتاح النظام وحركيته – ههنا– خضوعه لمبدأ التطور.

(6) إن ما يراد بالإثبات، هنا، حسب ما يقتضيه سياق كلامِ فان دوفالد، إخضاع الدراسة التطورية – التي يكون فيها النظام اللساني مفتوحا على التغير– لإجراءات التحليل البنوي التزامني التي يبدو أن لها، خلافا للمنهج التاريخي، القدرةَ على التحقيق والإثبات بوصفها منهجا يرتدّ إلى منظور موضوعي علمي هدفه الدراسة الوصفية الشاملة لجميع مكونات النظام اللساني ضمن علاقاتها التزامنية.

– دراسة الترابط الوظيفي بين الظواهر النظامية واجبة من داخل المجموع الكلي للمعطيات اللسانية وليس من المعطيات الصوتية والصرفية فحسبُ.

– النظر إلى العلامة اللسانية واجب من حيث تُشكّل الوحدةَ المركزية للبحث، وذلك بجعل العلامة والنظام اللسانيين مفهومين يرتبط أحدهما بالآخر.

– العلامات اللسانية تمثل بنى ثابتة وقارة[1].

– داخل النظام يوجد أنواع مختلفة للبنى، وعلاقات متعددة بين العناصر البنوية.

– اللغة نظام معقد، وينبغي تحليل تعقّدِها وتنظيمه في آن واحد ضمن المحور العمودي الاستبدالي Paradigmatique والنظام الأفقي التركيبي Syntagmatique.

وإلى جانب هذه السمات المنهجية التي ذكر دو فالد أنها غابت عن تصور المؤرخين لمفهوم النظام يمكننا أن نضيف سمات منهجية أخرى نجدها جديرة بالتنويه بوصفها تشير، كذلك، إلى خصائص مفهوم النظام في إطاره البنوي المتميّز، وهذه السمات هي كالآتي:

– يعدّ مفهوم النظام في اللسانيات البنوية أثرا بارزا من آثار المنهج التزامني ومظهرا من مظاهره، ومعنى ذلك أنه يمثل، ضمن عمله اللساني، حصيلة الارتباط الأفقي العمودي بين وحدات اللغة[2]، ويعكس شمولية النظرة الكلية لتلك الوحدات في مرحلة زمنية معينة.

– ليس النظام مجرد مجموعة من الوحدات المنتظمة والمتناسقة مثلما كان يعتقد أنطوان ميي حينما يقول مثلا: «اللغة نظام أين تكون جميع الوحدات مشدودا

[1] العلامة الثابتة هي التي يُنظر إليها بوصفها بنية قارة سكونية (أي ليست حركية كما هو الحال في الظاهرة اللغوية التي يستهدفها المؤرخون)، وذلك في حال كونها جزءاً من نظام لساني لمرحلة زمنية معينة.

[2] يتناول النظام وحداته، ضمن هذا الارتباط، متعالقة فيما بينها تزامنيا في مرحلة زمنية مّا مستبعدا أي مكون من المكونات المتصلة باللغة ما لم يكن جزءا من بنيتها الداخلية وحالتها الراهنة.

بعضها إلى بعض»[1]. إن النظام – مثلما تتبناه اللسانيات البنوية، وتشتغل به إجراءاتها المنهجية – لا يعني صورة لتصنيفٍ صوتي على الأغلب لحالة لغوية، أو مخططا لمجموع قواعد الانتقال من حالة لغوية إلى أخرى مثلما أورده سوسير في كتابه: Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes (مذكرة في النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندية الأوربية)، بل هو [مثلما ما أورده في كتابه (C.L.G)] مشروع لأهم منهجٍ حديث في علم اللسان العام[2] خلال القرن العشرين[3].

وإن الذي يراد بمفهوم النظام على هذا النحـو الذي عملت به اللسانيات البنوية هو مجموعة العلاقات الرابطة بين العلامات اللسانية بما يجعل منها وحدات متناسقة ذات قيم ووظائف، أو هو – بتعبير الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح – «التناسق[4] في ذاته كعامل له كيان على حدة وبالأحرى تأثير في المجموع وفي أجزائه»[5].

---

(1) ينظر: Antoine Meillet, linguistique historique et linguistique générale, (2édt 1926, p26). (نقلا عن: Roger .V de Velde, Introduction à la méthodologie structurale.., p/27.).

(2) إن هذين المعنيين المختلفين لمفهوم النظام عند سوسير ليدلان على أنه لم ينضج لديه، في صورته البنوية الثورية، إلا في محاضراته التي ألقاها على طلبته فيما بين 1906 و1911؛ ولهذا لم يتوصل ميي– على الرغم من ادعائه أنه مدين لسوسير في المفهوم الأساس للنظام – إلى إدراك معنى النظام بمفهومه الذي بُنيت عليه اللسانيات البنوية. إن الذي أدركه ميي من مبدأ النظام السويسري هو المعنى الأول المذكور في كتاب Mémoire (مذكرة في النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندية الأوروبية)، وليس الثاني، فلقد أُعجب بكتاب Mémoire وامتدحه أما كتاب (C.L.G) فلم يُثر إعجابه أبدا (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص43).

(3) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص42-43.

(4) يرجع هـذا التناسـق إلى كـون وحـدات اللغـة قابلـة للتعريف لا عـن طريـق وصـف معـزول ودياكروني، وإنما بموجب موضع كل وحدة وعلاقاتها داخل النظام؛ إذ ليس للوحدات اللغوية مميزات خاصة بها خارجَ ما تقيمه من علاقات مع الوحدات الأخرى. (ينظر: ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص128).

(5) اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 01، 1972، ص39.

- تمثل العلامة اللسانية Signe linguistique خصائص البنوية في أدنى صورها، وذلك بفضل ما يثيره مفهومها - بوصفها ائتلافيا ذهنيا صوريا بين الدال والمدلول[1]- من تأصيل منهجي ومنظور تجريدي يمثلان قاعدة نموذجية، وإن كانت في صورة مصغرة، يمكن أن تُقاس عليها جميع الصور والنماذج في النظام اللساني كلّه.

5- قراءة إجمالية في ديباجة المنظور البنوي لدى سوسير:

يتجلى المنهج اللساني للبنوية، أساسا، في المفاهيم التي تقدم بها سوسير في محاضراته، وتبرز أهمية هذه المفاهيم في أن معرفتها ضرورية لكل من يسعى إلى فهم البنوية أو يرغب في الإطلاع على أي عمل من أعمالها النظرية أو الاستثمارية المختلفة. وقبل أن نتعرّض، في الفصل الموالي، لهذا الموضوع بالتحليل والتفصيل ارتأينا أن نشير - بإيجاز- إلى أبرز المعالم والمقولات التي يصدر عنها المنهج البنوي، لدى سوسير، ويتأطر بإطارها، وهي كالآتي:

- اهتمامه باللغة Langue من حيث هي الموضوع الجوهري في دراسته اللسانية وإهماله للكلام إلا أن يكون عيِّنة يُنطلق منها من أجل الوقوف على صور اللغة وأقسامها وسائر توصيفاتها، ويتمّ ذلك بالنظر إليها في واقع حياتها الطبيعية المنتظمة[2]، وبالاعتماد على جوهرها[3] الماثل في واقعها الداخلي.

---

[1] الدال والمدلول هما المكونان النفسيان اللذان تحصُل باقترانهما العلامة (للاطلاع على مفهوم سوسير للعلامة اللسانية، وعلى صلتها المنهجية بالتفكير البنوي ينظر: المبحث رقم: 5-5 من الفصل الموالي).

[2] ينظر: C.L.G, p105

[3] جوهر اللغة هو حقيقة وجودها في أدمغة المتكلمين من حيث هي واقع داخلي يتمثل في صور نموذجية، وتواضعات اجتماعية، وقوانين نظامية مترابطة ذاتيا (أو مُحايِثة) immanente ومتناسقة في لسان مّا، وتبرز أهمية هذه الصور والتواضعات والقوانين في كونها الغرض الجوهري الذي تسعى في دراسته اللسانيات البنوية (ينظر:

- Roger V. de Velde, Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, p36-39.

– تعريفه للعلامة اللغوية بأنها نتاج لمكوّن مؤتلف من عنصرين متحدين هما: الدال Signifiant والمدلول Signifié، وأنها تتحلى بجملة من الخصائص؛ فهي تستند إلى واقع ملموس، وتؤدي وظيفتها وفق بعد اجتماعي تواضعي، وتقوم على خاصيتي التغيير الاعتباطية[1].

– اهتمامه بمبدأ نظامية اللغة. ويبرز ذلك في اعتقاده:

– أن اللغة عبارة عن مجموعة من العلاقات والقوانين تحكم مجموعة من العناصر المنتظمة في تناسق[2].

– وأنها نظام من العلامات حيث لا قيمة لإحداها إلا بترابطها مع غيرها، وبتموقعها ضمن علاقاتها الاستبدالية والتركيبية التي يمكن أن يسمح بها نظامها البياني، وليس بما يقتضيه معناها الذاتي الوضعي[3].

– وأن قواعد الحالة النظامية الراهنة للغة هي المتحكمة في طبيعة التغير اللغوي القائم على أساس التعاقب[4]. ولعل هذا ما يفسر إمكانية استمرار النظام اللساني على الرغم من خضوعه للتبدل، واستقبالِه – مع مرور الزمن – لعلامات جديدة.

– وأن عمل اللغة يقوم، في أساسه، على آلية التشابه والاختلاف[5] Identité et difference، وهي آلية تُجسِّد أبرز مظهر في النظام اللساني، وتؤسس لعمله في بنى اللغات، وتفرض مفهومه بقوة.

– وفي تبنيه للمنهج التزامني، في دراسة اللغة، وإيمانه بضرورته في استكشاف نظام اللغة ووصفِه بمنظور كليّ شامل وأسلوب علمي دقيق[6].

---

(1) ينظر: Saussure, p28, 34, 99. ، وينظر أيضا: Velde . R Van (de), Introduction.., p87-88.

(2) ينظر: CL.G, p131.

(3) ينظر: Ibid, p166, 170.

(4) سيأتي توضيح هذه الفكرة في الفصل الموالي (المبحث رقم: 5-1).

(5) ينظر: C.L.G, p151, 166.

(6) يقول سوسير مؤكداً العلاقة الاستدعائية الوثيقة بين مفهومي التزامن والنظام: «فالقانون التزامني يعاين حالة من الأشياء محددة، وهو، بذلك، التعبير البسيط عن نظام» (p131).

- إبرازه للعامل النفسي الذهني، والعامل الاجتماعي في عمل اللغة[1].

هذه بعض الإشارات الدالة على ملامح التوجه البنوي في الدراسة اللسانية لسوسير منظورا إليه في صورته التأسيسية وهيكله الأصولي الخام. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن مفهوم الدراسة البنوية لم يكن معروفا وواضحا لسوسير بمثل ما آل إليه عند أتباعه اللسانيين والمتأثرين به من مختلف العلوم والمعارف الاجتماعية. ويكفي أن نعرف أن سوسير لم يستعمل قط مصطلح بنية Structure بأي معنى من المعاني، في محاضراته[2]، بينما أورد فيها مصطلح النظام مراتٍ عديدة.

ومهما يكن من أمرٍ فإن جهد سوسير يبقى هو جهد الباني المؤسس، والرائد المنظر للمذهب اللساني البنوي لا سيما في جانبه التأسيسي؛ ونظرا إلى كفايته في هذا الجانب فإن أتباعه لم ينشغلوا بالتنظير اللساني بقدر ما انشغلوا بالتطبيق والاستثمار؛ فلئن تمثّل دور سوسير في التنظير اللساني للمنهج البنوي، ووضع فلسفته، وتحديد مبادئه الرئيسة، وتوضيح المعالم الكبرى لآلية عمله، فإن دور أتباعه يتمثّل في استثمار ما جاء به سوسير، وتطويره، وتحديد مصطلحاته، واستكمال ديباجة منظور المنهجي، وذلك بإتمام صياغة النظريات وبلورة المفاهيم، وإجرائها في مختلف مجالات البحث اللساني بعد الاطلاع على خاماتها، واستيعاب منطلقاتها في محاضراته.

وفي آخر هذا الفصل لا يسعنا إلا القول إن ما قدّمه سوسير يظل هو المصدر الأول والمنشأ التأسيسي للسانيات البنوية بلا منازع، وهذا على الرغم مما قد يدّعيه بعض الدارسين ممن يشير إلى أن نشأة اللسانيات الحديثة كانت في غير محاضرات سوسير؛ نجد ذلك مثلا لدى مازن الوعر الذي يَنسب - بشكل رسمي - ظهور اللسانيات البنوية إلى اللساني الأمريكي ليونارد بلومفيلد، بينما يهوّن من جهود سوسير ويرى فيها نظرية لم تكتمل ومنهجا قاصرا عن التحليل العلمي الدقيق[3].

---

(1) ينظر: C.L.G, p104-105, 109-110

(2) ينظر: Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Edt Cérès, Tunis, 1995,T1, p93.

(3) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، طلاسدار، دمشق، ط1، 1988، ص63-65.

الباب الأول

اللسانيات البنوية: المفهوم، والنشأة، والأساس

الفصل الثاني

نشأة اللسانيات البنوية لدَى فردينان دو سوسير

1 – تعريف فردينان دو سوسير[1]:

ولد فردينان دو سوسير سنة 1857 بجنيف من أسرة عريقة مُعروفة بكثرة العلماء، وهي من أصل هوغنوتي (بروتستانتي فرنسي)، كانت دراسته في مبدئها في الفيزياء والكيمياء لكن اهتمامه المبكر بالدراسات اللغوية حدّد وجهته النهائية في اللسانيات. وقد كان معاصرا لكل من إميل دوركايم وسيغموند فرويد، مع أنه يكاد لا يوجد دليل على وجود صلة بينه وبين أيٍّ منهما.

في سنة 1876 غادر جنيف إلى ليبزنج Leipzig في ألمانيا، تلك المدينة التي كانت تعتبر المركز العلمي الأكثر إنتاجا وحيوية في أوروبا فيما يتعلق بالبحوث اللسانية. وهناك تلقى دراساته اللغوية في النحو المقارن إلى جانب جماعة من النحاة المحدثين كما اهتمّ بدراسة بعض اللغات الأوروبية كالسنسكريتية، والفارسية، والسلافية القديمة، والليتوانية، والإيرلندية القديمة. وخلال مدة إقامته بألمانيا أصدر كتابين؛ الأول (في سنة 1879) عنوانه: Mémoire su le système des voyelles dans les langues indo – européennes «مذكرة في النظام البدائي في اللغات الهندية الأوروبية»، وقد نال ثناء كبيرا من العلماء، والثاني (في سنة 1881) عنوانه: De l'emplois du génitif absolu en sinskrit «استعمال الجر المطلق في اللغة السنسكريتية». وهما الكتابان اللذان حققا له شهرة عالمية وهو لا يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره. وقد استقبل اللغويون الألمان هذين العملين بكثيرٍ من النقد، وهو ما تأسف له سوسير وجعله يغادر ليبزنج إلى باريس سنة 1880.

وفي سنة 1881 كُلِّف بالتدريس في المدرسة التطبيقية للدروس العليا بباريس لعشر سنوات. وتُمثّل هذه الفترة الباريسية من حياة سوسير مرحلة هامة، وقد كان من

---

[1] لمزيد من الاطلاع ينظر: جون ليشته، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، ص307-308.
وينظر أيضا: Mounin. G, La linguistique au xxe siecle, Paris, P.U.F. 1975, p48-50.

تلاميذه فيها: دارمستتار Darmesteter، وباسي Passy وجرامونت Grammont وميي Meillet وهم ممن سيصبحون، فيما بعد، ذوي أسماء كبيرة في اللسانيات الفرنسية.

وفي سنة 1891 عاد إلى جنيف والتحق بجامعتها حيث أنشِئ له كرسي التاريخ المقارن للغات الهندية الأوروبية، وظل يشغل هذا الكرسي إلى غاية سنة 1896 حيث توارى عن الأنظار، بعد ذلك، ودخل في عزلة تامة، وانقطع عن الإنتاج[1].

وفي سنة 1907 يعود إلى التدريس بعد إلحاح شديد من تلاميذه، حيث ظل يدرس مبادئه الجديدة في اللسانيات العامة إلى أن وافته المنية سنة 1913 دون أن ينجز مشروعه الذي كان ينوي القيام به، وهو تسجيل أفكاره وملحوظاته التجديدية الثائرة في اللسانيات. إلا أنه بعد وفاته كُتب للسانياته التجديدية الشهرة بفضل اثنين من تلاميذه، وهما: شارل بالي، وألبير سيشهاي، حيث عمدا إلى جمع محاضراته في كتاب سموه: « محاضرات في اللسانيات العامة». وطُبع الكتاب لأول مرة في سنة 1916[2].

---

(1) حاول بعض اللسانيين تفسير هذا الانقطاع؛ نذكر منهم أنطوان ميي الذي يرى أن سوسير كان يعاني من عقدة نقص شبهِ مَرَضية هيمنت على أعماله في جنيف خلال فترة انقطاعه، وقد فسّر هذه العقدة بوسواس الكمال الذي سيطر على باحث كان همُّه تقديم القضايا بشكل كامل ونهائي. بينما يعتقد بنفنيست ودو مورو أن سوسير قد انهار أمام إحساسه بعدم فهم الناس لأفكاره الثورية التي ظهرت في كتابه «محاضرات في اللسانيات العامة»، والتي حاول شرحها لأعزّ رفاقه بين عامي 1906–1911. (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص47). ويذكر عبد الرحمن الحاج صالح رأيا ثالثا يرى فيه بعض المؤرخين أن سبب الانقطاع وقوع مشاكل عويصة مؤلمة في حياته الخاصة (ينظر: اللسانيات، المجلد03، العدد01، ص40). ولعلّ التفسير الثاني هو أقرب هذه التفاسير إلى الصواب، ذلك أن من يفهم جوهر الرسالة العلمية لمحاضرات سوسير يدرك أنه كان منهارا فعلا بسبب عدم فهم الناس له لأن ما جاء به من مفاهيم ثورية كان على درجة كبيرة من الأهمية والجدّة والأصالة. وبنفنست ودومورو من الذين استوعبوا محاضراته وأدركوا أهميتها، بينما ظل التفكير اللساني لميي في دائرة المنهج التاريخي مما حجب عنه الإدراك الواعي والفهم الكافي للكثير من الأفكار التي جاء بها سوسير على الرغم من أنه تلميذه وصديقه.

(2) ينظر: Saussure, Cours de linguistique générale, (Presentation), p7-11.

2 ـ الإطار التاريخي والإبستمولوجي لنشأة اللسانيات لدى سوسير:

عاش سوسير في الفترة الممتدّة من منتصف القرن التاسع عشرُ إلى منتصف الربع الأول من القرن العشرين، وتعَدُّ هذه المرحلة من أزهى مراحل الدراسات التاريخية المقارِنة. ومن دروسها وعلى أيدي لغوييها وفلاسفتها تعلَّم سوسير وأخذ مبادئه اللغوية الأولى، وتشبّع بالكثير من مقولاتها، حتى إنه كان له دور مهمّ في إثرائها. غير أنّه، وبعد ما تمكَّن من استيعاب توجُّهاتها، لم يرضِه ما كانت تنتهي إليه من نتائج وماكانت تعمل به من مبادئ، ورأى أن البحث اللساني بحاجة إلى منظور لساني بديل، فتفتقت نظراته في درس اللغة – بفضل ما تميَّز به من بُعدٍ في النظر، ودقةٍ في منهجية الطرح والتناول، وبما اجتمع لديه من تراكمات معرفية – عن مجموعةٍ من المفاهيم والمبادئ الهامة التي أصبح ينظُر إليها مجموع اللسانيين الذين اطّلعوا على محاضراته، وأدركوا توجيهاتها الثورية[1] بوصفها الأساس الذي قام عليه علم اللسان الحديث.

إن ما قدّمه سوسير في محاضراته كان بمثابة ثورة لسانية على المناهج السابقة (مثل الدراسة التاريخية، والنحو المقارن، والنحو المعياري) وعلى الرغم من أنه لم يعتمد على لغات كثيرة مثلما فعل معاصروه من مؤرخي اللغة إلا أنه استطاع أن يضع منهجا جديدا كان له بالغ التأثير في الدراسات اللسانية اللاحقة.

وإذا كان ما جاء به سوسير يتفق، بشكل عام، مع بعض ما قدّمه اللسانيون التاريخيون والمقارنون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لا سيما في مسألة الالتزام بمبدأ العلمية والموضوعية، فإنه يختلف عنه، بشكل جوهري، من حيث التأسيس

(1) لم يتـم إدراك وجاهة مفاهيم سوسير التجديدية بعد وفاته مباشرة مع قلة عدد تلاميذه، بل قلّةِ من وعى منهم أفكاره، وفي ظل السيطرة التي عرفها التيار اللساني للنحاة المحدثين الذين لم يكن لديهم الاستعداد الكافي لاستيعاب محاضرات سوسير. وكان ينبغي الانتظار عشرة أعوام (وذلك ابتداءً من سنة 1916 تاريخ طبع الكتاب) من أجل أن تُستأنَف دروسه وتتبوأ منزلتها الرفيعة، وذلك بفضل جماعة من اللسانيين اجتمعوا في براغ، والتحقوا، سنة 1928، بحلقة تخصّصت في دراسة الجانب الوظيفي للغة تسمى حلقة براغ اللسانية (C.L.P).

المنهجي للمفاهيم والمبادئ. إن التأسيس المنهجي للسانيات سوسير يعكس مدى ما تتضمنه أفكاره من مبادئ مناقضة للمعمار المنهجي للفكر اللغوي السابق ومقوِّضة له، وينطلق – في أبعاده الفلسفية والمنهجية – من جملة من المؤثرات استجاب لها سوسير وشيّد على فلسفتها علم اللسان الحديث.

ولعلّ من أبرز هذه المؤثرات التيار الفكري القائم على مبدأ السببية الاجتماعية[1] عند إميل دوّركايم[2] (1858-1917) ذلك الفيلسوف الذي يبدو، واضحا، تأثر سوسير به، وإن لم يشر إلى ذلك في محاضراته. فإذا كان دوركايم قد «آلى على نفسه أن يجعل من البحث الاجتماعي علما قائما بنفسه موضوعا ومنهجا، وكان مستنده النظري في ذلك إيمانه بخصوصية الوقائع الاجتماعية وتفردها بنوعية تفصلها عن الظواهر العضوية والنفسية»[3] فقد عمد سوسير إلى تأكيد استقلالية علم اللسان محتفيا بالنظر إلى اللغة بوصفها قواعد وقوانين تجريدية مستقرة في الأذهان، وإلى تناولها – لأجل ذلك– بشكل يفصلها عن المكونات النفسية والفيزيولوجية لظاهرة اللسان[4]. ومن المواقف التي يبدو فيها، كذلك، تأثر سوسير بالنظرية الاجتماعية لدوركايم:

---

(1) تُبنى هذه المقولة، عند دوركايم، على اعتقاده بوجود صفات جماعية تندرج ضمن ما سماه بالوعي الجمعي Conscience collective، وتتميز هذه الصفات بأنها غير فيزيولوجية ولا عضوية ويشترك فيها جميع الناس بسبب اجتماعهم وتعايشهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة قد سبق دوركايم إليها كل من أوكست كونت في فلسفته الإيجابية حينما يقول إن الإنسان الحقيقي لا وجود له إنما الموجود هو الإنسانية، وكارل ماركس حينما يقول إن وعي الإنسان ليس هو الذي يسبب وجوده بل وجوده الاجتماعي هو الذي يسبب وعيه (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد02، العدد01، ص35).

(2) إميل دوركايم عالم اجتماع فرنسي مشهور تميّز بإرجاعه الوقائع الذهنية إلى الوقائع الاجتماعية التي يُنظر إليها من حيث هي وقائع مستقلة عن وعي الأفراد. من كتبه: القواعد المنهجية لعلم الاجتماع (1894)، والانتحار (1897).

(3) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص112.

(4) ينظر: C.L.G, p27-32.

- قوله إن اللغة عبارة عن مؤسسة اجتماعية، أو نتاجا لقوى اجتماعية معلنا تبنّيه ـ إلى جانب تأثره بدوركايم – لما جاء به اللساني الأمريكي ويليام ويتني فيما يتعلق بهذه المقولة ولكن بتحفظ، ومن نصوصه في ذلك قوله إن اللغة عبارة عن قواعد تستقر في دماغ المتكلم بعد أن يكتسبها بشكل اتفاقي من المجتمع[1].

- تأكيده سلبية الفرد المتكلم بوصفه منفعلا لا فاعلا[2] إزاء المخزون الجمعي للغة[3]، وذلك في ظل إيمانه بالمبدإ الدوركايمي القائل إن للمجتمع ضغطا يمارسه على الفرد بحيث يجد نفسه مجبرا على مسايرته والخضوع لقهره وإلا سحقته عجلته القوية العنيدة التي لا تتوقف[4].

ومن المؤثرات الفلسفية للفكر اللساني لسوسير كذلك فلسفة التيار الإيجابي (المذهب الوضعي)[5] التي ينادي فيها واضعها[6] أوكست كونت A. Comte (1798-1857) بتأسيس المعرفة على كشف ما يحدّد الظواهر من علاقات وقوانين ويبشر بتخطي

---

(1) ينظر: C.L.G, p25.

(2) ينظر: Ibid, p37-38.

(3) سنوضح هذه الفكرة لدى سوسير خلال استعراضنا لمقابلته بين اللغة والكلام (ينظر: المبحث رقم: 5-3 من هذا الفصل).

(4) ينظر: إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، (تر. محمود قاسم والسيد بدوي)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص52-53.

(5) سبق التعريف به في الفصل الماضي (ينظر: ص56، الهامش رقم:01).

(6) يمكننا عدّ فرنسيس بيكون (1561-1626) الأب المؤسس للحركة الوضعية قبل أوكست كونت؛ فهو واضع الاسم الذي سميت به في القرن التاسع عشر، ففي كتابه "في المبادئ والأصول" (1623) أطلق بيكون صفة وضعي على الحقائق الأولية التي يجب تقلبها إيماناً بصدق الخبرة. وأصبحت كلمة وضعي تطلق على مناهج العلوم الطبيعية. (ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ج2، ص812-813). والواقع أن فضل بيكون في هذا السبق إنما يرجع إلى تأثره بالآراء التي استمدّها من شيوخ الجامعات الإسلامية بالأندلس. (ينظر: عبد المنعم خفاجي، خلود الإسلام، ص98).

الإنسانية عهد اللاهوات وعهد الماورائيات لتصل إلى العصر الوضعي[1] الذي يتعامل فيه العلماء والمفكرون مع الظواهر المدروسة من حيث هي حوادث طبيعية، وينطلقون في وصفها مما توحي به قوانينها الذاتية وعلاقاتها الداخلية لا مما يُستَند إليه من أفكار تحكُّمية مسبقة. وبناء على هذه الروح الإيجابية[2]، وإيمانا بفاعليتها في الدراسة العلمية عمد سوسير إلى تحديد موضوع اللسانيات في بنية اللغة بوصفها مظهرا محسوسا يمكن لحظه، وغرضا جوهريا مطلوبا، في الدراسة، لذاته ومن أجل ذاته[3].

في الإطار التصوري للتيار الإيجابي (الوضعي) يُنظر إلى موقف المقابلة بين الوقائع الفعلية الصغرى على أنه المهمة الحقيقية للبحث. وفي ظل هذا الموقف الذي يتم فيه استبدال دراسة التفاصيل بالبحث في العلاقات المتبادلة القائمة بين هذه التفاصيل، وبالبحث في الكل (البنية) الذي تتمثل فيه هذه التفاصيل بوصفها أجزاء مكملة كان سوسير وأتباعه يسعون إلى تقريب اللسانيات من التوجه الذي كان يحرك شكلا جديدا لعلم النفس يسمى Gestalttheorie[4]، هذا الشكل الجديد الذي يصبح الكل، بالاستناد إليه، شيئا آخر أكبر من مجرد مجموعة من الأجزاء[5].

---

(1) ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات واسسها المعرفية، ص111.

(2) سُمّي المذهب الوضعي بالمذهب الإيجابي لأن أتباعه تعلقوا بمشاهدة ما يمكن مشاهدته – على ما يزعمون – وتركوا ما يعدّونه سالبا غير موجب، وهو البحث عن الأشياء الكامنة وأسرار الظواهر. (عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، العدد01، ص24).

(3) ينظر: C.L.G, p317.

(4) أصل هذه الكلمة: الكيشتالت Gestalt (الصورة الكلية)، وقد كان عالم النفس ف. أهرنفلز Von. Ehrenfels (1859–1932) أول من جرّد مفهومها وطبّقه على الظواهر النفسية. وبعده تكوّنت الـ Gestalttheorie مدرسةُ علم النفس الشكلي، ومن علمائها ورثيمر M. Wertheimer (- 1943 1880)، وكوفكا K. Koffka (1886–1941)، وكوهلر W. kohler (1887–1967)، وتبعهم في ذلك عالم آخر متخصص في الفيزياء هو لُوين K. lewin (1890–1947) فطبق هذه المفاهيم على الظواهر النفسية الاجتماعية.(ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد3، العدد1، ص39).

(5) Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p80.

والحقيقة أن إدراك أهمية الدراسة اللسانية التي تنظر إلى اللغة في «كليتها» Totalité من حيث هي نظام مترابط Systéme cohérent، والوعي بحاجتها إلى التحليل النظامي كانا موجودين – من قبل سوسير– لدى بعض علماء الدراسات المقارِنة في القرن التاسع عشر أمثال: الألماني فلهلم فون همبوليت Wilhelm Von Humboldt، والأمريكي وليام ويتني[1] William Whitney (1827-1894)، والفرنسي أنطوان ميي[2] Entoine meillet (1866-1936)، والبولوني جان بودوان دو كورتوناي[3] Jan Baudouin de Courtenay (1845-1929)، والسويديين أدولف نورين Adolf Noreen (1854-1925)، وكارل سفيديلويس[4] Carl Svedeluis، والسويسري أنتون مارتي[5] Anton Marty (1847-1914)، ولدى النحاة المحدثين الذين نلمس ممارستهم لفكرة النظام في مبدأ الاطراد الذي اكتشفوه في القوانين الصوتية، وكذلك عند بعض لغويي الجيل الجديد ممن تأثروا بأفكار الاجتماعيين، ولم يرتاحوا للفكرة المحتفية بمناهج

---

(1) سبق تعرضنا لجهود هذين العلَمين فيما كان يمثّل، في عصرهما، سبقا لكثيرٍ من المفاهيم التي قدّمها سوسير، ومنها فكرة نظامية اللغة (ينظر المبحثان: (1-1) و(1-3) من الفصل السابق).

(2) انطوان ميي أحد اللسانيين المحسوبين على الدراسات التاريخية والمقارنة والمتأثرين بدوركايم في مفاهيمه الاجتماعية، من أعماله كتابه (Linguistique générale et linguistique Historique, 1926) وفيه يقدّم تعريفا واضحا لمفهوم النظام في اللغة إذ يقول: «اللغة نظام حيث كل العناصر يمسك بعضها بعضا» (p/26) لكنه وفي إشارات أخرى له (كشف عنها جورج مونان في كتابه: La notion de systéme chez Antoine Meillet) يتجاهل تماما – بسبب ضيق الرؤية في توجهه التاريخي– مفاهيم معاصره سوسير. (لمزيد من الإيضاح ينظر: Roger .V De Velde, Introduction a la méthodologie structurale de la linguistique, p27).

(3) بودوان دو كورتوناي. (1845- 1929) لساني بولوني أقام مدة طويلة بروسيا ويعدّه اللسانيون المعاصرون رائد الفونولوجيا (ينظر تعريفه في المبحث (6) من الفصل الأول من الباب الثالث).

(4) تناول هذا اللساني في أطروحته للدكتوراه أهمية المنهج الوصفي في اللسانيات وطرح بعض الأفكار المهمة المتصلة بمبدأ النظام لكن معاصريه همشوا دراساته وأساءوا فهمها. وبلغ من أهمية أفكاره أن تساءل أحد الباحثين اللسانيين (هو إ. ويلندر) بمقال له بجريدة Svenska dagbladet (صدر في 29 03 1946) عما إذا كان سوسير قد تأثر بأطروحته أم لا (ينظر:.Bertil. M, p54).

(5) ينظر: Bertil. M, Les nouvelles tendances de la linguistique, p51 -54

التحليل المُجزِّئة، والتي روّج لها بعض اللغويين المتأثرين بأفكار الانضماميين[1] Associationistes[2].

ويمكن القول إنه منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ يسود في أوساط اللغويين المؤرخين شعور عام بالحاجة[3] إلى لسانيات جديدة[4] تكمِّل ما لاحظوه من نقص في المنهج التاريخي المقارن، خصوصا بعد استياء النحاة المحدثين من الدراسة التاريخية المتطرفة، ومن عدم تنازل أصحابها عن قولهم: «لا علم إلا في المنهج التاريخي»[5]، وبعد

---

(1) الانضماميون ظهروا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهم يرون أن الوعي والظواهر النفسية إنما تنتج عن انضمام الأحاسيس والصور الذهنية بعضها إلى بعض، وأن هذه الأحاسيس هي في الواقع «ذرات» للوعي، ويجب أن تُدرس على حدة، ولا يُلتفت إلى مجموعها الذي هو الشعور لأنه ليس الأصل بالنسبة إلى عملية التحليل، وبهذا فهم لا ينظرون في عملية التحليل إلا إلى العناصر الأولية. وأصل هذه الآراء يرجع إلى التجريبيين الحسيين الإنكليز. (ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد3، العدد1، ص37).

(2) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد01، ص37).

(3) تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود هذه الحاجة خصوصا لدى لغويي مطلع القرن العشرين إلا أن محاضرات سوسير لم يقبل بها اللغويون التاريخيون، وتجاهلوها تماما بل إن بعضهم انتقدها مثلما فعل ميي، وجرامون، وجسبرسن، في سنة 1917، وماروزر في سنة 1924. وربما كانت هذه الانتقادات هي السبب في خمول هذه المحاضرات لأنها كانت غالبا سلبية للغاية إذْ لم تلتفت إلى جوانبها الإيجابية، وكيف لا تكون سلبية وأصحابها هم (ماعدا بلومفيد) أرباب الدراسات التاريخية الراسخون في عقيدتهم بأن لا علم إلا في المنهج التاريخي (ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 01، ص41).

(4) يورد جورج مونان كلاما لويتني Whitney يعبّر فيه عن حاجة اللغويين – خلال فترة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين – إلى لسانيات جديدة؛ ومما جاء فيه قوله: «إن على علم اللغة [اللسانيات] أن يصبح علما... و لا يزال علم اللغة الحقيقي في مرحلة الطفولة، وعليه أن يتكون من خلال تمايزه عن فقه اللغة المقارن [أي الفيلولوجيا]». (جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص20).

(5) ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 01، ص 30.

ظهور الدراسات المنتبهة للجوانب النفسية والاجتماعية في اللغة، وتزايد الاهتمام بما يسمى باللسانيات الجغرافية المحتفية بوصف اللغات في صورها المنطوقِ[1] بها (اللهجات واللغات القومية) مما شكّل حافزا قويا لمقاطعة الدراسات التاريخية الفيلولوجية المقتصرة على النصوص المكتوبة.

ومن الأسس الفلسفية والإبستمولوجية لدَى سوسير كذلك انطلاقه من الاعتبارات النفسانية، وهي مخلّفات النّزعة المتمثلة في علم النفس الذهني[2]، والتي سادت في أواخر القرن التاسع عشر. ويتجلى ذلك في كثير من أفكاره الجوهرية التي نظر فيها إلى اللغة من حيث هي كيان نفسي داخلي، بل إنه جعل هذا الكيان الموضوع الجوهري للسانيات؛ ولهذا سُمي الدرس اللساني فيما بعد، نظرا إلى توجهه هذا، باللسانيات الداخلية[3] Linguistique interne ، وقد ظهر ذلك جليا في أعمال من تأثروا بسوسير، وهم الذين يُسمَّون بالبنويين Structuralistes. ومن جوانب استناده، كذلك، إلى الكيان النفسي الداخلي لظواهر اللغة تقسيمه العلامة اللسانية إلى دال سماه الصورة السمعية ومدلول سماه التصور الذهني معتبرا إياها ظاهرة نفسية[4] بحتة[5]. ويظهر انطباع دراسته بطابع الدراسة النفسية،كذلك، في مقابلته بين اللغة والكلام محددا اللغة بأنها تمثل الجزء النفسي من ظاهرة اللسان البشري، والمنظومة النحوية الموجودة بالقوة في كل دماغ[6].

(1) تمثل دراسة المنطوق في اللهجات، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أحد مظاهر البداية الجادّة للدراسة المبنيّة على القانون العلمي الموضوعي المتمثّل في مبدأ المشاهدة الحسية لظواهر اللغة.

(2) ينظر: Bronkart. J. B, Theories du langage, p89, 108.

(3) ينظر: Ibid, p91.

(4) يُراد بالنفسية ههنا الذهنية، أي ما يرجع إلى مفهوم التصور الذهني من حيث هو الموضع الذي يتم فيه استقرار اللغة وتخزينها بوصفها حقائق متموضعة في الدماغ.

(5) ينظر: C.L.G, p162.

(6) ينظر: Ibid, p29-30.

وهناك قراءة للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح[1] يبيّن فيها أن أساسا هاما يعود إلى الفلسفة اليونانية قد استند إليه سوسير (وتبعه في ذلك، طبعا، أنصار النزعة البنوية) دون ماشعور منه غالبا، ذلك هو فلسفة أرسطو التي أَخَذَت منها لسانياتُه مبدأ تقسيمها لكل محسوس إلى مادة وصورة، وهو ما نجده بشكل بيِّن، مثلا، في فصل سوسير الصارم بين اللغة Langue والكلام Parole، وتحديده للغة بأنها نظام وصورة، بينما ينظر إلى الكلام على أنه يمثل الجانب المادي الإنجازي لنظام اللغة.

ويسجّل الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن مما يبدو مستمَدًّا من فلسفة أرسطو في خلفية المنهج اللساني لدى سوسير، كذلك، استناده إلى مبدأ «الهوية» في تحليله للوحدات «وهو أساس النظرة التشخيصية Reifiante التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات حتى ولو كانت أحداثا وهي نظرة تأملية [2] محضة»[3]، وهو ما نجده مثلا في تشخيص الوحدات الصوتية[4] (الفونيمات) – على مستوى التحليل الفونولوجي– وتحديدِ هُويّاتها على أساس مبدأ التقابل Opposition؛ فهناك نظام صوتي تنتظم فيه جميع الفونيمات ويتمايز بعضها من بعض، وذلك باندراجها ضمن مجموعات، في كلٍّ منها يأخذ كلّ فونيمٍ وضعه التقابلي من خلال تحلّيه بصفات تمييزية معينة[5]، أو قد يتحدّد سلبيا، وذلك ببيان ما لا يملكه من الصفات التي يملكها جنيسه في المخرج

---

(1) أبدى عبد الرحمن الحاج صالح هذه الملحوظة في أكثر من موضع من مقالاته بمجلة اللسانيات (ينظر: المجلد الثالث، العدد 1، ص38، والعدد 7، 1997، ص11).

(2) يراد بالتأملية، هنا عملية التحليل القائمة على التفكير التجريدي الذي ينشد غاياته في الأفكار الصورية المجردة لا في الممارسات الإجرائية القائمة على مبدأ التفاعل الحركي بين الفكر والواقع.

(3) الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص370.

(4) يجري التحليل التشخيصي لدى البنويين على الدوال (الوحدات الدالة أو المونيمات) بحيث يتم تقطيع الكلام إلى أصغر وحداته بنفس الطريقة الاندراجية التي يحدّدون بها الفونيمات.

(5) كأن يقال في جنس الحروف الشفوية في العربية (ب، م، و) أنها تندرج ضمن مخرجها متمايزا بعضها عن بعض بالطريقة التقابلية التالية: (ب: شفوي، شديد)، (م: شفوي، أغنّ)، (و: شفوي، ليّن).

الواحد[1]. فكل هذا صادر عن رؤية تصورية لا تعرف من أنواع العلاقات إلا نوع الاندراج أو التضمن Inclusion المستمَدّ من مبدأ التحديد الأرسطي القائم على مفاهيم الجنس والفصل والنوع[2].

والواقع أن موقف سوسير من استناده إلى الفلسفة الأرسطوطاليسية ليس بدعا من أصحاب النحو العام (مثل السكولاستيين[3] ونحاة مدرسة بور روايال Port-royal الفرنسية[4])، إلا أنه يختلف عنهم في جانبين اثنين: الأول في أنه لم يعتمد على مفاهيم أرسطو بشكل صريح ومباشر، والثاني في «أنه بتجديده لمحتواها ولوجهة نظر أرسطو لها كاد يفرغها من هذا المحتوى ولم يبق فيها إلا أثر التقسيم الذي وضعه هذا الفيلسوف»[5]، نظرا إلى أنه جاء بتصور جديد بناه على رؤية منهجية جديدة تتميز بكونها تعتمد – في حجةٍ قوية وطرح عميق– على المعطيات العلمية الموضوعية للبحث الإجرائي الملموس[6]. ومع ذلك يمكننا القول إنه على الرغم من استناد سوسير إلى

---

(1) كأن يقال مثلا في تحديد الصفات الصوتية التمييزية للحرف «ب» بأنه شفوي، غير أغنّ، وغير ليّن (أي جامد)، وللحرف «و» بأنه شفوي، غير أغنّ، وغير جامد؛ فكلمة «غير» ههنا تحدِّد صفات الحرف بما ليس فيه مما هو موجود في غيره من الحروف المجانسة له.

(2) الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص371.

(3) السكولاستيكيون (المدرسيون) هم جماعة من اللغويين ظهروا في القرن الثالث عشر، وعُرفوا بتأثرهم بفلسفة القواعد التأملية الأرسطية في درس اللغة اللاتينية، وفي تدريسها.(ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص117-121).

(4) سبق تعريفها في الفصل الماضي (ينظر: ص53، الهامش رقم: 02).

(5) ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد الأول، ص38، (الهامش رقم: 74).

(6) لعلّ ما يسِم النظرة الصورية التي تبناها سوسير ويميِّزها، في مقابل النظرة الصورية في دراسات النحو العام لدى النحاة المناطقة، أنها ليست تجريدية خالصة؛ فإذا كانت منطلقات التفكير اللغوي عند أصحاب النحو العام تقوم على استنباط التجريد من التجريد فإن سوسير يسعى في منهجه إلى استنباط التجريد من الملموس؛ بمعنى أنه يتخذ الملموس شاهدا على ما يستقريه من قواعد وقوانين تجريدية في اللغة. وفي هذا ما يؤكد مدى تحلّيه بمبدأ الدراسة العلمية الموضوعية لظواهر اللغة.

هذه المعطيات فقد ظلّت رؤيته المنهجية للبحث اللساني متمسكةً بالعمل في نطاق النظرة الصورية المستمدة من مفاهيم أرسطو وفلسفته[1].

إن ما استعرضناه من أسس إبستمولوجية للسانيات سوسير ليبدو أثره الأوروبي واضحا بشكل نلمسه، بقوة، في الكثير من النصوص التي أوردها في محاضراته، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون سوسير قد استفاد من بعض الدراسات اللغوية الوافدة على أوروبا من خارجها[2]، خصوصا ما وفد من التراث الهندي ومن التراث العربي الإسلامي[3]. ويمكننا القول، بتعبير روبنز، إنه «يصعب الاعتقاد [...] بأن علم اللغة

(1) إن ما ذكره الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في ردّه أصول النظرة الصورية في منهج سوسير إلى أرسطو يشير إلى أحد مظاهر التفاعل الحاصل بين العلوم التراثية والحداثية عند الغربيين، وإلى صورة من صور الامتداد الفكري والإبستمولوجي عبر التاريخ الطويل للحركة العلمية عندهم. ويقابل هذه النظرة الصورية لدى الغربيين موقف علماء التراث العربي الإسلامي الذين ينطلقون، في درسهم للغة، من رؤية حركية جدلية تزاوج في اهتمامها بين الفكر والواقع؛ ولهذا نجدهم لا يكتفون بالنظر التأملي المبنيّ على الوصف والتصنيف والتجريد بل يتمّونه بالدراسة العلمية الإجرائية الجادّة يحدوهم في ذلك – عملا بمقتضيات تصوراتهم العقدية – توجُّههم البراغماتي الذي يسعى إلى ما يُحقق المنفعة في حياة الناس العلمية والعملية.

(2) درس بعض اللغويين الغربيين القدامى اللغة العربية واطلعوا على بحوثها التراثية. ومن هؤلاء سلفستر دي ساسي S. de Sacy (1758– 1838) الذي كان متضلعا في علوم العربية، وقد ترجم إلى الفرنسية بعض كتب النحو والتجويد القديمة، وتتلمذ على يديه عدد من كبار اللسانيين في القرن 19. (ينظر: الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد 1، ص9).

(3) على الرغم من الاتصال الواضح بين الدراسات اللغوية العربية القديمة وبعض اللسانيين الغربيين في مراحل مختلفة من تاريخهم الطويل إلا أن هؤلاء اللسانيين لا يشيرون إلى أثر ذلك الاتصال في كتاباتهم (باستثناء قلة منهم اعترفوا بفضل الدراسات اللغوية العربية عليهم ولكن بعمومية شديدة في التنويه وتحفظ مثلما فعل روبنز في كتابه: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص 169، 180). بينما نجدهم يعترفون، بشكل صريح ومتواتر، بفضل الدراسات الهندية عليهم. ولعلّ هذا التغافل عن التنويه بتراث المسلمين اللغوي يرجع إلى الصراع القديم الحديث بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب. فلئن كان الغربيون قد اعترفوا اعترافا =

الأوروبي كان سيصبح في الوضع الذي هو عليه الآن دون الأفكار التي رفدته بها الأعمال اللغوية من خارج أوروبا»[1].

وعلى الرغم من اعتماد سوسير – في تأسيسه لعلم اللسان الحديث– على تراكمات المعارف اللسانية السابقة فقد استطاع أن يقدم الجديد في هذا العلم. ولم يكن هذا الجديد في شأن الأفكار في ذاتها، فقد وردت إشارتنا في مواضع كثيرة من هذا الكتاب إلى أنه سبق إلى الكثير منها[2] مما تبناه وعمل به في منهجه، إنما يتمثل إسهامه الجديد في قدرته على اكتشاف العلاقات المفهومية والمنهجية بين تلك الأفكار، وصياغتها صياغة نظرية جديدة بحيث لا يقوم فهمها واستيعاب توجهاتها إلا بربط بعضها ببعض، وإدراك أن بعضها ينبثق من بعض ضمن نسيج عضوي متكامل يوفّق بين مختلفاتها،

= محتشما بفضل العرب والمسلمين في مجالات العلم البحث، فإنه ليس من السهل أن يعترفوا بفضلهم في مجال علمي يتصل مباشرة بالأسباب المعرفية والعقدية التي يقوم عليها ذلك الصراع. وخير مثال على ذلك موقف الكثير من المستشرقين من التراث العربي الإسلامي في العصر الحديث. وقد كان ذلك الصراع سببا في تقليص دائرة اتصال الغربيين بالدرس اللغوي العربي؛ فقد أقام الغربيون -- خصوصا في العهد الأندلسي– حاجزا دون كل ماهو مأخوذ عن فكر المسلمين الخاص أو ملابس لثقافتهم الدينية، ولذلك لم يتحفظوا في نقل معارف المسلمين فيما يتصل بالعلوم البحتة كالفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء والطب إلى جانب الفلسفة التي يدّعون أنها – سواء أصَدَروا في ذلك عن موقف مغرض أم عن حسن نية – صورة منسوخة عن الفلسفة اليونانية، وبالتالي فهم يفسّرون لجوءهم إليها بكونهم يجدون فيها ما ضاع من معارف اليونان ولم يصل إليهم عن طريق تراثهم الخاص.

(1) موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص23.

(2) من هذه الأفكار: نظامية اللغة، ومفهوم البنية، ومبدأ الدراسة التزامنية، وغيرها. وليس معنى ذلك أن جميع الأفكار التي جاء بها سوسير – المراد بهذه الأفكار الملاحظات اللغوية في شكلها الأحادي المعزول، وبهذا تخرج أكثر ثنائياته من هذا التحديد– أخذها عن غيره بل إن له أفكارا كثيرة خاصة به سنتطرق إليها في حينها، من ذلك مثلا: تحديده للغة موضوعا للسانيات، وتحديده لمفهوم العلامة اللسانية، وانتباهه لمفهوم القيمة فيها، ولمبدأ العلاقات (الترابطية والتركيبية)، وغيرها من الأفكار والمفاهيم القيّمة.

ويقابل بين متنافراتها، ويوضح غوامضها، وينسق فيما بينها على درجة عالية من التجريد والشمولية والدقة والوضوح.

وحينما نقول إن سوسير كان مسبوقا إلى الكثير من الأفكاراللسانية لا نريد بذلك إلغاء نبوغه أو التهوين من شأن ما جاءت به محاضراته، وإنما نريد به – على العكس من ذلك – أن نحدّد الجهود الحقيقية التي ينبغي أن تُنسب إليه، وأن نبيِّن قيمة هذه الجهود ونقدِّرها حقَّ قدرها، ويمكن القول، بكلمة واحدة، إن الجديد الذي قدَّمه سوسير يتمثل، أساسا، في وضع «المنهج»، وشتّان ما بين اكتشاف الأفكار في ذاتها من حيث هي ملاحظات منفردة ومعزولة وبين اكتشاف «المنهج» الذي يربط بين تلك الأفكار.

ويكفي أن نقول إن سوسير هو أول من أعطى الدراسة العلمية للسان البشري بُعدها الحقيقيّ، ومدَّ مسالكها ضمن ممارستها المنهجية والإجرائية اللازمة، وأول من بعَج مفهوم البنية، وجعل منه منهجا رائدا في الدراسات اللسانية الحديثة، وأول من اهتدى إلى أهمية الانتظام والتناسق[1] في ظواهر اللغات بوصفه مبدأ لسانيا يمكِّن من اكتشاف الكثير من أسرارها البيانية، ويُحقِّق فيما بين عناصرها وظيفة التفاعل، ويُحدِّد لكلّ عنصر قيمته في مقابل العناصر الأخرى، ويقدِّم للدارسين مسلكا منهجيا فعّالا في دراسة اللغات، ويعينهم على الدراسة العلمية الحقيقية لظواهرها.

3 - نقد سوسير لمناهج الدراسات اللغوية القديمة:

يخلص سوسير في محاضراته، خلال قراءته لمناهج الدراسات اللسانية السابقة (التقليدية)، إلى تصنيفها في ثلاث مراحل؛ كل واحدة منها تتخذ لها رؤية منهجية

---

[1] لئن كان اللسانيون والفلاسفة السابقون لسوسير (مثل: كانت، وهمبوليت، وويتني، وميي) قد انتبهوا، قبله، إلى مفهوم الكل بوصفه مجموعَ أجزاء متناسقة فإنهم لم يتمكّوا من الانتباه إلى التناسق في ذاته كعامل له كيان على حدة وبالأحرى تأثير في المجموع وفي أجزائه. (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد3، العدد1، ص39). ولمزيد من التوضيح في هذه المسألة ينظر: المبحث رقم 04 من هذا الفصل.

خاصة بها. وفيما يلي نقدّم عرضا موجزا لتاريخ كل منهج من هذا المناهج، ولأهمّ مبادئه ومقولاته، ونتعرّض لأهم ما سجّل عليه سوسير من انتقادات:

1-3- منهج النحو المعياري:

كانت البدايات الأولى للدراسة اللسانية في ظل هذا المنهج مع اليونايين ثم امتدت دروسها مع الفرنسيين خاصة أنصار مدرسة بور رويال Port Royal، ولعلّ أبرز ما يسِم الدراسة اللسانية في هذا المنهج اعتمادها الكبير على المنطق. ومن أهم النقائص التي سجلها سوسير على هذه الدراسة نذكر ما يلي[1]:

- إنها دراسة تعتمد على المنطق وأدواته اعتمادا كليا، وفي هذا ما يؤدي إلى وضع اللغة في شكل افتراضات غير نهائية لا تنطلق من واقعها الطبيعي، وتبتعد بها عن مجال اللحظ العلمي الصرف المستند إلى معطيات البحث العلمي والدراسة الموضوعية.
- إنها دراسة متعالية[2] Transcendante علـى اللغة فـي ذاتها، أي أنها لا تهتمّ بقوانينها الداخلية، ولا بمقتضيات منطقها الطبيعي، وإنما تحاكمها إلى قواعد المنطق وإلى مقولاته الصورية المهيمنة على جميع نُحُوّ اللغات[3].
- إنها دراسة معيارية[4] Normative تضع اللغة في قالب قسري يعتمد منهج التفسير في ظل رؤية ضيقة محدودة.

---

(1) ينظر: C.L.G, p13.

(2) «تكون اللسانيات متعالية Transcendante حينما تهتم بما هو خارج عن موضوعها الخاص، أي حينما تهتم بمعطيات خارجة عن اللغة في ذاتها. وقد بيّن يالمسليف أن جميع الدراسات اللسانية السابقة لسوسير كانت لسانياتها متعالية». (Dubois et autres, Grand dictionnaire, p489.).

(3) مما يدلّ على هذه الهيمنة أن النحاة المناطقة يعتقدون في أن نحو اللغات نحو واحد لا يختلف في جوهره باختلاف اللغات، وإن طرأت عليه تحولات عارضة. (ينظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص115).

(4) تعتمد مدرسة بور روايال في نحوها على معيارين اثنين: لغويٌّ تفرض به على أهل اللغة بعض الأساليب والنماذج بطريقة تعسفية، وتُلزمهم بأدائها، ومنطقيٌّ تُخضع به اللغة لمقولات الفكر =

ومع ذلك يذكر سوسير لهذه المدرسة فضلا يثني به على منهجها ويصفه بالسليم، وذلك في سعيها إلى وصف حالات لغوية تزامنية (أي أنها لم تعتمد على المنهج التاريخي بل اقتفت المنهج التزامني الذي يتناول الوحدات متعالقة ضمن محورها التزامني الآني) مثلما ما فعلوا في وصفهم لحالة اللغة الفرنسية خلال فترة حكم لويس الرابع عشر[1].

2-3- منهج الدراسة الفيلولوجية التاريخية:

ارتبطت هذه الدراسة بالحركة العلمية التي أسّسها فريدريك وولف منذ 1777، ويتحدّد موضوعها في سعيها إلى شرح النصوص القديمة وتفسيرها معتمدة على المنهج التاريخي الباحث في أصل اللغات ونشأتها وفي تطورها[2]. وقد ظهرت هذه الدراسة، أول ما ظهرت، من خلال جهود مدرسة الإسكندرية[3]. ومن أهمّ الانتقادات التي يسجلها سوسير على هذه الدراسة[4]:

- أنها تَعُدّ اللغة مجرد وسيلة وليست غاية.
- وأنها تعكف على دراسة الخطاب المكتوب، وتقصي من اهتمامها الخطاب المنطوق مما جعل دروسها ضيقة النطاق بعيدةً عن الدراسة العلمية الدقيقة.
- وأنها تعتمد على المنهج التاريخي العاجز عن الرؤية الشاملة للغة، وعن الوصف العلمي الدقيق لنظامها، ولمستوياتها التحليلية المختلفة.

= الصورية الصارمة، تلك التي لا تقبل الاختلاف ولا التعدد، وتفرض، من خلاله، مبادئ منطق أرسطو في التحليل.

(1) ينظر: C.L.G, p118.

(2) ينظر: Ibid, p13.

(3) يتصل مصطلح «مدرسة الإسكندرية» بحقبة متميزة من العمل النحوي بوجه خاص في مركز البحوث اللسانية الذي أنشأه الإغريق في الإسكندرية، وقد امتدّ نشاطها في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد. ومما اشتغلت بدراسته تصنيف المعاجم عن طريق جمع الكلمات ورصدها، وشرح الكلمات الصعبة، والاهتمامُ بقضايا البلاغة، وشرحُ النصوص اليونانية القديمة. (ينظر: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، (تر: سعد مصلوح، ووفاء كامل)، ص13-14).

(4) ينظر: C.L.G, p13-14 ,117-118, 131.

3-3- منهج الدراسة الفيلولوجية المقارنة:

ظهرت هذه الدراسة منذ أن اكتشف الأوروبيون العلاقات القائمة بين اللغات الأورروبية واللغة الهندية، وتهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين اللغات التي يُفترض أن يكون فيها بينها مشابهة Ressemblance أو قرابة Parenté. ويذكر سوسير أن استقلالية هذا العلم تأكّدت معالمها وبرزت على يد اللغوي الألماني فرونز بوب F. Bopp واضع منهج النحو المقارن[1]. وعلى الرغم من اعتراف سوسير بفضل هذه الدراسة في فتح منعطف جديد للدراسة اللسانية[2] فقد سجَّل عليها مجموعة من المؤاخذات نستعرض منها ما يلي[3]:

– إنها لم تقدر على تشكيل علم اللسان الحقيقي لكونها لم تقف على تحديد طبيعة غرض دراستها (أي لم تضع لمنهجها غرضا محددا)، بحيث إنها لم تكن تتساءل إطلاقا، في أبحاثها المقتصرة على اللغات الهندية الأوروبية، عن معنى المقارنات التي كانت تُجريها، ولا عن أبعاد العلاقات[4] التي كانت تكتشفها.

– إن القواعد المقارنة لم تكن قادرة على الوصول إلى نتائج مهمة نظرا إلى كونها تحصر نفسها في المقارنة ولم تكن تاريخية[5]. ويشبه سوسير هذا الموقف بموقف

---

(1) ينظر: Saussure, p118.

(2) ينظر: Ibid, p16.

(3) ينظر: Ibid, p16-17.

(4) وهنا يكمن سرّ الجديد الذي جاء به سوسير؛ فقد جعل الغرض الجوهري، في منهج دراسته، الكشفَ عن هذه العلاقات، والنظر إلى قيمها ووظائفها من حيث تشكُّلُ آليةُ اشتغالها معالمَ البنى الجامعة المتحكِّمة في أنظمة اللغات وفي قوانينها، ومن حيث يتمّ، في ظلها، وصف الوحدات انطلاقا مما تعمل به قوانينها النموذجية المطّردة، في حين اكتفى المقارنون ببيان علاقات الشبه والقرابة بين اللغات دون النظر إلى ما تسفر عنه تلك العلاقات من كلية، وتناسق، وانتظام.

(5) ليس يراد من ذلك أن المنهج المقارن، لدى سوسير، لم يكن تاريخيا من أساسه، وإنما يُراد منه أنّ هذا المنهج أهمل أثر البعد التاريخي الذي من شأنه أن ينبِّه إلى أثر العلاقات في اكتشاف أنظمة اللغات وفي تبيُّن أسرار عملها اللساني أثناء الوقوف على نتائج المقارنة بين اللغات.

عالم النبات في دراسته لنمو صنفين من النبات. ويعطي على ذلك مثالا يرى فيه أن شلايشر (أحد المقارنين البارزين في القرن التاسع عشر) خلُص، في مقارنته بين اليونانية والسنسكريتية، إلى أن حرفيo وe في اليونانية هما درجتان في القانون الصوتي لمجرد أن هذا التناوب الصوتي موجود كذلك في السنسكريتية[1].

- كما يرى سوسير أن هذه الدراسة تعتمد على مبدأ خاطئ، وذلك حينما تكتفي بالبحث في الظاهرة الصوتية معزولةً عن نظامها النحوي التزامني الواردة فيه[2]، ويشبه سوسير هذه العملية - معتمدا على شلايشر دائما - بالبحث في نمو

---

[1] وكأنما أراد سوسير أن يقول إن شلايشـــر كان عليه أن يبحث في العلاقات التاريخية الممتدّة عبر الأطوار النظامية للغة اليونانية من حيث إنها هـي المتسببـة فـي وجـود هذيـن الدرجتيـن لا أن يكتفـي - منساقا وراء مبدأ القرابة بين اللغتين اليونانية والسنسكريتية - بتأكيد الشبه بين اللغتين. ويشير توليو دو مورو Tulio de mauro إلى أن نظرية التناوب الصوتي ضمن إعادة البناء للغات الهندية الأوروبية قد وجدت سبيلها إلى «الدراسة النظامية» - لأول مرة - في عمل سوسير «مذكرة في النظام البدائي للغات الهنديـة الأوروبيـة» (ينظر: C.L.G, (Notes), p413).

[2] يقول سوسير في موضع آخر: «إن الظاهرة الصوتية لا تفسر وحدها ظاهرة التناوب Alternance [التناوب هو توافق بين صوتين أو مجموعة أصوات محدّدة يسمح بالتبادل، في انتظام، بين فئتين من الصيغ متعاصرين]، وعندما نقول إن الكلمة اللاتينية nov أصبحت بتغيير صوتي neuv وnouv (neuve وnouveau) فنحن إنما نركّب وحدة وهمية، وننسى ثنائية تزامنية موجودة مسبقا. إن موقع nov المختلف في الكلمتين nov – ellus و nov – us هو، في الوقت ذاته، سابق للتغيير **الصوتي ونحوي بشكل بارز [ويشبه ذلك ما يحدث في العربية من تغيير صوتي بين صيغتين بسبب العلاقات النحوية المرتبطة بقانون المجاورة، وهذا ما نجده، مثلا، بين صيغتي«وعد» و«ميعاد» التي أصلها «موعاد»**؛ فالتناوب حدث هنا بين حرفي العلة: الواو اللينة والياء المدية، وذلك بسبب ظاهرة نحوية وصوتية في آن؛ أما الصوتية فتتمثل في ظاهرة التناوب ذاتها، وذلك باتخاذ الياء المدية بدلا من الواو اللينة، وأما النحوية فتتمثل في عمل قانون الجوار في الحروف المتنافرة ضمن الصيغ الصرفية]. إن هذه الثنائية [أي ثنائية النحوي والصوتي] هي الأصل في كل تناوب وهي التي تجعله ممكنا. إن الظاهرة الصوتية لم تكسر وحدةً مّا، فلم يكن عملها إلا لجعل التقابل، بين ألفاظ متنافرة، مُدرَكا بشكل أكبر وذلك بتباعد الأصوات. وفي الواقع إذا ما أخذنا التناوب في بدايته وفي نهايته فإنه يرجع دائما إلى النحو والتزامن» (ينظر: C.L.G, 216-217).

النبات الذي يتم فيه اختبار نباتات من صنف واحد مستقلة الواحدة عن الأخرى في مراحل النمو نفسها [1].

4- مهمة اللسانيات عند سوسير:

ينبغي الانطلاق ابتداءً، في تصورنا لمهمّة اللسانيات عند سوسير، من أنها تمثّل المعالم الكبرى في نظريته اللسانية الجديدة، والإطار المنهجي الذي تتأطّر به مفاهيمها ومقولاتها. ومن هنا فإن معرفة هذه المهمة تصبح خلفية تصورية ضرورية لمن يريد الاطلاع على تلك المفاهيم والمقولات ضمن أبعادها المنهجية وآفاقها الإبستمولوجية التي رسمها لها سوسير. وفيما يلي نستعرض أهمّ المعالم في هذه المهمة[2]:

أ – السعي إلى الدراسة العلمية للسان البشري من خلال رصد صور التنظيم التزامني الكامن في اللغات، وتحديدها من حيث تعود – في كل لغة – إلى بنى مترابطة ووحدات متعالقة في انتظام وتناسق بما يجعل منها نظاما من العلامات والقيم[3].

ب – الدراسة الوصفية والتاريخية[4] لجميع اللغات التي يمكن الوصول إليها، وهذا يعني سرد تاريخ الأسر اللغوية وإعادة البناء للغات الأم في كلٍّ منها.

جـ – البحث عن القوى الموجودة في جميع اللغات، وبطريقة متواصلة وشمولية، ثم استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن تُردَّ إليها كل ظواهر التاريخ الخاصة.

---

(1) ينظر: C.L.G, p17.

(2) ينظر: Ibid, p20, 317.

(3) ينظر: Ibid, p131-132.

(4) قد يبدو في ظاهر هذه العبارة شيء من التناقض، لكنه سيزول بمجرد العلم أن سوسير يريد من الدراسة التاريخية ههنا تلك التي يهيمن عليها المنهج الوصفي التزامني؛ ولدى توليو دو مورو توضيح، في أحد هوامشه، يبيّن فيه أن استعمال سوسير لمصطلح «تاريخ» Histoire يتقابل، غالبا في محاضراته، مع مصطلح «الوصف» Description، وبالتالي فهو، مرادف لمصطلح «التعاقب» Diachronic. ولكن مع ذلك تظهر بعض التحفظات، في محاضراته، لتدل على إمكانية استعمال مصطلح تاريخ ليدلّ على الحالة الراهنة Etat للغة (أي التزامنية) مثلما هو مستعمل ليدل على التطور Evolution. ويشير مورو، بعد ذلك، إلى موضع محدد (Saussure, p116.) يُورد فيه =

د- دراسة اللغة في ذاتها (أي بالاستناد إلى منطقها الداخلي لا إلى معطيات خارجة عنها)، ومن أجل ذاتها[1] (أي بجعلها غاية في ذاتها لا وسيلة).

هـ- تحديد اللسانيات لنفسها واعترافها بنفسها، وذلك بتحديد موضوعها وصياغة منهجها بما يحفظ لها استقلالها عن باقي العلوم.

5- المفاهيم الثنائية لسوسير:

تحتل مفاهيم سوسير الثنائية منزلة هامة في اللسانيات الحديثة؛ ولأجل منزلتها هذه سنعمد إلى تعريفها، واستعراض قضاياها بما نراه كافيا لسدّ حاجة الدارس العربي إلى فهمها ومعرفة توجهاتها العلمية والمنهجية وإدراك قيمتها من حيث هي مبادئ تمثل في علم اللسان الحديث مرحلة الريادة والتأسيس، تلك المرحلة التي من دونها ما كان لهذا العلم أن يبلغ ما بلغه من شهرة وانتشار وتوسع في القرن العشرين. وفيما يلي نستعرض هذه الثنائيات مع السعي – قدر الإمكان- إلى تبسيط مضامينها واكتشاف علاقاتها التقابلية، وتوضيح أبعادها المنهجية.

1-5- المنهج الزمني M. Diachronique والمنهج التزامني M. Synchronique :

انطلق سوسير في تأسيسه لعلم اللسان الحديث من تبنِّيه لطروحات جديدة تعتمد، في دراسة اللغات، على منهج جديد، جرت تسميته، في الكتابات اللسانية الحديثة، تارةً بـ: «منهج الدراسة الوصفية»[2] E. descriptive وأخرى بـ «منهج الدراسة

= سوسير مصطلح تاريخ بهذا المعنى؛ وفيه يبين أن التمييز بين محوري الزمني والتزامني لا يمنع من اتباع الدراسة الزمنية لنظام القيم في اللغة إذا كان هذا النظام يخضع ابتداءً للعلاقات اللسانية في بعدها التزامني. (ينظر:.Saussure, (Note n°:41), p416).

(1) يبدو أن في عبارة سوسير «في ذاتها» إشارة إلى التعريض بموقف النحاة المناطقة حين لا يدرسون اللغة في ذاتها من حيث هي ذات منطق طبيعي وقوانين داخلية، بل يُخضعونها للمنطق الصوري، كما يبدو أن في عبارة «من أجل ذاتها» إشارة إلى التعريض بموقف الفيلولوجيين الذين يتخذون اللغة وسيلة للتعرف على آداب الشعوب وثقافاتها وعاداتها وتقاليدها، ولا يجعلونها غاية.

(2) الدراسة الوصفية للغة توجُّه علمي موضوعي يسعى إلى معاينة الظاهرة اللغوية وتحليل عناصرها من حيث هي وقائع طبيعية. ويتموقع الأساس التصوري لهذه الدراسة، في منهج =

التزامنية»[1] Synchronique، وهو منهج اعتمده سوسير في ظل نقده للدراسات اللغوية التقليدية المعتمدة على المنهج التاريخي[2].

لقد وجد سوسير أن المنهج التاريخي – بانبنائه على المحور الزمني – عاجز عن أن يستجيب لطموحاته المعرفية التي يسعى، من خلالها، إلى دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية وفق شروط منهجية واضحة، وضوابط علمية محدّدة سنحاول التعرف عليها من خلال هذه الثنائية والثنائيات التي تليها.

ولكي يوضِّح سوسير الفرق بين المنهج الزمني والمنهج التزامني استند إلى ملاحظته للفرق بين العلوم التي تعتمد على «القيم» مجالا لها والعلوم التي لا تعتمد على القيم في مجال دراساتها؛ مثال النوع الأول: علم الاقتصاد واللسانيات، ومثال النوع الثاني: الجيولوجيا؛ فإذا كانت الجيولوجيا تقدِّم دراستها في إطار منهج واحد لا يفرق بين الدراسة الزمنية (التطورية) والدراسة التزامنية، فإن علم الاقتصاد واللسانيات يقوم كل منهما، بوصفه نظاما لقيم، على منهجين مختلفين؛ الأول تطوري ينطلق من

= سوسير، ضمن تقابلها، تقابلا نقضيا، مع الدراسة المعيارية المرتبطة بالدرس النحوي في طابعه المنطقي المقحَم، وتفسيراته المتعسفة من جهة، ومع الدراسة التاريخية في انشغالها بالجانب التطوري الضيق للغة، وفي عدم تحرُّجها من اعتماد المنطلقات الذاتية والافتراضات الميتافيزيقية فيما تتوصل إليه من نتائج من جهة أخرى.

(1) يريد سوسير من هذا المنهج النظر إلى اللغة خلال مرحلة زمنية محددة مستقلةً عن أي تطور تاريخي خلافا لما يريده لغويو المنهج التاريخي والمقارن حينما يسعون – في ظل الرؤية التطورية لبعض الأسر اللغوية العائدة إلى أصل مشترك – إلى تفسير التغيرات اللغوية وظواهر القرابة التي يستنتجونها. (ينظر: J. P. Bronkart , théories du langage, p 91.).

(2) هو المنهج الذي كان سائدا في أوروبا فيما قبل ظهور الدرس اللساني الحديث، خصوصا في فترة ما بين القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، ويتميز هذا المنهج بدراسته لظاهرة لغوية مّا في جانبها الحركي التطوري معزولةً عن سائر الظواهر اللغوية، وقد فصّلنا الحديث عن أبرز أعلامه وبعض أسسه ومفاهيمه في الفصل السابق.

تحديد الوقائع المتعاقبة لقيمة مّا، والثاني آنـيّ يسعى إلى تحديد قيم الأشياء وفق العلاقات القائمة فيما بينها[1].

ويُورد سوسير مثالا يوضّح فيه تقابل هذين المنهجين، وكيف يشتغلان فيقول: «إن قطعة من الأرض إنما تساوي – نسبيا – ماتدرُّه من ربح، ومادام الأمر كذلك فإنه يمكننا اتباع هذه القيمة زمنيا مع التذكر أنها تخضع دائما لنظام من القيم المعاصرة»[2]؛ فتغير أسعار قطعة الأرض، من فترة إلى أخرى، إنما يحدث حركيا في المدى الزمني التعاقبي، بينما يرجع تقدير القيمة في كل سعر من أسعارها إلى جملة من المعطيات المتفاعلة فيما بينها والمتواجدة تواجدا تزامنيا؛ نذكرمن هذه المعطيات مثلا: قيمة العُملة، وموقع القطعة، ومدى أهميتها بالنظر إلى مدى الحاجة إليها، ونوع هذه الحاجة..الخ).

وقد حرص سوسير على التمييز بين هذين المنهجين ليُثبت مدى القصور الموجود في الدراسة الزمنية المعتمدة في المنهج التاريخي، ومدى ما يحظى به المنهج التزامني من رؤية علمية هي الأنسب لوصف أنظمة اللغات. وفيما يلي نستعرض أهم ما لفت انتباه سوسير من سمات تمييزية بين المنهجين:

– وجد سوسير أن الدراسة الزمنية تحرِم الباحث اللساني من وصف النظام اللغوي، وملاحظة العلاقات القائمة بين عناصره، واستنباط القوانين البيانية المتحكمة فيها، بينما يجد ذلك أمرا متاحا في الدراسة التزامنية، ويضرب سوسير لذلك مثالا بلعبة الشطرنج التي يرى أنها تقابل حال اللغة تماما[3]؛ فقيمة كل حجر من الأحجار (أي القطع التي يحركها اللاعبان في رقعة الشطرنج) مرتبطة بموقعه على الرقعة، وبوضعياته التقابلية المختلفة مع الأحجار الأخرى، والأمر نفسه بالقياس إلى اللغة، إذ تكتسب كل

(1) ينظر: .Saussure, p116-117

(2) Ibid, p116.

(3) يستثني سوسير من هذه المقارنة التمثيلية أمرا واحدا وهو: أن لاعب الشطرنج ينوي قاصدا إحداث النقلة وممارسة فعلٍ على النظام، بينما لا نجد ذلك في اللغة؛ فوحداتها تتنقل بشكل عفوي وعرَضي وبدون تدخل واع من الفرد. (ينظر: .p127).

لفظة قيمتها بتقابلها مع الألفاظ الأخرى كلها[1]، ولا يحدث ذلك إلا ذهنيا على مستوى الوجود الجوهري للغة، وهو ما يتمثل في مظهرها الصوري[2]. وههنا تظهر أهمية مقابلة سوسير بين الصورة Forme والمادة Substance[3]، أو بين المجرّد والملموس، وذلك من حيث هي مقابلة بين واقعين اثنين مختلفين متعارضين في دراسة ظواهر النشاط اللغوي، ومن حيث هي خلفية ضرورية لتحديد موضوع اللسانيات عنده.

---

(1) ينظر: .C.L.G, p125-126.

(2) يؤكد سوسير في أكثر من موضع في محاضراته (ينظر مثلا: p98, 163-164) أن الحجر (أو العلامة اللغوية) لا قيمة له في ذاته أي في مادته إنما قيمته في صورته وفي العلاقات التقابلية التي بينه وبين سائر الأحجار ضمن وضعية مّا في نقطة زمنية مّا. وبهذا التصور يتأكد البعد الإبستمولوجي الذي استند فيه سوسير إلى منطق أرسطو؛ يتعلق الأمر بحرصه على الفصل بين المادة Substance والصورة Forme (أو الجوهر)، ولعبد السلام المسدي ملاحظة وجيهة حول هذه الفكرة السوسيرية التي يرى أنها لا تصمد أمام الفحص الثاقب، وأن ما ينجرُّ عنها من إشكالات يعسُر معه التسليم التلقائي بمبدأ الفصل بين المادة والجوهر، وأن صاحبها قد فاه بها مدفوعا بحيرة بيداغوجية وهو يُلقي دروسه على مدارج جامعة جنيف، ومدفوعا بوازع التيسير والاستدراج نحو تصورات ما كانت مستساغة في تلك المرحلة من تاريخ المعارف اللغوية. وانطلاقا من هذه الملاحظة يذهب المسدي إلى أن الكلام البشري ينبني لا على الفصل بين الشكل والمادة بل على اختلاط الشكل والمادة والموضوع تبعا لجوهر حياة اللغة الكامن في تحوُّلها عبر ما أسماه بالانسلاخات الذاتية. (ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص69– 70). والحق أنه مهما كان شكل الاعتراض على فكرة الفصل، لدى سوسير، بين الصورة والمادة، فإنها تظل فكرة مهمة لها من أهمية الطرح المنهجي ما يجعلها واجهة بارزة للتعريف باللسانيات لا سيما في مرحلة نشأتها لدى سوسير، ولها من الفضل في التأسيس للسانيات البنوية، وفي صياغة نظرياتها ما يجعلها معلما من معالم الرؤية النموذجية الصورية الشاملة للنظام اللساني، ومبدأ بارزا في الدراسة الوصفية التزامنية لظواهر اللغات.

(3) لم نشأ أن نجعل هذه الثنائية مبحثا خاصا – كما سيتبين للقارئ الكريم- لأننا رأينا كفايةً في حديثنا عنها خلال مبحث «الإطار التاريخي والإبستمولوجي لنشأة اللسانيات عند سوسير» من هذا الفصل، ولأننا أشرنا إليها مرارا في ثنايا المباحث من هذا الفصل والفصل الذي قبله؛ ذلك أنها تمثل منطلقا منهجيا بُني عليه كثير من مفاهيم سوسير، بل بُني عليه منهجه اللساني كله.

- يقع التركيز، في الدراسة التزامنية، على الواقع الراهن للغة، ذلك الواقع الذي يسمح بالنظر إلى نظامها من حيث هو وحدات متزامنة يرتبط بعضها ببعض آنيا على مستوى المحور الأفقي، بينما لا يمكن ملاحظة هذا الارتباط عبر المنهج الزمني الذي لا يهمه سوى النظر إلى تاريخ اللغة. ويضرب سوسير لذلك مثالا يستمده من ملاحظته للفرق بين ما تُفضي به دراسة ساق نبتة ما في مقطع عرَضي، وما تقضي به دراسة هذا الساق في مقطَع طولي. ومما خلُص إليه أن المقطع الطولي يُظهر الألياف نفسها التي تشكل النبتة، وأن العرَضي يُظهر تجمُّعها على مستوى معين، ولكن الثاني متميز عن الأول بتبيانه بعض العلاقات القائمة بين الألياف، تلك التي يصعب علينا حيازتها على المستوى الطولي[1].

- القانون التزامني قانون كليٌّ وشاملٌ يعمل على أساس التوافق بين عناصر اللغة، وهو بذلك يُشكِّل كلا موحدا وبنية منتظمة، بينما يُعَدُّ القانون الزمني قانونا خاصا، فهو يرتبط بظاهرة لغوية جزئية تبدو معزولة عن بنية اللغة الكلية، بالإضافة إلى أن فيه يتم انتقال البنى اللغوية من زمن إلى آخر بشكل معزول لا تشكل اللغة عبره نظاما بين وحداتها، وبفعل حوادث يراها سوسير غريبةً[2] عن اللغة[3].

- يمكن للنظام اللساني، في إطار المنهج التزامني للغة، أن يتحكم في تطورها، ومنهجه أقدر على وصف حالاتها المختلفة، وفي تحديد طبيعة تفاعلاتها الداخلية المختلفة، ومعنى ذلك أن اللغة ينبغي أن تتمثل تزامنيا – في كل مرحلة من مراحل وجودها – بوصفها نظاما متكاملا[4]. ومع ذلك يظل للوقائع اللغوية الزمنية –

---

(1) C.I.G, p124-125.

(2) يظهر هذا بشكل خاص في ما يقتضي التحولاتِ الصوتية لبنى الكلمات من حاجات أو ضرورات كلامية غريبة عن نظام اللغة الداخلي؛ كاللثغة من حيث هي أداء تنوعي ينحرف فيه المتكلم عن الأداء الصوتي النموذجي، وكظواهر الثّقل، وظواهر النزوع إلى الاقتصاد اللغوي.

(3) ينظر: C.L.G, p132,134 .

(4) Ducrot. O et Todorov. T, dictionnaire encyclopedique des sciences du langage, p182.

باعتبارها تفترض عاملا حركيا Dynamique – أثرها في توليد الوقائع التزامنية وتوجيهها، غير أن هذا الأثر لا يكفي، وحده، لتطبيق مفهوم القانون (ذلك الذي نلمسه في خضوع مجموعة من الوقائع للقاعدة نفسها) على الوقائع التطورية (الزمنية)، إذ إنها بمفردها لا تهمُّ ولاتكفي لبناء لغة مّا[1]؛ فإذا كانت الزمانية تبدو متركبة في سلسلة نقط الآنية فإن الآنية تستحيل منهجا مستوعبا لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يدكُّ الحواجز التطورية فيصهر التعاقب في بوتقة التواجد الآني[2].

– يبدو الفرق بين الدراستين التزامنية والزمنية شبيها بالفرق بين اللغة والكلام، يقول سوسير: «إن كل ما هو زمني Diachronique في اللغة ليس هو كذلك إلا في الكلام؛ ففي الكلام يوجد مبدأ كل التغييرات: إذ ينطلق كلٌّ منها، ابتداءً، من عدد من الأفراد قبل دخوله في مجال الاستعمال»[3]؛ ومعنى ذلك أن المنهج الزمني مرتبط بالكلام لحظة تدفُّقه عند الأفراد، بينما يرتبط المنهج التزامني بلحظة صيرورة اللغة واقعةً مماثلة للحظة الكلام خارجيا غيرأنها معتمدة اجتماعيا[4].

إن ما يلفت النظر في هذا المفهوم الذي يمنحه سوسير لواقعة اللغة، انطلاقا من ملاحظتـه لما بينها وبين واقعة الكلام من تداخل وتماثل، أن اللغة من حيث هي واقعة تزامنية تشبه الكلام في كونها توجد – إلى جانب وجودها داخليا عبر نظام من العلامات – خارجيا وذلك ضمن استعمالها الفعلي بين أهلها الناطقين بها، غير أن هذا الوجود الخارجي للغة يبدو – لدى سوسير– مشروطا بالبعد الاجتماعي الذي يؤسس لمنهج دراستها، ويضبط نظامها النحوي، ويعصمها من أن تكون كلاما[5].

(1) C.I.G, p131.

(2) ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص130.

(3) C.I.G, p138.

(4) Ibid, p139.

(5) تعرّض يالمسليف لشرح اللغة بهذا المعنى الذي تناوله سوسير، ولكن بشكل أكثر توسعا وأدق بيانا. وذلك في قراءته المتميزة لثنائية اللغة والكلام التي وجد أنها تنطوي على كثير من الغموض، وأن مفهومها بحاجة إلى الشرح والتوسيع (ينظر: المبحث رقم 04 من الفصل الموالي).

- يقع التركيز، في الدراسة التزامنية، على الواقع الراهن للغة، ذلك الواقع الذي يسمح بالنظر إلى نظامها من حيث هو وحدات متزامنة يرتبط بعضها ببعض آنيا على مستوى المحور الأفقي، بينما لا يمكن ملاحظة هذا الارتباط عبر المنهج الزمني الذي لا يهمه سوى النظر إلى تاريخ اللغة. ويضرب سوسير لذلك مثالا يستمده من ملاحظته للفرق بين ما تُفضي به دراسة ساق نبتة ما في مقطع عرَضي، وما تقضي به دراسة هذا الساق في مقطع طولي. ومما خلُص إليه أن المقطع الطولي يُظهر الألياف نفسها التي تشكل النبتة، وأن العرَضي يُظهر تجمُّعها على مستوى معين، ولكن الثاني متميز عن الأول بتبيانه بعض العلاقات القائمة بين الألياف، تلك التي يصعب علينا حيازتها على المستوى الطولي[1].

- القانون التزامني قانون كليٌّ وشاملٌ يعمل على أساس التوافق بين عناصر اللغة، وهو بذلك يُشكِّل كلا موحدا وبنية منتظمة، بينما يُعَدُّ القانون الزمني قانونا خاصا، فهو يرتبط بظاهرة لغوية جزئية تبدو معزولة عن بنية اللغة الكلية، بالإضافة إلى أن فيه يتم انتقال البنى اللغوية من زمن إلى آخر بشكل معزول لا تشكل اللغة عبره نظاما بين وحداتها، وبفعل حوادث يراها سوسير غريبةً[2] عن اللغة[3].

- يمكن للنظام اللساني، في إطار المنهج التزامني للغة، أن يتحكم في تطورها، ومنهجه أقدر على وصف حالاتها المختلفة، وفي تحديد طبيعة تفاعلاتها الداخلية المختلفة، ومعنى ذلك أن اللغة ينبغي أن تتمثل تزامنيا – في كل مرحلة من مراحل وجودها – بوصفها نظاما متكاملا[4]. ومع ذلك يظل للوقائع اللغوية الزمنية –

---

(1) C.l.G, p124-125.

(2) يظهر هذا بشكل خاص في ما يقتضي التحولاتِ الصوتية لبنى الكلمات من حاجات أو ضرورات كلامية غريبة عن نظام اللغة الداخلي؛ كاللثغة من حيث هي أداء تنوعي ينحرف فيه المتكلم عن الأداء الصوتي النموذجي، وكظواهر الثّقل، وظواهر النزوع إلى الاقتصاد اللغوي.

(3) ينظر: C.L.G, p132,134 .

(4) Ducrot. O et Todorov. T, dictionnaire encyclopedique des sciences du langage, p182.

باعتبارها تفترض عاملا حركيا Dynamique – أثرها في توليد الوقائع التزامنية وتوجيهها، غير أن هذا الأثر لا يكفي، وحده، لتطبيق مفهوم القانون (ذلك الذي نلمسه في خضوع مجموعة من الوقائع للقاعدة نفسها) على الوقائع التطورية (الزمنية)، إذ إنها بمفردها لا تهمُّ ولاتكفي لبناء لغة مّا[1]؛ فإذا كانت الزمانية تبدو متركبة في سلسلة نقط الآنية فإن الآنية تستحيل منهجا مستوعبا لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يدكُّ الحواجز التطورية فيصهر التعاقب في بوتقة التواجد الآني[2].

– يبدو الفرق بين الدراستين التزامنية والزمنية شبيها بالفرق بين اللغة والكلام، يقول سوسير: «إن كل ما هو زمني Diachronique في اللغة ليس هو كذلك إلا في الكلام؛ ففي الكلام يوجد مبدأ كل التغييرات: إذ ينطلق كلٌّ منها، ابتداءً، من عدد من الأفراد قبل دخوله في مجال الاستعمال»[3]؛ ومعنى ذلك أن المنهج الزمني مرتبط بالكلام لحظة تدفُّقه عند الأفراد، بينما يرتبط المنهج التزامني بلحظة صيرورة اللغة واقعةً مماثلة للحظة الكلام خارجيا غير أنها معتمدة اجتماعيا[4].

إن ما يلفت النظر في هذا المفهوم الذي يمنحه سوسير لواقعة اللغة، انطلاقا من ملاحظتـه لما بينها وبين واقعة الكلام من تداخل وتماثل، أن اللغة من حيث هي واقعة تزامنية تشبه الكلام في كونها توجد – إلى جانب وجودها داخليا عبر نظام من العلامات – خارجيا وذلك ضمن استعمالها الفعلي بين أهلها الناطقين بها، غير أن هذا الوجود الخارجي للغة يبدو – لدى سوسير – مشروطا بالبعد الاجتماعي الذي يؤسس لمنهج دراستها، ويضبط نظامها النحوي، ويعصمها من أن تكون كلاما[5].

---

(1) C.I.G, p131.

(2) ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص130.

(3) C.I.G, p138.

(4) Ibid, p139.

(5) تعرّض يالمسليف لشرح اللغة بهذا المعنى الذي تناوله سوسير، ولكن بشكل أكثر توسعا وأدق بيانا. وذلك في قراءته المتميزة لثنائية اللغة والكلام التي وجد أنها تنطوي على كثير من الغموض، وأن مفهومها بحاجة إلى الشرح والتوسيع (ينظر: المبحث رقم 04 من الفصل الموالي).

2-5- المنهج المعياري والمنهج الوصفي (M. Normative/M. Descriptive):

ينظر سوسير إلى بعض الدراسات اللغوية القديمة على أنها ذات طابع معياري[1] Normatif، ويتعلق الأمر، بشكل خاص، بالدرس النحوي المنطقي لدى نحاة المدرسة السكولاستية، ولدى نحاة مدرسة بور روايال، وبالدرس الفيلولوجي لدى بعض اللغويين المؤرخين الذين انشغلوا، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر على وجه الخصوص، بترقية لغاتهم القومية، وذلك بغرض تخليصها من بعض الأساليب التي كانوا يرونها ركيكة أو غير مستجيبة لأذواقهم الأدبية وقوالبهم النحوية.

ويرى سوسير أن الدراسات اللغوية القائمة على الاحتفاء بالمعيار «خالية من أي نظرة علمية، ومتعالية على اللغة ذاتها، وتهدف إلى تقديم قواعد لتمييز الصيغ السليمة من غيرها»[2]، كما يرى بأنها تمثل توجها لسانيا مبنيا، في أساسه، على ما يعُوق منهج البحث في اللسانيات، وذلك لأسباب من أهمها ما يلي[3]:

- تبدو المعيارية منهجا ضيقا محدودا يفتقر إلى الرؤية الشمولية، ولذلك فهي لا تستوعب نظام اللغة الواسع المتجدد، لكونها تضع ظواهرها في قالب قسريٍّ متجمد يسعى إلى إصدار قواعد بدل معاينة وقائع.
- لا تقوم المعيارية على اللحظ البحت المستند إلى معطيات البحث العلمي الموضوعي؛ فهي لا تنطلق من واقع اللغة الطبيعي الكامن في الاستعمال بل تقيِّد الاستعمال بالمعيار، وتُخضعه لأحكامه بكيفية تعسفية مقحمة.

---

(1) «يُختزل النحو عادة في مجموعة من القواعد المعيارية، أي في مجموعة من التعليمات تنتهي إلى قل س ولا تقل ع. ويتأسس النحو المعياري على تمييز مستوياتٍ للغة (لغة المثقفين، لغة شعبية، لهجة عامية..الخ). ومن بين هذه المستويات يتم اختيار أحدها على أنه يمثل اللغة المفضَّلة التي ينبغي تقليدها، وتبنِّيها، وهذه اللغة تسمى اللغة «الجيدة»، أو «الاستعمال الجيد». ومن الواضح أن هذا التحديد لا يستند إلى أسباب لسانية بحتة وإنما إلى أسباب اجتماعية ثقافية» (ينظر:

–Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p329.

(2) C.I.G, p9, 13.

(3) ينظر: Ibid, p13, 118.

لأجل ذلك سعى سوسير إلى اعتماد توجّه جديد يناقض المعيارية ويستند، في درس اللغة، إلى منظور وصفي لا يستمدّ أحكامه وتقريراته إلا من نتائج ما يستقريه، في واقع اللغة الاستعمالي، من ظواهر وقوانين . وقد كان غرضه من ذلك:

- توجيه أنظار اللسانيين إلى أهمية الانطلاق في دراسة اللغة من اللغة ذاتها. وذلك من حيث هي[1]:

أ – قواعد تنسيقية ترابطية يتفق عليها الكيان الاجتماعي.

ب– نظام من القوانين النحوية موجود، بالقوة، في كل دماغ.

جـ– أصوات منطوقة[2] صالحة لممارسة إجراءات البحث العلمي لا كلمات مكتوبة.

- والدعوة إلى الالتزام بالطابع العلمي الموضوعي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوصف اللسانيين للنظام اللغوي في ضوء ما توحي به طبيعته الذاتية ومنطقه البياني الداخلي، لا أن يوضع في قالب معياري جامد يقتل فيه مبدأ الحركة والتبدل، هذا المبدأ الذي يرى سوسير أنه أصيل في نظام اللسان البشري[3].

3-5- اللغة والكلام Langue et Parole:

يقول سوسير: «وتشمل دراسة اللسان Langage جزءين: الأول: جوهري غرضه اللغة Langue ، ويتميز بكونه اجتماعيا في ماهيته ومستقلا عن الفرد، وهذا الجانب من الدراسة هو نفسي فحسب، والثاني: ثانوي وغرضه الجزء الفردي من اللسان، ونعني به الكلام Parole بما فيه التصويت، وهذا الجزء هو نفسيّ فيزيائيّ»[4].

---

(1) ينظر: .Ibid, p24, 31-32, 45

(2) من بين ما نادت عنه لسانيات سوسير الاعتماد على الأصوات اللغوية في أدائها النطقي بوصفها الظاهرة الطبيعية القابلة للوصف العلمي الموضوعي في درس اللغة، ومن هنا لا تصبح الكتابة إلا مجرد نظام سيميائي بديل للأداء النطقي في نشاط اللغة، وسنتحدث عن ذلك، بشيء من التفصيل، في ثنائية الكتابة والنطق في المبحث الموالي.

(3) ينظر: .C.L.G, p110-111

(4) C.L.G, p37.

وبالاطلاع على ما ورد في الفصلين الثالث والرابع من محاضرات سوسير يتبيّن لنا كيف يفرق بين اللسان واللغة والكلام تفريقا دقيقا يمكننا تبين معالمه كالآتي[1]:

1- **اللسان** Langage ملكة طبيعية غير قابلة للوحدة ولا للتصنيف في أي فئة من فئات الوقائع الإنسانية، وهو، إلى جانب ذلك، الظاهرة اللغوية العامة المتمثلة في وقائع لسانية متعددة وغير متجانسة، ويمكننا تصنيفها في ثلاثة جوانب: **فيزيولوجيٍّ** يشير إلى قدرة الإنسان الطبيعية (الفطرية) على الكلام سواء في دماغه أو في جهاز التصويت، **وفيزيائيٍّ** يتمثل في حركة خروج الصوت من الفم في شكل ذبذبات وانتقاله، عبر الهواء، إلى أذن السامع، **ونفسيٍّ** يتعلق بالعملية الذهنية النفسية المسيطرة على الكلام إنتاجا وفهما، كما يتعلّق بجانبٍ من الإجراء التبادلي لدارة الكلام.

2- **اللغة** Langue تتحدّد بمجموعة من القواعد النحوية والقوانين الاجتماعية مستقرةٍ بشكل تواضعي Conventionnel في أدمغة المتكلمين، غير أنها ليست تجريدات خالصة إنما هي حقائق تتموضع في الدماغ، وتستند إلى قدرات طبيعية[2].

3- **الكلام** Parole هو ذلك التحقيق الفردي لقواعد اللغة، وهو خاضع لحركتين آليتين[3] متمازجتين: حركة الصوت الفيزيولوجية الفيزيائية، والحركة النفسية للمتكلم عبر قدرته الإنجازية على تمثيل قوانين النظام، وتعبيره عن فكره الشخصي.

---

(1) ينظر: Ibid, p23-36.

(2) يرى سوسير أن العلامات اللسانية على الرغم من كونها نفسية بشكل جوهري فهي ليست تجريدات خالصة، وإنما هي حقائق متموضعة في الدماغ، ووقائع ملموسة تعتمد على قدرات طبيعية تتمثل في استخدامنا جهاز التصويت. ولكن مع ذلك فإنها لا تستمد وجودها وفاعليتها إلا من الترابطات النفسية (الذهنية) التي يتفق عليها الكيان الاجتماعي ويُقيمها فيما بينها، وكذا من قدرتها على التنسيق والتوحد ضمن نظام نحوي يوجد بصفة مقدَّرة في كل دماغٍ من أدمغة الناطقين بلغة مّا.(ينظر: C.L.G, p26-32).

(3) يرى سوسير أن الكلام مجرد سلوك آلي؛ فهو يعتقد أن المتكلم ليس له من دور سوى تنفيذ قوانين اللغة التي يتعلّمها من إصغائه للآخرين، إذ لا ترتسم في دماغه إلا بعد تجارب عديدة، بالإضافة إلى أنه يقصي الكلام من أن يكون موضوعا لدرسه اللساني نظرا إلى طابعه الإنجازي الموسوم =

وفي الجدول الآتي بيان لأهم الفروق المنهجية[1] التي لاحظها سوسير في مقارنته بين اللسان Langage واللغة Langue والكلام Parole[2]:

= بالفردية والانفعال (ينظر: C.L.G, p28-30, 37). ويلتقي معه، في بعض جوانب هذا التصور، ريونالد بلومفيلد أحد مؤسسي اللسانيات البنوية الأمريكية. وإن كان بلومفيلد يبدو أشد تمسكا بالقول بسلبية المتكلم وبآلية أدائه للغة (ينظر: المبحث رقم 02 في الفصل02 من الباب02). وهذا هو التصور ذاته الذي سينتقده فيما بعد نوام تشومسكي ضمن لسانياته التوليدية التحويلية مبيِّنا أن الكلام ليس مجرد سلوك آلي سلبي بل هو نشاط فعّال يدل على قدرة بشرية خلاقة وإبداعية في عملية التواصل اللغوي (ينظر:Chomsky. N, La linguistique cartésienne, p29-35).

(1) سمّيناها فروقا منهجيّة لأن الأساس المنهجي الذي صدر عنه سوسير في مقارنته بين اللسان واللغة والكلام إنما يتعامل مع اللغة Langue بوصفها بنية ذهنية مجردة تقبل التنظيم والتصنيف والدراسة النموذجية، وهذا ما جعلها، عنده، جوهر اللسانيات وأساسها. بينما يرى سوسير أن الواقعتين اللسانيتين الأخريين (اللسان والكلام) لا تصيبان إلا المعطيات الطبيعية والمادية للكلمات.

(2) تناول سوسير أبرز هذه الفروق في الفصل الثالث من محاضراته (ينظر: p 23-35)

اللسان	اللغة	الكلام
وقائع خارجية وداخلية	نظام داخلي	خارجي وداخلي
ملكة بشرية	قواعد تواضعية ذهنية لممارسة ملكة اللسان	تجسيد آلي فعلي لنظام اللغة
اللسان موجود بالقوة	اللغة موجود بالفعل/ بالقوة	الكلام موجود بالفعل
تشمل الفردي والجماعي	تحقيق اجتماعي لملكة اللسان	تحقيق فردي لنظام اللغة
يعود إلى قدرة طبيعية (الدماغ وجهاز التصويت)	تخضع لقدرة تنسيقية تواضعية يكتسبها الدماغ من المجتمع	يخضع للآلية النفسية الفيزيائية
قدرات طبيعية	ممارسة اتفاقية مكتسبة	أداء فردي خاص
يصعب تصنيفه	قابلة للتصنيف لكونها ذات بنية واحدة	
	اللغة تؤخذ من الكلام	الكلام سابق عن اللغة
	اللغة نظام يوجّه الكلام ويضبط قواعده	دراسة الكلام تساعد على اكتشاف اللغة
	اللغة متموضعة خارج إرادة الفرد	الكلام مرتبط بإرادة الفرد
	دراسة اللغة غاية في ذاتها (غرض جوهري)	دراسة الكلام وسيلة

وتلخيصا للتقابلات الواردة في الجدول السابق يمكننا القول إن اللسان Langage، في تصور سوسير، يمثل الجانب الفطري الذي يدلّ على قدرة خاصة أكسبتها الطبيعة للجنس البشري وفرَضَتْها عليه[1]، أما اللغة Langue فهي ذلك الشكل

[1] ينتقد سوسير وايتني Whitney في قوله إن استخدامنا لجهاز التصويت إنما يعود للمصادفة حيث يقول: «لقد بالغ وايتني في قوله إن اختيارنا الأعضاء الصوتية هو محض مصادفة ذلك أن الطبيعة نفسها هي التي فرضتها علينا بصورة مّا» (C.L.G, p26).

الاجتماعي الذي يجسِّد اللسان تجسيدا نحويا خاصا ضمن التواضعات التواصلية لقوم من الأقوام، بينما يؤدي الكلام Parole مهمّة الإنجاز الملموس لقوانين اللغة، ويحقق نظامها الاجتماعي تحقيقا فرديا، ويحوّله من الموجود بالقوة إلى الموجود بالفعل.

ولئن كان سوسير قد أشار إلى جميع التقابلات التي أمكنه تسجيلها بين اللسان واللغة والكلام فإنه لم يحتف إلا بالتقابل الموجود بين اللغة والكلام بوصفه خلفيةً للكثير من التصورات والمفاهيم التي بُني عليها منهجه، بل هو الواجهة الرئيسة التي يمكن أن يُعرض فيها هذا المنهج، و يُستدل بها على أبرز منطلقاته وتوجّهاته.

يعكس التقابل بين اللغة والكلام - لدى سوسير- ذلك التصور الأرسطي القائل بفكرة الفصل بين المادة والصورة أو بين المجرد والملموس؛ فإذا كانت اللغة تمثل الجانب التجريدي الصوري من ظواهر اللسان فإن الكلام يمثل الجانب المادي الملموس منها. وبناءً على ما يقتضيه مضمون هذه المقابلة يرى سوسير أن الموضوع الجوهري الذي يتّفق مع توجّهه الساعي إلى الدراسة العلمية للسان البشري في جانبه النموذجي العام هو النظر إلى اللغة بوصفها آلية بيانية تترابط فيها الوحدات ترابطا تخضع فيه لقوانين عامة، ونماذج صوريّة، وقواعد تواضعية اجتماعية. وبوصفها نظاما كليا يتمثّل في شكل تصورات ذهنية موحّدة قابلة للتنظيم والتصنيف، ذلك أنها تقوم على مهمة التنسيق والتوحيد بين العلامات[1].

يقول سوسير: «وحتى نبيِّن أن اللغة لا يمكنها أن تكون إلا نظاما من القيم المجردة يكفي أن نراعي عنصرين اثنين يندرجان في عملها هما الأفكار والأصوات»[2]؛ إن في طيات هذا الكلام بيانا لمسألة هامّة مفادها أن اللغة ليست مجرد أصوات، كما أنها، في الوقت ذاته، ليست فكرا على الرغم من أنها تتشكل في ذاتها من تصورات ذهنية؛ ولهذا يرفض سوسير أن يُختزل تحديدها في مجرد التعبير بالأصوات عن الأفكار إذ

---

(1) C.L.G, p25-26, 30-31.

(2) Ibid, p155.

يقول: «إن الدور المميز للغة بإزاء الفكر ليس هو إيجاد وسيلة مادية صوتية للتعبير عن الأفكار وإنما هو القيام بالوسيط بين الفكر والصوت»[1]، وترجع أهمية هذا الوسيط في أنه يناط به تنظيم وحدات اللغة من حيث هي موجودة بين كتلتين لا شكل لهما؛ وهاتان الكتلتان (وهما الصوت والفكر) يمثلان مستويين غير محدّدين ولا واضحين، ومن ههنا فالفكر (ويشبّهه سوسير لهذا الاعتبار بالضباب) والصوت ليس أحدهما بقادرٍ – وحده- أن يحقق وظيفته، بل لا بد من وجود الوسيط الذي هو اللغة. وقد خلُص سوسير من هذا التحليل إلى النتيجة التالية: «كل لفظة لسانية هي ذلك العنصر الصغير الملفوظ حيث تتمركز فكرة في صوت وحيث يصبح الصوت علامة لفكرة»[2].

وباستناد سوسير إلى هذا المنظور الجديد الذي يوكل مهمة الربط بين الأفكار والأصوات إلى عنصر ثالث هو الوسيط اللغوي لا يصبح للكلام دور في هذه الوساطة التي تقوم بها اللغة؛ ذلك أنه إنجاز مادي يتحقق بالأصوات، وبالأداءات المختلفة للأفراد، «ومحال أن ينتمي الصوت بذاته – وهو العنصر المادي – إلى اللغة[3]؛ إذ ليس هو، بالقياس إلى اللغة، إلا شيء ثانوي»[4]. ومع ذلك يبقى الكلام – لدى سوسير- هو الوسيلة المادية الموضوعة في خدمة اللغة، بحيث لا يمكن لنظامها البياني أن يحقق وظيفته التواصلية، أو أن ينمو لدى الأفراد من دونه؛ ذلك أن نظام اللغة هو الكنز الذي تعرضه الممارسة الكلامية لدى المتكلمين الذين ينتمون إلى جماعة لغوية مّا[5].

ولئن كانت اللغة لا تتحقق إلا في الكلام فإن وجودها الصوري يبقى مرهونا بتموضعها في عالم التصورات الذهنية لا غير. ولهذا نجد سوسير يحدّها بكونها «نظاما

(1) C.L.G, p156.

(2) Ibid, p156.

(3) يضرب سوسير لذلك مثالا بالأداءات النطقية المتنوعة لدى الأفراد، كالأداء اللهجي لحرف الراء الفرنسية الملثوغة، فاللغة لا تتأثر به إطلاقا، لأنها لا تفرض أن يكون للصوت صفة ثابتة؛ ومن هنا خلُص سوسير إلى أن ما يهمّ في الكلمة – وما يهمّ في اللغة- ليس هو مادتها الصوتية ذاتها وإنما الاختلافات الصوتية التي تميزها عن غيرها من الكلمات (ينظر: .C.L.G, p164-165).

(4) C.L.G, p164.

(5) Ibid, p30.

نحويا موجودا وجودا افتراضيا في كل دماغ، وعلى وجه التحديد في أدمغة مجموعة من الأفراد، إذ إنها لا توجد كاملة عند الفرد وإنها عند الجماعة»[1]، وُيبيِّن أن الخاصية الجوهرية لهذا النظام أنّه يعمل - من حيث هو كيان نفسي داخلي، ومن حيث هو تمثيل صوتي للأفكار[2]- على الربط بين وحداته ضمن تقابلات تمييزية تسمح لها بالتعبير عن قيم دلالية مختلفة باختلاف ما يتصل بها من علاقات[3].

أما الكلام فهو، لدى سوسير، لا يعدو أن يكون تنفيذا آليا فرديا لنظام اللغة، وتجسيدا انفعاليا لقواعده بكيفية تنوعية منحرفة؛ بينما تبدو اللغة متموضعة خارج إرادة المتكلم، فهو لا يتعلم لغته الأم إلا بإصغائه للآخرين، إذ إنها لا ترتسم في دماغه إلا بعد تجارب عديدة[4].

يحدِّد سوسير اللغة بأنها نتاج الاتفاق الاجتماعي، ومحل القدرة الترابطية التنسيقية بين العلامات، ويحدّد الكلام بأنه يمثل الجانب الفردي المنفذ لتلك القدرة[5]،

---

(1) Ibid, p30.

(2) تشبه هذه المقولة لدى سوسير ما يقول به أنصار النحو المنطقي المعياري حينما يرون أن اللغة إنما هي تمثيل لبنية الفكر. غير أن سوسير يختلف عنهم في تصوره أن للغة نظاما باطنيا خاصا مستقلا عن بنية العقل على الرغم من أنه يصرّ على أنها حقائق متموضعة في الدماغ وبالتالي معقولة، بينما يدعو أنصار النحو المنطقي إلى إخضاع اللغة للتحليل المنطقي الصادر عن مقولات العقل في معطياته الصورية الأرسطية. وبمزيدٍ من التأمل في هذا الموقف اللساني لدى سوسير يتبيّن أنه يفرق بين النشاط العقلي الخالص الذي ينبغي ألا تتطابق معه اللغة أو تخضع له، وبين النشاط العقلي الذي تتموضع ضمنه ظواهرها وتُمارس فيه بما يتناسب مع منطقها الطبيعي الخاص. ومع أن في هذا التصور ما يُغري بدراسة اللغة وتفسير ظواهرها باعتماد التحليل العقلي القائم على الاستدلال الرياضي مثلما فعل تشومسكي في نحوه التوليدي إلا أن سوسير لم يستطع - في ظل استجابته للمنظور التأملي، وفي ظل توجُّهه البنوي المكتفي بالوصف والتصنيف - أن يلج مجال اللغة الإجرائي الذي ينطلق من مبدأ التفسير والتعليل كما هو الشأن في اللسانيات التوليدية التحويلية.

(3) ينظر: دبة الطيب، معالم البناء المنهجي لمفهوم النظام عند سوسير، ص372.

(4) ينظر: C.L.G, p37.

(5) ينظر: Ibid, p29-30.

وبأنه سلوك يوسم بالحرية والإرادة والذاتية، وما المتكلم فيه سوى منفذٍ للغة بطريقة آلية، وليس في مقدوره أن يصنعها، أو أن يغير في نظامها[1]. ولهذا فهو لا يهتم به، ويرفض أن يجعله غرضا في دراسته، ويرى أن اللسانيات التي يدعو إليها لا ينبغي أن تدرس سوى الجانب الداخلي للظاهرة اللغوية متمثلا في اللغة Langue، وأن تكون اللغة، منذ الوهلة الأولى، منطلقا ومعيارا لجميع الظواهر اللسانية الأخرى، استنادا إلى أنها تبدو، وحدها، قابلة لتحديد مستقل مزوِّدةً الفكرَ بنقطة ارتكاز مرضية[2].

ولعلّ أهمّ نتيجة يمكن أن نقف عليها في ختام قراءتنا للمقابلة التمييزية التي عقدها سوسير بين اللغة والكلام أنها مقابلة تقوم على اختيار منهجي يهتمّ بطرف واحد فقط هو الطرف الأول من الثنائية، ويجعله غرضا جوهريا للسانيات، بينما يَستبعد الطرف الثاني من موضوع الدراسة اللسانية، ولا يَحتفي به إلا عند تمثيله لعيِّنة الواقع الملموس الذي يُنطلق منه في استنباط قوانين اللغة، وتأديتِه لوظيفة "الماصدق" الذي يُتوسل به لدراسة "مفهومها" العام.

وفي خضمّ اهتمام الباحثين اللسانيين بقراءة كتاب (C.L.G) وشرحه والتعليق عليه تعرّض إهمال سوسير للكلام لكثيرٍ من النقد والاعتراض والمناقشة؛ فعلى الرغم من أن التصور السوسيري لثنائية اللغة والكلام يتضمن صياغةً دقيقة لمنظور منهجي استطاع أن يكون «العلم الأكثر تقدما ودقةً من بين علوم الإنسان»[3] مما جعله أداة معرفية هامة لكثيرٍ من الدراسات في حقول العلوم الإنسانية المختلفة، على الرغم من ذلك فقد كان إهمال سوسير للكلام هدفا لنقدِ العديد من اللسانيين سواء أكانوا من أتباعه أم من خصومه التداوليين الذين يرون في حصره الدراسة اللغوية في العناصر الداخلية اختزالا للنشاط اللغوي وحدًّا من فاعليته[4].

---

(1) ينظر: Ibid, p28-30, 110.

(2) ينظر: Ibid, p25.

(3) ياكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص45.

(4) ينظر: دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله من تجريدات سوسير والبنويين إلى تحقيقات التلفظيين، ص298-299.

والواقع أن التداوليين هم أبرز من انتقد سوسير وعاب عليه إهماله للكلام واهتمامه المركّز باللغة؛ وهم ينطلقون، في نقدهم له ولسائر البنويين، من تصورهم «لصعوبة الإحاطة بكل الإمكانات التي توفّرها اللغة الطبيعية باعتماد الأنساق الصورية»[1]، ويحرصون على «التنبيه إلى قصور الأنساق الصورية وعجزها عن تمثيل الخطاب الطبيعي»[2]، ويرون البنويين قدّموا - باعتمادهم تلك الأنساق، وبإهمالهم للنشاط الفعلي في التواصل اللغوي- منهجا صوريا يقوم على تصور ضيق يختزل حجم اللغة الحقيقي ويقلّص من فاعليتها.

إذا ما تأملنا جيدا في مضمون هذا النقد فسنجد أن هنالك وجها تقابليا هاما لم يتناوله سوسير في تمييزه بين اللغة والكلام؛ يتمثل هذا الوجه فيما يثيره طرفا هذه الثنائية من علاقة جدلية رأى بعض اللسانيين البنويين أنفسهم أنها تستدعي مناقشة التمييز السوسيري وإعادة النظر فيه. ومما تمخّض عن هذه المناقشة عند بعضهم[3]: النظر إلى طرفي الثنائية من خلال علاقة تفاعلية متبادلة لا يكون فيها التحليل مقتصرا على اللغة فقط، وتوجيهُ الاهتمام إلى «الوحدة الجدلية المتلاحمة اللغة/ الكلام (الشفرة/ الرسالة،

---

(1) حسان الباهي، اللغة والمنطق. بحث في المفارقات، ص73.

(2) نفسه، ص73.

(3) من ثمار هذه المناقشة الجدلية لثنائية اللغة والكلام أن تولّد عنها - في ظل أغراض إبستمولوجية مختلفة- ثنائياتٌ جديدة استطاعت أن تشكل أهمّ المعالم الرئيسة لامتدادات الدرس اللساني بعد سوسير. وإذا كان لبعض هذه الثنائيات فضل تطوير المنظور اللساني لدى سوسير، وإعادة بنائه المنهجي، وفضل التعرض لجوانب واعتبارات جديدة فيه دون التحوُّل عن منطلقات دراسته الصورية (مثل ثنائيات: الفونيم والصوت لدى الفونولوجيين، والسَّنن والخطاب لدى أندري مارتيني، واللغة المخطط والكلام، واللغة المعيار والكلام، واللغة الاستعمال والكلام لدى لويس يالمسليف، والكفاية والأداء لدى نوام تشومسكي) فقد كان لبعضها الآخر فضل التحوُّل بمفهوم النظام من حدود عمله الداخلي الصوري إلى عوالم استثماره الوظيفي المتحقق عبر أداءاته التلفظية الظاهرة في الاستعمال. وقد ظهر الاهتمام بهذا التحوُّل في ظل منزعٍ إبستمولوجي رأى فيه بعض اللسانيين ضرورة الانتقال بموضوع الدراسة اللسانية من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، وفي ظل الحاجة إلى دراسة جانب هام من جوانب النشاط اللغوي لا يمكن =

القدرة/ الأداء)»[1] لكونها تحتفي بفاعلية النشاط اللغوي، حيث الاهتمام بطرفي الثنائية معا[2].

والواقع أن الذين عابوا على سوسير تمييزه بين اللغة والكلام إنما حاكموه إلى مضمون العلاقة الجدلية بينهما ولم ينتبهوا إلى الاعتبارات المنهجية التي قدّمها وإلى الخلفية المعرفية التي صدَر عنها. وحينما نتأمل في (C.L.G) تأمُّل المنصف المتحرِّي لمقتضيات القراءة العلمية الموضوعية فسنجد أن سوسير كانت له حججه في كل ما ذهب إليه من آراء لسانية عزَّز بها طرفا على طرف أو احتفى فيهما بمفهوم دون آخر. صحيح أن سوسير لم يراع العلاقة الجدلية في تمييزه بين اللغة والكلام من حيث إنه همّش دور الكلام وأخرج كلَّ ما يتصل به في الواقع الخارجي من دائرة اهتماماته الجوهريّة غير أنه، مع ذلك، كان يتصور أن دراسته مفيدة جدا، وحريّة بالاهتمام، ولكن على ألا تكون تلك الدراسة شرطا لازما في دراسة اللسانيات الداخلية التي موضوعها اللغة[3]، فهو يقول: «نحن نعتقد أن دراسة الظواهر اللسانية الخارجية [يعني ظواهر الكلام] مفيدة جدا، ولكن، من الخطأ أن نعتقد أنه لا يسعنا، من دونها،

= للسانيات اللغة أن تغطيه وهو جانب الاستعمال الفردي. ومن هذه الثنائيات:

- ثنائية المفترض والمتحقق **Virtuel/Actualisé** التي جاء بها شارل بالي أحد لسانيي مدرسة جنيف، وهي ثنائية تمثل المنطلق المنهجي الذي تم في ظله تحويل غرض اللسانيات من الاهتمام باللغة إلى الاهتمام بالكلام.

- وثنائية السنن والرسالة **Code/Message** التي تعرّض لها ياكبسون خلال تحليله لعناصر التواصل الشفوي في سياق تناوله لوظائف اللغة.

- وثنائية التلفظ والملفوظ **Enoncé/Enonciation** التي أثارها بعض المهتمين بلسانيات التلفظ في ضوء اعتقادهم أن التمييز الكبير لا يتم أبدا بين اللغة والكلام ولكن بين الملفوظ الذي يُقصد به ما يقال، والتلفظ كفعل للقول. (لمزيد من التفصيل ينظر: دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله من تجريدات سوسير والبنويين إلى تحقيقات التلفظيين، ص300-301).

(1) رومان ياكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص67.

(2) ينظر: دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله، ص299-300.

(3) ينظر: نفسه، ص301-302.

التعرف على الكيان اللساني الداخلي»[1]. بل لقد بلغ به تصوره للكلام، الذي هو ميدان اللسانيات الخارجية، أن يعتقد أنه يمكن أن يصبح غرضا من أغراض علم اللسان[2]؛ يقول في آخر الفصل الرابع: «ويمكننا، عند الاقتضاء، أن نحتفظ باسم اللسانيات لصالح كلٍّ من هذين المذهبين [يعني لسانيات اللغة ولسانيات الكلام]، وأن نتحدث عن لسانيات الكلام، ولكن يجب ألا نخلط بينهما [...] وبين اللسانيات التي تتخذ اللغة غرضا لها»[3].

ويحق لنا أن نتساءل هنا: هل يعني إهمال سوسير للكلام أنه لا مكان له في لسانياته؟ الواقع إن دراسة الكلام لتعدّ عملا ضروريا في منهجه اللساني، لكن هذه الضرورة لا ترقى به إلى أن يصير غرضا في الدراسة اللسانية، إنما هو وسيلة فحسب، وسيلة مادية ملموسة تجسّد جانبا من المظهر الطبيعي للغة، وتساهم به في المصادقة على صحة الالتزام بالمنهج العلمي[4]، ويمكن القول بصيغة أخرى إن سوسير ينظر إلى الكلام بوصفه واقعا فعليا يمثل عيِّنةً يساعد الانطلاقُ منها على دراسة اللغة (موضوع اللسانيات) دراسةً علمية تقوم على استخلاص المجرّد من الملموس، وتحرُّر البحث اللساني من إسار الكلمة المكتوبة التي يرى أنها شهادتها خادعة ومشوشة للنتائج[5]. وفي الثنائية الموالية شيء من التوضيح لهذه المسألة.

---

(1) C.L.G, p42.

(2) يبدو أن تلاميذ سوسير في مدرسة جنيف وعَوا معنى هذا الكلام جيدا حينما تحوَّلوا باللسانيات إلى غرض جديد جعلهم يهتمون بميدان اللسانيات الخارجية من خلال دراستهم للسانيات الكلام، فكانوا، بذلك، من أفضل من استثمروا جدلية العلاقة بين اللغة والكلام (لمزيد من التوضيح ينظر: آخر المبحث 1-1 من الفصل الموالي).

(3) C.L.G, p38-39.

(4) تبرز الضرورة في دراسة الكلام بوصفه وسيلة مادية ملموسة تتمثل في الرجوع إلى نصوص الكلام التي تغطي كل إنتاج لساني بما فيه النصوص المكتوبة. وتسمى مجموعات الكلام المنطوقة والمكتوبة، في اللسانيات البنوية، بـ "المدونة" Corpus. ومن هذه المدونة يأخذ البنويون عيّناتهم التي ينطلقون منها في دراسة اللغة (ينظر: Bronckart. J. P, Théories du langage, p9.).

(5) ينظر: C.L.G, p55-61.

4-5- الكتابة والنطق Ecriture et Prononciation:

تعتبر دراسة الأصوات اللغوية من أهمّ القضايا التي لفتت انتباه سوسير، فهي تمثل، لديه، عيِّنة الدرس اللساني التي لا مناص من الاهتمام بها، إذ يقول: «إن دراسة الأصوات ذاتها هي التي تقدم لنا العون المطلوب، وقد فهم لسانيو العصر الحديث أخيرا هذا الأمر آخذين في الحسبان بحوثا أعدّها آخرون (فيزيولوجيون، منظرو الغناء ..الخ) لقد أمدّ هؤلاء اللسانيات بعلم فرعي حرّرها من الكلمة المكتوبة»[1].

وفي سياق الاحتفاء بالأصوات اللغوية سعى سوسير إلى استبعاد الكتابة من الدرس اللساني ودعا إلى الانطلاق، في وصف اللغات، من ظواهرها الطبيعية المتمثلة في النطق اللغوي مبينا أن «الموضوع اللساني لا يتحدد عن طريق الترابط بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة، بل الكلمة المنطوقة هي وحدها ما يشكّل هذا الغرض»[2].

ينطلق سوسير، في استبعاده للكتابة، من حكمه عليها بأن شهادتها خادعة[3] وغير أمينة بحيث «تحجب الرؤية عن اللغة؛ فهي ليست ثوبا بل قناعا تنكريا، إننا نرى ذلك بوضوح في كتابة الكلمة الفرنسية Oiseau (عصفور)، إذ ليس هنالك أي تمثيل حقيقي لأصوات هذه الكلمة (wazo)، وبالتالي لم يبق فيها شيء من صورة اللغة»[4].

يفرق سوسير، إذن، بين العلامة المنطوقة والعلامة المكتوبة، وغرضه من ذلك رفض شهادة الكتابة، والاعتماد على الصوت اللغوي وحده. وهذا موقف عمد إليه

---

(1) Ibid, p55.

(2) Ibid, p45.

(3) يرى سوسير أن شهادة الكتابة يمكن أن تكون لها قيمة في الدرس اللساني، ولكن في حالة واحدة فحسب، وهي لـمّا تكون مفسِّرة، وشرط ذلك أن تكون قادرة على تمثيل الأصوات المنطوقة تماما وإلغاء كل إبهام فيها، وتكون ذات شكل واحد يتبناه اللسانيون في كافة اللغات وتسمى، حينئذ، كتابة صوتية (ينظر: Saussure, p57-58). وقد تفاعل اللسانيون المهتمون بقضايا الدرس الصوتي الحديث مع هذه القضية وساهموا في تطوير مشروع "الأبجدية الصوتية العالمية" Alphabet phonétique internatinale بما قدّم المزيد من الدعم للدراسة العلمية للأصوات اللغوية.

(4) Ibid, p51-52.

سوسير في ظل تبنّيه للدراسة العلمية للغة، تلك الدراسة الملموسة التي يبدو فيها خضوع اللغة للمعاينة والتجريب أمرا مشروطا لا تصبح الكتابة – معه – أداة صالحة للدراسة. ويمكن أن نلمس ما يبرّر اعتماد سوسير على التلفظ دون الكتابة[1] في الأسباب التالية:

- التركيز، في درس اللغة، على معطياتها الصورية التي تتمثل – إلى جانب تمثلها في الواقع الصوري لمستويات الصرف والنحو والدلالة التي يقوم عليها نظام اللغة – في الأصوات اللغوية من حيث هي عناصر صوتية تتحدّد سماتها على أساس ما تعمل به آلية التشابه والاختلاف[2]، وذلك استنادا إلى أن «ما يهمّ في الكلمة ليس الصوت ذاته، بل الاختلافات الصوتية التي تسمح بتمييزها عن الكلمات الأخرى»[3].

---

(1) يجدر الانتباه إلى أن سوسير انطلق في دعوته هذه من عيّنات لغوية خاصة تتمثل في اللغات الأوروبية التي يجدها تعكس – بوضوح – إشكالية عدم التوافق بين النطق والكتابة مستثنيا منها اللغة اليونانية التي يقول في شأنها: «إن الأبجدية اليونانية جديرة بالإعجاب إذ يتمثل فيها صوت بسيط بعلامة خطية واحدة.. إن كل حرف في كلمة barbaros (أي بربري) يتوافق مع زمن مماثل» (p64). ثم ينتقل إلى الحديث عن هذه الإشكالية في اللغات السامية ليقدّم حكما يفتقر إلى تمام صحّته حيث يقول: «ومن جانب آخر فإن الساميين لم يسجّلوا إلا الصوامت consonnes فكلمة barbarosمثلا في عرفهم هي: BRBRS» (p64)؛ والواقع أن سوسير يصدر في هذا عن تقدير واهم وتعميم مخلّ، فالعرب (ولغتهم إحدى الساميّات)، وإن لم يسجلوا الحركات قبل عهد التدوين، قد احتفوا بها في وقت مبكر من تاريخ حركتهم العلمية، ووضعوا لها رموزا كتابية خاصة، إلا أنهم يستغنون عن كتابتها في أكثر الأحيان لبداهتها في الرسم الخطي. واستغناؤهم عن تسجيلها أحيانا لا يعني أنهم لا يراعونها، وكل ما في الأمر أنهم يجدون في ترتيب الصوامت التي هي أصول الكلمة، مع استئناسهم بدلالة السياق ما يغني عن تسجيل الحركات. ويمكننا القول، بكل ثقة، إن الأبجدية العربية تبدو شبيهة إلى حدٍّ كبير بالأبجدية اليونانية؛ إذ ليس فيها مما يتخالف فيه المكتوب مع المنطوق إلا ظواهر قليلة مثل لام التعريف المتبوعة بالحروف الشمسية، وبعض الظواهر الفونولوجية الخاصة كالإدغام، وبعض أحكام النون الساكنة.

(2) ينظر: C.L.G, p151.

(3) Ibid, p163.

- يمنح الصوت المنطوق للعلامة اللغوية صفة الخطية Linéarité لكونه ذا طبيعة سمعية[1]، ولذلك فهو يمتد في الزمن فقط، ويتمثل ذلك في تعاقب الأصوات ضمن السلسلة الكلامية، وعلامة هذا التعاقب الزمني الخطي أنه يستبعد إمكانية نطق عنصرين صوتيين في آن واحد[2].

- دراسة الصوت اللغوي كفيلة بتحقيق شروط المنهج العلمي القائم على مبدأ الوصف (وهو مبدأ لا يمكن أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي)، والساعي - استنادا إلى الغرض اللساني الذي يتبناه سوسير- إلى دراسة اللغة على ما هي عليه في حياتها الطبيعية والمنتظمة[3]، والمتمثلة في الأصوات باعتبارها الحامل المادي للغة بينما لا تعدو الكتابة أن تكون نظاما رمزيا بديلا للغة.

- دراسة المنطوق والاعتماد عليه يحرّر اللغة من شهادة الكتابة الخادعة، ويمكن من الوصف العلمي الصحيح والوافي لظواهر اللغة[4].

---

(1) إن العلامة المكتوبة ليست ذات صفة خطية خالصة كما هو الحال في العلامة المنطوقة، لأن التواصل يقوم فيها على أساس العلامات البصرية التي لا تظهر فيها صفة الخطية بوضوح، ولا يكون تمثيلها للخطية تاما دائما؛ فقد لا نجد في العلامة المكتوبة تمثيلا خطيا حقيقا وكاملا لبعض الظواهر الصوتية مثل الإدغام الذي يتداخل فيه حرفان في رمز كتابي واحد في العربية، ومثل تسجيل الكتابة لخطيةِ المنطوق بكيفية معكوسة كما هو الحال في الكلمات المختومة — في الفرنسية- بالمقطع: gne، وهو مقطع يظهر فيه الحرف شبه الصامت مسبوقا بحرف النون فيما يؤديه البعد الخطيّ للعلامة المنطوقة، بينما يسبق فيه الحرفُ شبه الصامت حرفَ النون في ما تسجّله العلامة المكتوبة؛ ومثاله: كلمات: Signe، وCligne، وMontagne. أما إذا راعينا في الكلمات السابقة معطيات التمثيل الصوتي في الكتابة الصوتية العالمية التي وُضعت لتمثيل خطيةِ المنطوق تمثيلا حقيقيا كاملا فإن تمثيلها سيكون -على الترتيب- كالآتي: [siɲə]، و[kliɲə]، و[mɔ̃ntaɲə]؛ حيث إن الرمز: ɲ تمثّل بالكتابة العالمية للحرف الخطي المركب: gn في الفرنسية.

(2) ينظر: C.L.G, p103, 170.

(3) ينظر: Ibid, p105.

(4) ينظر: Ibid, p55, 57-58.

وفي الجدول الموالي نستعرض أهم الفوارق التي لحظها سوسير بين النطق والكتابة والتي على أساسها استبعد الكتابة، ودعا إلى اعتماد النطق بدلاً منها:

Ecriture الكتابة	Prononciation النطق
اصطناعية عيِّنة رمزية بديلة تمثيلها للخطية ناقص وتقريبيّ شهادتها خادعة	طبيعي عيِّنة أصلية تمثيله للخطية حقيقي وتام شهادته موضوعية صادقة

ويبدو أن دعوة سوسير إلى الاحتفاء بالنطق دون الكتابة قد لقيت صداها في أوساط اللسانيين لا سيما المهتمين بقضايا الصوت اللغوي، ولعلّ من صور استجابتهم لدعوته أن كثيرا منهم عمد إلى تكريس الاهتمام بالأبجدية الصوتية العالمية[1]، هذه الأبجدية التي من شأنها أن توحّد رموز التمثيل الصوتي للحروف من كل لغات العالم، وأن تغني الباحثين في دراسة لغة مّا عن اعتماد أبجديتها الخطية الخاصة، وأن تريحهم من عناء تشويشها لمعالم الوصف الصوتي للحروف.

(1) ترجع المحاولات الأولى لوضع هذه الرموز العالمية إلى جهود لفيف من الدارسين منذ القرن السابع عشر، نذكر منهم: جون ولكنز، ووليام هولدر، وشارل دو بروس، ومانتمنيون، وألكسندر إليس. وتواصلت المحاولات في القرون اللاحقة إلى أن تأسست في عام 1886 الجمعية الصوتية العالمية (API) ، وإليها يرجع فضل نشر نموذج للأبجدية الصوتية العالمية، وذلك بعد إقراره في مؤتمر دولي عُقد في أغسطس من عام 1888. (ينظر: حسين خلف صالح الحلو، الكتابة الصوتية الدولية وتطبيقها في لغتنا العربية، في: مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 6، حزيران 2016، ص215–216، وينظر أيضا:

Claudia Schweitzer et autres, L'histoire des alphabets phonétiques du XVIIIe siècle jusqu'à l'API, XXIIIe Journées d'études sur la Parole, 4-8 Juin 2018, Aix-en-Provence, Marseille, p356-359.

(https://www.iscaspeech.org/archive/JEP_2018/pdfs/192554.pdf).

وقد اتفق الباحثون في الدرس الصوتي على جملةٍ من الإجراءات يبدو فيها واضحا تأثرهم بالمبدأ السوسيري الداعي إلى الاحتفاء بالمنطوق، وإهمال الكتابة؛ من ذلك: تفريقهم بين الكتابة الصوتية والكتابة الفونولوجية، وبين الفونيم والصوت[1].

5-5- الدال والمدلول (مفهوم العلامة اللسانية Signe linguistique):

ممّا أثار انتباه سوسير، في تحديده مفهوم العلامة[2] اللسانية، ذلك التعريف التقليدي الوارد في الدراسات اللغوية السابقة، والذي مفاده أن حدّ الكلمة إنما يرجع إلى الرابط الذي يجمع بين الاسم والشيء. وقد وجد سوسير أن هذا التعريف يبدو مستندا إلى تصور ينطوي على عملية بسيطة جدا، وبعيدة عن الحقيقة، ولذا عمد إلى تقديم تعريف بديل يرى فيه أن العلامة اللسانية لا تربط شيئا باسم بل مفهوما [أو تصورا] Concept بصورة سمعية Image acoustique، مبينا أن المراد بالصورة السمعية ليس هو الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صرف، إنما هو تمثلات هذا الصوت في ذهن المتكلم أو السامع، أي ذلك التمثل الذي تهبُنا إياه شهادة حواسنا[3]. ويقدّم سوسير – لتوثيق هذا الرأي والتمثيل له – دليلا من الواقع اللغوي حيث يقول: «إن الخاصيّة النفسية لصورنا السمعية لتبدو جيدا عندما نلاحظ لغتنا الخاصة، إذ بإمكاننا

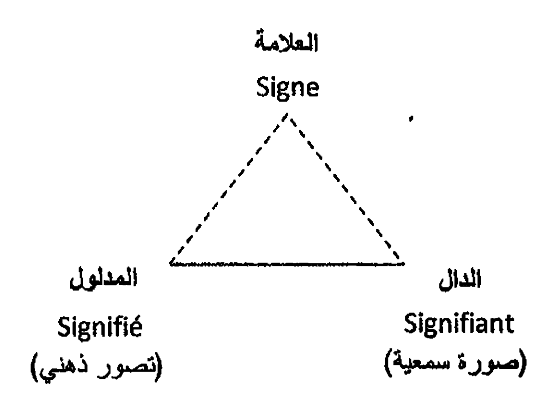
(1) ستتعرّض لبيان هذه الإجراءات بشيء من التفصيل في مباحث الفصل الأول من الباب الثالث.

(2) العلامة Signe هي، في تعريفها العام، ذلك الشيء المُدرك الذي يؤدي إلى ظهور شيء آخر لا يمكن له أن يظهر من دونه (ينظر: Jeanne Martinet, Clefs Pour La Sémiologie, Editions Seghers, 1973, p54.). أو هي – كما تصورها علماء التراث العربي الإسلامي – كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وعلى هذا فالعلامة اللسانية، قبل أن تكون مفهوما لسانيا، هي مفهوم سيميائي (السيميائيات علم يدرس طبيعة العلامات اللغوية وغير اللغوية وأنواعها؛ مثل الرموز، والأيقونات، والمؤشرات، والقرائن، والأمارات، وغيرها – ويهتم بدراسة القوانين المتحكمة في أبنيتها ووظائفها) (لمزيد من التفصيل ينظر: دبة الطيب، التفكير السيميائي في اللغة والأدب. دراسة في تراث أبي حيان التوحيدي، ص10).

(3) ينظر: C.L.G, p97-98.

أن نتحدّث إلى أنفسنا أو أن نستظهر ذهنيا مقطعا من الشعر دون تحريك الشفتين أو اللسان»[1].

يتضمّن كلام سوسير السابق تحديدا جديدا غير مسبوق لمفهوم العلامة اللسانية مفاده أنها كيان نفسي ذو وجهين، وهما: الصورة السمعية Image acoustique، ويضع له مصطلح «الدال» Signifiant، والتصور Concept ويضع له مصطلح «المدلول» signifié[2]. ويرى سوسير أنّ العلامة اللسانية إنما تنشأ من اقتران هذين الوجهين مثلما يوضّح الشكل التالي:



ومن أجل مزيدٍ من البيان لهذا التحديد الثنائي الذي تنشأ العلامة من اقتران طرفيه قدّم سوسير تشبيهه المشهور الذي يقول فيه: «اللغة كذلك يمكن تشبيهها

---

(1) Ibid, p98.

(2) يبدو قريبا جدا من هذا التحديد السوسيري للعلامة اللسانية تعريفُ ابن سينا الذي أورده في كتابه الشفاء (المنطق)، والذي تبدو صياغته أوضحَ عرضا وأدق تصورا إذ يقول: «ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموعُ اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه» (تح. محمود الخضيري)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص4).

بورقة[1]، يكون الفكر وجهها الأول والصوت وجهها الآخر، ولا يمكننا قطع أحد الوجهين من دون قطع الآخر معه في آن»[2]. ويبيِّن سوسير، في الموضع نفسه، أن اتحاد الدال بالمدلول، في اللغة، هو الوسيط الذي يسمح باقتران الأفكار بالأصوات اقترانا عبّر عنه سوسير، في موضع آخر، بالتداعي حيث يقول: «وهذان العنصران [يعني الدال والمدلول] يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا ويتداعيان»[3].

بهذا التحديد الثنائي لمكوِّنَـيْ العلامة اللسانية، وبهذا التوسيم الدقيق المميِّز الذي يجعلهما مكوِّنين نفسيين (ذهنيين) تصبح العلامة اللسانية، في تصور سوسير، مثالا نموذجيا مصغرا لبنية اللغة الصورية، تلك البنية التي ينظر إليها سوسير من حيث هي مخزون كبير من التصورات الذهنية والصور السمعية، ومن هنا لا يصبح الصوت في هيئته المادية[4] جزءا من العلامة بل هو مكون من مكونات الكلام، وجزء خارج عن اللغة، ولا يعدو أن يكون الأداة المُحقِّقة لنظام اللغة فحسب.

واستجابةً لهذا التصور الذي لا يراعي في اللغة إلا ما هو نفسي ذهني، ولا يبالي بأي عنصر لا يمثِّل معطى في بنتيتها، أو لا ينتمي إلى مكونات نظامها الداخلي أقصى سوسير، كذلك، المرجع[5] Referent (وهو ذلك الشيء الخارجي الذي تشير إليه العلامة) بوصفه مكونا ماديا وخارجا عن اللغة Constituant extra – linguistique[6].

---

(1) اعترض بعض اللسانيين، فيما بعد، على هذه الفكرة السوسيرية ومنهم ياكبسون الذي تمكّن من إدراك الفارق الأساس بين التقابلات الصوتية التي هي في صميم الدال والتقابلات النحوية المؤسسة على المدلول. (ينظر: ياكبسون، (مقال: علم اللغة)، (ترجمة مقدسي أنطوان وآخرون) في: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص346– 347).

(2) C.L.G, p157.

(3) Ibid, p99.

(4) بينما يكـون الصـوت اللغـوي، من حيث هو بنيـة نفسيـة ذهنية، جزءا من العلامة، لأنه، هنا، لا يمثل الصوت في ذاته إنما يمثل صورته السمعية المنسوخة في الذهن.

(5) ينظر تعريف هذا المفهوم في المبحث رقم: 5–5–1 من هذا الفصل.

(6) ينظر: C.L.G, p97-98.

والحقيقة أن إقصاء سوسير للمرجع والصوت[1] من مكونات العلامة اللسانية يعود إلى أنه ينطلق، في صياغة منهجه اللساني، من تصوره للغة على أنها تعاقدات نفسية وذهنية مستقرّة في أدمغة الناطقين باللسان الواحد، ونظام من القواعد والقوانين الصورية القابلة للنمذجة والتصنيف[2]. ودراسةٌ هذا شأنها ليس من أغراضها أن تهتم بالواقع المادي للنشاط اللغوي ولا بمكوناته.

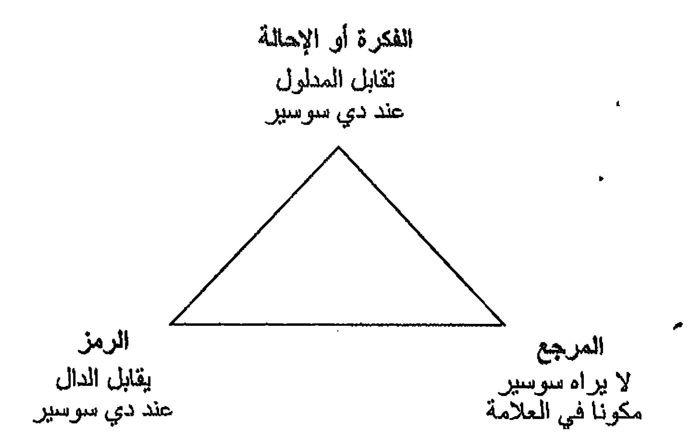
ومن الذين اعترضوا على سوسير في مسألة إقصاء المرجع تشارلز أغدن Ch. Ogden وآيفر ريتشاردز A. Ridchards في كتابٍ اشتركا في تأليفه عنوانه: The Meaning of Meaning (معنى المعنى)؛ ففي هذا الكتاب يريان أن تحديد سوسير الثنائي للعلامة (باقتران الدال والمدلول) فيه ضرر يكمن في أن عملية التأويل تكون متضمَّنة في تعريف العلامة وليس ثمرةً لوصل الكلمات بالأشياء من خلال الأفكار التي ترمز إليها[3]. والمراد بالأشياء ههنا المراجع التي تشير إليها العلامات. وفي الشكل البياني الآتي مزيد من التوضيح لمكونات العلامة اللسانية مثلما يتصورها أوغدن وريتشاردز مع قراءة تقابلية ضمنية بينها وبين مكونات العلامة لدى سوسير[4]:

(1) أقصى سوسير كذلك، إلى جانب الصوت والمرجع، الدلالةَ في تحديد مفهوم العلامة اللسانية، وسنطّلع على ملابسات هذا الإقصاء خلال ثنائية: «العلامة والقيمة» في الصفحات الموالية.

(2) ينظر: C.L.G, p25, 30.

(3) ينظر: تشارلز أوغدن وآيفر رتشاردز، معنى المعنى. دراسة لأثر اللغة في الفكر والعلم والرمزيـة، (تر. كيان أحمد حازم يحيى)، ص63، 65.

(4) ينظر: نفسه، ص70.



وأوغدن وريتشاردز يستندان، في عرض رأيهما، إلى حجّةٍ مفادها أن عناصر اللغة ما هي إلا علامات أو رموز تملك دلالات محددة[1]، «وأن الخاصية الأساسية للرموز اللغوية [يميز سوسير بين العلامة والرمز[2]] هي خاصيتها "المرجعية". وأنه يمكننا الحديث عن مدلول، ولكن فقط في الاعتبار الذي يمكن فيه للكلمات أن تصبح "موجهة إلى"، و"راجعة إلى"؛ أي أن الكلمات لا تعني شيئا في ذاتها»[3].

وهما يريان أن فكرة إقصاء المرجع لم يسلم من ضررها حتى علم العلامات الذي تنبأ سوسير بظهوره، وكان أحد وراده المؤسسين إذ يقولان: «وبسببٍ من الإهمال التام للأشياء التي ترمز إليها العلامات كانت نظرية العلامات هذه، لسوء الحظ، مبتوتة الصلة منذ البداية بكل ما يمتّ بسببٍ إلى مناهج التحقيق العلمية»[4].

وبقدر من التأمل في مضمون الانتقاد الذي وجّهه أوغدن وريتشاردز إلى سوسير يتبيّن أن الخلاف بينه وبينهما لا يقف عند تحديد مكونات العلامة فحسب، إنه أعمق

---

(1) ينظر: Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliquée, Payot Paris, 1972, p164.

(2) لمعرفة أسباب تفريق سوسير بين الرمز والعلامة ورفضه استعمال الرمز ينظر: ص139.

(3) Enrico Arcaini, Prinsipes de linguistique appliquée, p164.

(4) أوغدن ورتشاردز، معنى المعنى. دراسة لأثر اللغة في الفكر والعلم والرمزية، (تر. كيان أحمد حازم يحي)، ص64.

من ذلك بكثير؛ إنه في طبيعة المنظور المنهجي لدى كلٍّ من الموقفين؛ فإذا كان أوغدن وريتشاردز قد احتفيا بالمرجع انطلاقا من منظور لساني لا يرى جُدوى في دراسة علامات اللغة إلا من حيث هي رموز ذات فاعلية، وذات خاصية مرجعية، وخاصية تواضعية بامتياز[1]، فإن الذي جعل سوسير يحرص على التحديد الثنائي لمفهوم العلامة، ويرفض أن يكون المرجع أحد مكوناتها هو تفريقه الحاسم بين واقعين اثنين في النشاط اللغوي: أحدهما داخلي يحتفي به، ويراه أَولى بالدراسة من حيث هو المجال المناسب لوصف بنى اللغة النموذجية، واستقراء صورها القارة، والآخر خارجي يرى أنه لا يعني منهجَه اللساني بل يتعارض معه، ذلك أنه يتصل بالمعطيات المادية والجوانب التحقيقية في النشاط اللغوي؛ ومنها الأصوات والمراجع والدلالات.

5-5-1- اعتباطية العلامة Arbitraire du signe:

يعتقد سوسير اعتقادا مبدئيا حاسما أن العلامة اللسانية إنها تنشأ من علاقة اعتباطية[2] بين دالها ومدلولها، ويقصد سوسير بذلك أن الدال لا توجد بينه وبين مدلوله علاقة معلّلة، إنها يتصل الدال باختيار صوتي جزافيّ تواضع عليه أهل اللغة الواحدة للدلالة به على مدلول معين، فهو يقول: «وهكذا فإن الفكرة "أخت" لا ترتبط بأي علاقة داخلية مع تتابع الأصوات: "أ. خ. ت"»[3]، ثم يقدِّم حجته على صحة هذا

---

(1) ينظر: Enrico Arcaini, Prinsipes de linguistique appliquée, p164.

(2) الاعتباطية من العَبْط والاعتباط، عَبَطَ الذبيحة يَعبِطها عَبْطا واعتبطها اعتباطا: نحَرَها من غير داء ولا كسْر، وهي سمينة فتية، وفي الحديث: من اعتبط مؤمنا قتلا فإنه قوَد (القوَد: قتل النفس بالنفس)، أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله. فإن القاتل يقاد به ويقتل، وكلُّ من مات بغير علة فقد اعتبط. والعابط الكذاب، والعبَطُ الكذِب الصُّراح من غير عذر، وعبط عليّ الكذب يعبطه عبطا واعتبطه: افتعله (ينظر: لسان العرب، مج3، ص372، مج7، ص347-348). وبهذا نتبيّن أن الاعتباط فعل ليس بينه وبين المفعول علاقة سببية، وعليه فالعلامة الاعتباطية هي التي لا يوجد بين دالّها ومدلولها رابطة سببية معلّلة.

(3) C.L.G, p100.

الاعتقاد فيقول: «وحجتنا في ذلك إنما هي الاختلافات القائمة بين اللغات ووجود اللغات المختلفة ذاته»[1].

لكن سوسير، بعد ذلك، يبدي تحفّظه في إطلاق هذا المبدأ على جميع العلامات اللسانية مبيِّنا أن اختيار الدال ليس دائما اعتباطيا، ولذلك فهو يستثني الدوال التي ترتبط مدلولاتها بالمحاكاة الصوتية كما هو الحال في كلماتٍ مثل: سوط fouet ، وجرس glas. غير أن سوسير يستدرك، بعد ذلك، على ما أورده في تحفظه مبينا أن هذه الكلمات على الرغم مما قد تستحوذ به على السمع من جهورية موحية فإنها لا تملك هذه الصفة في بنيتها الأصلية، إذ هي مشتقة من أشكال صوتية لا توحي بمبدأ المحاكاة؛ فكلمة fouet مشتقة من fagus، وكلمة glas مشتقة من classicum[2].

يبدو من استدراك سوسير في الفقرة السابقة أنه يسعى، بقوة، إلى تكريس فكرة الاعتباطية في العلامة اللسانية وإلى دحض أي شبهة قد تسعى إلى إلغائها[3]، ولذلك نجده يحرص على التقليص من مبدأ المحاكاة الصوتية ذاته، ويرى أنه – بعد أن أثبته في البداية- لا يملك من القوة والوضوح ما يصمد به أمام مبدأ الاعتباطية، ليس مع الكلمات التي لا تحتفظ بصفة المحاكاة الصوتية في أصولها الاشتقاقية كما رأينا مع

---

(1) Ibid, p100.

(2) ينظر: Ibid, 101-102.

(3) تناول عدد غير قليل من علماء التراث العربي فكرة الاعتباطية في العلامة اللسانية، وذلك عند تعرّضهم لما سمّوه الدلالة الاصطلاحية أو الدلالة العرفية، ومن نصوصهم، في ذلك، قول ابن جني: «لو أُخِذ ما تُرِك (أي من مالٍ مُلقى بين يدي صاحبه تمثيلا للألفاظ بين أيدي مستعمليها) مكان أَخْذ ما أُخِذ لأغنى عن صاحبه ولأدى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنهم[أي العرب] لو استعملوا لـَجَع مكان نَجَع لقام مقامه وأغنى مغناه» (الخصائص، ج1، ص65)، وقول الجرجاني: «لو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد» (دلائل الإعجاز، ص102). ويشير أبو حيان التوحيدي إلى ذات المعنى في قوله: «اللفظ إن خلا من العلة جرى مجرى الاصطلاح» (ينظر: الهوامل والشوامل، نشر أحمد أمين وأحمد صقر، القاهرة، ص266– 267).

كلمتي fouet و glas فحسب، بل حتى مع الكلمات التي تبدو محاكاتها للصوت أصلية مثل: glou-glou و tic-tac ، والتي تبدو قليلة العدد في نظام كل لغة، بالإضافة إلى أن اختيارها اعتباطي إلى حدٍّ مّا، ذلك أنها ليست إلا تقليدا تقريبيا ونصف تواضعي لبعض الضجيج[1].

وممّن اعترض على سوسير في اعتباطية العلامة إ. بنفنست[2] E. Benveniste، وذلك من خلال تحديده للعلاقة بين الدال والمدلول – متمسكا بتوجّهات الدراسة الصورية للغة- بأنها علاقة تلازمية حيث يقول: «إن المفهوم "boeuf" (ثور)، هو، قسرا، مماثل – في ذهني– للمجموع الصوتي [bœf] [...] فكيف يكون الأمر غير ذلك؟ إنهما معا منطبعان في عقلي، وهما معا يتداعيان في أي ظرف من الظروف»[3]. فبنفنست ههنا يُلغي مبدأ الاعتباطية بين الدال والمدلول ويُبيِّن أنهما متلازمان مترابطان، لكن اللافت للنظر في موقف بنفسنت السابق أنه لا يلغي الاعتباطية فيما يتصل بالعلامة اللسانية إلغاءً تاما؛ فلئن كان ألغاه بين دال ومدلولها من جهة ما يقتضيه تعالقهما من تداعٍ وتلازم فهو يقرُّ بوجوده بين العلامة من حيث هي وحدة صورية للغة، وبين المرجع أو الشيء الذي تعيَّنت العلامة له. يقول في ذلك: «إن ما يبدو اعتباطيا هو أن علامة مّا، وليس غيرها، تصبح منطبقة على شيء مّا من الواقع، وليس على شيء غيره»[4].

والواقع أن ما جاء به بنفنست، في مسألة اعتباطية العلامة، لا يبدو مخالفا لما جاء به سوسير ولا.متعارضا معه بقدر ما يبدو مؤتلفا معه ومنضافا إليه؛ ذلك أن العلاقة الاعتباطية تظل قائمة بين الدال والمدلول حتى مع تلازمهما واستدعاء أحدهما للآخر؛

---

(1) ينظر: C.L.G, p102.

(2) إميل بنفنست لساني فرنسي تركّزت أعماله في تحليل الخطاب، والسيميائيات، ولسانيات التلفظ. من كتبه: مسائل في اللسانيات العامة (1966)، والدروس الأخيرة (1969).

(3) Emile Benveniste, Problémes de linguistique générale, paris Gallimard, 1966, T01, p51.

(4) Ibid, p52.

وبيان ذلك أن سوسير يرى أن العلامة – على الرغم من اعتباطيتها التي تشير إلى مبدأ الاختيار الحرّ[1] في مرحلة الوضع – تصبح ملكا قارّا للجماعة اللغوية بمجرد استعمالها، وحينئذٍ لا يملك الفرد أية قدرة على تغييرها. وهذا ما عبَّر عنه سوسير بخاصية الثبات في العلامة Immutabilité du signe[2]. وبحصول هذا الثبات في العلامة اللسانية بعد استعمالها يصير اقتران الدال بالمدلول اقتران تلازم وتداعٍ في أذهان الناطقين باللسان الواحد، وعليّ هذا يصير التلازم والاعتباطية أمرين مجتمعين متكاملين، ولا يكون في وجود أحدهما إلغاء للآخر، أو اعتراض عليه. ويمكننا أن نختزل هذه النتيجة من قراءتنا التقابلية للموقفين معا بقولنا إن الاعتباطية، في العلامة اللسانية، ترتبط بالوضع، بينما يرتبط التلازم بالاستعمال.

ومما زاد من احتفاء سوسير بمبدأ الاعتباطية، وحفّزه على تكريس مفهومها في التأسيس لدراسة العلامة اللسانية دراسة بنوية أنه أثار لديه، عند مناقشته، أبعادا منهجية هامة نذكر منها ما يلي:

- إن مبدأ الاعتباطية يقوم على مبدأ المواضعة بل هو قرينه الذي لا يفارقه. ويراد بالمواضعة ذلك العقد الذي يتفق فيه أفراد الجماعة الناطقة باللغة الواحدة على ما يتم استعماله من وحدات وعبارات يتداولونها في تواصلهم، ويرى سوسير أن أهمية البعد التواصلي القائم على المواضعة إنما تتجلى في كونه يمنح مبدأ الاعتباطية صفة سيميائية[3]، بل هو ما يمكِّن العلامة الاعتباطية من أن

---

(1) سنعود إلى تناول مبدأ الاختيار الحر في اعتباطية العلامة في المبحث الموالي (القيمة والدلالة).

(2) ينظر: .C.L.G, p104-106

(3) لا يملك مبدأ الاعتباطية صفة "السيميائية" إلا ضمن ما يشتغل به أنصار سيميائيات التواصل Sémiologie de la communucation (وسوسير واحد منهم، بل هو رائدهم، ونذكر منهم إلى جانبه: ل. بريتو L. Prièto، وإ. بويسنس E. Buyssens ، وج. مارتينيه J. Martinet . ويقابلهم أنصار سيميائيات الدلالة Sémiologie de la signification)؛ وينطلق سيميائيو التواصل من حصر موضوع السيميائيات في العلامة القصدية Signe intentionnel ، العلامة التي تمنحها =

تحقق، بشكل أفضل من غيرها، نموذج الإجراء السيميائي[1] لكونها تختلف عن الرمز[2]، ذلك أن الدلالة لا تنشأ فيها من التناسب الطبيعي بين طرفيها كما هو الحال في الرمز، بل هي تنشأ مما توحي به سلطة الاتفاق الاصطلاحي الذي تعمل به الجماعة اللغوية متجاوزةً به إرادة الفرد، بل متجاوزة به إطار العلامة المادي ذاته[3]، وهذا بخلاف الرمز الذي تنشأ فيه الدلالة مما تعمل به سلطة الطبيعة المادية لدالّه ضمن علاقة التناسب الطبيعي القائم بينه وبين مدلوله. إلا أن الرمز مع ذلك يظل محتفظا بقدرٍ من الاعتباطية إلى جانب احتوائه على الرابط السببي الطبيعي بين دالّه ومدلوله، وذلك حينما يشيع استعماله بين الناس ويصبح علامة تواصلية تسندها المواضعة والاتفاق.

- إنه مبدأ يساعد على ثبات اللغة، ذلك أن الاعتباطية تمنع الفرد من تغيير أي شيء في العلامة اللغوية، ولو كانت العلاقة بين طرفي العلامة معللة لكانت

= الاعتباطية والمواضعة قدرة واسعة على التعبير، ويفتحانها على التمدلل Signifiance بشكل لا نهائي متجدّد، نظرا إلى كونها تستلم دلالتها مما تقتضيه الحاجات المتغيرة والمتنوعة للجماعة اللغوية، وهذا بخلاف العلامة التي تقوم على التعليل والترميز، وتكون – بسبب انكفائها على ذاتها – ذات دلالة نهائية مغلقة؛ وهو ما يتمثل في العلامة – الرمز Symbol مثلما هو مبيَّن في الهامش ما بعد الموالي، وفي العلامة–القرينة Indice ، وهي التي تُوسم بالتجرّد من فعل القصدية.

(1) ينظر: C.L.G, p101.

(2) يرى سوسير أن في الرمز بعض الموانع التي من شأنها أن تمنعنا من قبول استعماله في مقام العلامة اللسانية، أوأن نجعله مرادفا لها، فخاصية الرمز تتمثل في أنه لا يكون تام الاعتباطية أبدا، كما أنه ليس فارغا، فهو ينطوي على ملامح الرابط الطبيعي بين داله ومدلوله؛ فلا يمكن تبديل الميزان بوصفه رمزا للعدالة بأي شيء آخر كالعربة مثلا. (ينظر: C.L.G, p101).

(3) يعترض أوغدن وريتشاردز على سوسير في رفضه استعمال الرمز للدلالة على العلامة اللسانية، ويسِمُون موقفه هذا بالسذاجة مبيِّنين أن الانطلاق في دراسة الدلالة لا بدّ أن يكون من الأشياء ومن القوة الترميزية التي في الكلمات لا من الكلمات في أنفسها، ذلك أن الكلمات لا ترمز إلى شيء مّا، ولا تعني في أنفسها شيئا. (ينظر: معنى المعنى، ص63، 68).

محاولة الفرد في تغييرها، بوعي وبإرادة[1]، أمرا ممكنا. ولكن الاعتباطية، مع ذلك، تعمل على تغيير اللغة باعتبارها مؤسسة اجتماعية[2] تُقدِّم إنتاجها المستمر مبنيا على خاصية التبدل[3] الزمني، ومستمَدّا من طبيعتها التي لا ترى مانعا من ربط فكرة مّا بمتتالية صوتية مّا[4]. وبهذا يتبيّن لنا كيف أن سوسير أفضى به تحليله لمبدأ الاعتباطية إلى تحديد طبيعة اللغة بكونها ثابتة

---

(1) قلنا بوعي وبإرادة لأن تغيير الفرد من اللغة بصورة لا إرادية (ممثلا في دور الجماعة اللغوية) أمر ممكن بل هو يؤكد ظاهرة طبيعية في اللغات البشرية، وهي ظاهرة التبدل كما سيأتي بيانه في الصفحة الموالية.

(2) يرى سوسير – منتقدا لويتني– أن اللغة لا تشبه المؤسسات الاجتماعية الأخرى في كل شيء، فهي عبارة عن آلية معقدة، وحضورها دائم مع الأفراد خلافا للمؤسسات الاجتماعية الأخرى (مثل طقوس ديانة مّا أو الإشارات البحرية ...الخ) التي لا تشغل إلا عددا محدودا من الأفراد، وفي زمن واحد محدد. إلى جانب كونها (أي اللغة) تقوم على مبدأ الاعتباطية الذي يجعلها عاجزة عن حماية نفسها من عوامل التبدل(ينظر: C.L.G, p107-110.).

(3) يقول سوسير: «إن اللغة تتبدل، أو لنقل إنها تتطور بتأثير كل العوامل التي يمكن أن تطال الأصوات أو المعاني. وتطورها هذا إنما هو حتمي، وليس هنالك مثال في أية لغة يمكنه أن يقاوم هذا التطور» (C.L.G, p111.). والحق أن هناك استثناءً لهذه القاعدة التي أطلقها سوسير مفاده أن اللغة العربية "الفصحى" لم تخضع – بحكم ارتباطها بالقرآن الكريم– لمبدأ التطور؛ فلئن عرفت العربية التطورَ على مستوى المعاني، والأساليب، وعلى مستوى هجر استعمال بعض الكلمات واحتواء أخرى جديدة، وهذا شأن كل لغات العالم، فإنّها لم تعرف التبدل على مستوى أنظمتها الفرعية (النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي) إلا ما كان من تغيير طفيف ليس بذي بال، قد أصاب نظامها الصوتي؛ وذلك في أربعة حروف هي: حرف الضاد الذي هُجر استعماله منذ زمن، وصار يُستعمل بدلا منه حرف شبيه بالدال المفخمة، وحروف الهمزة والقاف والطاء التي أصابها التطورُ من جهة مدى تحلّيها بصفة الجهر. وفي هذه المسألة أقوال مختلفة لتفسير هذا التطور ليس هذا موضع التعرض لها (لمزيدٍ من الاطلاع ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص204–219).

(4) ينظر: Saussure, C.L.G, p106-110.

ومتغيرة في آن[1] فهي ثابتة من حيث صلتها بالفرد المتكلم، ومتغيرة من حيث صلتها بالجماعة اللغوية.

- يتجلى أثر الاعتباطية كذلك على مستوى قيمة العلامة حيث تكون اللغة واسطة بين الصوت والفكر كما أسلفنا الإشارة إليه، إذ «إن الخيار الذي يستدعي قطعة سمعية في مقابل فكرة مّا يبدو اعتباطيا تماما. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن مفهوم القيمة يفقد شيئا من خصوصيته لكونه، في هذه الحالة، يشتمل على عنصر مفروض عليه من الخارج[2] (أي من خارج النظام اللغوي). غير أن ما يُلحظ، في واقع الأمر، أن القيم تظل نسبيةً كليًا، ولهذا فإن الرابط بين الفكرة والصوت يكون اعتباطيا بشكل جذري»[3].

ويشير سوسير في موضع آخر من محاضراته إلى مفهوم الاعتباطية ضمن تصور يبدو أكثر نضجا وأشمل رؤية مما جاء به في ملاحظته السابقة: يتجلى ذلك في مراجعته لهذا المفهوم بكيفية انتبه فيها إلى أنه لا يمسّ بصفة مطلقة كل الوحدات اللسانية في لغة مّا، ومن هنا خلُص إلى أن مبدأ الاعتباطية يتشكل في صورة اعتباطيتين اثنتين: مطلقة ونسبية؛ في الأولى تتجرد العلاقة بين طرفي العلامة من أي رابط سببي، وفي الثانية تظل العلامة محتفظة باعتباطيتها مع احتمال وجود علاقة سببية بين طرفيها.

يقول سوسير: «إن المبدأ الأساس لاعتباطية العلامة، في كلّ لغة، لا يمنع من تمييز ما هو اعتباطيّ جذريا، أي ما هو غير معلّل، عما هو اعتباطي نسبيا. إن جزءا فقط

---

(1) ينظر: Saussure, C.L.G, p108-113.

(2) المراد بالخارج هنا هو ما يسميه البنويون عادةً Extra - linguistique أي ما ينتمي إلى الواقع المادي للغة، ذلك الواقع الذي أقصاه سوسير من منهجه اللساني على أنه لا يمثل جزءا من النظام الداخلي للغة. ولو كانت العلاقة غير اعتباطية بين الدال والمدلول لكانت العلامة حينئذ – في ظل هذا الواقع المادي الخارجي– محكومة باختيار تفرضه طبيعة الدال، ولأصبحت قيمتها ثابتة قارة تعود سلطتها إلى الفرد أكثر مما تعود على الاتفاق الاجتماعي.

(3) C.L.G, p157.

من العلامات هو اعتباطي بشكل مطلق، وفي علامات أخرى تدخل ظاهرة تسمح بمعرفة درجاتٍ للاعتباطية من دون إلغائها، وبهذا يمكن للعلامة أن تكون نسبيا معللةً، فكلمة مثل: Vingt (عشرون) هي غير معللة، بينما لا تنافي العلية كلمة أخرى مثل: dix-neuf (تسعة عشر) بنفس الدرجة، وذلك لأنها توحي بالألفاظ التي تتألف منها وبألفاظ أخرى ترتبط بها مثل: dix-neuf, vingt-neuf, dix-huit, soixante-dix الخ؛ فإذا ما أخذنا كل لفظ منها على حدة فإن dix وneuf، مثلا، هما من نفس النوع الذي تنتمي إليه vingt [أي نوع الوحدات الممثلة للاعتباطية المطلقة]. أما dix-neuf فإنها تقدِّم حالة تعليل نسبي [...] إن كلمة ships الإنجليزية (أي سفن) الدالة على الجمع لتُذَكِّر، عن طريق تشكلها الصرفي، بالفئة كلها؛ أي فئة الوحدات الدالة على الجمع، في اللسان الإنجليزي، بإضافة "s" في نهايتها: books, flags, birds..الخ»[1].

تشير الطريقة التي عرض بها سوسير أمثلته هذه إلى أن مبدأ التعليل[2] يرجع، أساسا، إلى خاصية نظامية تتجلى من خلال تحليل اللفظة على المستوى الأفقي ضمن علاقاتها التركيبية R. syntangmatiques، وعلى المستوى الرأسي ضمن علاقاتها الترابطية R. associatifs؛ فكلمة dix-neuf ، مثلا، تصدر في جزء من دلالتها عن العلاقة التركيبية بين dix وneuf، وفي جزء آخر تصدر عن علاقتها الترابطية مع ما يمكن أن يحل محلها في محور الاستبدال من الواحدات مثل: dix–huit و soixante–dix وغيرها.

---

(1) Ibid, p180-181.

(2) وردت الإشارة إلى فكرة الاعتباطية النسبية لدى كثير من علماء التراث العربي غير أنهم يتصورونها، في دراستهم للغة العربية، بشكل مختلف ومتميز؛ فهم لا يرون الاعتباطية في الكلمات العربية إلا حينما يعجزون عن تعليلها، ولذلك لم يتوقفوا عن تتبع مختلف ظواهر التعليلMotivation كلما وجدوا سبيلا إلى تفسير علاقة الدوال بالمدلولات. وإن المتتبع لنصوص القدامى ليجد أنهم لا يقضون بوقف الألفاظ على الاصطلاح (أي باعتباطيتها) إلا حينما يعجزون عن إدراك عللها؛ من ذلك قول ابن جني: «ألا ترى أنهم (أي العرب) لو استعملوا لجمع مكان نجمع لقام مقامه وأغنى مغناه، ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم عدلوا إليه لها ومن أجلها، فإن كثيرا في هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات=

ومع أن سوسير يحاول أن يثبت، هنا، مبدأ التعليل النسبي الذي لاحظه، ومثّل له في بعض وحدات اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلا أنه يرجع، بعد ذلك، إلى تأكيد هيمنة مبدأ الاعتباطية من جديد مشيرا إلى أن مبدأ التعليل لا يبدو واضحا دائما بهذه الكيفية التي عرضتها الأمثلة، ولايمكن تتبعه بشكل مطرد فإذا كانت هنالك وحدات تشكيلية واضحة مثل ier- فيpoir-ier (شجرة الإجاص) مقابلceris-ier (شجرة الكرز) وpomm-ier (شجرة التفاح)..الخ فهنالك عناصر أخرى تكون دلالتها مشوشة أو منعدمة تماما، فإلى أي حدٍّ يمكن أن تتوافق، مثلا، اللاحقة ot مع عنصر من عناصر المعنى في كلمة cachot (أي زنزانة)؟[1].

وإلى جانب نسبية مبدأ التعليل وتشكلاته المشوشة وغير المطردة يشير سوسير إلى هيمنة مبدأ الاعتباطية في الكلمات المنحوتة، تلك التي تتألف من وحدتين دالتين أو أكثر، ويبيّن أن مبدأ التعليل لا يظهر فيها من حيث دلالة وحداتها المكونة لها منفردةً، بل هو مستمد من قيمتها من حيث هي وحدة مركبة، «إذ ليست الوحدات ذاتها، في

= الأفعال التي عُبّر بها عنها، ألا تراهم قالوا قضم في اليابس وخضم في الرطب لقوة القاف وضعف الخاء» (الخصائص، ج1، ص65)، ولأبي حيان التوحيدي نصوص في تعليل صلة الألفاظ بالمعاني لا يقنع، فيها، بمجرد السماع بل يسعى إلى التفسير والبحث عن العلل ما استطاع، من ذلك، مثلا، إشارته إلى ظاهرة موجودة في كثير من الألسنة البشرية لكنها تبدو، في العربية، لافتة متميزة، وذلك من جهة ثرائها وتنوع أشكالها، وهي ظاهرة توالد الألفاظ بعضها من بعض على طريقة الاشتقاق حيث يظهر فيها مبدأ التعليل واضحا في ابتناء لفظ من لفظ على سبيل الاستعارة المعنوية، من ذلك قوله في تفسير كلمة الافترار: «والافترار الانكشاف، ومنه افترّ فلان أي ضحك، كأنه أبدى أسنانه، وفرّ الرجل إذا ذهب، كأنه انكشف عنك» (البصائر والذخائر، ج1، ص104-105)، وقوله في تفسير كلمة حَصان (بفتح الحاء): «هي المرأة العفيفة والحَصَن، والمُحصَنَة، والفتح يدلّ على أن بعلها وضعها في حصن» (البصائر والذخائر، ج7، ص268) ويشبه ذلك في اللغة الفرنسية — مع الفارق الكبير بينها وبين العربية في هذا النوع من الاشتقاق، وفي خصائصه النظامية— ما جاء به سوسير من أمثلةٍ استعرضناها في نصٍ له أوردناه في المتن أعلاه (poirier، pommier، وcerisier).

(1) ينظر: C.L.G, p181

العلامة المعللة، اعتباطية فحسب (انظر المثال :dix وneuf فيdix- neuf) بل إن قيمة اللفظة كاملة لا تساوي أبدا مجموع قيم الأجزاء؛ إن poir x ier لاتساوي «poir+ ier»[1].

بهذا التحليل المنهجي الدقيق وهذه المناقشة العلمية الرصينة تمكّن سوسير من الوصول إلى نتيجة هامة وضع من خلالها مفهوم الاعتباطية ومبدأ التعليل على طرفي معادلة دقيقة ذات علاقة جدلية واضحة: تتمثل الاعتباطية في هذه المعادلة بصفتها قاعدة بيانية كبرى تعمل، بطريقة لاعقلانية، على تأسيس منطق اللغة الداخلي، وتصوغ، باستمرار، مظهرها التواصلي المبني على المواضعة الاجتماعية، وتختار وحداتها ضمن مبادرة حرّة ولا إرادية، بحيث لا يهمها شكل التواصل اللغوي في ذاته بقدر ما يهمها تحقيق التواصل. بينما يحتل مبدأ التعليل مكانه ضمن ما يلجأ إليه نظام اللغة – في ظل استناده إلى عمل الفكر– من ترتيبات وانتظامات لبعض الأجزاء في مجموع العلامات[2]؛ وهذا هو الجزء العقلاني في اللغة وهو الذي يقوم – عن طريق مبدأ التعليل– بدور الحد من الهيمنة المطلقة لمفهوم الاعتباطية. ويمكننا الإشارة إلى خلاصة هذه المعادلة في قول سوسير الموجز البليغ: «لا لغة حيث لا شيءَ معلل، أما أن نتصور لغة يكون فيها كل شيء معللا فهذا ضرب من المستحيل»[3].

5-6- الدلالة والقيمة Signification/Valeur (مفهوم النظام Systéme):

يقول سوسير: «تعمل الآلية اللغوية بمجملها وفقا لما تحويه من تشابهات واختلافات»[4]. ويضرب لذلك مثالا يفرق فيه بين Pomme (تفاح)، وpaume (راحة اليد). وفي سبيل شرح مبسط لهذه العلاقات التقابلية نقول إن العلامات اللسانية لا يمكنها أن تدل، أو لا يمكن لها أن تصبح ذات قيمة دلالية إلا إذا تشابه بعضها مع بعض. ومع تشابهها لا بدّ لها من الاختلاف لأن العلامات لا تدل متشابهةً إلا إذا

(1) C.L.G, p182.

(2) ينظر: Ibid, p182.

(3) Ibid, p183.

(4) Ibid, p151.

اختلفت، ومن هنا فالتشابه[1] وحده لا يكفي، كما أن الاختلاف[2] وحده لا يكفي؛ فليس هنالك، مثلا، من قيم خلافية للكلمة العربية "كاتِب" إلا إذاً تقابلت مع غيرها من الكلمات التي تندرج معها في سياق تشابهي مّا؛ وعلى هذا يكون من قيمها مثلا أنها تدلّ على اسم الفاعل من مادة "ك، ت، ب"، عند تقابلها مع "مكتوب" الدال على اسم المفعول، ومع "مكتَب" الدال على اسم الآلة، وأنها تدلّ على المفرد عند تقابلها مع "كاتبان" الدال على المثنى، و"كاتبون" الدال على الجمع، وأنها تدلّ على الاسمية عند تقابلها مع الصيغ: "كتَب"، و"يكتُب"، و"اكتُب" الدالة على الفعلية، إلى غير ذلك من التقابلات الخلافية التي هي ثمرة النظام ومحصِّلته[3].

غير أن اختلاف العلامات قد يمثل حالة سلبية لا صلة لها بنظام اللغة، وبما يقتضيه من اختلاف على مستويات مختلفة. ومن هنا وجب أن يعمل النظام بمبدءيْن آخرين لتمام تحقيق القيمة الدلالية للعلامة في شكلها الإيجابي، وهما: التقابل[4]

---

(1) من صور هذا التشابه اشتراك علامتين في نفس الحروف مثل التشابه بين: pomme وpaume في نظام الفرنسية كما يورده نص سوسير من المتن أعلاه، أو ما بين عين (الجارية) وعين (البصيرة) في نظام العربية، ومن صوره كذلك اشتراك بعض الكلمات في الترادف، أو في التضاد، أو في التجانس، واشتراك بعض الأفعال في دلالة التعدية، أو في دلالة اللزوم، أو في الدلالة الزمنية، أو في غيرها.

(2) إن مبدأ الاختلاف يحوي ضمنيا مبدأ التشابه، لأن الاختلاف بين العلامات من أجل تحديد قيمها لا يكون إلا بعد أن تتشابه. فالعلاقة بين التشابه والاختلاف علاقة جدلية لا تسمح بوجود أحدهما دون وجود الآخر.

(3) ينبغي الانتباه إلى أن الدلالة المعجمية لكلمة "كاتب" (ومفادها الشخص الذي يمارس فعل الكتابة) لا صلة لها – استنادا إلى تصور سوسير– بالنظام ولا بقِيَمه البتّة، لأنها لا ترتدّ إلى معطى صوري في الواقع اللغوي الداخلي الذي يمثّله النظام، إنما هي معطى مادي يقوم على تحديد مفهوميّ Définition notionnelle خارج عن المدى اللغوي extra-linguistique.

(4) طلبا لمزيد من الدقة في بيان وظيفة التقابل انتبه بعض أتباع سوسير لمفهوم آخر، إلى جانبه، هو مفهوم التباين Contraste؛ على أن التقابل يعمل في محور الاستبدال بينما يعمل التباين في محور التركيب (ينظر: Martinet, Element de linguistique génerale, p27.)

Opposition والتمايز Distinction. إن الاختلاف لا يكون إيجابيا[1] فاعلا إلا إذا حقق بين العلامات صفة التقابل[2]، وقد نجم عن هذا التصور اللساني (والسيميائي) اعتبار

[1] لا يملك مفهوم الاختلاف صفة الإيجابية إلا إذا كان متجليا في صورة التقابل الوظيفي، بمعنى أن العلامات لا تكون في وضع سلبي إلا حينما تُتخذ منعزلةً عن نظامها، وعلى هذا يمكننا القول إن هنالك اختلافين اثنين: اختلافا تقابليا إيجابيا تتمثل إيجابيته في كونه ذا وظيفة، واختلافا سلبيا ليس له وظيفة؛ ومثال ذلك في نظام اللغة العربية، ما نجده من اختلاف سلبي، مثلا، بين اللفظين "صدق" و"سحاب"؛ لأنه ليس بينهما ما يفضي إلى تقابل وظيفي في نظام العربية من حيث المعاني الصرفية كالتقابل في المشتقات، أو في العدد، أو في التذكير والتأنيث. بينما نجد التقابل وظيفيا، مثلا، بين اللفظين: "كتابان" و"رجال"؛ فالأول يدل على المثنى، والثاني يدل على الجمع، أو بين "قارئ" و"مقروء"؛ ففي الأول دلالة اسم الفاعل، وفي الثاني دلالة اسم المفعول. والمراد بالمعنى الوظيفي ما يعطيه نظام اللغة لعلامة مّا (أو فونيم مّا) ضمن ما يفرق بينها وبين ما تشبهه من العلامات (أو الفونيمات) في أي مستوى من المستويات التقابلية التي يقتضيها نظام اللغة؛ فقد يكون الاختلاف صرفيا كالذي مرّ في الأمثلة السابقة، وقد يكون نحويا كما بين رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد يكون الاختلاف فونولوجيا؛ ومثاله ما نجد من تقابل إيجابي بين حرفَيْ "م" و"ب"، لأنهما ينتميان إلى مخرج واحد هو مخرج الحروف الشفوية، وقد يكون سلبيا كما بين "س" و"ك"، مثلا، لأنهما يرجعان إلى مخرجين متباعدين. وقد يكون الاختلاف على مستوى التقابل البنوي للمعاني؛ كما هو الحال في ظواهر الترادف والتضاد والاشتراك اللفظي.

[2] توصل فيما بعد اللساني الفرنسي ج. جيوم G. Guillaume -- ضمن نظريته البنوية التي تُنعت لسانياتها بلسانيات الموضع Linguistique de position في مقابل لسانيات التقابل Linguistique d'opposition لدى سوسير-- إلى أن قيمة العلامة اللسانية مرتبطة باستعمالاتها الممكنة في الخطاب وليس بتقابلها الصوري مع الوحدات الأخرى داخل النظام. (ينظر: Jean dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, p400.). ولذلك فهو يرى أن اللغة، التي هي منطقة غامضة ينتظم فيها الكلام، تتميز عن الخطاب (أو عما هو خروج عن بنية اللغة واستعلاء عليها Transcendance) الذي يمثل بناء للعلامات اللسانية (يتقابل مصطلح بناء Construction مع مصطلح بنية Structure من حيث إن البنية تبدو عناصرها محايثة (أو مترابطة ذاتيا) immanentes بينما يبدو البناء عملا اعتباطيا خارجا عن البنية متساميا عليها، ويتكفل بتنظيم النشاط الفكري في اللغة ونمذجته عن طريق المدركات الحدسية التي هي الأشكال النحوية. (ينظر:

- Bronckart. J. P, Théories du langage, P137.

«العلامة اللغوية – في حال كونها ممثلة لقيمة– شكلا تقابليا»[1]. وبفضل هذا الشكل التقابلي الذي ينتهي دائما بالتمايز تتحدد للعلامة قيمها النسبية المتغيرة بتغير علاقاتها الخلافية، يقول سوسير: «إن علامتين تشتمل كلتاهما على دال ومدلول ليستا مختلفتين، إنهما متمايزتان فحسب، وليس بينهما غير التقابل»[2].

غير أن ما يلفت النظر فيما يجري بين العلامات من اختلاف أن قيمة كلٍّ منها لا تتحقق إلا إذا تقابلت مع وحدات لسانية مثلها، أي أنها تتحدد ضمن النظام[3] Système الذي تنتمي إليه[4]. أو بتعبير آخر إن قيمة العلامة تتحدد بامتلاكها ما لا تمتلكه العلامات الأخرى من سمات داخل النظام اللساني نفسه. فما هو النظام اللساني؟ وما صلته بقيمة العلامة؟.

إن النظام اللساني هو «مجموعة من الوحدات تتحدد كل منها في ضوء العلاقات التي تتبادلها مع بقية الوحدات ومع مجموع النظام»[5]. ويمكننا أن نقول – في ظل هذا الاعتبار، وإذا ما طلبنا المزيد من الدقة – إن نظام اللغة كما تصوره سوسير ليس مجرد نظام من الوحدات في ذاتها بل هو نظام من القيم أي مما تحمله تلك الوحدات من اختلافات معنوية فيما بينها.

---

(1) Martinet. J, Clefs pour La Sémiologie, p84.

(2) C.L.G, p193.

(3) لابد من الإشارة إلى أن سوسير تأثر في مفهوم النظام بكثير من اللسانيين والمفكرين سواء من معاصريه أمثال: بودوان دو كورتوناي، وإ. دور كايم، أو ممن كان قبلهم من لسانيي القرن التاسع عشر أمثال: فون همبوليت، ووليام ويتني. إلا أن ما يلاحظ في درس سوسير للنظام أنه يبدو أنضج رؤية، وأكثر إجراء، وأدق منهجية، وأشمل توظيفا من دروس سابقية. وقد سبقت إشارتنا إلى هذا الموضوع، في الفصل الماضي، عند الحديث عن الفوارق التصورية والمنهجية لمفهوم «النظام» بين المنهج البنوي والمنهج التاريخي (ينظر المبحث رقم: 04).

(4) ينظر: J.Martinet ,Clefs pour La Sémiologie ,p/84.

(5) Roland Eluerd, Pour aborder la linguistique, (TI), les editions ESF Paris, 5edt, p51.

يقول سوسير في شأن علاقة النظام بالقيمة : «إن قيمة العلامة محددةٌ بهذا الشكل [أي ضمن القول بعدِّها أثرا[1] من آثار مبدأ اعتباطية العلامة] لتبيِّن لنا أنه لوهم كبير أن ننظر إلى لفظة مّا على أنها مجرد اتحاد بين صوت ما وتصوره، إن تحديدها بهذا الشكل يعني نفيها عن نظامها الذي هي جزء منه، كما يعني الاعتقاد أنه بوسعنا البدء بالألفاظ وبناء النظام بعد جمعها، بينما يجب الانطلاق – على العكس من ذلك– من الكل المتضامن للوصول بالتحليل إلى العناصر التي يحتويها»[2].

«ومن أجل تحديد مفهوم القيمة، وبيان وجوه استثماره في عمل النظام اللساني عَقَد سوسير مقارنة بينه وبين مفهوم الدلالة[3]؛ وذلك بالنظر فيهما بوصفهما مضمونين، في العلامة اللسانية، مختلفين اختلافا تقابليا يجعل كلا منهما مدخلا إلى واقع لساني مختلف، ووسما لتصور منهجي متميِّز»[4]. يقول سوسير متسائلا: «في أي شيء تختلف هذه القيمة عمّا نسميه بالدلالة ؟ أتكون هاتان الكلمتان مترادفتين؟ لا نعتقد ذلك[...] إنه لمن الضروري توضيح هذه المسألة وإلا تقلّصت اللغة وانكمشت لتصبح مجرد جرد اصطلاحي Nomenclature»[5].

يحاول سوسير بهذا التساؤل أن يمهِّد لبسط إشكالية التداخل بين مصطلحي الدلالة والقيمة واضعا الحدود المنهجية الفاصلة بينهما على الرغم من تشابههما؛ فهو يرى أن عدم التمييز بين المفهومين من شأنه إن يؤدي إلى الحكم على اللغة بأنها لا تعدو أن تكون مجرد جرد اصطلاحي؛ ذلك أن الجرد الاصطلاحي لا تُحدد فيه العلامة إلا بحسب علاقتها بالشيء Referent الذي تحيل إليه في الواقع المادي. وفي ظل الاستجابة

(1) ينظر بيان هذا الأثر في مبحث اعتباطية العلامة من هذا الفصل(المبحث رقم: 5–5–1).

(2) C.L.G, p157.

(3) ينظر الصفحات: (C.L.G, 139, 143, 153-154, 158, 164.).

(4) دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله، ص274.

(5) C.L.G, p158.

لهذا التحديد تنصرف العقول عن إدراك الخاصية الجوهرية في اللغة، وهي خاصية النظام[1].

وحتى يبرهن سوسير على صحة النظر في أن التحديد المنهجي الدقيق للعلامة اللسانية، فيما يكشف عن معالم النظام، إنما يكون بالاستناد إلى قيمتها لا إلى دلالتها يسوق مجموعةً من الأمثلة[2] يقارن من خلالها بين دلالات أزمنة الفعل في بعض اللغات[3]، ويقول في تعليقه على هذه الأمثلة: «إننا في كل هذه الحالات أمام قيم ناجمة عن النظام بدلا من أفكار محددة مسبقا. وعندما نقول إن هذه القيم تقابل تصورات فنحن نقدّر أن هذه التصورات خلافية بشكل محض، وليست محددة إيجابيا بمضمونها، بل سلبيا وذلك بعلاقاتها مع ألفاظ النظام الأخرى. إن خاصيتها الأكثر دقةً هي في أن يكون وجودها مختلفا عن وجود الألفاظ الأخرى»[4].

وتأسيسا لمفهوم النظام اللساني على هذا الوجه المنهجي الذي بيّنّاه، وتأكيدا لدوره الفاعل في تصريف ظواهر اللغة، وفي توجيهه لمجاري الاختلاف بين وحداتها يعتقد سوسير «أن محتوى الكلمات ليس محددا تماما إلا بفضل ما يوجد خارجها[5]»، فالكلمة، من حيث هي جزء من نظام، لا تضطلع بدلالة فحسب بل تضطلع بقيمة

---

[1] ينظر: دبة الطيب، معالم البناء المنهجي لمفهوم النظام عند سوسير، ص370.

[2] يقول سوسير: "لا تعرف العبرية التمييز الجوهري بين الماضي والحاضر والمستقبل، وليس للجرمانية الأولى صيغة خاصة بالمستقبل. وعندما نقول: إنها تعبر عنه بالحاضر نكون قد أفصحنا عن المسألة بكيفية غير ملائمة، لأن قيمة زمن الحاضر في الجرمانية ليست هي نفسها في اللغات التي تملك زمن الحاضر إلى جانب زمن المستقبل"(C.L.G, p161-162.).

[3] ينظر: دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله، ص274-275.

[4] C.L.G, p162.

[5] يراد بالخارج ههنا الجوانب التي تترابط فيها الكلمة، في سياق تقابلي، مع غيرها من الكلمات التي تشبهها داخل نظام من أنظمة اللغة الفرعية. وفي هذا إيحاء بعدم الاحتفاء، عند النظر إلى محتوى هذه الكلمة، بدلالتها المعجمية، بل بدلالاتها التي تقتضيها صلاتها الترابطية والتركيبية مع غيرها من الكلمات. وإن المصطلح الدقيق الذي يحدد به سوسير دلالة الكلمة في هذا الموضع هو القيمة.

على وجه الخصوص»[1]. وليس مصدر هذه القيمة ما تحمله الوحدة اللغوية من دلالة[2] وهي معزولة عن بقية الوحدات بل ما تمنحه إياها بقية الوحدات عندما تنتظم معها ضمن تشكيلة النظام الذي تنتمي إليه[3].

وعلى الرغم مما حظي به مفهوم النظام، فيما بعد، من تطور لدى بعض الدراسين[4] يمكننا القول إنه يعدُّ، لدى سوسير، مشروعا بلغ من الاستواء والنضج والوضوح ماجعله يستنفد، في صياغته المنهجية التأسيسية، سائر المعالم والحدود بحيث لم يترك (هذا المشروع) لمن جاء بعد سوسير إلا إحدى فرصتين اثنتين: إما فرصة

---

(1) C.L.G, p160.

(2) هناك فرق كبير بين الدلالة Singnification والقيمة Valeur في العلامة اللسانية؛ فإذا كانت الدلالة محتوى ذا تحديد مادي إيجابي يُرجع العلامة اللسانية إلى واقع خارج عن نظام اللغة، فإن القيمة تأخذ تحديدا صوريا تستمد به وجودَها من العلاقات الخلافية والتمييزية بين العلامات ضمن الكيان الداخلي للغة. وبهذا يتبين أن الوصف الحقيقي للغة من حيث هي كيان داخلي وواقع نموذجي لا يكون – لدَى سوسير – إلا بهذا التحديد الصوري لعلاقة الفكرة بالصوت في العلامة اللسانية، والمستمَدّ من علاقات النظام وقيمه.

(3) يمكننا أن نضرب على ذلك مثالا بنظام زمن الفعل العربي الذي يستند – في دلالاته الزمنية التقابلية – إلى الزمن السياقي، وهو ما تتقابل ضمنه الصيغ على أساس ما تحمله تراكيبه من قرائن سياقية تساعد على تحديد الدلالة الزمنية المرادة وتوجيهها.إنّ عمل نظامِ زمنِ الفعل في العربية يبرز بشكل تحويلي مفتوح لا يصبح فيه، مثلا، للصيغة «يكتب» كما في قولنا: "لم يكتب محمد درسه" قيمةٌ في ذاتها، إذ إنها لا تدل، هنا، على زمن الحاضر أو المستقبل مثلما تدل عليه صيغتها دلالةً افتراضية أولية بل تدل على زمن الماضي، وذلك بسبب علاقتها بـ «لم» التي من وظائفها النحوية و"النظامية" – مثلما قرّر النحاة – قلب زمن الفعل المضارع من دلالة الحال أو الاستقبال المحصّلة في الدلالة الافتراضية للصيغة إلى دلالة المضِيّ المتحققة بقرينه السياق.

(4) للاطلاع على المسار التطوري لمفهوم النظام بعد سوسير ينظر بحثنا: مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة، منشور ضمن وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات بجامعة منوبة بتونس، في موضوع "اللسانيات وإعادة البناء"، ط1، 2014. وكذا بحثنا: النظام اللساني وآلية عمله من تجريدات سوسير والبنويين إلى تحقيقات التلفظيين، منشور ضمن وقائع المؤتمر الدولي "العودة إلى سوسير" بجامعة مراكش، دار كنوز المعرفة، 2017.

استثماره؛ وذلك من خلال الاستضاءة بخلفيته المنهجية في حقل من حقول المعرفة النظرية للسانيات، أو من خلال إجراء مفهومه وأدواته في بعض الحقول التطبيقية، وإما فرصة الانطلاق من صياغته النظرية لإضافة جهة (أوجهات) منهجية جديدة فيه بغرض اعتمادها في دراسة اللغات[1].

وبقدرٍ من التأمل في نصوص (C.L.G) سنجد أن ما يمنح مفهوم النظام هذه السلطة في عمل اللغة وفي تصريف شؤونها لدى سوسير أنه يعدّه غرضا جوهريا في منهج الدراسة الترامنية الوصفية للغات، ومعيارا تنسيقيا لما يقوم، في ظواهر اللغة، من ترابطات نحوية وتواضعات اجتماعية، ومرجعا نموذجيا ضابطا لسلوكات المتكلمين، وعقدا بينهم ثابتا وإلزاميا تقوم استمراريته على عاملين متناقضين ظاهريا هما: الاتفاق الاعتباطي الذي يكون به الاختيار حرا[2]، والزمن الذي بفضله يثبت هذا الاختيار[3].

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن مفهوم النظام قد احتلّ مكانتَه في ديباجة المنظور المنهجي للسانيات سوسير بوصفه المفهوم المحوري[4] الذي ترتكز عليه نظريته

---

(1) ينظر: دبة الطيب، النظام اللساني وآلية عمله، ص281.

(2) لا يقصد سوسير أن الحرية قائمة بالفعل في السلوك اللغوي بدليل أن اللغة، عنده، هي — خلافا لكل المؤسسات الاجتماعية الأخرى — ثابتة وليس للفرد إزاءها أية إرادة واعية في تغييرها، وإنما مراده أن هنالك حرية مبدئية تنشأ من فكرة الاعتباطية ذاتها، ذلك أن الاتفاق الاعتباطي الذي يقوم على انتفاء العلاقة السببية بين الدال والمدلول يقتضي الاختيار الحرّ الذي لا نتصور له وجودا إلا عند وضع العلامة وفي مَنشئها، وقبل أن تصبح دُولة بين الناس في الاستعمال، فإذا دخلت الاستعمال واعتادها المتكلمون أصبحت ملكا للجماعة اللغوية التي تحوِّلها بدورها إلى وحدة قارة لا يملك الفرد المتكلم إزاءها إلا التقليد والاتباع.

(3) ينظر: C.L.G, p108-109.

(4) الواقع أن لمفهوم النظام اعتبارا لدى كثيرٍ من اللسانيين وليس لدى سوسير فحسب؛ فهو يعدّ من أبرز المفاهيم اللسانية الحديثة، ومن أكثرها إسهاما في توجيه سيرورة البحث اللساني الحديث. ونظرا إلى الأهمية المنهجية التي يحتلها، لا سيما في النظريات المتصلة باللسانيات الصورية الداخلية، فقد خضع لبعض محاولات التطوير وإعادة الصياغة والبناء؛ وهذا ما جعله يتحوّل =

اللسانية، والفكرةَ الجوهرية التي تلتف حولها جل أفكاره؛ فلا نكاد نعثر، في محاضراته، على فكرة أو مسألة مهما هانت أو عظمت إلا ويكون لمفهوم النظام أثر فيها تُفسَّر به، أو يدور مضمونها حوله، أو تتحدَّد قيمتها من خلاله[1].

5-7- العلاقات التركيبية والعلاقات الترابطية الاستبدالية:

لقد استطاع سوسير – في ظل اهتدائه إلى ذلك الفارق المنهجي الحاسم[2] بين العلامة في وضعيتها السلبية المنعزلة وبينها وهي وحدة دالة في نظام – أن ينتبه إلى أهمية العمل اللساني في محورين مهمين يقوم عليهما مبدأ العلاقة بين العلامات، هما محور

= من نظام للعلامات S. de signes، ونظام من القيم S. de valeurs لدى سوسير إلى نظام من الوظائف S. de fonctions لدى مارتيني، ثمّ إلى نظام من الصور S. de figures لدى يالمسليف، ثم إلى نظام معرفي S. cognitif لدى تشومسكي، ثم إلى نظام مفتوح S. ouvert لدى كيليولي. (ينظر: الطيب دبة، مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة، ضمن وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات، 10و11و12 أفريل 2014، بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة- تونس، منشورات مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، ص35، 43).

(1) ينظر: دبة الطيب، مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة، ص40.

(2) سمّيناه فارقا منهجيا حاسما لأنه ينطوي على خلفية منهجية تساعد على إدراك العديد من التفريقات الهامة التي بنى عليها سوسير منهجه اللساني الجديد نذكر منها: 1- التفريق بين التحديد اللساني D. Linguistique للوحدات (وتمثله العلامة من حيث هي وحدة ذات قيمة في نظام) والتحديد المفهومي D. notionelle المادي الذي كان معتمَدا في الدراسات اللغوية السابقة (وتمثله العلامة بدلالتها المادية المباشرة على شيء أو فكرة في الواقع المادي الخارجي)؛ فهناك فرق كبير بين أن نقول مثلا في تعريف الاسم – بالرجوع إلى ما ورد في كتب النحاة العرب القدامى، وبناءً على معطيات التحديد اللغوي الداخلي للوحدات- إنه ما يقبل التعريف، والتنوين، وأن يوصف، وأن يضاف .. الخ وبين أن نتّجه إلى تحديده تحديدا مفهوميا معجميا لا صلة له بنظام اللغة فنقول: هو ما دلّ على شيء، أو هو ما دلّ على ذات أو على معنى. 2- التفريق بين الواقع اللغوي الداخلي والواقع الخارج عن المدى اللغوي 3- التفريق بين الدراسة المعتمدة على معطيات النظام، وهي التي تسعى إلى رصد ظواهر اللغة في كليتها رصدا جامعا تحكمه الشمولية والاطراد، والدراسة التي تتعامل مع ظواهر اللغة ووحداتها من حيث هي كيانات معزولة.

العلاقات التركيبية R.Syntagmatiques ومحور العلاقات الترابطية الاستبدالية R.Associatives et Paradigmatiques[1].

أما العلاقات الترابطية الاستبدالية فهي تلك العلاقات التي تحقق وظيفتها ضمن إدراك الترابط الذهني الحاصل بين العلامة اللغوية والعلامات التي يمكن أن تحل محلها مما يمكن أن تتسم معه – خارج الخطاب – بشيء مشترك، وتترابط معه في الذاكرة مشكِّلةً مجموعات تسودها علاقات مختلفة[2].

أما العلاقات التركيبية فهي تلك العلاقات التي يصفها سوسير بأنها «مبنية على صفة اللغة الخطية Linéarité، تلك الصفة التي لا تقبل إمكانية لفظ عنصرين في آن، وهذان العنصران إنما يقع الواحد منهما إلى جانب الآخر ضمن السلسلة الكلامية»[3]، وتكمن أهمية هذه العلاقات في أن «عبارة ما في تركيب ما لا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع ما يسبقها أو ما يليها أو الاثنين معا»[4].

وتبرز سمة العمل اللساني للعلاقتين التركيبية والاستبدالية الترابطية في أنهما يمثلان المجال الإجرائي الذي يشتغل فيه النظام ويتحكم، عن طريقه، في تنظيم العلامات، وفي ربط بعضها ببعض، ويجسد آلية الاختلاف والتقابل فيما بينها، وفي الشكل البياني الآتي مزيد من الشرح والتوضيح للطريقة التي تعمل بها كل واحدة من هاتين العلاقتين؛ وذلك من خلال قراءة لسانية تقابلية وتباينية للمثال الآتي:

– العلم سبيل السيادة

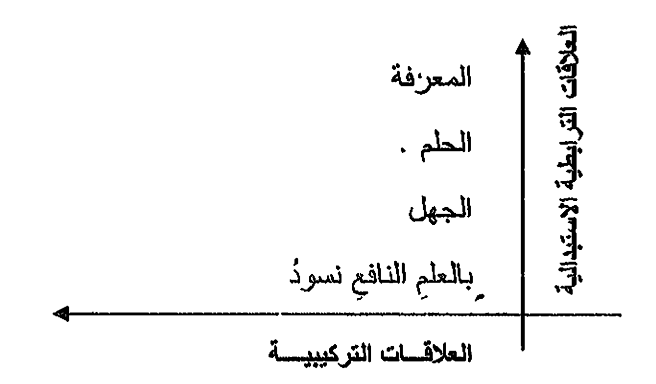
---

(1) يزعم ياكبسون أن الذي أوحى لسوسير بملاحظة هذين المحورين هو كروسيفسكي تلميذ بودوان دي كورتناي. (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، العدد07، 1997، ص14).

(2) ينظر: C.L.G, p170.

(3) C.L.G, p170.

(4) Ibid, p171.



فكلمة "العلم" تتقابل مع كلمات أخرى مثل: المعرفة والدراية.. (في سياق الترادف)، ومع كلمات مثل: الجهل والسفاهة..(في سياق التضاد)، ومع كلمة الحِلم مثلا (في سياق التجانس)، وهكذا.. ومن وحي هذه المقابلة بين كلمة العلم وهذه الكلمات التي تشبهها وتختلف معها في الوقت ذاته، تستمد كلمة العلم قيمها الدلالية. والأمر نفسه يمكن الوقوف عليه مع الكلمتين الأخريين في الجملة: "النافع"، و"نسود". ولا يقتصر الترابط والاستبدال على مستوى الكلمات فحسب بل إن الحروف كذلك تحظى بنفس الإجراء، وهذا ما نجده مثلا في الحرف (س) في كلمة "السلم"، والحرف (ح) في كلمة "الحلم" من علاقات ترابطية استبدالية مع الحرف (ع) في كلمة "العلم"، وحتى الحركات الإعرابية تتقابل فيما بينها تقابلا ترابطيا استبداليا؛ فعلامة الجرّ (ـِـ) مثلا في المحل الإعرابي لكلمة "النافع" الدالة هنا على الصفة تستمدّ قيمتها النحوية من تقابلها مع علامة: النصب (ـَـ) في حال الدلالة على المفعول في سياق قطع النعت عن منعوته والنصب على الاختصاص، ومن تقابلها مع علامة الرفع (ـُـ) في حال الدلالة على الخبر، وذلك بقطع النعت عن منعونه كذلك.

أما عن العلاقات التركيبية في هذا المثال فتمثُّلها يبدو أظهر وأبسط من العلاقات الاستبدالية، ذلك أن بين كل وحدة صوتية وأخرى علاقة تركيبية؛ وهو ما يوضِّحه التحليل الفونولوجي للفونيمات الواردة في كلمة "العِلْمُ":

/ ء ـَـ – ل – ع – ـِـ – ل – م – ـُـ /

كما أنّ بين كل كلمة وأخرى علاقة تركيبية، وقد تكون العلاقة التركيبية بين وحدتين إحداهما ملصقة بالأخرى للدلالة على معنى مفرد؛ «فوحدة مثل désireux (راغب) تنقسم إلى وحدتين فرعيتين (désir-eux) غير أنهما ليستا جزءين مستقلين بل تضاف إحداهما إلى الأخرى ببساطة»[1]. ومعنى ذلك أن قيمة هذين العنصرين ليست إلا في تعاضدهما التركيبي[2]. وينبّه سوسير، في شأن هذا التعاضد، إلى شرط هام مفاده أن دراسة العلاقات التركيبية تتمّ في جانبها الذي تنتمي فيه إلى اللغة لا إلى الكلام[3].

ومعنى ذلك أن مفهوم العلاقات التركيبية الذي يريده سوسير إنما يتمظهر فيما تعمل به قوانين النظام اللساني، وفيما تقرِّره آلية منطقه البياني النموذجية القارّة، لا في ما تعمل به قوانين الكلام[4]، وما تعرفه ملفوظاته من حركية وخروج عن النماذج، لكونها تخضع لإرادة المتكلم واختياراته، وتتنوع أساليبها بتنوع الأغراض والمقامات.

وعليه فإن ما يمنح تركيبا مّا مكانةً في اللغة هو انتماؤه إلى مجموعة من الوحدات المشتركة في سمات معروفة ومميزة: فوحدة désir-eux مثلا تأخذ مكانتها في اللغة الفرنسية من انتمائها إلى مجموعة من العبارات المستعملة مثل: chaleur - eux (وُدّي) وchanc - eux (محظوظ) الخ...[5]

---

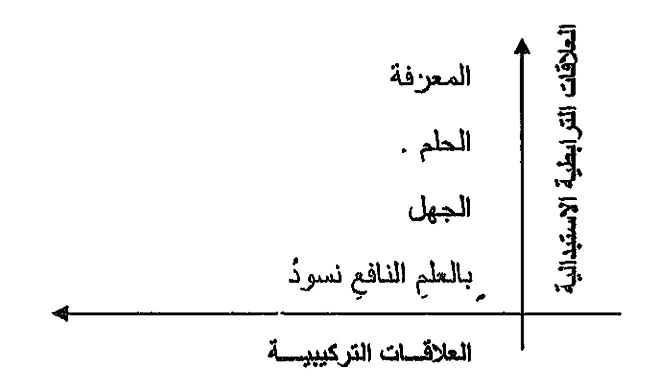
(1) C.L.G, p203.

(2) ومثاله في اللغة العربية أن الفعل في الجملة الفعلية لا قيمة له من دون بقية وحدات الجملة: فهو لا يحقق وظيفته النحوية إلا من خلال ما تثمره صلته "التركيبية" بالفاعل إذا كان لازما، وبالفاعل والمفعول إذا كان متعديا، وبغيرهما من المتعلقات إذا كان السياق التركيبي يقتضيها.

(3) ينظر: C.L.G, p32,37,42.

(4) يرتبط مبدأ الدراسة التركيبية باللغة كما يرتبط بالكلام غير أنه في الكلام يعمل بشكل حرّ لا يخضع للقاعدة النموذجية «النظامية» بقدر ما يخضع للاختيارات الفردية وللظروف والملابسات الشخصية المرافقة لمقامات المتكلمين. وهذا أحد الأسباب التي جعلت سوسير يتردد في قبول العمل بمفهوم "الجملة" في لسانياته نظرا إلى أنه أقرب إلى مجال الكلام وأدل عليه من مجال اللغة (ينظر: p172-173).

(5) ينظر: C.L.G, p178.



فكلمة "العلم" تتقابل مع كلمات أخرى مثل: المعرفة والدراية.. (في سياق الترادف)، ومع كلمات مثل: الجهل والسفاهة..(في سياق التضاد)، ومع كلمة الحِلم مثلا (في سياق التجانس)، وهكذا.. ومن وحي هذه المقابلة بين كلمة العلم وهذه الكلمات التي تشبهها وتختلف معها في الوقت ذاته، تستمد كلمة العلم قيمها الدلالية. والأمر نفسه يمكن الوقوف عليه مع الكلمتين الأخريين في الجملة: "النافع"، و"نسود". ولا يقتصر الترابط والاستبدال على مستوى الكلمات فحسب بل إن الحروف كذلك تحظى بنفس الإجراء، وهذا ما نجده مثلا في الحرف (س) في كلمة "السلم"، والحرف (ح) في كلمة "الحلم" من علاقات ترابطية استبدالية مع الحرف (ع) في كلمة "العلم"، وحتى الحركات الإعرابية تتقابل فيما بينها تقابلا ترابطيا استبداليا؛ فعلامة الجرّ (ـِـ) مثلا في المحل الإعرابي لكلمة "النافع" الدالة هنا على الصفة تستمدّ قيمتها النحوية من تقابلها مع علامة: النصب (ـَـ) في حال الدلالة على المفعول في سياق قطع النعت عن منعوته والنصب على الاختصاص، ومن تقابلها مع علامة الرفع (ـُـ) في حال الدلالة على الخبر، وذلك بقطع النعت عن منعونه كذلك.

أما عن العلاقات التركيبية في هذا المثال فتمثُّلها يبدو أظهر وأبسط من العلاقات الاستبدالية، ذلك أن بين كل وحدة صوتية وأخرى علاقة تركيبية؛ وهو ما يوضِّحه التحليل الفونولوجي للفونيمات الواردة في كلمة "العِلْمُ":

/ ء ـ ـَـ ـ ل ـ ع ـ ـِـ ـ ل ـ م ـ ـُـ /

كما أنّ بين كل كلمة وأخرى علاقة تركيبية، وقد تكون العلاقة التركيبية بين وحدتين إحداهما ملصقة بالأخرى للدلالة على معنى مفرد؛ «فوحدة مثل désireux (راغب) تنقسم إلى وحدتين فرعيتين (désir-eux) غير أنهما ليستا جزءين مستقلين بل تضاف إحداهما إلى الأخرى ببساطة»[1]. ومعنى ذلك أن قيمة هذين العنصرين ليست إلا في تعاضدهما التركيبي[2]. وينبّه سوسير، في شأن هذا التعاضد، إلى شرط هام مفاده أن دراسة العلاقات التركيبية تتمّ في جانبها الذي تنتمي فيه إلى اللغة لا إلى الكلام[3].

ومعنى ذلك أن مفهوم العلاقات التركيبية الذي يريده سوسير إنما يتمظهر فيما تعمل به قوانين النظام اللساني، وفيما تقرِّره آلية منطقه البياني النموذجية القارّة، لا في ما تعمل به قوانين الكلام[4]، وما تعرفه ملفوظاته من حركية وخروج عن النماذج، لكونها تخضع لإرادة المتكلم واختياراته، وتتنوع أساليبها بتنوع الأغراض والمقامات.

وعليه فإن ما يمنح تركيبا مّا مكانةً في اللغة هو انتماؤه إلى مجموعة من الوحدات المشتركة في سمات معروفة ومميزة: فوحدة désir-eux مثلا تأخذ مكانتها في اللغة الفرنسية من انتمائها إلى مجموعة من العبارات المستعملة مثل: chaleur - eux (وُدّي) وchanc - eux (محظوظ) الخ...[5]

---

(1) C.L.G, p203.

(2) ومثاله في اللغة العربية أن الفعل في الجملة الفعلية لا قيمة له من دون بقية وحدات الجملة: فهو لا يحقق وظيفته النحوية إلا من خلال ما تثمره صلته "التركيبية" بالفاعل إذا كان لازما، وبالفاعل والمفعول إذا كان متعديا، وبغيرهما من المتعلقات إذا كان السياق التركيبي يقتضيها.

(3) ينظر: C.L.G, p32,37,42.

(4) يرتبط مبدأ الدراسة التركيبية باللغة كما يرتبط بالكلام غير أنه في الكلام يعمل بشكل حرّ لا يخضع للقاعدة النموذجية «النظامية» بقدر ما يخضع للاختيارات الفردية وللظروف والملابسات الشخصية المرافقة لمقامات المتكلمين. وهذا أحد الأسباب التي جعلت سوسير يتردد في قبول العمل بمفهوم "الجملة" في لسانياته نظرا إلى أنه أقرب إلى مجال الكلام وأدل عليه من مجال اللغة (ينظر: p172-173).

(5) ينظر: C.L.G, p178.

الباب الثاني

مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها

(دراسة في المجال النظري)

الفصل الأول

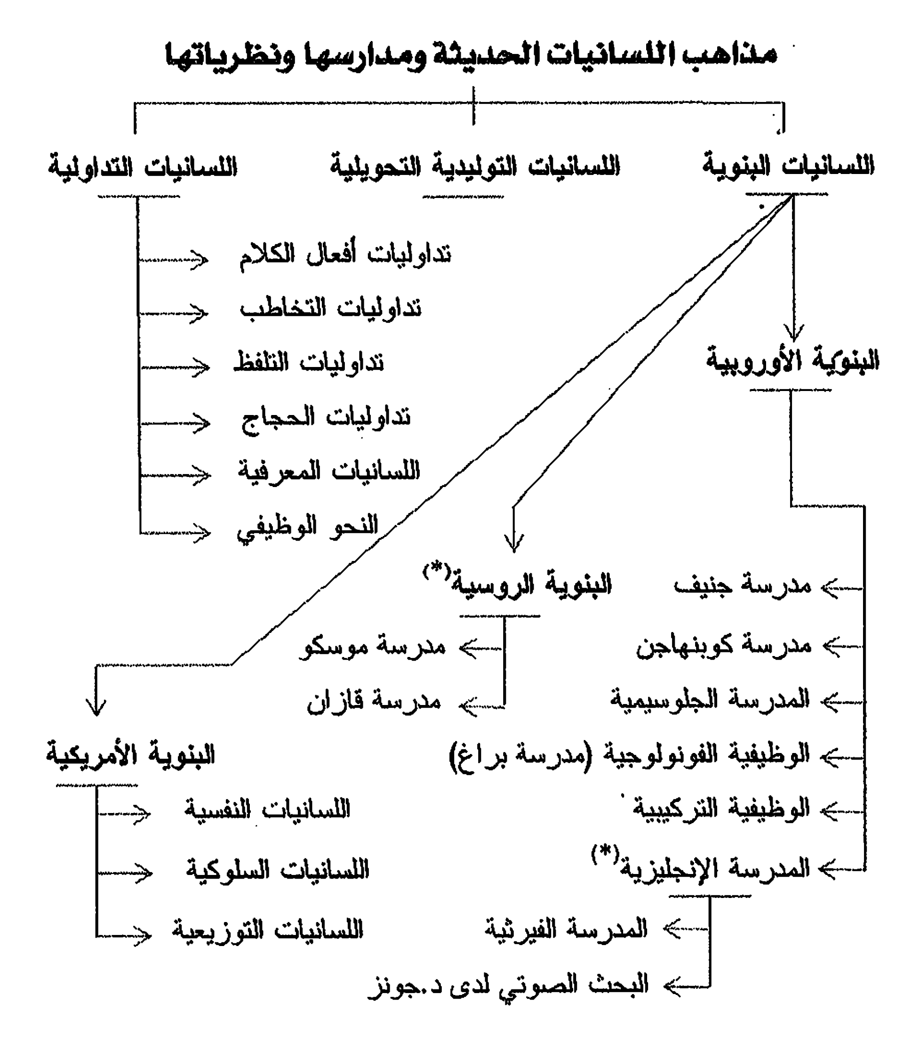
مبادئ اللسانيات البنوية الأوروبية

(من خلال أشهر المدارس والنظريات)

تمهيد:

تبرز مبادئ علم اللسان الحديث في صورة مفاهيم ونظريات متشعبة ومتداخلة؛ منها ما يتشابه، ومنها ما يختلف، ومنها ما يتعارض، ومنها ما يقوم على أنقاض مذهب آخر أو نظرية أخرى. لذا لا يمكننا أن نطّلع عليها اطلاعا دقيقا وافيا، ولا أن نميز فيها بين خصائصها المنهجية، ولا أن نقف على متابعة تطوراتها متابعة دقيقة واضحة إلا إذا عمدنا إلى تصنيفها والمقابلة فيها بينها على أساس ما تتمايز به من حيث أدوات منهجها، وموضوعات بحثها اللساني، وأغراضه. ولا يمكننا أن نقف على وجوه هذا التمايز دون النظر إلى تلك المفاهيم والنظريات اللسانية ضمن إطارها الشمولي من حيث انتظمت في شكل مذاهب كبرى أو نزعات، ثم في شكل مدارس، ثم بعد ذلك في شكل نظريات.

ولمعرفة الهيكل التصنيفي لمذاهب علم اللسان الحديث، ولمذهب اللسانيات البنوية بشكل خاص، ولما ينتظم فيه من مدراس ونظريات ندعو القارئ الكريم إلى أن يتتبع ما تفضي إليه تفريعات الشكل البياني الآتي:



الواقع أن اللسانيات الحديثة لم تعرف أوّلَ انتشارها ولم تجد مبادئُها بدايةَ تشكّلها المنهجي وصياغتها النظرية المتكاملة إلا حينما أخذ أثر الدرس اللساني التاريخي يزول وينحسر بين أوساط الباحثين اللسانيين، وذلك بعد أن ساد الشعور بضغط الحاجة إلى

(*) هـذه المدارس (المدرسة الإنجليزية ممثلةً في أعمال كل من فيرث ود.جونز، والمدرستان الروسيتان: مدرسة موسكو، ومدرسة قازان) يشير أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنها لم تنبثق عن البنوية السوسيرية غير أنها تأثّرت بها فيما بعد. (ينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص170). ونلاحظ أن بعض هذه الأعمال، وإن لم تنبثق عن البنوية، تبدو مشابهة لأعمال البنويين مثلما سيتبيّن خلال التعرّض لمفاهيمها (ينظر: 2-1، 2-2 من هذا الفصل).

رؤيةٍ لسانية جديدة. وأخذ ذلك الشعور ينمو ويتزايد حتى وجدت محاضرات سوسير من يقرؤها باهتمام ويدرك وجاهة طروحاتها وأهمية الثورة اللسانية التي جاءت بها، وقد كان ذلك – في البداية- على يد لفيف من اللسانين أمثال: بالي، وسيشهاي، وياكبسون، وتروبتسكوي، ومارتيني، وهيلمسليف، وبلومفيلد، وغيرهم ممن فهموا توجهات الدرس اللساني في الـ C.L.G، وأدركوا أبعاده الإبستمولوجية وأسسه المنهجية، وتبنَّوا طروحاته، وسخّروا أقلامهم لشرح مقولاته، واستثمار مفاهيمه وتعريفها للدارسين، فكانوا القراء الخبراء، والشراح المقتدرين، والنظّار المبدعين بما شرحوه ووضحوه واستثمروه من تلك المبادئ السوسيرية، وبما أضافوه إليها من نظريات ومبادئ، وبما أثاروه، في قراءتها، من قضايا ومناقشات. وقد ظهر ذلك بوضوح في أعمال العديد من المدارس اللسانية إنْ في أوروبا أو في أمريكا. وإن كانت المدارس البنوية أهمّ هذه المدارس وأشهرها، وذلك بفضل ريادتها للبحث اللساني الحديث، وبفضل تأسيسها لأهمّ معالمه ومقولاته، واستيعابها لأكبر قدر من مبادئه ونظرياته.

وإن المتتبع لأعمال اللسانيات البنوية ليجدها تتمظهر في بنويتين اثنين: أوروبية وأمريكية؛ أما الأوروبية فتبرز سمتها المميِّزة في ما تتفق عليه مدارسها من الاحتفاء بمبدأ الوظيفة التواصلية[1] على الرغم مما بينها من اختلاف وتباين، ولذلك تسمى لسانياتها بالوظيفية Fonctionnalisme ، وأما البنوية الأمريكية فلئن قدِّر لها – في بدايات ظهورها على يد سابير- أن تستلهم مفاهيمها من علم النفس الذهني، وتكرّس الاهتمام بالمعطى النفسي في الدراسة اللسانية لظواهر اللغة فقد عرفت بعد ذلك، على يد بلومفيلد، تطورا ملحوظا جعلها تحوّل غرض البحث اللساني إلى الاحتفاء بالمعطى الطبيعي متأثرةً بجديد علم النفس السلوكي، ودفع بها إلى أن تأخذ سمتها المميِّزة في

---

(1) الحق أن سوسير هو أول من أشار إلى أداء اللغة لوظيفة التواصل من خلال بيانه لتمظهراتها الاجتماعية، وتنسيقاتها التواضعية، وشرحِه لدورة التخاطب الكلامي (ينظر: .C.L.G, p23-35).

دراسة مفهوم مختلف يقابل مفهوم الوظيفة في اللسانيات الأوروبية ويتناظر معه، وهو مفهوم التوزيع. ونظرا إلى هيمنة هذا المفهوم ولوجاهته صارت تُنعت اللسانيات البنوية الأمريكية بالتوزيعية Distributionnalisme.

ولئن كنّا قد أفردنا هذا الفصل – استجابةً لمقتضيات المعيار المنهجي لعناصر موضوع هذا الكتاب- لاستعراض مدارس اللسانيات البنوية الأوروبية فقد أرجأنا التعرض لجهَود اللسانيات البنوية الأمريكية إلى الفصل الموالي.

1- مدارس اللسانيات البنوية الأوروبية (اللسانيات الوظيفية):

الوظيفيون Fonctionnalistes هم اللسانيون الذين ينطلقون، في دراستهم للغة، من مبدأ البحث عن الوظائف (أو الأعمال، أو الأدوار) التي يمكن أن تؤديها الوحدات اللغوية؛ وهو مبدأ انتبه له سوسير وتابعه فيه سائر البنويين الوظيفيين، ذلك أن «من بين اكتشافات سوسير في لسانياته التصريح بأهمية ما تؤديه اللغة من دور يجعلها وسيلة للتواصل، بينما رآه المقارنون Comparatistes سببا للانحطاط»[1].

يُطلق مصطلح الوظيفة لدى البنويين على «الدور (أو العمل) الذي يؤديه عنصر لساني (فونيم، مورفيم، كلمة، مركب) في البنية النحوية للملفوظ Enoncé، ويمكننا، في هذا السياق، أن نتحدّث عن وظيفة المسند إليه ووظيفة المسند اللتين تحدّدان العلاقة الأساس في الجملة، وعن وظائف الوحدات المُكمِّلة (المفاعيل، الظروف)التي تحدّد أو تكمل معنى بعض المصطلحات»[2].

والحق أن مفهوم الوظيفة يُعدُّ من المفاهيم الأكثر تداولا في علم اللسان الحديث، وقد استجابت نشأته لحاجة إبستمولوجية ومنهجية أدت بالدراسة البنوية إلى تبني مبدأ الشرح والتفسير. وذلك استنادا إلى أن «الاهتمام بمبدأ الوظيفة Fonction يقود إلى

---

(1) Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p42.
(2) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p204.

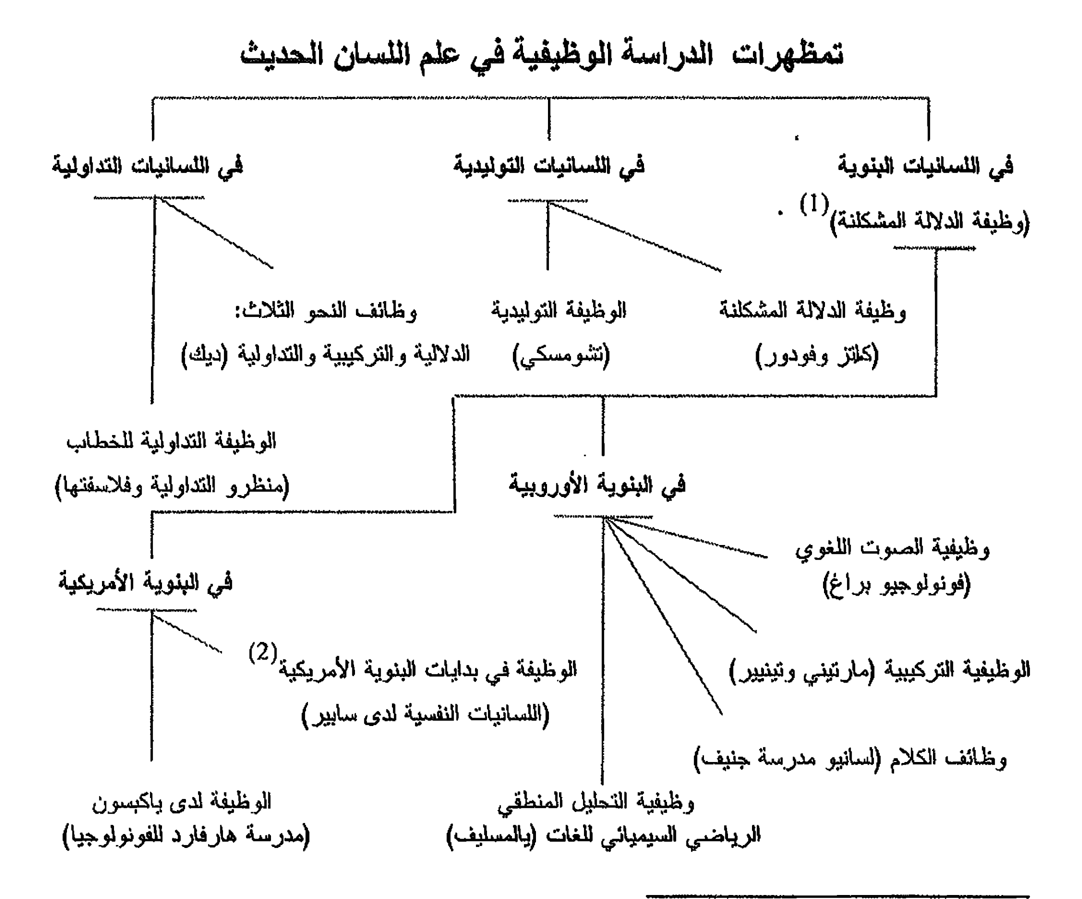
الفكرة القائلة إن دراسة حالة لغةٍ مّا مستقلةً عن أي اعتبار تاريخي يمكنها أن تحصل على قيمة تفسيرية valeur explicative وليس فقط وصفية descriptive»[1].

وبشيء من التأمل في الكتابات اللسانية الحديثة يتبيّن أن التحليل الوظيفي للغة ليس حكرا على البنويين وحدهم؛ فهو متنوع الدلالة متعدد الاتجاهات بحيث يخترق الحدود المنهجية لأكثر الدراسات اللسانية المعاصرة، وهذا ما جعله مفهوما انسيابيا مائعا ينطلق منه اللسانيون من مختلف مذاهب علم اللسان الحديث (البنوية، والتوليدية، والتداولية) ولكن بأغراض وتوجهات منهجية وإبستمولوجية مختلفة ومتناقضة أحيانا. وفيما يلي شكل بياني نقدّم فيه عرضا تصنيفيا لأبرز تمظهرات[2] الدراسة الوظيفية في مذاهب علم اللسان الحديث ومدارسه:

---

(1) Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p164.

(2) بعض هذه التمظهرات تعدُّ الوظيفة، في منهجه، أساسا محوريا بحيث يأخذ مصطلحُها مكانَه في عنوان الدراسة ذاته (مثل وظيفية مدرسة براغ، ووظيفية أندري مارتيني، ووظيفية سيمون ديك)، وبعضها الآخر تأخذ فيه الوظيفة مكانها بوصفها وجها من وجوه الدراسة أو مظهرا من مظاهرها فحسب (مثل الدراسة الوظيفية لدى تشومسكي، ولدى يالمسليف).



(1) الدلالة المشكلنة (أو المصورنة) هي ما يرصده البنويون ضمن التحليل الشكلي (الصوري) لمستويات النظام الداخلي للغة وما يستدعيه من علاقات وتقابلات. ويمكننا – إذا ما علمنا أن البنويين لا يهتمون بالدلالة في ذاتها وإنما يهتمون بشكلها فحسب– أن نُبطل ما قد يقوم في الأذهان من تعارض بين هذا الكلام وبين ما ذكرناه من قبل (ينظر المبحث رقم 5-6 من الفصل الماضي)، ومفاده أن سوسير، وهو شيخ البنويين، ينطلق في درسه للغة من إقصاء الدلالة. وبهذا يتبين أن الدلالة المشكلنة تتقابل مع الدلالة المستمدة من خارج حدود بنية اللغة ونظامها أي مما يحيل إليه المتكلم من أشياء ومضامين في الواقع المادي الذي يجري فيه التواصل باللغة (مضامين الخطاب وظروفه المقامية المختلفة). وهذه الدلالة هي المقصودة بالإقصاء في منهج البنويين.

(2) لم تعرف البنوية الأمريكية الوظيفةَ إلا في بداياتها التأسيسية مع إ. سابير. ولـمّا تبنّى ر. بلومفيلد المنهج السلوكي في اللسانيات رفَضَ الاهتمام بكل ما له صلة بالمعنى أو بالمكونات الداخلية للظاهرة اللغوية، وتبعه في ذلك سائر اللسانيين التوزيعيين.

تبرز مبادئ التحليل الوظيفي في اللسانيات البنوية الأوروبية – كما هو مبيَّن في الشكل البياني السابق – في أعمال أربعة اتجاهات متباينة هي: الاتجاه المحتفي بوظائف الكلام، وتمثله أعمال مدرسة جنيف، والاتجاه المحتفي بالدراسة الوظيفية للصوت اللغوي، وتمثله جهود حلقة براغ، واتجاه الدراسة الوظيفية للتراكيب، وتمثله أعمال أ.مارتيني ول.تينيير، واتجاه التحليل السيميائي للغة القائم على الاعتماد الصارم للتحليل المنطقي والدراسة الصورية، وهو ما تتبناه وتشتغل به المدرسة الجلوسيمية لهيلمسليف. وفي المباحث الموالية سنعمد إلى استعراض مفاهيم هذه المدارس وتحليلها بما يُبين عن توجّهاتها وأغراض بحثها، ويكشف عمّا بينها من فوارق وخصوصيات.

1-1- مدرسة جنيف:

تمثل هذه المدرسة امتدادا مباشرا لما جاء به سوسير، حتى إن لسانياتها تُنعت بالسوسيرية[1]؛ ذلك أنها تضمّ «جملة من زملاء سوسير وطلبته في جامعة جنيف»[2]، وتتبنى مبادئه اللسانية وطروحاته. وتتجلى بنويَّتها في سعيها إلى استثمار مفاهيم C.L.G، ولكن في مجال مختلف عن المجال الذي احتفى به سوسير ودعا إلى دراسته، وهو مجال لسانيات الكلام. وتظهر جوانب هذا الاستثمار في أعمال لسانيين متميزين نذكر منهم شارل بالي Ch.bally (1865–1947)، وألبرت سيشهاي A.Sechehaye (1870–1946)، وهنري فراي H. Frei (1899-1980)، وروبير كوديل R.Godel (1902-1984).

استطاع لسانيو مدرسة جنيف – انطلاقا من القاعدة التي بنى عليها أستاذهم محاضراته– أن يوجدوا نحوا منطقيا ونفسيا[3]، كما تمسّكوا بمبدأ اللسانيات التزامنية؛ فقد عمل به شارل بالي، مثلا، في تحليله للغة الفرنسية، وفي مقارنته بين نظامَيْ اللغتين

---

(1) الواقع أن أنصار هذه المدرسة أنفسهم يحرصون على تسمية أعمالهم بالسوسيرية (ينظر:

- Frei. H (1947), La linguistique Saussurienne à Genève Depuis 1939, 107-109.

- Christian Puech, «7. Saussure: Réception et héritage», p8-9.

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، ص187.

(3) ينظر: Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p70.

الفرنسية والألمانية في كتابه: "اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية" Linguistique générale et linguistique française 1932 et 1944[1].

ومما يميز هذه المدرسة نزعتها القوية إلى الدراسات التي تعالج الجانب الانفعالي (التأثيري) Affectif في اللغة، وهو الجانب الذي نجد في الاحتفاء به تفسيرا واضحا لتحويل موضوع الدرس اللساني – لدى أنصار هذه المدرسة – من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، وهو ما سنتبيّنه خلال ما سنعرضه في هذا المبحث من قضايا لسانية ومواقف. ويمكننا متابعة أبرز ما تميّزت به هذه المدرسة في الأعمال التي قدّمها شارل بالي، وهنري فراي. ومن أهم ما قدّمه شارل بالي القضايا اللسانية الآتية:

– مناقشته لثنائية اللغة والكلام بما أسفر، لديه، عن وجهة نظر جديدة تبحث في إحياء الدراسة للطرف الثاني من هذه الثنائية وهو الكلام، ذلك القطاع الهام الذي سكتت عنه محاضرات سوسير استجابة لضرورة منهجية اقتضاها التوجه الصارم للدراسة البنوية عنده[2]. وكانت نتيجة هذه المناقشة عند بالي وضع نظريته الخاصة بمبدأ التحقيق Actualisation. وتستهدف هذه النظرية، عن طريق تحويل اللغة إلى كلام، تحويلَ المفاهيم المجردة إلى مفاهيم تتصل بالواقع، أي تحويل المفترض[3] Virtuel إلى متحقق Actualisé. «ويفرّق شارل بالي – محتفيا بدراسة التحقيق، أي تحقيق اللغة في الكلام– بين الفونيم المفترض والفونيم المتحقق؛ فهو يعُدّ الفونيم مفترضا ما دام معزولا، منظورا إليه في ذاته، بينما يعدّه متحققا منذ أن يظهر في سلسلة كلامية دالة»[4].

---

(1) ينظر: Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p70.

(2) حسم سوسير العلاقة بين اللغة والكلام منذ البداية جاعلا اللغة الغرض الجوهري في لسانياته المحتفية بمعطيات الدراسة الصورية، ومبعدا كل ما له صلة بالعالم الخارج عن المدى اللغوي، ومنه الكلام إلا أن يكون عينةً في بحثه اللساني. (لمزيد من الاطلاع ينظر: المبحث رقم: 5-3 من الفصل السابق).

(3) الافتراضي هو كل ما يستمد من اللغة Langue في إطارها الصوري من حيث هي قوانين تجريدية. والمنجز هو كل ما ينتمي إلى الكلام Parole من حيث هو تحقيق فعلي لقوانين اللغة.

(4) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, p507.

- وفي ظل اهتمام بالي بثنائية اللغة والكلام ومناقشته لها استطاع أن يكون أول مؤسس للأسلوبيات[1] وصفها موضوعا من موضوعات لسانيات الكلام. وقد وُصفت أسلوبياته بالانفعالية استنادا إلى تحديده لموضوعها بأنه دراسة «ظواهر التعبير اللغوي المنتظمة بتأثير محتواها الانفعالي»[2]، ذلك المحتوى الذي يجعل منها واقعة فردية متميزة[3]. ويمكن القول إن نظرية شارل بالي المتصلة بلسانيات الكلام، وبأسلوبه، تعد رائدة اللسانيات التداولية، أو، بتعبير أدق، رائدة اللسانيات التلفظية، تلك التي وجدت التطور فيما بعد لدى بنفنست وديكرو ، غير أن اهتمام بالي بالمفاهيم الأسلوبية في ظل استثماره لمفاهيم سوسير ساقه إلى أن يكون أحد المشتغلين بقضايا اللسانيات البنوية.

- تأسيسه لمفهوم النقل المكاني، أو النقل الموضعي Transposition (أو Translation) عند تحليله لوظائف الكلمات تبعا لمواضعها المختلفة في الجمل، والذي يقصده بالي بهذا المفهوم تلك «العلاقة الموجودة بين كلمتين أو بين مجموعة من الكلمات ذات طبيعة مختلفة لكنها تملك الوظيفة النحوية نفسها[4]، وتبدو هذه العلاقة قريبة، في بعض الجوانب، من مفهوم التحويل»[5].

---

(1) من أشهر ما يُعرّف به علم الأسلوب (أو الأسلوبيات) أنه الدراسة العلمية للأسلوب في الأعمال الأدبية (ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p448).

(2) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p448.

(3) وهذا يكرس مبدأ "الاختيار" في تعريف الأسلوب عند الأسلوبيين، بوصفه حدثا يتجاوز البنية النموذجية للغة مخضعا صياغة الملفوظ لإرادة المتكلم وطريقته الخاصة في التعبير.

(4) ومثال ذلك في اللغة الفرنسية نقل الصفة Adjectif إلى موضع الاسم الموصوف Substantif لتؤدي وظيفته كما في المثال التالي: Le bleu du ciel. ومثاله في اللسان العربي العلاقة الموجودة بين الخبر الجامد والخبر الوصف (المشتق) كما في قولنا: «قلبُك حجرٌ» إذ يؤدي الاسم الجامد (حجر) وظيفة الاسم الوصف (المسند) مادام محتلا موضعه في الجملة الاسمية التي لا يسمح نظامها البياني بأن يكون خبرها جامدا إلا إذا أدى معنى الوصف.

(5) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p493.

أما بالنسبة لما قدّمه هنري فراي فالأمر لا يختلف كثيرا عما جاء به بالي؛ ذلك أنهما انطلقا من المجال نفسه عند ممارستهما للبحث اللساني البنوي، وهو مجال "لسانيات الكلام"؛ فإذا كانت دراسة بالي قد أسفرت لديه عما أصبح يسمى، فيما بعد، بعلم الأسلوب مثلما أوضحناه في الصفحة السابقة فقد أسفرت دراسة لسانيات الكلام لدى فراي عن توجّه لساني متميز يعد رائدا في مجال اللسانيات الوظيفية، وذلك من خلال كتابه La grammaire des fautes "نحو الأخطاء". وفيه يتعرّض لدراسة ظواهر الكلام بمنظور وظيفي متميز سعى، من خلاله، إلى «تفسير الوقائع اللغوية التي تعدّ انحرافا (أخطاء نحوية) عن النسق [النظام] في ضوء الوظائف التي تقوم اللغة بتلبيتها (حاجات، رغبات غريزية...الخ)»[1]. لقد اهتمّ فراي بدراسة هذه الانحرافات انطلاقا من ملاحظته لأهميتها مبينا أن لها مبررها في الوجود من حيث إنها تستجيب تارةً لاحتياجات، وتارة لمتطلبات في التعبير الانفعالي وجد أن المتكلمين يلجؤون إليها انطلاقا من حاجتهم إلى التعبير عن أغراض ووظائف لا يجدونها في نظام اللغة "الصحيحة"[2].

والواقع أن بحث فراي في وصف اللغة يبدو أقل أهمية من بحثه في وصف عملها الوظيفي أي الطريقة التي تبدو من خلالها مستعملة فعليا في مرحلة زمنية مّا. ولذلك فهو لا يدرس اللغة المسماة "صحيحة" فحسب بل كل ما يحقق نشازا أو خلافا بالنظر إلى اللغة التقليدية مثل: الأخطاء، والاستعمالات المبتدعة، والخطاب الشعبي، واللغة الاصطلاحية العامة، والحالات الشاذة أو المختلف فيها، والارتباكات النحوية ... الخ. لقد اهتم فراي بهذه الانحرافات بشكل خاص بوصفها تكشف عمّا يمكن أن ينتظره المتكلم من اللغة لكنه لا يجده فيها[3]. ومن أجل دراسة هذه الانحرافات سعى

---

(1) ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص189.

(2) ينظر: Frei. H, La grammaire des fautes, Presses universitaires de Rennes, 2011, p18

(3) ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p47-48.

فراي إلى ربطها بالحاجات اللغوية المتحكِّمة في ممارسة الكلام عامدا إلى وصفها وتقعيدها ضمن مجموعة من الوظائف. وقد انتهى فراي، في تتبعه لهذه الوظائف وفي ضبطه لأصنافها، إلى خمس وظائف يمكننا استعراض مفاهيمها كالآتي:

– **وظيفة التماثل**[1] Assimilation: وهي ذلك الإجراء الذي يقود إلى تحقيق التماثل والتسوية – في وقت واحد– بين نظام العلامات (ما يشير إلى تكوين القياس التماثلي بين الوحدات على أساس محور الترابط والاستبدال)، وبين الوحدات المتابعة في الخطاب حيث تتمثل ظاهرة التوافق النحوي في محور التراكيب[2]. إن المعنى في أي ملفوظ لا يمكنه أن يتحقق إلا بعد إدراك المماثلة بين ما يسفر عنه محور الاستبدال من علاقات تقابلية R. Oppositionnelles من جهة وبين ما يسفر عنه محور التراكيب من علاقات تباينية[3] R.Contrastives نحوية توافقية من جهة ثانية.

أثبتت الدراسة النظامية للغات أن القيمة الدلالية لوحدة مّا لا تتوقف على معناها الذاتي المعجمي فحسب بل ترجع إلى ما تقرره حصيلة التماثل بين العلاقات

---

(1) تُحدَّد المماثلة لدى البنويين، أساسا، على أنها قانون صوتي (يتجلى هذا القانون في النحو العربي ضمن ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام). ويتجلى عمل هذا القانون في أنظمة اللغات عند تغيير فونيم ما بعد اتصاله بفونيم آخر مجاور له من أجل الحصول على سمات نطقية مشتركة (Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p55.). غير أن ما يُلاحظ في اعتماد فراي على مبدأ المماثلة أنه لم يتناوله من جانبه الفونولوجي بل من الجانب النحوي مثلما هو مبيّن أعلاه. غير أنه يريد بالنحو ههنا نحو الكلام وليس نحو اللغة، وسمة هذا النحو أنه ينبني على ما تقضي به اختيارات المتكلمين وأغراضهم في توجيه الملفوظات لا على ما تفرضه قوانين البناء النموذجي للنحو، تلك التي لا يجد المتكلم بإزائها إ رادة للاختيار أو التغيير.

(2) ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p48.

(3) لا يكون التباين Contraste إلا بين الوحدات المتجاورة بينما تسمى العلاقة بين الوحدات المترابطة على مستوى محور الاستبدال تقابلية Oppositionnelle . (لمزيد من التفصيل ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p27).

الاستبدالية والعلاقات التركيبية، ذلك أن وحدة مّا يفترض أن يكون لها مجموعة من المدلولات تترابط فيما بينها في الذهن على حد تعبير سوسير[1]، وتتم التسوية باختيار معنى من تلك المعاني المفترضة يكون متماثلا تركيبيا مع بقية الوحدات في الملفوظ[2].

– وظيفة المخالفة[3] Différenciation: «تهدف المخالفة – من أجل ضمان الوضوح في التواصل– إلى التمييز الصوتي بين العلامات المختلفة في المعنى وإلى التمييز الدلالي[4] بين العلامات ذات الواقع الصوتي المختلف، كما تهدف إلى إدراج فواصل[5] Unités de séparations تمييزية في السلسلة الكلامية»[6]. إن مبدأ المخالفة لا يبرز بوضوح – في المستوى الدلالي – إلا في النصوص الأدبية حيث يتجلّى المعنى الإيحائي للكلمات،

---

(1) ينظر: C.L.G, p176-179.

(2) لتوضيح ذلك ننظر في المثال التالي: "خاطبني بلغة مهذّبة"؛ إن وحدة "لغة" يُفترض أن تترابط فيها مجموعة من المدلولات نذكر منها: اللغة بمعنى الأسلوب في الكلام، واللغة بمعنى النظام التواصلي لقوم من الأقوام، واللغة الأدبية، واللغة المهنية (لغة المحامين، لغة الأطباء ..)، إلى غير ذلك من المدلولات التي لا يُختار منها، عند تحقيق الكلام في إطاره التواصلي، إلا معنى واحد (وهو هنا في هذا المثال الذي أوردناه: اللغة بمعنى الأسلوب في الكلام)؛ وتحديد هذا المعنى هو نتيجةٌ لعملية حسابية يتم فيها الجمع والتسوية بين المعاني المترادفة في محور الاستبدال من جهة، وترتيب الوحدات في السياق على مستوى محور العلاقات التركيبية من جهة أخرى.

(3) «يتعلق اتجاه المخالفة Différenciation (مثلما هو اتجاه التفرقة Dissimilation) بضرورة تثبيت التباين Contraste بين مختلف المتواليات (الوحدات المتتابعة) لسلسلة الكلام من أجل الاستجابة لمقتضيات الفهم المهدَّدة باتجاه المماثلة» (Jean Dubois et autres, Grand dictionnaire, p147).

(4) يُطلَق اسم المخالفة الدلالية على طريقة التقويم لمعنى الكلمات الإيحائي S.connotatif (ويقابله المعنى الوضعي الذاتي S.dénotatif). ويبرز عمل المخالفة الدلالي في كونه يسمح بالتقريب بين الكلمات المترابطة إيحائيا.(ينظر: Jean Dubois et autres, Grand dictionnaire, p147.).

(5) مثال ذلك في العربية وظيفة الضمير الفاصل بين الخبر والصفة في الخبر المعرفة كما في قولنا: "القسم هو الواسع" إذ أصل الجملة أن نقول: "القسم الواسع" [مبتدأ وخبر]، ولأجل إزالة اللبس بين الخبر والصفة في "الواسع" جيء بالضمير "هو"، ولذلك سماه نحاة البصرة ضمير الفصل (يخالفهم الكوفيون في جعله للتوكيد، ويسمّونه ضمير العماد).

(6) Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire ecyclopédique des sciences du langage, p48.

وحيث يحتاج المتكلم إلى أن يستعمل للدال الواحد مدلولات متعددة ومتباينة، وهو ما يؤكد موقف فراي حينما يعتقد أن اللغة في شكلها الصوري النموذجي لدى سوسير لا تعطي للمتكلم كلَّ ما يحتاج إليه.

وبدراسة فراي لهاتين الوظيفتين (المماثلة والمخالفة[1]) يكون قد قدّم قراءة استشارية مهمة لذلك المبدأ اللساني العام الذي يقرّر فيه سوسير أنّ كل شيء في اللغات إنما يعمل بآلية التشابه والاختلاف[2]؛ فقد تحوّل لدى فراي هذا المبدأ من مجرد مفهوم نموذجي على مستوى لسانيات اللغة إلى مفهوم إنجازي يتصل بالفعل الاختياري لدى المتكلم، ويُبرز الطاقة الانفعالية للنشاط اللغوي على مستوى لسانيات الكلام.

---

(1) قد يعمل مبدأ المماثلة ومبدأ المخالفة سويا في الموضع ذاته من الملفوظ إما على المستوى الصوتي، وإما على المستوى الدلالي؛ ومن أمثلة المستوى الصوتي في العربية صيغة "فقَّع" التي تحقّق فيها مبدأ المخالفة بتغيير القاف الأولى إلى راء فتحوّلت إلى "فَرْقع" والتي ينزع فيها المتكلم إلى المخالفة بغرض إزالة الثقل الحاصل بالمماثلة في الإدغام، أما على المستوى الدلالي فيمكننا أن نمثل له بنقد النابغة المشهور لحسان بن ثابت في قصيدة فخرية أنشده إياها استخدم فيها **الجفنات** بدل الجفان، **والأسياف** بدل السيوف، وافتخر بولده بدل أن يفتخر بآبائه مثلما هو عرف العرب قديما. وذلك في قوله:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما
ولدنا بني العنقاء وابنيْ محرّق ... فأكْرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما

فقال له النابغة: "أنت شاعر، ولكنلك أقللت جفانك وأسيافك، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك (ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (تح. عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1420هـ/ 2000م، ج8، ص110-111)؛ وفي قراءة تحليلية لموقف النابغة قد لا نغالي إذا قلنا إنه اشتغل بمبدأي المخالفة والمماثلة على مستوى قراءته النقدية التي لا نشك في أنها استثمرت محور الاستبدال؛ ذلك أنه بنى رفضه لكلمتَيْ "جفنات" و"أسياف" على ما لاحظه من مخالفة وتنافر بينهما وبين سياق الفخر الذي ورد فيه البيتان، والذي يستدعي المبالغة والتعظيم، ودعا إلى استخدام جمع الكثرة، وإلى الفخر بالآباء لتحقيق المماثلة الفنية، ولتكتمل الصورة بما يليق بفخر العرب بالكرم والشجاعة والآباء.

(2) ينظر: C.L.G, p151.

- **وظيفة الاختصار** Brièveté: ويراد به علّة الحذف والتضمين المسوِّغة لإنتاج كلمات مركبة تركيبا اختزاليا يتمّ فيه تجنّب الروابط النحوية[1] كما في الكلمتين: Photocopie، وMalentendu اللتين نتجت كل منهما عن تركيب إلصاقي لأصلَيْن مفردين هما على الترتيب: (photo و copie) و(mal وentendu).

يبيّن فراي أن آلية الاختصار الدلالي ترتكز على أن لفظين (أو أكثر) أصليين متمايزين من العادة تجاورهما في مركب واحد داخل الجملة يتمّ التحامهما في وحدة تامة ليست قابلة للتحليل إلا بصعوبة؛ ومن أمثلة ذلك:

(ce ci —> ceci)، و(tous jours —> toujours)، و(dès jà —> déjà)..الخ[2].

- **وظيفة البناء** Invariabilité: «وهي ما يسمح بإعطاء علامة مّا نفس الصورة (الشكل) كيفما كانت وظيفتها النحوية»[3]. وتتقابل سمة البناء في العلامات مع سمة التغيير[4] من حيث إن تغيير العلامة هو أثر من آثار الاعتباطية، وقدرةٌ تمكّنها من أن يُنقل موضعُها من قيمة دلالية إلى أخرى، أو من فئة نحوية إلى أخرى؛ على أن التغيير ههنا يقع بانتظام، وبغير انتظام؛ يقع بانتظام مثلما هو الحال مع جذع الأفعال من المجموعة الثانية في الفرنسية، إذ يقع تغييره تبعا لتناوب منتظم؛ ومثاله: (je fini-s/nous finiss-ons, etc.)، بينما قد يكون التغيير – جزئيا أو كليا– غير منتظم؛ ومثاله: (التغيير الذي يصيب جذع الفعل "Aller": (je vai-s, tu va-s, nous all-ons, j'i-rai)[5].

---

(1) ينظر: Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p48.

(2) La grammaire des fautes, Presses universitaires de Rennes, p133.

(3) Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p48.

(4) من ظواهر هذا التغيير في بعض اللغات ظاهرة الإعراب flexion، وهي ظاهرة تستدعي تغيير الدلالة النحوية للكلمة عند تغيير وظيفتها النحوية (ومثاله: إعراب الأسماء وإعراب الفعل المضارع في العربية حيث تتغير الدلالات النحوية بتغيُّر حركات أواخر الكلمات، وإعراب صيغ الأفعال في الفرنسية، وهو ما يؤدي إلى تغيُّر دلالاتها الزمنية تبعا لتغيّر نهاياتها terminaisons).

(5) ينظر: Frei. H, La grammaire des fautes, Presses universitaires de Rennes, p170.

يعرّف فراي سمة البناء في العلامة فيقول: إن الحاجة إلى البناء، وهي الحاجة الأكثر إلحاحا في اللغة، تتجه دائما إلى أن تحفظ للعلامة نفسَ الصورة من أجل التخفيف، ما أمكن، من الجهد المبذول في الذاكرة والانتباه. ذلك أن بذل أقل الجهد في الذاكرة هو سبب وجود العلامة المتغيرة mobile والمبنيّة invariable [1].

وتشتغل وظيفة البناء، لدى فراي، بوصفها حاجة من حاجات الكلام تقوم على جعل النقل الموضعي Transposition عملية سهلة قدر الإمكان؛ وقد يكون النقل الموضعي دلاليا، كما قد يكون نحويا[2] أو صوتيا[3]؛ ومثال الدلالي «العلامة العامة[4]

---

(1) ينظر: Ibid, p171.

(2) ومفاده نقل موضع الكلمة من فئة نحوية إلى أخرى؛ ومثاله: نقل موضع الكلمة من موضع المركبيّ الحرّ (في علم النحو) إلى المركبيّ المكثَّف إلى حد مّا (في علم الصرف)؛ كما هو الحال في نقل المسند Prédicat إلى محدِّد Déterminant، ومثاله: انتقال كلمة maison من " la maison est à moi" إلى "ma maison"، أو النقل من الجملة Phrase إلى اسم الذات المجرّد Substantif abstrait كما في نقل لفظة rose من " la rose est belle" إلى "la beauté de la rose".(ينظر: La grammaire des fautes, p173). ومثاله في العربية نقل الكلمة من كونها جزءا في مركب إضافي ومحددة بقيمة نحوية إلى اسم مفرد محدِّدٍ بقيمة صرفية كما هو الحال في نقل المركب الإضافي إلى اسم معرّف بال العهدية الدالة على المضاف إليه المحذوف؛ ومثاله انتقال كلمة "بيت" من "زرت بيت الله الحرام" إلى "زرت البيت الحرام".

(3) ويراد به انتقال اللفظ من موضع الوحدة الفرعية إلى موضع الوحدة التامة، والعكس؛ ومثاله الوحدات: nous, vous, elle يمكنها أن ترِد وحداتٍ فرعية كما في: nous-allons, vous-allez, elles-vont، ويمكنها أن ترِد وحداتٍ تامة كما في: Nous, nous-allons; Vous, vous-allez; Elles, elles-vont (ينظر: La grammaire des fautes, p173.). ومثاله في العربية لفظة "إذْ" التي تعمل تارةً وحدةً تامة كما في"أكرمت عليا إذْ زارني"، وتارةً تعمل وحدةً فرعية كما في "زارني علي؛ وعندئذٍ أكرمته".

(4) ويشبه هذاالصنفَ من العلامات اللفظُ العام في مباحث اللغة لدى الأصوليين؛ كأن يوصف بالخاص لفظ "الناس" من قوله تعالى: ﴿والذين قال لهم الناس﴾ [آل عمران: 173]، إذ المراد به رجل واحد، وإن كان اللفظ، في أصله، يدل على العموم فقد حوّلته القرينة إلى الخصوص (ينظر: أصول السَّرَخْسي، ج1، ص134). والمراد بالقرينة ههنا سياق المقام، وذلك استنادا =

مثل: homme (إنسان)، وchose (شيء)، وfaire (صنع)؛ ويراد بها العلامة القابلة للتغيير الداخلي من دلالة خاصة إلى أخرى داخل فئة نحوية مّا؛ إن كلمة مثلvéhicule (عربة) يمكنها أن تُستعمل بالتناوب في موضع char (عربة)، أو voiture (سيارة)، أو camion (شاحنة)، أو wagon (عربة قطار)، أو auto (سيارة)، أو roulotte (نقالة)..الخ»[1].

– **وظيفة التعبيرية Expressivité**: وهي ما يسعى المتكلم أن يمنح، به، لخطابه سمات شخصية على الرغم من موضوعية سنن المواضعة code، حيث يكون الابتكار المستمر للمجازات، وحيث يكون التحريف الدائم للعلامات والعبارات[2]. إن مبدأ التعبيرية يعد وظيفة أسلوبية محضة من حيث إنها تدل على السمات الفردية للمتكلم وتعود إلى اختياراته الحرّة التي لا يكون فيها ملزما بتطبيق قواعد اللغة النموذجية.

«وتمثل اللغة، استنادا إلى وجهة النظر التطورية، انتقالا لا يتوقف من العلامة التعبيرية إلى العلامة الاعتباطية. وهذا ما يمكن أن نسميه قانون الربا Loi de l'usure: فكلما كثر استعمال العلامة كلما ضاق مجال الانطباعات المتصلة بصورتها وبدلالتها. أما بالاستناد إلى وجهة النظر القارة والوظيفية فإن موازنة هذا التطور تتمّ بالمرور إلى معنى معاكس: كلما استُعملت العلامة كلما سعت الحاجة التعبيرية إلى تجديدها[3] دلاليا وصوريا»[4].

= إلى ربط النص القرآني بسبب نزوله ربطا جعل لفظ "الناس" ينتقل موضعه من دلالة العموم إلى دلالة الخصوص على الرغم من احتفاظه بصورة مبناه.

(1) Frei . H, La grammaire des fautes, p174.

(2) ينظر: Ibid, p47- 48.

(3) يشير أبو حيان التوحيدي إلى تحليل لغوي – يبدو قريبا من هذا المعنى الذي أراده فراي– نقله عن ابن فارس فيه تفسير لكثرة أسماء الفرْج في كلام العرب حيث يقول: «حدّثني ابن فارس: جرى بين يديه أسماء الفرج وكثرتُها، فقال بعض الحاضرين: ماذا أرادت العربُ بتكثيرها مع قبحها؟ فقال: لـمّا رأوا الشيء قبيحا جعلوا يُكنُّون عنه، وكانت الكناية عند فشوُّها تصير إلى حدّ الاسم الأول فينتقلون إلى كنايةٍ أخرى، فإذا اتّسعت أيضا رأوا فيها من القبح مثل ما كنّوا عنه من أجله، وعلى هذا فكثرت الكنايات، وليس غرضهم تكثيرها» (مثالب الوزيرين، ص387).

(4) Frei . H, La grammaire des fautes, p299-300.

ويؤكد فراي أن الوظيفية التعبيرية هي ما يُبرز، بقوة، الجانبَ الانفعالي للنشاط اللغوي لدى المتكلم. غير أنه يستدرك، بعد ذلك، ليُبيِّن أن الانفعالية Affectivité في الوظيفية التعبيرية تختلف عن الانفعالية المحصَّلة في المقام[(1)]. وأنها بهذا الاختلاف تستمدّ سمتها من حيث هي محل البحث والاهتمام في اللسانيات الوظيفية التي يحتفي بدراستها[(2)].

لقد استطاع فراي بهذه الوظائف الخمس أن يقود اللسانيات بعيدا عن الإطار الذي اقترحه لها سوسير أكثر مما فعل أندري مارتينيه A. Martinet في نحوه الوظيفي ولويس بريتو[(3)] L. Prièto في نظريته لعلم الدلالة[(4)]. كما استطاع أن يُسجل، باعتماده على هذه الوظائف، الملاحظات الأولى للدرس التداولي في اللسانيات من حيث إنه تجاوز حدود الدراسة النموذجية التجريدية للغة منطلقا من تمييزه بين وظائف النشاط اللساني، وذلك ضمن المقابلة بين ما هو لازم للغة (وهو ما يرتبط باللغة ارتباطا حتميا فيما يعود إلى قواعدها البنوية) وبين ما هو عرضي فيها (وهو ما يتصل بالوظائف التي تقدم ذكرها والتي تراعي الحاجات الفعلية المتغيرة لاستعمال اللغة عند المتكلم).

---

(1) فإذا كانت انفعالية المقام لا تقع إلا عرضيا، ودون علم المتكلم، كما هو الحال في الوقائع المتأثرة بالمحيط (مثل نطق الأجنبي، والألفاظ العامية المنفلتة عفويا لدى رجل من طبقة راقية، وقراءة المحضر القضائي لحكم المحكمة.. الخ) فإن الانفعالية في التعبيرية هي ما يسعى المتكلم إلى نقله إلى المخاطَب بطريقة تتصل اتصالا وثيقا بإرادته، وتؤدي حدثا يفضي إلى غرض نهائي ومحدد (ينظر: .La grammaire des fautes, p301).

(2) ينظر: .Ibid, p301

(3) بريتو L.Priéto (1926-1996) أحد أبرز اللسانيين والسيميائيين الغربيين، ساهم في تأسيس مبادئ علم الدلالة البنوي بتطبيق أدوات التحليل السيميائي على الأنظمة اللغوية، وله أعمال تتصل بسيميائيات التواصل. من مؤلفاته: Principes de noologie (1964)، وMessages et signaux (1966)، وEtudes de linguistique et de sémiologie générale (1975). ولنا عودة، في الفصل الأخير، لنطلع على بعض جهوده في التحليل البنوي (ينظر: المبحث 3-1).

(4) ينظر: .Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p48

وليس معنى ذلك أن فراي قد خرج عن الإطار النظري والمنهجي الذي سطرته البنوية؛ فقد ظل ينتسب للمنهج البنوي ويعمل لحسابه حتى حينما درس نحو الأخطاء وما يقاربه من الاستعمالات منحرفة للغة إذ «حاول أن يبين أن الأخطاء المفترضة للغة يتم إنتاجها بنفس هذه الآليات النفسية [يقصد بعض الإجراءات البنوية التي من أهمها إجراء القياس التماثلي بين الوحدات] التي تسمح للغة المدعوة بـ "الصحيحة" (وهي ما تمثل اللغة في صورتها النموذجية التجريدية) أن تؤدي وظائفها»[1]. وكل ما في الأمر أنه أراد أن يساهم – مثلما فعل بالي وسائر الجنيفيين – في توجيه الدراسة البنوية لاستيعاب حقل لم يشأ سوسير، تحت ضغط التوجه البنوي الصارم الذي تبناه، أن يقحمه في مجال دراسته وهو الكلام Parole[2].

إن فراي وبالي وسائر الجنيفيين كانوا يعلمون، حينما تبنوا دراسة لسانيات الكلام، أن مجالها لا يخرج عن إطار علم اللسان الحديث، وحتى سوسير ذاته لم يلغه تماما بل اعترف به من حيث هو ميدان خاص في البحث اللساني يمكنه أن يحتفظ باسم اللسانيات لصالحه ولكن مع بذل الجهد دائما ألا تُطمس الحدود الفاصلة بينه وبين مجال لسانيات اللغة[3].

2-1- حلقة براغ اللسانية (الوظيفية الفونولوجية):

مؤسس هذه الحلقة هو اللساني التشيكي فلم ماتيسيوس V.Mathesius سنة 1926 بمدينة "براغ" التشيكية، وذلك بمساعدة بعض طلابه ومجموعة من اللسانيين

---

(1) Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique des sciences du lagage, p164.

(2) لم يرفض سوسير الاستعانة بدراسة الكلام من حيث هو عينة تعين على دراسة ظواهر اللغة، وتمكّن من تصنيف وحداتها وفئاتها، واستنباط قوانين نظامها البياني، إنما رفض أن يجعله غرضا جوهريا في لسانياته نظرا إلى كونه إنجازا فرديا لا يقبل الخضوع لعملية النمذجة والتصنيف التي تعرفها ظواهر اللغة، ولا يستجيب لأغراض الدراسة العلمية الموضوعية الشاملة التي توخاها سوسير في علم اللسان، وجعل موضوع بحثها، بشكل خالص، في اللغة Langue.

(3) ينظر .C.L.G, p38-39

التشيكيين [ب.ترنكا B.Trnka (1895-1984)، وج. فاشك J.Vachek (1909-1996)، وب.هافرانك B.Havranek (1893-1978)، وت. موكارفيسكي J. Mukarovsky (1896-1975)، وك. هورالك K. Horalek (1908-1992)، وف.سكاليكا V.Skalicka (1909-1991)، وج.م.كورينك J.M.Korinek (1899-1945)] الذين اجتمعوا حوله تحدوهم الرغبة في مقاومة الطروحات الآلية[1] "mécanistes" المحدِّدة للتغيرات الصوتية، تلك التي يحتفي بدراستها النحاة المحدثون[2].

وقد كانت بداية ظهور علامات البروز والشهرة لهذه المدرسة حينما انضم إليها، سنة 1928، ثلاثة لسانيين روسيين فرّوا[3] من روسيا خلال الثورة البلشفية أو بعدها وهم: رومان ياكبسون R.Jackobson (1893-1982)، الذي عمل أستاذا في برنو Brno (من 1920 إلى 1940) ثم بأمريكا في جامعات كولومبيا ونيويورك وهارفارد، ونيكولاي توربتسكوي N.Troubetzkoy (1890- 1938) الذي غادر وطنه خلال الثورة ليصبح أستاذا بفينا Vienne، وسيرج كَرْسِفسكي Serge Karcevski (1884-1955) الذي ظل يعمل أستاذا بجنيف إلى غاية وفاته[4]، وكان تلميذا لسوسير في الفترة التي ألقى فيها محاضراته بين عامي 1906-1911.

---

(1) الآلية Mécanisme هي الفلسفة القائلة بالمذهب الآلي، وهو مذهب يرى أن جميع حركات الكون لا تتم دراستها وتفسير عللها إلا بالنظر في قوانينها الكيميائية والفيزيائية). إن الفلسفة الآلية وتجديد التحليل الذري يقودان إلى تفضيل البحث في العلل الآلية mécaniques أو "الفاعلة" Efficientes للظواهر على البحث في عللها النهائية والشكلية (أي النظر في الأجزاء دون الكل). (ينظر: l'Encyclopédie de ENCARTA 99, DELUX, référence, matière: mécanisme, LOGISIEL). ويتقابل مع هذا الاتجاه الفلسفي اتجاهُ الفلسفة البنوية التي ترى أن العلم بالظواهر لا يتحقق إلا بالنظر في علاقات عناصرها، وربط عللها بمعلولاتها ضمن أنساق ذهنية وصورية تنتظم فيها تلك العناصر بشكل تجريدي يصلح أن يقدم قواعد نموذجية عامة.

(2) ينظر: Bronckart. J.P, Théories du langage, p137.، وينظر أيضا: Jean-louis duchet, La phonologie, p22.

(3) سبب فرارهم عدم توافق آرائهم اللسانية مع فلسفة الفكر الشيوعي للثورة البلشفية.

(4) ينظر: Malberg. B, les nouvelles tendances de la linguistique, p120.

إن أهم ما يتميز به هؤلاء اللسانيون الثلاثة[1] - وهو ما قاد الحلقة، بعد انضمامهم إليها، إلى منعطف كبير جعل منها مدرسة من أكبر المدارس اللسانية الحديثة وأشهرها- هو تأثرهم، في درس اللغة، بما جاء به سوسير من المفاهيم المتصلة بالفونيم، والتي تمثّل القاعدة التي قامت عليها مبادئ مدرسة براغ. هذا إلى جانب تأثرهم بما جاء به بودوان دو كورتوناي، وتلميذه كروسفسكي[2]، وأوتو جسبرسن.

ومنذ 1930 ازداد توسع مدرسة براغ لينضم إليها لفيف من اللسانيين نذكر منهم: الفرنسيين: أ.مارتيني (1908-1999) A. Martinet، وإ.بنفنست (1902-1976) E.Benveniste، ول. تينيير (1893-1954) L. Tesnière، والنيرلندي أ. دو قروت (1892-1963) A. De Groot، والنمساوي ك. باهلر (1879-1963) K. Buhler ، والنرويجي أ.سومرفالت (1892-1965) A. Sommerfelt، والسويدي هـ. ليندروث (1878-1947) H. Lindroth، والدانماركي ل. هيلمسليف (1899-1965) L. Hjelmslev[3].

تبرز أعمال هؤلاء اللسانيين، أساسا في ميدان الفونولوجيا[4] Phonologie، وهو

---

(1) كان هؤلاء اللسانيون على صلة فيما بينهم منذ ما قبل انضمامهم إلى حلقة براغ؛ فقد كانت بين تروبتسكري وياكبسون مراسلات دامت 18 سنة، أما كَرْسيفسكي فقد اتصل بهما بعد عودته من جنيف إثر وفاة أستاذه سوسير ونقل إليهما وإلى غيرهما من اللسانين الشباب كل الأفكار التي أخذها عن أستاذه، وذلك قبل أن يعود إلى جنيف أستاذا بجامعتها. (ينظر جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص 98، 142) .

(2) كروسفسكي Kruszewsky هو أول من دعا إلى التمييز بين دراسة الأصوات اللغوية في ذاتها أي فيزيائيا وفيزيولوجيا وبين وظائف هذه الأصوات (للتعرف على هذه الوظائف وعلى المفاهيم اللسانية المتصلة بها ينظر: الفصل الأول من الباب الأخير). كروسفسكي هو غير كَرْسيفسكي Karcevski رفيق تروبتسكي وياكبسون وعضو مدرسة براغ. (ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، العدد 07، 1997، ص08، 14)

(3) ينظر: Jean-Louis Duchet, La phonologie, que sais-je, dar el afaq, 4 edt, 1995, p23.

(4) الفونـولوجيـا أحـد الفروع الحيوية لعلم اللسان الحديث، ولتعريفه بإيجاز نقول: هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة وظائف الأصوات اللغوية من خلال الخطاب المنجز لكل لغة. وسيأتي تعريفه ودراسة مبادئه في الفصل الأول من الباب الأخير(ينظر: المبحث رقم6).

الميدان الذي تجلّت فيه أكثر مفاهيم نظرية سوسير البنوية، بل هو أبرز ميدان جرى فيه استثمار تلك المفاهيم، ويعتبر مؤلف تروباتسكوي Grundzuge der phonologie (مبادئ الفونولوجيا) أهم عمل يرتبط بهذه المدرسة[1]. والحقيقة «أن الميلاد الرسمي للفونولوجيا يتمثل في الاقتراح 22 المشهور الذي قدّمه كل من ياكبسون، وتروباتسكوي، وكَرْسيفسكي في المؤتمر العالمي الأول للسانيين بلاهاي في أفريل من سنة 1928 إجابة عن سؤال قدمته اللجنة المنظمة للمؤتمر، ونص السؤال هو: ما هي المناهج الأكثر ملاءمةً في عرض كامل وعلمي لنحوِ[2] لغة مّا ؟»[3].

لم يستمر نشاط مدرسة براغ سوى عشر سنوات غير أن أفكارها واصلت ازدهارها في أمريكا (نيويورك، وهارفارد) ممثلةً في أعمال رومان ياكبسون المتأخرة، وفي فرنسا ممثلةً في أعمال أندري مارتيني. ومن أهم المبادئ البنوية التي نادت بها هذه المدرسة نذكر ما يلي[4]:

- الانطلاق من مبدأ الدراسة الوصفية المبنية على التعامل مع ظواهر اللغة من حيث هي ظواهر طبيعية وواقع فعلي خاضع لظروف مبدأ التواصل.

- تحديد موضوع الفونولوجيا بالدراسة الوظيفية للصوت اللغوي، و بالاستناد، في هذا الدراسة، إلى المنهج التزامني، وإلى اعتماد معطياته في البحث اللساني.

- استثمار مفاهيم سوسير في الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي مثل مفاهيم: النظام، والتقابل، والتمايز، والعلاقات التركيبية، والعلاقات الاستبدالية، وثنائية اللغة والكلام، وغيرها.

---

(1) ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص293.

(2) في النص القانوني للسؤال ضمن طبعة الأعمال المختارة لياكبسون تمّ وضع كلمة فونولوجيا بدل كلمة نحو (ينظر: Jean-Louis Duchet, La phonologie, p21.).

(3) Jean-Louis Duchet, La phonologie, p21.

(4) نكتفي، هنا، باستعراضٍ موجز لأهمّ مبادئ الدرس الفونولوجي لأننا سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل الأول من الباب الأخير.

- الاهتمام بتحليل البنية الأولية البسيطة للغة وهي الفونيم من أجل العثور على خصائصها التقابلية وسماتها الوظيفية.

- تصنيف الوحدات الصوتية في اللغة الواحدة، ووضعها في نظام تصنيفي اندراجي يسمح بالنظر إليها من حيث هي وقائع صوتية متقابلة تقابلا يفضي إلى تحليلها وتحديدها بوظائف وسمات تمييزية.

- الكشف عن العلاقات التي تنطوي على وظيفة في النظام الفونولوجي للّغة الواحدة، مثل علاقات التقابل[1] Opposition بين مجموعة الحروف الشفوية المزدوجة (م، ب، و)، أو بين الحروف الصفرية (س، ص، ز) في اللغة العربية.

- التميز بين التنوعات Variations الصوتية التي هي مجرد تحقيقات نطقية لفونيم واحد والتغيرات التي تصيب الفونيمات بحيث ينجم عنها تغيير الوظيفة الدلالية للكلمة، وذلك عند تبديل فونيم بآخر مجانس له في السياق ذاته.

- دراسة الفونيم ضمن منهج اللسانيات التاريخية من خلال الإسهام في تطوير مهم لنظرية النحاة المحدثين المتصلة بقوانين التطور الصوتي، تلك النظرية التي لم يتجاوزوا فيها دراسة الأصوات بوصفها أجزاء صوتية مستقلة[2]. غير أن ما يميز الدراسة التاريخية لدى فونولوجيي براغ التنبيه إلى أن التغيُّرات الصوتية لا تحدث تاريخيا (لا يؤثر السابق في اللاحق بمعزل عن النظام الكامن فيه – أفقيا – كل منهما) بل إنها تتم – من الوجهة البنوية – في ظل علاقات التأثر والتأثير داخل البنية المتكاملة والمتموضعة في إطارها التزامني.

---

(1) يُعَدّ مفهوم التقابل في مقدّمة المفاهيم التي اعتمد عليها الفونولوجيون (Les phonologues) في الدراسة الوظيفية للأصوات. وقد كان سوسير أول من اكتشفه، وبيّن وجه الأهمية فيه، ودعا إلى دراسة أنظمة اللغات من خلاله (ينظر: C.L.G, p158-162, 166-167.).

(2) ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص297.

1-3- الوظيفية التركيبية عند أندري مارتيني:

أندري مارتيني هو أحد أبرز مؤسسي اللسانيات البنوية في أوروبا، وقد كان من بين أهمّ إسهاماته في هذا المذهب اللساني الكبير مفاهيمه ونظرياته التي أسّس بها اللسانيات الوظيفية على المستوى التركيبي للغة، وذلك في العديد من مؤلفاته نذكر منها: اللسانيات الآنية (1970)، ومبادئ في اللسانيات العامة (1960)، واللغة والوظيفة (1970)، ووظيفة الألسن وديناميتها (1989)، ويمكننا متابعة أبرز الأفكار التي تنطوي عليها الدراسة الوظيفية للتراكيب عند أ.مارتيني في المبادئ التالية:

1-3-1- وظيفة اللغة:

يعتقد مارتيني أن «الوظيفة الأساسية للسان البشري هي ما يسمح لكل إنسان أن يبلغ تجربته[1] الشخصية لغيره من الناس»[2]، وسُميت هذه الوظيفة بوظيفة التبليغ والتواصل بين أفراد المجتمع، ويرى مارتيني أنها موجودة إلى جانب وظائف أخرى تؤديها اللغة لكنها ثانوية (مثل وظيفة التعبير عن الأفكار، ووظيفة التعبير عن المشاعر دونما حاجة إلى التواصل، والوظيفة الجمالية في النصوص الأدبية، وغيرها [3]. ويعدُّ هذا الكلام امتدادا لمقولة سوسير التي يرى فيها أن اللغة نتاج اجتماعي في شكل تواضعات لتسهيل التواصل[4]؛ فمارتيني يرى أن دراسة وظيفة العناصر اللغوية أمر ضروري لكونها الأداة المؤمنة للتواصل بين البشر، ومن هنا لا تكفي معرفة أن اللغة تتشكل عناصرها في صورة بنى متراصة بل لابد من معرفة وظائف هذه البنى.

يتجلى المظهر الوظيفي للغة عند أ.مارتيني، بشكل عام، في اعتقاده أن اللغات ليست مجرد نسخ للأشياء كما هي في الواقع، إنما هي بنى منظمة تعكس كلٌّ منها نظرة

---

(1) يرى مارتيني أن طريقة التعبير عن هذه التجربة هو سمة مميزة للكلام البشري عن أصوات الحيوان. (ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, Amand Colin, p7-8.).

(2) ينظر: Martinet.A, La linguistique synchronique, p09.

(3) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p9-10.

(4) ينظر: C.L.G p23-35.

تحليلية متميزة لعالم الأشياء والأحاسيس[1]، بحيث يتصل بها تنظيم خاص لمعطيات التجربة الإنسانية ولهذا يرى مارتيني أن تعلم لغة أخرى (أجنبية) لا يصبح مجرد وضع علامات (Etiquettes) جديدة لأشياء معلومة، بل هو التعود على اكتساب نظرة تحليلية للواقع بطريقة مختلفة [2].

ومما سبق نستنتج ما يلي: إذا كانت جميع اللغات تشترك في أدائها وظيفة التواصل في صورتها المادية والاجتماعية فإن الوظيفة التي تدل على شخصية كل لغة على حدة هي التعبير عن تجربة الإنسان في واقع الحياة وفق طريقة ترميزية نظامية [3] متميزة.

2-3-1- مبدأ التقطيع المزدوج Double Articulation:

إن المراد بالتقطيع المزدوج هو ذلك المبدأ الذي يمكّن من تحليل تراكيب اللغة إلى وحدات محدودة ونهائية في كل لغة، وتنقسم هذه الوحدات – حسب هذا المبدأ – إلى مجموعتين:

---

(1) يقترب هذا التصور المارتيني مما جاء به اللساني الأمريكي إ.سابير (ومعه وُورف) في النظرية النسبية (ينظر آخر المبحث رقم: 01 في الفصل الثاني من الباب الثاني) متأثرا بهمبوليت في نظريته "رؤية العالم"، لكنهما مع ذلك يختلفان: فإذا كان مارتيني يتصور أن اللغات تعكس النظرة التحليلية لعالم الأشياء والأحاسيس على مستوى التجربة التواصلية فحسب مما يترتب عليه تنظيم بياني وصوري خاص في بنى الوحدات اللغوية وعلاقاتها فإن سابير يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن اللغات تمارس تنوعاتها ليس على مستوى التجربة التواصلية المنظمة للوحدات فحسب بل على كذلك مستوى تمثليها للبيئة النفسية والاجتماعية والثقافية، أي على مستوى تمثليها للفكر في جميع تجلياته المتصلة بخصائص الأمم والشعوب.

(2) ينظر : André.Martinet, Eléments de Linguistique générale , p/11-12.

(3) نقصد بذلك أن اختلاف اللغات – مثلما يوضِّحه مارتيني (ينظر كتابه: La linguistiques synchronique, p11.) – إنما يرجع إلى اختلافٍ بنوي في تنظيم الوحدات اللغوية من أجل تحليل التجربة ذاتها؛ فإذا كان العربي يستخدم، لصياغة مركب إضافي، تركيبا يتألف من اسمين أحدهما (وهو المضاف) يرد ممنوعا من التنوين، والآخر (وهو المضاف إليه) يرد مجرورا دون الحاجة إلى رابط بينهما ؛ ومثال ذلك: كتابُ زيدٍ"، فإن الفرنسي يجد نفسه مجبرا على صياغة مركب الإضافة من هذين الاسمين بإضافة عنصر ثالث يربط بينهما وإلا انتفت الإضافة؛ Le livre <u>de</u> Zeid.

الأولى: يسمّي مارتيني الوحدات في هذه المجموعة بـالمونيـمات Monèmes (يتقابل هذا المصطلح - في الاستعمال الشائع للكتابات التقليدية – مع مصطلح الكلمات[1] Mots)، ويسمى المستوى الذي تتموضع فيه المونيمات بمستوى التقطيع الأول، و«هو ذلك المستوى الذي يقوم على اعتبار أن أي ظاهرة من ظواهر التجربة البشرية يراد إبلاغها أو أي حاجة من الحاجات التي يراد تعريفها إنها تُحلل إلى سلسلة من الوحدات لكل منها صورة صوتية ومعنى»[2]. وتتحدّد بكونها «وحدات غير قابلة لأن تحلل إلى وحدات أصغر ذات معنى»[3]، ولذا سماها مارتيني بالوحدات الدلالية الصغرى Unités significatives minimales ؛ فمثلا جملة: "قرأَتِ الطالبةُ كتابين " تُحلّل إلى تسع مونيمات هي:

قرأ/ تْ/ ال / طالب/ ة/ ـُـ/ كتاب/ ي/ ين.

وفي الجدول الموالي بيان لمعاني هذه الوحدات (المونيمات):

---

(1) تُعرَّف الكلمة في الدراسات التقليدية بأنها مجموعة من الأصوات (أو الحروف) المستقلة لتحديد ذات أو فكرة أو حيوان أو حدث أو علاقة... وقد رفض مارتيني استعمال الكلمة لأنها تثير بعض الإشكاليات المنهجية والمفهومية في دراسة وحدات الجملة والعلامة؛ من ذلك أنها لا تلتقي مع المفهوم الدقيق للعلامة، لأن العلامة ليست مجرد مجموعة من الأصوات وضعت لتحديد فكرة أو ذات .. كما أنها تلغي (أي الكلمة) بتعريفها السطحي مفهوم القيمة اللسانية وتسعى إلى تكريس مبدأ التوسيم étiquetage في العلامة، بينما تستمد العلامة قيمتها من كونها ذات وظيفة تتحقق ضمن نسيج كلي متناسق من العلاقات الرابطة فيما بينها وبين بقية العلامات في النظام ذاته وليس مجرد تتابع صوتي يدل على شيء، بالإضافة إلى أن الكلمة لا تمكّن، مثلا، من تحليل علامة الجمع في الفعل الفرنسي chantons لأنها تعتبر هذا التتابع الصوتي كله كلمة واحدة بينما هو يتكون – في ظل التصور المارتيني الذي يعرّف المونيم بأنه أصغر وحدة دالة في الجملة – من مونيمين (أو علامتين) اثنين هما: جذر الفعل chant ولاحقته ons الدالة على الجمع). وقد اختار مارتيني المونيم بدلا من الكلمة لأنه يراه أدق وأنسب لمفاهيم الدرس اللساني الحديث (لمزيد من التفاصيل ينظر: Roland Uluerd, pour aborder la linguistique, p/62-63).

(2) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p13.

(3) ينظر: Ibid,p/14.

الوحدة	معناها
قرأ	وحدة معجمية
تْ	دلت على التأنيث
ال	دلت على التعريف
طالبـ	وحدة معجمية
ة	دلت عل التأنيث
ـُ	دلت على الفاعلية
كتاب	وحدة معجمية
يْ	دلت على المفعولية
ين	دلت على التثنية

ولا يمكن أن يتجاوز التحليل هذا الحد إذ لا يمكن أن تحلل كلمة / كتاب/ مثلا، إلى «**كتا**» فقط، أو «**تاب**» فقط لأنهما وحدتان غير دالتين[1].

الثانية: تسمى وحداتها بالوحدات غير الدالة وهي الفونيمات Phonèmes، وتظهر على مستوى التقطيع الثاني إذ يتم التحليل داخل الوحدات الدالة. ونعطي لذلك مثالا: كلمة كتاب تعتبر وحدة دالة في ظل خضوعها للتقطيع الأول من حيث

[1] إذا كان في تصور التحليل الوظيفي لدى أنصار الوظيفية التركيبية أن أصغر وحدة دالة هي المونيم فإن أصغر وحدة دالة لدى الفونولوجيين هو الفونيم من حيث يدل بسماته الصوتية المميزة على وظيفة في مونيم. أما لدى بعض اللسانيين السيميائيين مثل: لويس برييتو ويالمسليف فإن أصغر وحدة دالة تصبح – انطلاقا مما يقضي به منهجهم للتحليل المعنمي – ذلك المعنم sème الذي يدل على سمة معنوية مميِّزة في مونيم لا يتحدّد معناه إلا في ضوئها (لمزيد من الاطلاع ينظر: المبحث رقم 3-1 من الفصل الأخير).

إنها إحدى الوحدات الدالة الصغرى في الجملة، أما في ظل التقطيع الثاني فإن الوحدة "كتاب" يتم تحليلها إلى وحدات غير دالة تسمى الفونيمات وعددها خمسة هي كالآتي: / ك/ ـِـ/ ت/ ا/ ب/ .

يرى مارتيني أن مبدأ التقطيع المزدوج[1] يعدُّ سمة بارزة في أنظمة اللغات من شأنها أن تميز وحدات اللسان البشري (القطع الصوتية) عن أصوات الحيوان وعن سائر الأنظمة الإبلاغية الأخرى التي تعتمد على وحدات ذات دلالات محددة ونهائية، ذلك أنه «لا وجود لظاهرة من ظواهر اللغة إلا حينما يتم المرور من تجربة متجانسة غير محلّلة إلى تقليصها في صورة مجموعة من القطع الصوتية المحدّدة بحيث أن كلا من هذه القطع يمكن أن يُستعمل لتبليغ تجارب أخرى مختلفة»[2].

1-3-3- مبدأ الاقتصاد اللغوي:

يقوم هذا المبدأ في بنية اللغة على أساس العلاقة بين بنية اللغة من جانب (وهي عبارة عن وحدات محدودة) ووظيفة اللغة (وهي مجال واسع لا حدود له والمراد به التعبير عما تتطلبه حياة البشر من تجارب وحاجات متجددة لا حصر لها) من جانب آخر. وهو ما يمكِّن وظيفة التواصل من أن تتم بأقل جهد ذهني وبدني ممكن، والذي يساعد على تحقيق هذا المبدأ اللغوي (الاقتصاد في اللغة) هو مبدأ التقطيع المزدوج الذي يجعل الوظيفة التواصلية (بكل متطلباتها) تتم بواسطة عدد محدود من الفونيمات (الوحدات غير الدالة) والمونيمات (الوحدات الدالة).

---

(1) يوضّح مارتيني أن خضوع اللغات لمبدأ التقطيع لا يعنى أنها تخلو من كل ما هو ليس تقطيعا؛ ففي الفرنسية مثلا (كما في كثير من اللغات) لا تُوسَم خاصية الاستفهام في العبارة بقطعة صوتية ما، ولكن بارتفاع المنحنى النغمي للجملة في آخرها، وهو ظاهرة صوتية فونولوجية لا علاقة لها بالتقطيع، وتسمى التنغيم Intonation ، ولذلك تُسمى وحداتها بالوحدات فوق القطعية Unités Super-sugmentales. (ينظر:

- Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p21.

(2) ينظر: Ibid, p14.

وتبرز أهمية الوظيفة التي تؤديها هذه الوحدات الدالة (المونيمات) – في مقابل الأصوات غير اللسانية كأصوات التوجع والصراخ والسعال وأصوات الحيوانات[1]- في كونها تستعمل، بشكل لا متناه، في صياغة تراكيب متنوعة الدلالة بتنوع تجارب المتكلمين وحاجاتهم[2] على الرغم من محدوديتها[3].

ويرى مارتيني أن مبدأ الاقتصاد في اللغة يتمثل في التقطيع الثاني بشكل أكثر وضوحا إذ يقول: «ويمكننا أن نلاحظ ما يمثله التقطيع الثاني من اقتصاد: فإذا كان علينا أن نعطي لكل وحدةٍ دالةٍ صغرى إنتاجا صوتيا خاصا وغير قابل للتحليل فإنه يلزمنا أن نميز بين الآلاف منها، وهو ما لا يتوافق مع القدرات النطقية ولا مع حاسة

---

(1) تتميز هذه الأصوات بكونها تفتقر إلى التقطيع الذي نجده في الوحدات اللسانية، وذلك بوصفها كلا غير قابل للتحليل. ومن هنا فهي ذات صور محددة لا تتغير، ولو كانت الألسنة البشرية تقوم على مثل هذا النوع من الأصوات لاحتاج الناس، من أجل التعبير عن تجاربهم، إلى جهود جبّارة، وهنا يكمن سر مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يحمله مبدأ التقطيع المزدوج في اللسان البشري، ولابن سينا نص دقيق بليغ تناول فيه مظهرا من مظاهر الاقتصاد اللغوي، ولكن من جانب وظيفي يختلف عن الجانب الذي تناوله مارتيني حيث يقول: « ولم يكن (أي الكلام) أخف من أن يكون بالتصويت وخصوصا وأن الصوت لا يثبت، ولا يستقر، ولا يزدحم، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه، إذا كان مستغنيا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه أو كان يُتصور بدلالته بعده» (الشفاء (العبارة)، (تح. محمود الخضيري)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص2).

(2) ينظر مثلا: المعاني التي تحملها كلمة كتاب في السياقات التالية: 1- ﴿والذين يبتغون الكتاب (أي المكاتبة) مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً﴾ [النور:33]. 2- ﴿ كتاب الله عليكم﴾ [النساء:23] (أي عهده وميثاقه عليكم). 3 – يقضي القاضي بين المتخاصمين بكتاب الله (أي بحكمه الذي أنزل في كتابه). 4 – القرآن كتاب الله المقروء. 5 – الكون كتاب الله المنظور. 6- سلّمني الساعي كتابا من صديق (أي رسالة)...الخ.

(3) إن عدد الفونيمات من كل لغة معروف ومحدد، أما عن الوحدات الدالة (المونيمات) فمهما بلغ عددها في لغة مّا فإنها، كذلك، تظل نهائية محدودة، أما اللا محدود في اللغات فهو معانيها التي يمكن أن تؤديها تلك الوحدات.

السمع عند الإنسان»[1]؛ ففي المونيمات التالية مثلا: سِلْم، وحِلْم، وعِلْم...يُمكِّن نظامُ اللغة العربية من تبليغ معان مختلفة لمجرد تبديل فونيم بآخر وذُلك بأن يميز فيما بينها من خلال إجراء التحليل التقابلي[2]، وهو تحليل يستند إلى أنّ كل مونيم (والمونيمات من كل لغة ذات عددٍ هائل وقائمتها مفتوحة على الرغم من محدودية ما هو مستعمل فيها[3]) يتكون من قطع صوتية غير دالة، وعددها، من كل لغةٍ، محدود جدا وقائمته مغلقة، حتى مع اللغات التي تتسم بسعة مدرجها الصوتي كاللغة العربية التي يبلغ عدد فونيماتها أربعة وثلاثين فونيما).

1-3-4- مبادئ التحليل الوظيفي:

ينطلق مارتيني في تحليله لوحدات الملفوظ Enoncé من مبدأ التفريق بين وظائفها. وحتى يتمكن من وضع إطار تحليلي نموذجي تخضع له جميع الوحدات على ما يقتضيه نظام بناها التركيبي انتبه إلى مجموعة من المبادئ وجد أن وظائف الوحدات لا يمكن أن تتحدد إلى بالرجوع إليها:

1- العلاقات القائمة بين الوحدات:

تبرز أهمية هذا المبدأ في أن المونيم تتحدد قيمه الدلالية والوظيفية من خلال صلته بالمونيمات الأخرى المجاورة له في السياق[4]؛ والعلاقة هي الأداة الأولى في بيان

---

(1) ينظر: Martinet. A, La linguistique synchronique, p15.

(2) للخليل بن أحمد إجراء تحليلي استعمله به، في معجم العين، يشبه طريقة التحليل التقطيعي المارتينية، ويسمّيه نظام التقليبات الصوتية، وهو نظام تحليلي رياضي يهدف إلى إحصاء جميع إمكانات الكلم العربية مفرقا بين المستعمل والمهمل، وتبرز آلية عمله على مستوى توزيع المونيمات بتقليب فونيماتها على كل الوجوه المحتملة. (ينظر: كتاب العين، تح. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 2003/ 1424).

(3) يرى مارتيني أنه لا يمكن تحديد عدد ما تمثله لغة ما من الوحدات المتميزة بشكل دقيق بسبب ما تتطلبه حاجيات المجتمع من تعيينات جديدة في كل لحظة. (ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p13.). ولكن مع ذلك يمكن القول إن محدودية المونيمات تظل قائمة، وخير دليل على ذلك أنه يمكن إحصاؤها وجردها في معاجم أو في أقراص مضغوطة.

(4) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p109-110.

الوظيفة؛ يقول مارتيني: «لا يجب أن ننسى أن الوظيفة النحوية هي علاقة بين عنصرين، وليست مجرّد مظهر للتصرف لدى عنصر مّا»[1].

2- موقع الوحدات:

يرى مارتيني أن مواقع الوحدات اللغوية (أو رتبها) تؤدي، إلى جانب علاقة بعضها ببعض، دورا تمييزيا في تحديد وجهة الملفوظ والتمييز بين وظائف وحداته؛ ومن الأمثلة التي سَاقها في ذلك أن ملفوظا مثل: Pierre bat Paul (ضرب بيار بول) سينقلب معناه لو قلبنا موقعَيْ الفاعل Pierre والمفعول Paul؛ ذلك أن Paul تتحدّد وظيفته، استنادا إلى موقعه قبل الفعل bat بوصفه القائم بفعل الضرب، بينما تتحدد وظيفة Pierre ، استنادا إلى موقعه بعد الفعل bat، بوصفه المضروب[2]. لكنّ مارتيني بعد ذلك لاحظ أن بعض الوحدات تُستثنى[3] من العمل بهذا المبدأ، يعني بذلك الوحدات التي لا

---

[1] Martinet. A, Syntaxe générale, p175.

[2] من خصائص نظام اللغة العربية فيما يتعلق بدور الموقع (أو الرتبة) أنه لا يحتاج إلى تميز وحداته ببيان مواقعها وهذا راجع إلى دور العلامات أو القرائن (تعدّ علامة الإعراب أهمَّها) التي تظل الكلمات معها محتفظة بوظيفتها ولو غادرت مواقعَها (أي بالتقديم والتأخير) كما في: ضرب عمرٌو زيدا، وضرب زيدا عمرو، وزيدا ضرب عمرو، وكما في العلم نور، ونور العلم؛ ذلك أن التعريف علامة المبتدأ والتنكير علامة الخبر. ولهذا فإن الموقع في اللغة العربية ليس له وظيفة نحوية إلا في حالات استثنائية ترتد إلى جملة من المركبات سمّاها النحاة بذوات الرتبة المحفوظة مثل: الصفة والموصوف، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، ونذكر من هذه الحالات الاستثنائية كذلك أن تكون العلامة الإعرابية مقدرة وليس من قرينة معنوية تعوّضها لتمييز المحلّ من الاسمين المتشابهين كما في: "ضرب عيسى موسى" بحيث تتدخل القاعدة النحوية مُوجبةً المحافظة على الترتيب الأصلي للجملة. وقد تنوب عن علامة الإعراب، فيما يجوز فيه تأخير الفاعل، قرينةُ المعنى كما في "أكل كُمَّثرى موسى"، أو قرينة المطابقة كما في: "ضربَتْ موسى ليلى"، أو قرينة المقام كما لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت :كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت (ينظر: ابن جني، الخصائص، (تح. محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط2، (د.ت)، ج1، ص35).

[3] والعربية مما ينبغي استثناؤه ههنا إذ ليس لمواقع وحداتها ومركّباتها أثر في وظائفها إلا ما كان من بعض المركبات النحوية التي سماها النحاة بذوات الرتبة المحفوظة، والتي لا صلة لها بعناصر =

يتغير معناها مهما كان موقعها (أو رتبتها) في الجملة، مثل ظروف الزمان وظروف المكان؛ ففي قولنا مثلا: Je partirai demain (سأرحل غدا)؛ الوحدة "demain" لا تتغير وظيفتها إذا ما غيّرنا ترتيبها في الملفوظ كما في: demain Je partirai ، وبهذه المقارنة استنتج مارتيني أن الموقع ليس ذا دور تمييزي دائما[1].

3- المحتوى الدلالي للوحدات:

يشير مارتيني إلى طريقة بعض اللسانيين (هم التوزيعيون) الذين لا يهتمون بمعنى الوحدات اللغوية في تحليلهم اللساني بحجة الضبط العلمي لطريقة وصف اللسان[2] معتبراً ذلك تضييعا للوقت وتبديدا للطاقات فهو يرى أن مراعاة معنى الوحدات من أجل تحديد وظائفها أمر ضروري في التحليل[3]. ولكنه، مع ذلك، ينبّه إلى الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الباحث اللساني عندما يهتم، دون حذر، بمجال الدلالة[4]. ومن الكلمات التي يرى مارتيني أن معناها كاف لتحديد وظيفتها

= العمدة في الجملة، إنما تنضوي ضمن عناصر الفضلة؛ كالمركب الوصفي، والمركب الإضافي، والمركب العددي، وشبه الجملة (الجار والمجرور، والظرف ومظروفه). ويبدو غريبا هنا أن يجهل مارتيني هذه الخاصية المميِّزة في العربية، وألا يستثنيها من هذا المبدأ، وهو الذي يتبنّى في كتابه دراسة مبادئ اللسانيات العامة التي من شأنها أن تقوم على استيعاب جميع اللغات.

(1) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p108, 108-109.

(2) سنعمد إلى توضيح هذا الموقف اللساني وتحليله خلال الفصل الموالي (ينظر: المبحث رقم02)

(3) لا يعني ذلك أن مارتيني يخالف سوسير في رفضه الاهتمام بالمعنى (أو بالدلالة) بوصفه شيئا ماديا ملموساً لا يصلح أن يكون غرضا للدراسة اللسانية البنوية؛ فهو وإن اهتم بالمعنى ههنا، لسبب منهجي طارئ اقتضته طبيعة تحليله الوظيفي، فهو لا يهتم به من أجل دراسته في ذاته – كما هو شأن بعض علماء الدلالة أو اللسانيين التداوليين – وإنما هو يتناوله بصفته وسيلة لاختصار الجهد والزمن في وصف اللغة وتحليل بناها التركيبية وتحديد وظائف وحداتها. ويبرر مارتيني موقفه هذا بانتقاده للتوزيعين الذين يجدهم – نظرا لأنهم لا يهتمون بالمعنى في وصف اللغات – ينفقون وقتا طويلا وجهدا كبيراً ما كان أغناهم عنهما لو أنهم انطلقوا من معاني الوحدات!

(4) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p33-34, 107-108. ، وينظر أيضا: Martinet. A , Syntaxe générale, p73-74.

بوضوح ظروفُ الزمان (مثل أمس، واليوم، وغدا ...) التي يسميها بالمونيمات المكتفية[1]، وهو ما سنعرفه في الفقرات الموالية.

1-3-5- أنواع الوحدات الدالة (المونيمات):

يبدو واضحا في أعمال مارتيني اهتمامه بالوحدات الدالة (المونيمات) وبوظائفها في ظل استناده إلى مبادئ التحليل المبيَّنة في المبحث السابق، وإلى ما تقتضيه آلية العمل البياني في النظام النحوي. وقد بلغ من اهتمامه بدراسة الوحدات الدالة مونيماتٍ كانت أو مركبات (Monèmes/Syntames) أن عمَد إلى تصنيفها باعتبارات مختلفة ثلاث: باعتبار وظائفها، وباعتبار قابليتها للتقطيع، وباعتبار نوع الوظيفة فيها.

1- تصنيف الوحدات الدالة باعتبار وظائفها:

ينظر مارتيني إلى الوحدات الدالة، في ضوء هذا الاعتبار، من جهة ما تؤديه أو تتمثله من وظائف تتمايز بها ضمن علاقاتها التقابلية على مستوى محور الاستبدال والترابط، وضمن علاقاتها التباينية[2] على مستوى محور التراكيب. ومما خلص إليه مارتيني في دراسته للوحدات الدالة باعتبار وظائفها تصنيفها إلى: المسند، والمسند إليه، والمونيم المكتفي، والمونيم الوظيفي، والمونيم التابع، والمركب الإسنادي، والمركب المكتفي، والمركب الملحق؛ وفيما يلي عرض بياني لكل واحد منها:

– المسند prédicat:

وهو المونيم الأساس في العبارة والمونيم المركزي في المركّب الإسنادي. «إن المسند عند مارتيني – وعند تينيير أيضا – وحدةٌ خاصة تتلاقى عندها جميع العلاقات المؤدية لوظيفة التبعية Dépendance. وبهذا الاعتبار يمكن القول إن المسند ليس له

(1) ينظر: . Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p109-111.

(2) يفرق مارتيني بين التقابل والتباين؛ فالتباين، عنده، يكون بين الوحدات ضمن تجاورها التركيبي الظاهر؛ ومثاله: العلاقة بين une وbonne من الملفوظ: une bonne soirée. أما التقابل فيكون بين الوحدات التي يمكنها أن تظهر في السياق نفسه بحيث يتنافى ورودها فيه ولا تجتمع؛ كما بين bonne و mavaise و excellente التي تقبل الاستبدال من موقع الوحدة الثانية في الملفوظ السابق. (ينظر: .Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p27).

وظيفة؛ إذ إن الوظيفة تعني أن تتحدّد وحدة مّا بالنظر إلى نمط العلاقة التي تربطها بالمسند»[1]؛ ومعنى ذلك أن الوظائف تقع على عاتق سائر الوحُدات الأخرى التي يناط بها تأدية وظائفها متعلقةً بالمسند وتابعةً له بما في ذلك المسند إليه؛ ففي قولنا مثلا:

- جلس محمد على الكرسي متعبا هذا الصباح.

يناط بكل وحدة من وحدات المثال السابق أن تؤدي وظيفةً في المسند؛ فمحمد فاعل الفعل "جلس"، والمركب الملحق "على الكرسي" هو المحلّ الذي وقع عليه فعل الجلوس، و"متعبا" هو لبيان هيئة الجلوس، والمركب المكتفي "هذا الصباح" هو لبيان زمن الجلوس.

- المسند إليه sujet:

ويعدُّه مارتيني المُنجِز actualisateur ، وهو الركن الثاني في المركّب الإسنادي (نواة الجملة). ويكون – حسب أنظمة اللغات وما تقتضيه من سياقات مختلفة – إما مورفيا كما في il marche (هو يمشي) أو وحدة معجمية كما في l'homme marche (الرجل يمشي)، أو يجمع بين كونه مورفيا ووحدة معجمية كما في شكل الخطاب الشعبي للفرنسية: l'homme il marche (الرجل هو يمشي). ومن جانب ثان يمكن للمسند إليه أن يكون مونيما وظيفيا أو تركيبيا مكتفيا لكنّه لا يكون تابعا لأن التابع ليس جزءًا من المركّب الإسنادي. ومن جانب ثالث يمكن للمسند إليه أن يتميز عن الملحقات (الفضلات) compléments (وهي كل ما زاد عن المسند) بوصفه المونيم الذي يكون وجوده إجباريا في الجملة[2].

- المونيم المكتفي Monème autonome:

هو ذلك المونيم الذي تتجلى علاقته ببقية الوحدات في العبارة من خلال معناه ذاته مثل ظروف الزمان (أمس، وغدا...). «إن هذا المونيم لا يتضمن الرجوع إلى

---

(1) ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p275.

(2) ينظر : Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p125-126.

وحدة ما فقط في التجربة[1] بل يتضمن، كذلك، علاقة محددة بالوحدات الأخرى للتجربة المراد إبلاغها»[2]. ومن خصائصه أنه لا يرتبط بموضع محدد في العبارة ولذلك سماه مارتيني بالمكتفي، أي المونيم الذي يكتفي بنفسه، ودلالته النحوية متضمنة فيه، ومن هنا فهو لا يحتاج إلى رتبة محدّدة، أو بمعنى آخر هو مونيم متحرر من الرتبة؛ ففي قولنا مثلا: "سافر علي أمسِ" يجوز أن يتقدم المونيم (الظرف) "أمس" أو يتأخر دون أن تتغير وظيفته[3].

- المونيم الوظيفي Monème fonctionnel:

يطلق اسم المونيم الوظيفي على ذلك المونيم الذي يقوم بدور إسناد وظيفة لوحدة أخرى لا يمكن لها أن تستقل بنفسها في سياق الجملة، والوظيفة هنا يراد بها تعيين الواقعة اللسانية التي تدل على العلاقة بين وحدةٍ من التجربة والتجربة في جملتها[4]؛ ومثال ذلك في العربية حروف الجر؛ فحروف يتجلى دورها النحوي في إسناد وظيفة مّا إلى الاسم الذي بعدها؛ ففي قولنا مثلا: "هذا القلم لعلي" يسند المونيم "لِـ" لعلي وظيفة الملكية إلى جانب الأثر الشكلي (الجر).

- المونيم التابع Monème dépendant:

هو ذلك المونيم الذي ليس له أن يؤدّي وظيفة في غيره، ولا يمكنه أن يكتفي بذاته، وإنما يكون تابعا لغيره؛ ذلك أنه لا يحقق وظيفته إلا بتبعيته لغيره من الوحدات،

---

(1) سبق أن أشرنا - في الصفحات الماضية - إلى أن مارتيني يحدِّد وظيفة اللغة بأنها تبليغُ تجربة الإنسان والتعبير عن حاجاته.

(2) ينظر: André.Martinet, Eléments de Linguistique générale , p/111.

(3) ينبغي الانتباه إلى أن عدم التغيير هذا لا يمس المعنى في مظهره المقامي (ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p111)؛ فالمعنى من شأنه أن يتغير عند تقديم الظرف وتأخيره، إذ هنالك فرق معنوي واضح بين جملة: "أمسِ سافرَ محمدٌ"، وجملة "سافرَ محمدٌ أمسِ". إن الذي لا يتغير هو الوظيفة النحوية للمونيم "أمس" وليس معناه المراد بالنظر إلى سياق المقام المرتبط بغرض المتكلم في الجملتين.

(4) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p112.

فهو يرتبط بملفوظ مّا إما بفضل مونيم وظيفي، وإما بفضل موقعه النسبي إلى جانب بقية الوحدات في هذا الملفوظ. ويتمثّل المونيم التابع في أغلب مونيمات اللغة، كالأسماء، والأفعال، والصفات، ومنها المونيمات التي تشتغل بوصفها وجوها[1] Modalités بحيث توظَّف لتحديد مونيمات أخرى لكنها لا تقبل التحديد في ذاتها، ويسميها مارتيني المحدِّدات النحوية؛ مثل العنصر المحدد le في le bateau، ونهاية الفعل المحددة لدلالة الزمن في الفعل الفرنسي؛ ومثاله: ait من الفعل mangeait. وعلامة الجمع، وغيرها[2].

- المركّب المكتفي Syntagme autonome:

يمكننا القول، ابتداءً، إن المركّب النحوي إنما يتّسم بعلاقة تبادلية بين وحداته تكون أوثق من غيرها من العلاقات الأخرى في الملفوظ. أما المركب المكتفي فهو ذلك التركيب الذي يتألف من مونيمين أو أكثر بحيث لا ترتبط وظيفته بموقعه في الملفوظ ولا بدلالة كل وحدة من وحداته على حدة بل بدلالته الكلية وصلته بالسياق؛ ومن أهم سماته التركيبية أن أول عنصر فيه يكون - عادة- مونيما وظيفيا بحيث يضمن اكتفاء التركيب بذاته واستغناءه عن غيره[3]؛ ففي قولنا: سافرت في الطائرة يعد المركب [في الطائرة] مركّبا مكتفيا.

- المركّب الإسنادي Syntagme prédicatif:

يتحدّد المركّب الإسنادي بكونه النواة التي تقوم عليها الجملة، وترتبط بها سائر الوحدات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويتكون من مسند prédicat ومسند إليه

---

(1) إطلاق مصطلح الوجوه (أو الجهات) Modalités على المحدِّدات النحوية كما هو مبين أعلاه استعمال خاص بمارتيني. ذلك أن سائر اللسانيين يستعملونه للدلالة على الوجه المحدِّد لنوع الجملة: للتوكيد، للأمر، للاستفهام، ..الخ (ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ص93، وينظر أيضا: .Dubois et autres, Grand dictionnaire, p305-306).

(2) ينظر: .Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p119-120

(3) ينظر: .Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p112-113

sujet[1]. وسمة المركّب الإسنادي أنه يمثّل عمدة الكلام بحيث يمكنه أن يشكل خطابا بمفرده، ولا يكون.إلا مستقلا خلافا للمكتفي أو الوظيفي اللذين لا يستطيع أيٌّ منهما أن يستقل بنفسه لتشكيل خطاب[2]؛ ففي قولنا: "نزل المطر في ربوعنا أمس" هنالك مونيم مكتف (أمس)، ومركّب مكتف (في ربوعنا)، وهما تكملة تلحق بالمركّب الإسنادي المستقل الذي هو في هذا المثال: « نزل المطر»؛ وطرفا هذا الإسناد هما: المسند (نزل)، والمسنَد إليه (المطر).

- الإلحاق Expansion:

يُعَدّ إلحاقا كل وحدة تضاف إلى المركب الإسنادي (النواة المركزية للجملة)، أو إلى ما يتصل به، ولا تتغير بإضافتها العلاقات المتبادلة بين وحداته ولا وظائفها. والإلحاق يشبه مفهوم "الفضلة" في النحو العربي. ويمكن للمُلحق أن يكون مونيما واحدا كما في: Vite من الملفوظ: !Va vite ، وقد يتمثّل في مركب مكتف كما في: chez la voisine من الملفوظ: va chez la voisine [3] . وقد ميَّز مارتيني بين ضربين من الإلحاق: الإلحاق بالعطف، والإلحاق بالتعلق[4]:

أ - **الإلحاق بالعطف** Coordination ، وتوسم به الوحدات أو المركبات التي ترد معطوفة على غيرها؛ ومثال ذلك الملحق "هداية" في قولنا: العلم نور وهداية[5].

---

(1) الحقيقـة أن مارتيـني لا يضـع المسنـد والمسنـد إليـه في مرتبة واحدة كما هو معروف في الدرس النحوي التقليدي الذي يسوي بينها بحكم العلاقة المنطقية التي بينها (محمول وموضوع)، بل يعتبر المسند (دون المسند إليه) وحدة مركزية ليس في التركيب الإسنادي فحسب بل في تركيب الجملة كلّه (ينظر:Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p125).

(2) ينظر: .Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p124

(3) ينظر: .Ibid, p128

(4) ينظر: .Ibid, p128-131

(5) لنا عودة إلى هذا المفاهيم المارتينية في سـياق التعـرّض لمبـادئ التحليـل الـوظيفي لـدى مـارتيني (ينظر: المبحث رقم 1-1 من الفصل الأخير).

ب- **الإلحاق بالتعلق** Subordination ويشمل وظائف نحوية مختلفة كالنعت، والمضاف إليه، والمفعول به وغيرها (مثال ذلك الملحقان "نافعا" و"كتابا" في قولنا: اشترِ كتابا نافعا.

2- تصنيف الوحدات الدالة باعتبار قابليتها للتقطيع:

- الوحدة الملغمة Unité amalgamée:

الإلغام ظاهرة نحوية انتبه إليها مارتيني ووجدها تشكل صعوبة عند تحليل الملفوظ إلى مونيمات؛ فإذا كان المسار الطبيعي للتحليل هو اكتشاف سمات الدور التمييزي للمونيم من حيث هو قطعة صوتية دالة مختلفة فونولوجيا عما يكون عليه غيرها ومتماثلة مع مدلول واحد فقد يحدث أن تكون القطعة الصوتية مُلغمة amalgamé ، وذلك عند وجود مدلولين متداخلين في دال واحد مما يعيق عملية التحليل إلى قطع متوالية[1]، و«مثال ذلك في الفرنسية[2] المدلول à والمدلول le للعلامتين a وle دالّاهما هما، بشكل عام، على التوالي: /a/ و/l/ كما في il est à Paris ، وفي le chapeau. ولكن عندما تلتقي هاتان العلامتان في موضع واحد من سلسلة الكلام وتكونان

---

[1] تم تجاوز هذه الصعوبة بفضل جهود بعض اللسانيين الذين استثمروا طريقة جديدة في التحليل (استوحوها من نظرية plérèmatique ليالمسليف) وطبقوها على الوحدات التي لا يمكن أن تخضع للتحليل التقطيعي نظرا لكونها خالية من العلامات الشكلية (لمزيدٍ من التوضيح ينظر: ص209- 211).

[2] لا يظهر الإلغام في اللغة الفرنسية بشكل واضح كما هو الشأن في بعض اللغات الأخرى كالإنجليزية التي يصعب فيها التحليل القائم على نزعة التقطيع في مثل صيغ الجمع؛ ففي كلمة مثل man (رجال) لا نستطيع أن نميِّز بين ما يعود إلى أصل الكلمة men وما يعود إلى دلالة الجمع، وكالعربية التي يصعب تحليل صيغ الجمع فيها (مثل صيغة "كُتُب" التي لا يمكن تحليل علامة الجمع فيها إلى قطعة صوتية محددة)، وصيغ بعض المشتقات (مثل صيغة "كاتب" التي لا يمكن تحديد علامة اسم الفاعل فيها في صورة قطعة صوتية محددة)، بينما يمكننا أن نفعل ذلك في الفرنسية؛ فكلمة: porteur يمكن تحليلها إلى قطعتين محددتين هما: المونيم المعجمي port، والمورفيم النحوي eur علامة اسم الفاعل).

متبوعتين بصامت فإنها تتخذان دالا واحدا غير قابل للتحليل هو / o/ ، ويكتب au؛ ومثال ذلك أن يقال: «Il va à l'hopital mais il va au marché»[1]. إن كلمة "au" في المثال السابق مركبة في الأصل من: le+ a ، ومن هنا فهي مُلْغمة، ووجه الإلغام فيها أنها دال واحد ترابط فيه مدلولان هما (le+a)؛ وهي بهذا تشكل عقبة في طريق التحليل التقطيعي الذي يعتمده مارتيني، لأن التقطيع لا تشتغل آليته بشكل صحيح مرضٍ إلا إذا صادفت في تحليل الملفوظ وحدات قابلة للتقطيع Unités segmentables[2].

- الدال المنفصل Signifiant discontinus:

لاحظ مارتيني - استنادا إلى العمل بمقتضيات التحليل التقطيعي الذي يشتغل به — أن بعض المدلولات يشترك في إفادتها دالان أو أكثر ، وفي هذا ما يفضي بمجرى التقطيع إلى العثور على دوال منفصلة وغير مرتبة لكنها تشترك في الدلالة على مدلول واحد؛ يظهر ذلك في تحليلنا مثلا للملفوظ: nous courons (نحن نجري) الذي نجد في نهايته أن nous و ons.. في الملفوظ nous courons يمثلان الدال المنفصل للمدلول "ضمير الجمع المتكلم"، ومن أمثلته كذلك مدلول الجمع الذي تشترك في إفادته قطعتان أو دالان كما في les enfants. ويرى مارتيني أن الدوال المنفصلة تنتج، عادةً، عن ظاهرة يسميها بالتواطؤ L'accord[3].

3- تصنيف الوحدات الدالة باعتبار نوع الوظيفة:

لمارتيني تصنيف ثالث وضعه باعتبار نوع الوظيفة التي يُناط بها المونيم لا باعتبار موقعه وعلاقاته؛ ومفاد ذلك أن المونيم إما أن يكون وحدة معجمية lexème بحيث ترجع إلى معنى معيَّن في المعجم، وإما أن يكون مورفيما morphème بحيث يشير بشكل

---

(1) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale , p101-102..

(2) ينظر: Martinet. A, Syntaxe générale, p57-60.

(3) ينظر: Martinet. A, Eléments de Linguistique générale, p104.

مباشر إلى وظيفة نحوية، أو وظيفة صرفية؛ ففي تحليلنا مثلا لجملة: "محمد وخالد يحبان المطالعة" نحصل على التصنيف الآتي:

- محمد، خالد، يحب، مطالعة (وحدات معجمية lexèmes).
- ـُ، و، ـُ، ان، ن، ال، ـَ (وحدات نحوية، وصرفية morphèmes).

وتشكل المونيمات التي هي وحدات معجمية قسما مفتوحا ذا وحدات متغيرة ومتجددة بينما تشكل المورفيمات قسما مغلقا وحداته قارة ومحدودة[1].

1-4- الوظيفية التركيبية عند لوسيان تينيير:

ل.تينيير Lucien Tesnière (1893-1954) هو أحد الوظيفيين الفرنسيين، اهتمّ بدراسة التحليل الوظيفي للوحدات والجمل من خلال كتابه: "مبادئ التركيب البنوي"، Elements de syntaxe structurale (1959)، وتميّز بمواقف لسانية بنوية خاصة نذكر منها ما يلي:

1- رَفَض تقسيم الوظائف في الجملة على الطريقة التي عمل بها نحاة مدرسة بور رويال: وظائف للمسند والمسند إليه وأخرى للتكملة Complémentation، ونظر إلى جميع العلاقات الوظيفية على أنها تعود إلى علاقة واحدة هي علاقة التكملة أو التبعية dépendance معتبرا أن المسند prédicat هو الركن الأهم في العبارة بوصفه الوحدة المكمَّلة complété. أما بقية الوحدات فهي كلها – بما فيها المسند إليه sujet – وحدات تابعة تكميلية، وهنا يبدو تينيير مختلفا حتى مع مارتيني الذي جعل المسند إليه جزءا من التركيب الإسنادي، مثلما رأينا في المبحث السابق، ولم يجعله مجرد ملحق تكميلي[2].

2- وضع نموذجا خاصا لتحليل الجمل سماه التنظيم التدرجي، وهو نموذج يراعي معطيات البناء النحوي الداخلي للوحدات والتراكيب، وذلك بتمييزه بين الوحدات وتقسيمها كالتالي: وحدة يعتبرها مركزية في العبارة سماها القضية procès أو

---

(1) ينظر : Ibid, p118.

(2) ينظر : Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p273.

(الحدث action) وبقية الوحدات يسميها سواند actants هذه القضية وظروفها circonstants. فالقضية هي المسند prédicat منظورا إليه بصفته اللفظ الأعلى في العبارة، ولا يكون تابعا لغيره، وبه تفتح عقدة الجملة بل هو عقدتها البنوية ذاتها. أما السواند فهي تلك الوحدات التي ترتبط بالقضية ارتباطا مباشرا (وتأتي في الجملة لتعيين الذوات)، ويسمّيها تينيير بالسواند لأن وظيفتها إسناد المسند بشكل مباشر، أما الظروف فهي وحدات تكون تبعيتها للقضية أقلّ درجة من تبعية السواند لها، وتأتي في الجملة لتعيين المقام Situation[1].

وتكمن أهمية التحليل التدرجي[2] للجمل في أنه يحتفي بمبدأ الصلة بين الوحدات بما يُظهر الانتظام البنوي الحقيقي لوحدات الجملة، ويكشف عن عناصر بنائها النحوي الداخلي، وذلك من خلال تتبع علاقات التبعية في صورتها التدرُّجية بين المسند بوصفه اللفظ الأعلى وسائر وحداته التكميلية. ولذلك فهو لا يرى فائدة من النظر إلى انتظام الوحدات وترتيبها في بعدها الخطي، ويرى أنه ترتيب غير حقيقي؛ ذلك أنه لا يملك إلا بعدا واحدا خاضعا في ترتيبه للسلسلة المنطوقة[3].

3- درس مفهوم نقل الموضع Transposition أو Translation ، وهو مفهوم سبقه إلى تناوله شارل بالي، مثلما أوردناه في المبحث السابق، غير أن تينيير بسطه بصورة أكثر دقة، ووسَّع في بعض إجراءاته التحليلية، ويمكننا متابعة ذلك فيما يلي:

يرى تينيير أن مفهوم نقل الموضع يرتكز على نقل كلمة تنتمي، في الأصل، إلى فئة نحوية مّا لتكون ضمن فئة نحوية أخرى، أي تحويل نوعٍ مّا من الكلمات إلى نوع أخر من الكلمات كما في المثال التالي: le bleu du ciel (زرقةُ السماء) فبدل أن تكون كلمة bleu في موضعها النحوي الأصلي الذي هو موضع الصفات adjectifs (لأنها من فئة

---

(1) ينظر: .Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p375

(2) لنا عودة إلى بيان هذا النموذج التحليلي في الفصل الأخير بمزيد من الشرح والتوضيح (ينظر: المبحث 1-2 من الفصل الثاني من الباب الثالث).

(3) ينظر: .Tesnière. L, Elements de syntaxe structurale, p19-20

الألوان) اتخذت موضع الأسماء الموصوفة Substantifs. ويشير تينيير إلى أن الكلمة المنقولة تحتاج نحويا إلى كلمة أخرى سماها Translatif وهي عبارة عن كلمة واسمة Marquant وظيفتها أن تسمح بانتقال كلمة مّا من موضع نحوي إلى آخر ففي المثال السابق الكلمة الواسمة هي le التي من سماتها أن تكون بعدها الأسماء والموصوفات، فلما وردت بعدها صفة حوّلتها إلى موصوف[1].

لاحظ تينيير أن هنالك نمطين لنقل موضع: نمطا يتاح فيه لكلمات من طبيعة مختلفة أن تؤدي نفس الوظيفة النحوية[2]، ونمطا يتاح فيه لكلمات من طبيعة واحدة[3] أن تؤدي وظائف نحوية مختلفة[4]. وكأنما يريد تينيير، بذلك، تكريس مبدأ اعتبار الوظيفة النحوية حقيقية لغوية مستقلة، وفي هذا ما يقتضي عدم الركون إلى ما هو خارج المدى اللغوي لدراستها وتحليلها خلافا لأنصار النحو التقليدي الذي يربطون ربطا مفهوميا notionnel – بين الوظائف النحوية للوحدات وما تعكسه هذه الوحدات من مضامين الواقع الخارجي عن المدى اللغوي؛ ففي المعارف التقليدية للنحو الأوروبي يتم تحديد الاسم والفعل والنعت كما يلي[5]:

– الاسم nom ما دل على إنسان، أو حيوان، أو شيء، أو فكرة...الخ.
– الفعل verbe ما دل على حدث، أو حال، أو تحويل.
– النعت adjectf ما دل على صفة أو تحديد[6].

---

(1) لمزيد من التفصيل ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire.., p497- 498.

(2) كما في الجل التالية: "قلبه حجرٌ"، و"قلبه قاس كالحجر"، و"قلبه يتسع للجميع"؛ فقد أدى معنى الخبر فيها ثلاثُ وحدات مختلفة هي: الاسم الجامد، والاسم الوصف، والجملة الفعلية.

(3) كما في الجمل التالية: المطرُ ينزل، رأيت المطرَ ينزل، رأيتُ مطرا ينزل؛ فقد أدت لفظة "ينزل" في الجملة الأولى معنى الخبر، وفي الثانية معنى الحال، وفي الثالثة معنى النعت.

(4) ينظر: Tesnière. L, Elément de syntaxe structurale, chap.152, p364. ، وينظر أيضا:
Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p271.

(5) ينظر: Roland Uluerd, pour aborder la linguistique, p79.

(6) يشترك النحو العربي مع النحو الأوروبي في هذا المنظور التقليدي الذي يحرص على ربط وحدات اللغة بما تعكسه وتدل عليه في الواقع؛ إذ يرد في تعريف نحاتنا للاسم قولهم: هو ما دل على =

1-5- حلقة كوبنهاجن:

تأسّست هذه الحلقة سنة 1931 حاملةً مشعل اللسانيات البنوية ومتبنية أفكارها مع قدر كبير من الحسم والدقة، ولكن انطلاقا من اعتبارات منهجية ذات طابع منطقي[1]. وتتمثل مبادئ هذه الحلقة بشكل خاص، في أعمال الدانماركيَّيْن: فيجو بروندال (1887-1942) ولويس هيلمسليف (1899-1965). ويُعَدّ هذان اللسانيان رائدين من روّاد اللسانيات البنوية[2]. ولم يمنعهما تبنيهما للمنهج البنوي من أن يكونا مؤسسين للسانيات الفلسفية المنطقية[3]. أما فيجو بروندال فقد كان من أبرز أعماله البنوية ما يلي:

= ذات أو معنى، وفي تعريفهم للفعل قولهم: هو ما دل على حدث مقترن بزمن. غير أن ما يتميز به نحاتنا (خاصة النحاة الأولين) هو أنهم إلى جانب اعتمادهم على منهج الإفادة الذي يتناول اللغة من حيث هي خطاب تبدو فيه الوحدات دالة على مضامين الواقع الخارج عن المدى اللغوي اعتمدوا كذلك على المنهج الشكلي "البنوي" الذي يهتم بدراسة الألفاظ في ذاتها من حيث هي حقائق لغوية مستقلة دون أن يخلطوا بين هذين المنهجين. (خلافا للنحاة المتأخرين الذين خلطوا بين المنهجين تحت تأثير الدراسات المعتمدة على منطق اليونان وفلسفتهم) (للمزيد من التوضيح ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ضمن: مجلة المبرز، العدد الثاني، جويلية/ ديسمبر، 1993، ص9-12).

(1) ينظر: Bronkart. J. P, théorie du langage, p136,156.

(2) من أبرز أعمالها الرائدة في هذا المجال تأسيسها عام 1938 مجلة Acta linguistica التي كانت تحمل عنوانا ثانيا هو: Revue internationale de linguistique structurale (المجلة الدولية لسانيات البنوية) وقد أعلنت هذه المجلة ولادة اللسانيات البنوية رسميا بوصفها تيارا في أوروبا (حمل المقال الأول في العدد الأول الذي كتبه بروندال العنوان التالي: اللسانيات البنوية). (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص128).

(3) كان يالمسليف قد تربى على علم المنطق لكارناب النمساوي (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص127-128) بينما كان من المعلمين الأثيرين لدى بروندال أرسطو وسبينوزا وليبنيتز وكانط وبرجسون، وقد تأثر كثيرا بالفيلسوف الدنماركي هارالد هوفدينج. (ينظر: وفاء محمد كامل، (مقال: البنوية في اللسانيات)، العدد2، ص258، الهامش25).

- استطاع أن يجمع بين تأثره بمبادئ سوسير من جهة وبين تعلقه القوي بالمنطق القديم والحديث من جهة ثانية. فهو يؤكد أنه يستطيع أن يعثر في اللسان البشري على مفاهيم المنطق مثلما صاغها الفلاسفة منذ أرسطو إلى غاية المناطقة المحدثين[1].

- مما يميز أعمال بروندال اكتشافه لأهمية استخدام التقابل في التحليل الصرفي والدلالي للظواهر اللسانية[2].

- أحيا دراسة العلاقة بين اللغة والفكر وحاول أن يعرف منطق اللغة[3] مركزا اهتمامه على ملاحظة الطرق التي تكشف بها مقولات المنطق عن نفسها من خلال الحقائق اللغوية معتبرا هذه المقولات مفاهيم أساسية بحيث يمكن تعميم تطبيقها على كل النظم الممكنة في اللغات[4].

هذا عن فيجو بروندال أما لويس يالمسليف فقد تمثّلت إسهاماته اللسانية، في هذه الحلقة، في مجموعةٍ من المبادئ والمفاهيم تبلورت في توجه لساني مميز سمّاه الجلوسيمية، ويُعَدّ هذا التوجُّه امتدادا لحلقة كوبنهاجن، وهو ما سنطّلع عليه في المبحث الموالي.

1-6- الجلوسيمية:

الجلوسيمية Glossématique اصطلاح اخترعه[5] يالمسليف (أخذه من كلمة glossa اليونانية التي تعني اللغة) للدلالة به على توجه خاص في الدراسة اللسانية أعلن

---

(1) ينظر: Bertil Malberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, p229.

(2) ينظر: وفاء محمد كامل، (مقال: البنوية في اللسانيات)، العدد2، ص236.

(3) ينظر: Jean Perrot, La linguistique, P.U.F, 11 edt, 1980, p97.

(4) ينظر: وفاء محمد كامل، البنوية في اللسانيات، في: عالم الفكر، المجلد 26، العدد 2، ص236.

(5) يشير جورج مونان، في كتابه "علم اللغة في القرن العشرين"، إلى أن يالمسليف كانت له رغبة واضحة في التمييز عن البراغيين (أنصار مدرسة براغ) فقد كان في كل مرة يحاول أن يضع مصطلحات جديدة تكون في الغالب مقابِلةً لمصطلحات البراغيين، فإلى جانب مصطلح الجلوسيمية وضع المصطلحات التالية: Cénème (من الإغريقية Kénos التي تعني فارغا) في مقابل الكلمة Phonème ، وPlérème (من الإغريقية Piéros التي تعني مليئة) في مقابل كلمة Monème ، وPhonématique في مقابل Phonologie (ينظر: ص128، 132).

عنه خلال مؤتمر للحلقة الدولية لعلم اللغة C.I.L بكوبنهاجن سنة 1936[1]. ويتميز يالمسيلف ضمن هذا التوجه، بأعماله اللسانية التي اعتمد فيها، بشكل خاص، على سوسير[2]؛ فقد ركّز اهتمامه على ما ورد في محاضراته من مفاهيم انطلق منها ليضع أبحاثه ويستخلص نظريته الجلوسيمية التي يمكن عدُّها – كما سنرى – تنظيرا آخر لنظرية سوسير[3]. وفي مقدمة المفاهيم السوسيرية التي أعاد قراءتها يالمسليف وأعاد النظر فيها نجدُ ثنائية الصورة والمادة، وثنائية اللغة والكلام، ومفهوم العلامة، ومفهوم التزامن، وغيرها.

لكنّ ما يلاحظ في إعادة تنظير يالمسليف للمفاهيم السوسيرية، وإعادة قراءته لها أنه لم يكتف بمجرد شرحها، أو ببيانها على الصورة التي وردت بها في C.L.G ، بل حمَل نفسه على بسط قضاياها، وتوسيع النظر في عرضها وبيان وجاهتها، ومناقشة مضامينها وخلفياتها، فكانت المحصِّلة أنّه نجح في إثرائها، وأجاد شرحها وبيانها، وأزال عنها الكثير من الغموض، وأضاف إليها ما كان يراه ضروريا لصياغة نظرية بنوية صارمة في اللسانيات. ويمكننا استعراض هذه الجهود اليالمسليفية في الأعمال والمواقف الآتية:

1– توسيعه لمبدأ سوسير القائل إن التنظيم اللساني تنظيم صوري، وذلك لأنه لا يكتفي بمجرد الاعتقاد بهذا المبدأ بل يسعى إلى إمكان «استخراج معطيات هذا التنظيم اللساني من المادة التي ينتظمها، وعليه فإن البنية – في نظره – قابلة للانفصال[4] عمّا

---

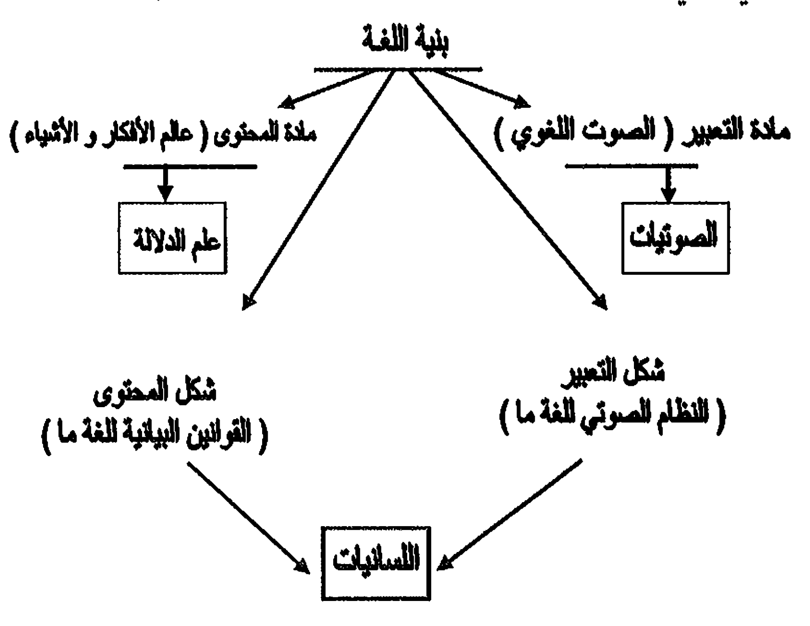
(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص128.

(2) يقول جورج مونان في هذا الشأن: «لقد اعتبر يالمسليف أبحاثه أنها استمرار ونضج، أكثر دقةً علميا، لأفكار سوسير، ولقد اعتبر نفسه تلميذ سوسير الوحيد والحقيقي» (علم اللغة في القرن العشرين، ص131).

(3) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, (Préface français),Paris, Edt de Minuit, 1971, p7.

(4) يتجلى هذا الانفصال بشكل واضح ومتميز في اللغة العربية التي استطاع نحاتنا القدامى أن يستخرجوا منها بنيتها وأن يفصلوها عنها؛ إذ جعلوا لكل لفظ وحدة مجردة سمّوها الوزن أو المثال وصاغوها من ثلاثة حروف هي: [ف،ع،ل] كما في قولنا: الصيغة "إفعال" هي وزنٌ (أو مثال) لكل مصدر فعله على وزن "أفعل" مثل [أكرم: إكرام، أقبل: إقبال ، أعطى: إعطاء..].

تبنيه»[1]. وقد قادته مواقفه هذه إلى التمييز بين التعبير والمحتوى من جهة، والصورة والمادة من جهة ثانية بحيث ميّز، في البنية اللغوية، بين مستوى التعبير (الدال) ومستوى المحتوى (المدلول)، وجعل كلا منهما بدوره مميّزا بمستويين هما: مستوى الصورة ومستوى المادة. يقول في شأن هذا التمييز وأهميته: «والحقيقة أن هذا التمييز المزدوج – من حيث أشاعه سوسير وتم تطويره ضمن مجموعة من فروع اللسانيات الحديثة – يُشكل النواة التي تنجذب، بقوة، حولها – ضمن أبعاد متعددة – جميع المناقشات المجراة حول المنهج والمبدأ [...] إن أي منهج لساني، واضح أو غير واضح، يمكنه، بل يجب عليه، أن يتحدّد وفق علاقته بهذين التمييزين الرئيسين»[2]. وقد كان هدفه من وراء ذلك الإشارة إلى الموضوع الأساس الذي ينبغي أن تدرسه اللسانيات وهو الجانب الصوري (الشكلي) فيها، بينما يدعو إلى إقصاء الجانب المادي، كما يوضح الشكل البياني الآتي:



(1) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، دار مصر للطباعة، مكتبة مصر، (د.ت)، ص61.

(2) ينظر: Louis Hjelmslev, Essais linguistique, p45.

لقد كان هدف يالمسليف هو الوصول إلى نظرية صورية منطقية تتعارض مع النظرية الذهنية[1] Th. Mentalistique والنظرية السلوكية[2] Behaviorisme[3]، لذلك نجده يعُدّ الصوتيات وعلم الدلالة علمين ليسا من اللسانيات إنما هما مجرد علمين مساعدين (أنظر الشكل السابق).

2- يحَدِّد يالمسليف البنية بأنها نسيج من المتعلقات dépendances ، أو الوظائف (بالمفهوم المنطقي الرياضي للمصطلح)، وبناءً على هذا التعريف يرى يالمسليف- كغيره من الوظيفيين- أن المحاولة الرئيسة للسانيات البنوية ترتكز على دراسة الوظائف وأنواعها[4]، ويبرز اهتمامه بالتحليل الوظيفي للوحدات ابتداءً من دراستها دراسة علائقية ونظامية تحافظ، بشكل دقيق وصارم، على التفريق السويسري بين الصورة والمادة، فهو لا يهتم بدراسة الوحدات في مظهرها المادي (الصوتي والدلالي) بل ينطلق من الصور (أو الأشكال) العلائقية بين الوحدات ساعيا إلى تطوير المفهوم السويسري (الذي يُحدد الوحدة بكونها تملك ما تختلف به عن بقية الوحدات) وذلك بمنح المزيد من التجريد abstraction في تحديد الوحدة اللسانية وبيان عملها.

---

(1) النظرية الذهنية تمثلها أعمال إ. سابير E. Sapir في لسانياته الأنثربولوجية؛ وهي أعمال تقوم على مبدأ الحدس اللغوي، وتحتفي بالمعطى النفسي، وتمثل إرهاصات اللسانيات البنوية في إمريكا، كما تمثلها أعمال النحو التوليدي التحويلي لا سيما في اعتمادها المعطيات النفسية في دراسة بنى اللغات وتفسيرها، وفي تبنيها للدراسة القائمة على مبدأ الاستنتاج المنطقي الذي يستمد مصداقيته وحججه العلمية مما تقضي به خصائص الكفاية اللغوية الذهنية لدى المتكلم/ المستمع المثالي.

(2) النظرية السلوكية هي عنوان اللسانيات البنوية عند اللساني الأمريكي بلومفليد؛ تأثرت بعلم النفس السلوكي، وتعتمد التطبيق الصارم لقواعد المنهج العلمي، وتقوم، أساسا، على الاهتمام بملاحظة ظواهر اللغة في مظهرها الفيزيائي الآلي، وترفض المنهج الذهني، وتظن أن نتائجه لا تقوى على الخضوع للضبط العلمي(لمزيد من التوضيح ينظر المبحث رقم 2 من الفصل الموالي).

(3) ينظر: وفاء محمد كامل، البنوية في اللسانيات، في: عالم الفكر، المجلد 26، العدد2، ص237.

(4) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistiques, p79-80.

يرى يالمسليف أن الوحدة اللسانية «سلبية بشكل خالص وعلائقية، وأنها تتحدد بكونها لا تستمد قيمتها من ذاتها [...] بل من العلاقات التي تربطها بالوحدات الأخرى»[1]، ولذلك فهو يدأب على دراسة الأصوات اللغوية من حيث هي أشكال وصور ويهملها من حيث هي مظاهر مادية[2]. يقول: «ليس المهم هو الأصوات أو الخصائص الكتابية أو الدلالات، ولكن المهم هو علاقاتها المتبادلة ضمن سلسلة الخطاب [أي المحور التركيبي]، وضمن المحور الاستبدالي للنحو. إن هذه العلاقات تشكل نظام لغة ما. وهذا النظام الجوهري هو خاصيتها في مقابل اللغات الأخرى»[3]. ومن أجل دراسة هذه العلاقات وتحليل وحداتها بصفة علمية ودقيقة سعى يالمسليف «إلى الاعتماد على المنطق الرمزي logistique الذي يتخذ غرضه الأول في نظرية علوم الرياضات من حيث هي نظام للعلامات»[4].

والحقيقة أن الاعتماد على المنطق الرمزي، لدى يالمسليف، كان يمثل – في اللسانيات البنوية بشكل عام وفي الجلوسيمية بشكل خاص– توجها إبستمولوجيا جديدا؛ جديدا بإدخاله اللسانيات البنوية مرحلة جديدة هي أشبه ما تكون بإعادة البناء والتأسيس، وجديدا بإحيائه لبعض المفاهيم القديمة في المنطق والفلسفة، وجديدا بتميز تصوراته عن التصورات اللسانية السائدة بما فيها تصورات البنويين أنفسهم. لكن هذا

---

(1) Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p37-38.

(2) يعلل يالمسليف استغناءه عن المادة اللغوية بحجة أن اللغة بإمكانها أن تظل مساوية، بشكل أساسي، لنفسها إذا ما سعينا – في وقت واحد – إلى تغيير دلالاتها التي تعبر عنها ووسائلها المادية التي تستخدمها، كأن نحول لغة منطوقة إلى لغة مكتوبة أو إشارية أو مرسومة، أو إلى نظام من الإشارات signaux في صورة أعلام، الخ.. (ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p38). ومن هنا نستنتج أن أنظمة العلامات تصبح – حينما يُنظر إليها من حيث هي وحدات صورية مجرّدة – ذات بنية سيميائية واحدة مهما تعدّدت أنواعها، واختلفت مادتها ومكوناتها.

(3) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistiques, p35.

(4) ينظر: Perrot. J, La linguistique, p97.

التوجه الجديد ما لبث أن قاد بالمسليف إلى الوقوع في موقف منهجي غريب؛ فهو من جهة يعمل على الالتزام بالمنهج التجريبي[1] Empirisme في تحليل النظام اللغوي، وهذا هو شأن سائر البنويين ومن جهة ثانية يحرص على اتباع المنهج الاستنتاجي[2] M.déductive (وضده المنهج الاستقرائي) القائم على مفاهيم المنطق والرياضيات.

غير أن ما يُلاحظ في تجريبية يالمسليف أنها لا تنطلق من القاعدة التجريبية التي تمثلها المواد اللسانية مثلما هو سائد في المنهج التجريبي الاستقرائي لدى سائر البنويين، إنما تنطلق من ثلاثة مبادئ مهمتها أن تستجيب للوصف اللساني، لكنها مستمدة، بشكل واضح، من المنطق الرياضي، ومتعارضة، كليا، مع تصورات المناهج التجريبية الاستقرائية[3]. وهذه المبادئ الثلاثة هي[4]:

أ- يجب أن يكون الوصف اللساني خاليا من التناقض.

ب- يجب أن يكون الوصف مستوعبا لجميع المعطيات اللسانية[5] متحققةً أم لا.

---

(1) سبق تعريفه في: ص54. ويسمى كذلك بالاستقرائي M. Inductive، وهو، في اللسانيات، منهج يراعي مبادئ التحليل القائم على معاينة الأجزاء واختبارها من أجل الحصول على قواعد الكل وقوانينه، وينطلق من جمع مدونةٍ من الملفوظات، ويحاول أن يستخلص منها، عن طريق مبدأي التقطيع والتعويض، أقساما (أو قائمة) من العناصر والقوانين بإمكانها أن تنسحب على جميع الجمل.(ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p246.).

(2) يراعي هذا المنهج في دراسة اللغة مبادئ التحليل العقلي القائم على استنباط الجزء من الكل ويكون ذلك بالانتقال من الكل إلى الجزء عن طريق استخدام التحليل الاستنتاجي المعتمد على مقولات المنطق والرياضيات.

(3) ينظر: Van de Velde. R, Introduction à la méthodologie structurale de linguistique, p/69.

(4) ينظر: Ibid, p69-70.

(5) لا يعتمد يالمسليف – في وصف معطياته – على المعطيات اللسانية من الواقع المادي كما يفعل سائر البنويين بل يعتمد على المعرفة البدهية axiomatique للغة عند المتكلم (يلتقي في ذلك ما سابير رائد البنويين الأمريكيين كما سنرى في الفصل الموالي، ومع نعوم تشومسكي أبي اللسانيات التوليدية)، تلك المعرفة التي ترجع إلى ما يُعرف بالحدس اللغوي، وهي المعرفة ذاتها التي ينطلق منها الباحث اللساني لاكتشاف البنى التحتية (تقابلها البنى العميقة عند نعوم تشومسكي)، وهي ما يستقر في تصور يالمسليف في شكل حزم من الوحدات الاستبدالية.

ج- يجب أن يكون الوصف اللساني في أبسط ما يمكن أن يكون عليه الوصف.

ومن هنا يمكن القول «إن المعايير التجريبية – أو العَقلية من باب أولى– ليالمسليف كانت جديدة تماما بالنسبة للفلسفة وبالنسبة للمناهج اللسانية، حتى إن مصطلح "التجريبية" يبدو غريبا[1] من حيث تطبيقه على مثل هذه المبادئ»[2].

وقد كان هذا الموقف "الغريب" من الأسباب التي قادت الجلوسيمية إلى الفشل في تطبيق نظريتها بشكل عملي على جميع اللغات وأوقعتها في التناقض؛ فالجلوسيمية ترفض أن تنطلق من التجربة المباشرة للوصف اللساني (سبق أن رأينا كيف أن يالمسليف يرفض التحليل اللساني بالاعتماد على المادة الصوتية للغات)؛ ذلك أنها تلتزم بمنهج التحليل المنطقي الصوري الذي يستهدف حسابا رياضيا افتراضيا للنظام في صورته التجريدية العامة بحيث يشمل جميع الحالات اللغوية، بل سائر الأنظمة الدالة التي يُتوقع أنها قابلة للتحقيق مثلما سنرى في الفقرات الموالية.

يفرق يالمسليف،في تحديده لأنواع الوظائف العلائقية، بين قسمين من المتعلقات:

- **المتعلقات الثنائية أو المتلازمات** Interdépendances، تلك التي تتموضع ضمن الألفاظ المتلازمة، أي التي يكون الاستلزام بين كل لفظين منها تبادليا.

- **المتعلقات الأحادية أو التحديدات** Déterminations، تلك التي تتموضع ضمن لفظين يكون أحدهما (ويسمى محدِّدا Déterminant) مسلتزما للآخر (ويسمى محدَّدا Déterminé) وليس العكس.

ومن جهة أخرى يفرق يالمسليف – من خلال تحديده لأنواع العلاقات الاستبدالية paradigmatiques – بين مبدأ التعويض Substitution ومبدأ التبديل

(1) يقول فان دو فالد: لقد كان يالمسليف مستعدا للإتيان بمصطلح آخر بديل لمصطلح التجريبية في حال ما إذا بيَّنتْ الإبستمولوجيا أنه غير ملائم للدرس اللساني اليالمسليفي (ينظر: Introduction à la méthodologie structurale de linguistique, p69.

(2) ينظر: Ibid, p69.

Commutation (يالمسليف هو الذي ابتدع هذه الكلمة[1])؛ يكون مبدأ التبديل بين دالين حيث يكون التغيير متعلقا بمدلولين، أو بين مدلولين حيث يكون التغيير متعلقا بدالين، أما مبدأ التعويض Substitution فهو ما يكون بين لفظين متعالقين استبداليا لكنهما لا يحققان هذا الشرط[2]. ومن هنا فهو يرى أن مبدأ التعويض لا تتحقق وظيفته إلا بين البدائل (أوالتنوعات)[3] Variantes ، بينما تتحقق وظيفة التبديل بين الثوابت Invariantes[4].

وقد كان من ضمن مجالات التحليل اللساني التي استثمر يالمسليف، من خلالها، ثنائية الاستبدال التبديلي والاستبدال التعويضي تمييزه بين أنظمة اللغات البشرية، وذلك بغرض المقارنة فيما بينها من حيث نوع العلاقة التي يمكن أن تجري بين وحدتين

---

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص136.

(2) نفهم من هذا التفريق اليالمسليفي أن التحليل الاستبدالي لمبدأ التعويض Substitution يكون بين الكلمات التي لا يؤدي تبديل بعضها ببعض إلى تغيير في الوحدة (ومثاله التقابل بين دالين بديلين لمدلول واحد كما بين أعطى ومنح، وهو ما يتصل بظاهرة الترادف بمعناها التقليدي، أو بين مدلولين بديلين لدال واحد؛ ومثاله الاستبدال التعويضي بين tante (التي بمعنى عمة) وtante (التي بمعنى خالة) في اللغة الفرنسية. وأن التحليل الاستبدالي لمبدأ التبديل Commutation يكون بين الكلمات التي يؤدي تبديل بعضها ببعض إلى تغيير في المعنى، بحيث يتقابل دالان كل منهما له مدلوله الخاص أو مدلولان كل منهما يتصل بدال خاص، ومثاله: الاستبدال التبديلي بين لفظي العمة والخالة في العربية. ويبدو أن يالمسليف وضع هذا المبدأ التحليلي قياسا على مبدأ التمييز الفونولوجي بين الصوت والفونيم (ينظر الهامش الموالي).

(3) تحيلنا قراءة هذا التمييز اليالمسليفي بين البدائل والثوابت في عملية التحليل الاستبدالي paradigmatique بين الكلمات إلى التمييز الذي وضعه الفونولوجيون في مدرسة براغ بين التحليل الاستبدالي الذي يمس الأصوات المتنوعة للفونيم الواحد (والذي تصبح بموجبه مجرد مترادفات allophones) والتحليل الذي يمس التغيير الحاصل بين فونيمين أو أكثر (والذي تتقابل فيه الفونيمات من حيث هي وحدات وظيفية متميزة).

(4) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p80.

استبداليتين[1]، أتبديلية هي أم تعويضية؟ ومن أمثلة ذلك ما لاحظه يالمسليف من الاختلاف بين اللغات في آلية التعامل مع معنى التذكير ومعنى التأنيث في الضمائر؛ يقول: «هنالك تبديل على مستوى الضميرين (il elle:) في الفرنسية، و(he :she) في الإنجليزية، وفي لغات أخرى[2]، بينما هنالك تعويض فيما يتعلق بهذين الضميرين في اللغات الفلندية Finnois ، والمجرية hongrois ، والصينية chinois مادام تبديل أحدهما بالآخر (هي أو هو) لا يشكل في العبارة – بالنسبة إلى هذه اللغات – تبديلا قياسيا (أو تماثليا): إذ إن الوحدتين il و elle تعودان، بلا تمييز، في اللغة الفنلندية إلى hän ، وفي اللغة المجرية إلى ö، وفي اللغة الصينية إلى thā»[3].

3- حاول يالمسليف أن يكشف – في ظل تفريقه المنهجي بين المحتوى Contenu والعبارة Expression ، وضمن نظريته المسماة Plérèmatique[4] – عن بنية المعنى باعتماد

---

(1) لا يَعُدّ يالمسليف العلاقات الاستبدالية وظائف بل هي لديه عبارة عن "ترابطات" (المصطلح موجود منذ سوسير، (ينظر: C.L.G, p/201)). إن معنى الوظيفة يقتصر لديه على العلاقات التركيبية أي على العلاقة (غير المادية والمجردة والصورية) بين كلمتين متتابعتين في نص، وتسمى هاتان الكلمتان وظيفيتين. وتبعا للتميز بين هذين النمطين من العلاقات قابل يالمسليف بين النظام (وهو ما يمثل بُعد العلاقات الاستبدالية) والنص أو الاستعمال (وهو ما يُمثل بُعد العلاقات التركيبية). فيما أسمى محوري التحليل الرأسي (العلاقات مع الغائب)، والأفقي (العلاقات مع الحاضر) لسوسير: بـ "علاقة أو – أو" (Relation ou - ou) أو النظام، و"علاقة و– و" أو التتابع. (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص132 – 133).

(2) منها اللغة العربية التي تفرق بين ضمير المؤنث وضمير المذكر على صعيد أوسع مما نجده في بعض اللغات الأوروبية؛ فالعربية لا تكتفي بالتفريق بين ضمير الغائب المؤنث «هي» (elle) وضمير الغائب المذكر «هو» (il) فقط بل تفرق كذلك بين ضمير المخاطب المؤنث (أنتِ، أنتن) وضمير المخاطب المذكر (أنتَ، أنتم) اللذين لا يشكلان في الفرنسية، مثلا، سوى مدلولين تعويضيين لدال واحد هو (tu أو toi للمفرد، وvous للجمع).

(3) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p113.

(4) هي نظرية تدرس محتوى الوحدات، ويسمى هذا المحتوى Plérème (يقابل المونيم عند البراغيين)، ويريد به يالمسليف وحدة المحتوى التي تتحدد بكونها دلالة أساسية تسمح بإرجاع=

مبدأ التقطيع المزدوج الذي كان قبله يطبَّق في مجال التعبير فحسب. وعلى الرغم من أن يالمسليف لم يحلّل، في البداية، سوى المعاني (وتسمّى Plérèmes[1]) التي تحدّدها أشكال الكلمات بدقة (أي تلك الكلمات المؤلفة من: أساس+علامة[2]، على الرغم من ذلك فإن مذهبه plérématique قد دفع قرّاءَه الأوائل إلى تطبيق طريقته على الوحدات الخالية من العلامات الشكلية[3]؛ ومن أمثلة هذه الوحدات كلمة "فرس" jument التي يحلّلونها إلى: حصان + أنثى، أو حصان + هي (cheval + genre "elle")، وكلمة"حصان" التي يحللونها إلى: حصان+ ذكر، أو حصان+ هو (cheval+genre"il").

يتبيّن مما سبق أن يالمسليف يدعو إلى ممارسة التحليل المعنوي للوحدات بمثل الطريقة التي يعتمدها مارتيني في تحليله التقطيعي Analyse segmentale للوحدات الدالة في العبارة، غير أن تحليل يالمسليف لا يطال ألفاظ العبارة في ذاتها، وإنما يطال وحدات المعنى فيها. وقد ساعده ذلك على إرساء قواعد جديدة خاصة بالتحليل

= التنوعات المعنوية التي تتعدد بشكل لا نهائي إلى عدد محدد ومختزل من المعاني الثابتة: كما تسمح باختزال العلامات المتعددة بشكل لا نهائي إلى توليفات لعدد محدد من وحدات المحتوى plérèmes فمثلا البليريم "الأنثى" genre - elle يسمح بإدارك محتوى كلمة "فرس" jument، وذلك بتحليلها إلى ما يلي: "حصان + أنثى". (ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p367.).

(1) وتسمى عند بعض المتخصصين في علم الدلالة البنوية (أمثال: ل.بريتو وبوتييه) بـ: Sémèmes ومكوناتها تسمى Sèmes، وقد تُرجمت في بعض النصوص اللسانية العربية إلى: معانم (ج معنم) (كما هو شائع في الكتابات اللسانية المغربية)، أو سمات معنوية، (لمزيد من الاطلاع ينظر: المبحث رقم: 3–1 في الفصل الأخير).

(2) الأساس هو جذر الكلمة، والعلامة هي النهاية التي تشير إلى صنف الكلمة ووظيفتها؛ كما في كلمة: chatte التي تُحلَّل معانيها كالآتي: chat + te، وهذا بخلاف التحليل الذي يطال المعاني لا أشكال الكلمات في العبارة ؛ ومثاله تحليل كلمة Chatte إلى: chat+ genre "elle". وتبرز أهمية هذا التحليل في أنه استطاع أن يتجاوز عقبات التحليل التقطيعي لمستوى العبارة مثل عقبة الإلغام.

(3) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص134.

البنوي المعنى Analyse structurale du sens ، وهي التي أصبحت تسمى بعد يالمسليف بقواعد التحليل المعنمي[1].

وقد لقيت هذه القواعد الجديدة لدى يالمسليف حفاوةً لافتة من قبل بعض اللسانين البنويين نظرا إلى ما تنطوي عليه من جدّة وجاهة، ونظرا إلى ما تعِد به من إصلاح وترقية لمشكلة المعنى في الدرس اللساني البنوي.

ويمكن أن نذكر في مقدمة هؤلاء اللسانيين الذين تأثّروا بيالمسليف في مسألة الدراسة البنوية للمعنى: ل. بريتو[2] L.Prieto (1926-1996)، وب. بوتييه[3] B.Pottier (1924 –)، وأ.ج.غريماس[4] Greimas.A.J (1917-1992). وهم الذين استطاعوا – بفضل اعتمادهم على قواعد التحليل المعنمي لدى يالمسليف– أن يؤسسوا لعلم جديد في الدلالة يدعى علم الدلالة البنوي Sémantique structurale[5].

---

(1) الحقيقة أن هذه الطريقة في تحليل المعنى عرفت منذ 1903 بدايات واضحة لدى اللساني السويدي نورين الذي فرق بين نوعين من الدلالة: دلالة المناسبة signification occasionnelle والدلالة الشائعة signification usuelle. ومن سمات الدلالة الشائعة – لديه – أنها تقوم على وحدة معنمية sémème أساسية ووحيدة تثبت عليها من خلال التغيرات المختلفة لدلالة المناسبة التي تقوم على معطيات مقامية معينة. (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص133–134).

(2) لسانى وسيميائى مشهور من الأرجنتين، متخصص فى علم الدلالة البنوى. من أعماله: Principes de noologie (1964)، وMessages et signaux (1966) ، و(1974) Sémiologie psychanalytique.

(3) برنار بوتييه أحد أبرز اللسانيين الفرنسيين؛ متخصص فى الدراسة البنوية لعلم الدلالة، ومن المهتمين بالثقافتين الإسبانية والأمريكية. من أعماله: Théorie et analyse en linguistique (1987)، و(1974) Linguistique générale ، و (1964) Vers une sémantique moderne.

(4) لساني وسيميائي فرنسي من أصل ليتواني، مؤسس السيميائيات السردية، وأحد مؤسسي علم الدلالة البنوي، ومن أعماله: (1966) Sémantique structurale، و(1970) Du sens، و Du sens en exil (2017).

(5) من أهم الإسهامات التي قدمها هؤلاء اللسانيون فيما يدينون به ليالمسليف تطويرهم لنظريته Plérématique التي أصبحت تسمى في ما بعد (في نطاق التحليل البنوي لعلم الدلالة) بالتحليل المعنمي Analyse sémique (المعنم ترجمة مصطلح sème). (سيأتي الحديث بشيء من التفصيل عن مبادئ التحليل المعنمي في المبحث رقم: 3–1 في الفصل الأخير).

4- إسهامه في ضبط ثنائية اللغة والكلام[1]، وتحديد ما تنطوي عليه من وجوه مفهومية، وذلك بغرض الكشف عن العلاقة الوظيفية التي بين طرفيها ولإزالة أي غموض[2] يمكن أن يثيراه ضمن تفاعلات الدراسة الوصفية التزامنية للغات. ويتمثل هذا الإسهام في تحديده لمفهوم اللغة الموضوعِ الجوهري لعلم اللسان البنوي بثلاثة مفاهيم فرعية، كلٌّ منها محدَّد باصطلاح خاص، وبغرض منهجي مميَّز، وهي كالآتي[3]:

- اللغة-المخطط Langue-schéma[4]، ويريد به اللغة من حيث هي صورة (شكل) خالصة مستقلة عن تحقيقها الاجتماعي ومظهرها المادي.

- اللغة-المعيار Langue-norme، ويريد به يالمسليف تحديد اللغة من حيث هي صورة (شكل) مادية منظورا إليها في ظل تحقيق اجتماعي ما، ولكن بشكل مستقل عن تفاصيل مظهرها.

---

(1) صادف يالمسليف، أثناء قراءته محاضرات سوسير، مشكلة أثارت انتباهه تتمثل في محاولة الكشف عن نوع الوظيفة الموجودة في ثنائية سوسير "اللغة الكلام" (معرفة ما تؤديه من دور منهجي في اللسانيات البنوية) ولحل هذه المشكلة قرّر يالمسليف إجراء تحليل يمس المفاهيم ويقود إلى النظر إلى كل طرف في ثنائية (اللغة أو الكلام) على أنه يسمح بمعاني مختلفة فهو يرى أن جانبا كبيرا من الصعوبات يأتي من هذا الغموض أي من الغموض الحاصل من جراء عدم معرفة الحدود التقابلية الدقيقة بين اللغة والكلام. (ينظر:

Hjelmslev. L, Essais linguistique,1971, p/81.

(2) يتجلى هذا الغموض عند سوسير مثلا في تردده في الحكم على بعض الظواهر اللغوية: أ هي من اللغة أم هي من الكلام ؟. (ينظر: Saussure, p172-173).

(3) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p81.

(4) ما يقصده يالمسليف بالمخطط هو الصور التجريدية الخالصة لبنية اللغة المنتظمة، تلك التي لا يمكن العثور عليها في التحليل القطعي للوحدات والجمل، إنما تتجلى في النسق الصوري لشبكة العلاقات التركيبية والترابطية الاستبدالية. وتتجلى سمة التجريد في المخطط، بشكل واضح، من خلال سعي يالمسليف إلى إمكانية استخراج نسق هذه العلاقات من المادة الصوتية التي تنظمها، وإلى تحديد وحدات اللغة برموز عرفية (تسمى الصور أو الأشكال formes).

- **اللغة-الاستعمال Langue-usage**: ويريد به النظر إلى اللغة من حيث هي مجرد مجموعة من العادات المتبناة في مجتمع ما والمحددة بالمظاهر الملاحظة.

أما الكلام فقد سماه يالمسليف – في ظل هذا التقابل "التفريعي" لثنائية سوسير- الفعل Acte، ويريد به الاستعمال الفردي للغة عند الناطقين[1].

يقول يالمسليف: «إن هذه التمييزات [يقصد المعاني السابقة للغة والكلام] التي قمنا بتوضيحها يتمثل فضلها في كونها تبصرنا بالعلاقات الممكنة بين اللغة والكلام بالمفهوم السويسري. نحن نعتقد أنه في مقدورنا بيان أن هذه العلاقات لا يمكنها أن تتحدّد دفعة واحدة، وأن اللغة-المخطط، واللغة- المعيار، واللغة- الاستعمال لا تعمل بالطريقة ذاتها في مواجهة الفعل الفردي الذي هو الكلام»[2]. ولبيان كيف تتحدد علاقات اللغة – عبر مفاهيمها الثلاثة السابق ذكرها – بالكلام يشير يالمسليف إلى المعاني التالية:

- من بين هذه المفاهيم الثلاثة يُعَدّ المفهوم الذي يتصور اللغة بوصفها مخططا Schéma هو الأقرب للمعنى الذي تعوَّدنا على إدراكه حينما نعمد إلى تحديد اللغة Langue. وفي هذا السياق يشير يالمسليف إلى أن المخطط هو أول مفهوم اعتمدته محاضرات سوسير، وهو الوحيد الذي يمكنه أن يعرّي اللغة من أي صفةٍ مادية، وأن يسمح بالفصل بين المهم والملحق[3]؛ على أن المهمَّ هنا هو الصورة والملحق هو المادة.

- في مقابلة الاستعمال بالمعيار إشارة إلى أن اللغة-الاستعمال تسبق منطقيا وعمليا، اللغة-المعيار؛ ذلك أن المعيار تُستخلص قوانينه من الاستعمال، ومن تفاعله مع الفعل (أي الكلام)، ومن هنا فهو فرع على الاستعمال، والاستعمال أصل له وشاهد عليه. هذا ومن جانب آخر يملك المعيار حق الضبط والتوجيه للاستعمال. ومن هنا

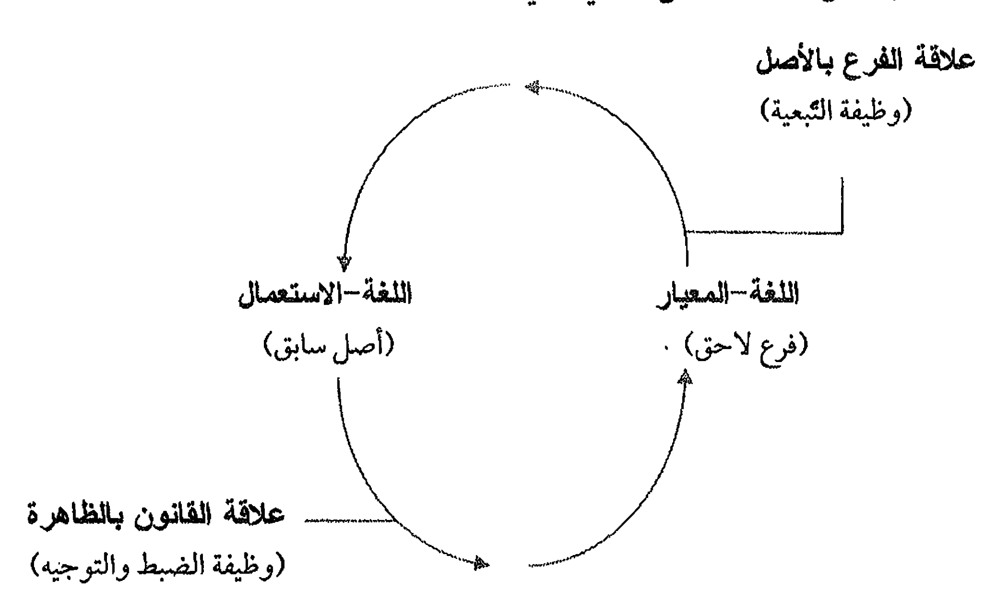
---

(1) ينظر: .Essais linguistique, p81

(2) ينظر: .Ibid p, p85

(3) ينظر: .Ibid, p83-84

فالاستعمال لا يمارس ديمومته، ولا يملك شرعية التواضع عليه إلا بخضوعه لقوانين المعيار. وبناء على هذا كان الاستعمال أقرب إلى الكلام من المعيار، وأدعى إلى الالتباس به[1]. ويمكننا توضيح هذه العلاقات الجدلية اليالمسليفية بين اللغة-المعيار واللغة-الاستعمال من خلال الشكل البياني التالي:



- بين الاستعمال والفعل (أي الكلام) هنالك علاقة تبعية داخلية، إذ كل منهما يستلزم الآخر (فالاستعمال أداته الكلام، والكلام مصدره وميدانه الاستعمال). وفي هذا ما يؤدي إلى الخلط والتداخل فيما بينهما مما يجعل الحدود بينهما غامضة. ولحل هذا الإشكال عمد يالمسليف إلى التفريق بين "المعيار" الذي يدل على اللغة بشكل واضح لا شبهة فيه ولا تداخل و"الاستعمال" الذي تداخل مع الكلام والتبس به نظرا إلى علاقة التلازم المتبادل فيما بينهما؛ وفي هذه الحالة يصبح المفهوم الذي يصلح أن يقابل **الكلام مقابلة الحدث بالقانون هو اللغة-المعيار**، بينما يصلح مفهوم اللغة-الاستعمال أن يقابل الكلام مقابلة الحدث بميدانه وبظروف تحقيقه الاجتماعية[2].

---

(1) ينظر: Ibid, p89.

(2) ينظر: Essais linguistiques, p85.

– **يتحدّد المخطط** Schéma عن طريق الفعل، كما يتحدّد عن طريق الاستعمال والمعيار وليس العكس صحيحا؛ ومعنى ذلك أنه لا يؤخذ إلا منها، ولا يوجد إلا بوجودها. ومن أجل إظهار هذا المخطط – حسب يالمسليف – يكفي أن نتذكر نظرية القيم التي أعدّها سوسير. وعلى هذا يمكن أن نحدد مفهوم المخطط بكونه يرتدّ إلى صورة خالصة[1] تشكّل مجموعة من القيم valeurs ، ومجموعة من الثوابت في نظام

---

(1) لئن بدا سعي يالمسليف إلى إيجاد هذه الصورة الخالصة معلقا بطموح مثالي يهدف إلى وضع مخطط للغةٍ عليا يستوعب جميع اللغات والأنظمة السيميائية، وغيرَ قادر على أن يجد، لهذا المخطط، صياغة تمثيلية في نحو لغةٍ من اللغات الأوروبية فيمكننا القول إن في ديباجة المنظور المنهجي للنحو العربي القديم صياغةً لعمل لساني مميَّز تبدو فيها المقاربة واضحة بمفهوم اللغة المخطط الذي طمح إليه يالمسليف؛ يظهر ذلك في ما يُسمى بمقولة الحدّ أو المثال أو الوزن؛ ويمكننا القول – باستعمال الصياغة الاصطلاحية ليالمسليف– إن مقولة الحد أو المثال إنما تنبني آلية عملها على إمكانية استخراج النسق الداخلي لشبكة العلاقات من المادة الصوتية التي تنظمها في شكل وحدات تقديرية مجرّدة؛ كل وحدة منها تمثل مجموعة كبيرة أو صغيرة من وحدات اللغة؛ ومثال ذلك أن نقول في: قدِم، وشرِب، ولحِق، إنها تنتمي جميعا إلى مثال "فعِل"، أو أن نقول في: انطلق، وانكسر، وانفلق إنها تنتمي إلى مثال "انفعل" على اعتبار أن المثال هنا وحدة مجردة ورياضية؛ هي مجردة لأنها لا تؤخذ من المادة الصوتية المنطوقة بل من صورة رمزية تجريدية يقيس الدارس بها الوحدات، ويزنها بميزانها النموذجي المطّرِد، وهي رياضية لأن عناصر كل وحدة منها إنما تحتل مواضعها ضمن مقادير حسابية مرتبة. وفي كتب النحو تعوّد النحاة على أن يشيروا إلى هذه الوحدة التجريدية، بمصطلح "الباب". وقد يكون هذا الباب صوتيا أو صرفيا أو نحويا، وبالرجوع إليه تقاس وحدات اللغة وتُصنَّف، وتنتظِم، وتتمايز. ويسمّيه عبد الرحمن الحاج صالح البنية الجامعة أو المجموعة أو الزمرة (بالمفهوم الرياضي) (ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، في : تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية بالرباط، ص372–373، 382). وللحاج صالح كلام يبيّن فيه تميُّز النحو العربي بخاصية العمل بالوحدات المجردة أو بالبنية الجامعة يقول فيه: «إن هناك تصورا للنحاة العرب الأوّلين لم نجده عند المحدثين إلا القليل، وهو أن اللغة لا تتألف فقط من قطعة كلامية بل هناك وحدات مجرّدة تدل على معنى مثل المادة الأصلية للكلمة ومثالها ووزنها [...] وهذا التصور لنوعية الوحدات هو تصور عربي محض لا يوجد مثله في اللسانيات الغربية» (الجملة في كتاب سيبويه، المبرز، العدد2، جويلية/ديسمبر، 1993، ص19).

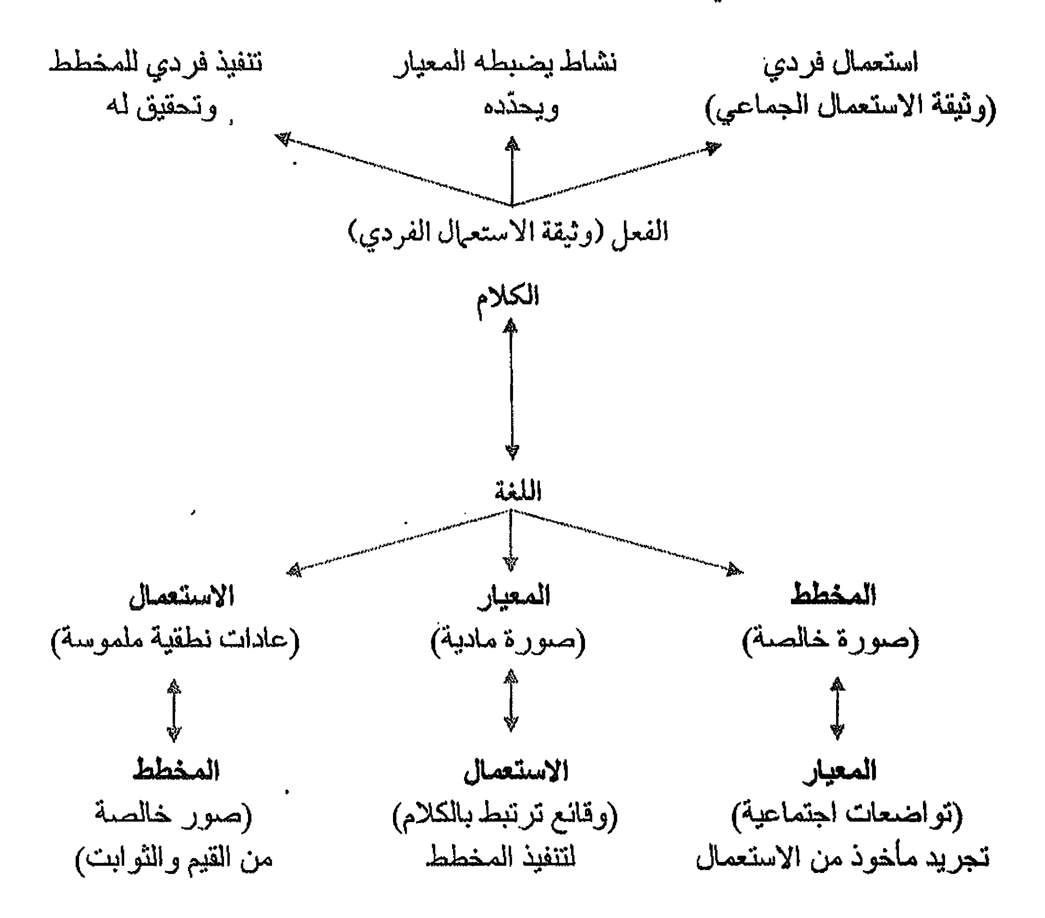
اللغة مقارنةً بما يقابلها من الوحدات الملموسة في الفعل والاستعمال، والتي توصف بأنها قابلة للتغيير variables. وإمعانا في تمييز مفهوم اللغة المخطط عن المفاهيم الأخرى في هذه القراءة التقابيلية لثنائية اللغة والكلام السوسيرية يخلص يالمسليف إلى نتيجة تقابلية يَنعت فيها الـ schéma بالمُفترَض[1] Présupposé بينما يَنعت بقية المفاهيم (المعيار والاستعمال والفعل) بالمُفترِضات Présupposantes ما دامت هي التي تحدّده. وإذا كانت مقابلة اللغة والكلام لدى سوسير تفضي إلى مقابلة التأسيس بالتنفيذ؛ حيث يتمثّل التأسيس في الصورة الخالصة للغة، ويتمثل التنفيذ في المادة الصوتية للكلام فإن يالمسليف يرى أن نظرية التأسيس تُختزل في المخطط، بينما تُختزل نظرية التنفيذ في بقية المفاهيم المحدِّدة للمخطط وهي: المعيار والاستعمال والفعل[2].

هذه أهم الدلالات التي أمكننا تسجيلها وتتبعها في قراءة يالمسليف لثنائية اللغة والكلام السوسيرية. ويمكننا تلخيص هذه الدلالات بما يسمح بمزيد من البيان لمختلف وجوهها التقابلية من خلال الشكل البياني التالي:

---

(1) تتضمّن تسمية المخطط بالمفترَض إشارة إلى صورتة الخالصة التي تبدو متجرّدة من أيِّ مظهر ماديّ أو تحقيق اجتماعي، وإلى أنه صورة لا وجود لها إلا في عالم الافتراض والتجريد، وقد أبدى يالمسليف احتفاءه بتحلي المخطط بسمة الافتراض والتجريد إلى الدرجة التي جعلته لا يلقي اعتبارا للمادة اللسانية. بل لقد صار المخطط لديه عنوانا على مشروعه "الطموح" الذي سعى به إلى استخلاص البنية السيميائية الكلية في لغةٍ عليا تُختزَل ضمنها جميع الأنظمة الدالة واللغات (ينظر: .Essais linguistiques, p83).

(2) ينظر: .Ibid, p87-88



5- في ظل التركيز على المكون الصوري للغة تمكّن يالمسليف من الانتباه إلى التقابل القائم بين المعنى، من جهة، والصوت الكلامي (أو الصورة الكتابية، أو نظام الشيفرة لموريس، وغيره من الأنظمة البديلة للغة...) من جهة ثانية.

و بإدراكه لهذا التقابل لاح بنظره إلى ما هو أعمق تصورا وأوسع رؤية من مجرد النظرة التحليلية التقطيعية للغة من حيث هي قطع صوتية مادية؛ ففي هذا المستوى من التصور اليالمسليفي لا يهم ما إذا كان مقابل المعنى صوتا أو كتابة أو أي نظام سيميائي

آخر بديل للغة بقدر ما يهم تحول[1] هذا المعنى إلى وحدة (كيفما كانت مادتها[2] أو ماهيتها) ذاتٍ وظيفة سيميائية (أيْ علامة).

وعملا بهذا التصور راح يالمسليف يَعُدّ الأصوات اللغوية علامات تواصلية، ويسعى إلى إخضاع النظام اللساني لمبادئ علم العلامات، أي إلى «المقارنة النظامية لبنى اللغات الحية بالبنى الأساسية لكل الأنظمة السيميوطيقية [السيميائية]»[3]، فهو يعتقد أن من سمات النظرية الجلوسيمية «اعتبار اللسان حالة خاصة في نظام سيميائي [...] والسعيُ لوضع اللسانيات ضمن أطر لسيميائيات عامة Sémiologie générale»[4] بناءً على أن الوظيفة الرئيسة، تلك التي تمكّن من التفريق بين نظام سيميائيّ مّا وأي نظام آخر وتشكّل اختلافه النوعي وسمته الأساسية، هي الوظيفة التي تنشئ العلامة مثلما

---

(1) يراد بالتحول هنا – بناء على أن جميع الأنظمة السيميائية تملك بنية أساسية واحدة – إمكانيةُ تحويل نظام سيميائي إلى نظام آخر بديل بحيث يستغني عن العناصر المادية التي يتكون منها كل منهما، ويعبر بها عن دلالاته.

(2) تلقى يالمسليف الكثير من النقد في مسألة إقصائه للمادة الصوتية وإهمالها إهمالا كليا (يختلف يالمسليف في ذلك مع سوسير الذي رفض أن تكون المادة الصوتية (اللفظ) غرضاً جوهريا في الدراسة لكنه ظل يعتبرها المجال الملموس الذي يجب أن يُنطلق منه بوصفه عيّنةً لاستنباط قوانين اللغة)؛ من ذلك ما ذكره مارتيني عن عجز النظرية الجلوسيمية بالنسبة إلى التحليل الوصفي في تقريره المنشور عام 1946، وفيه يتساءل قائلا: « كيف يمكن للباحث الجلوسيماتيكي أن يبرهن على تطابق/ p/ في pelle مع/ p/ في كلمة cap؟ [أي كيف يمكنه أن يثبت التطابق في هذه الظاهرة الصوتية الصرفية مع رفضه الانطلاق من التجربة المباشرة للوصف اللساني؟]. لم يجب يالمسليف على السؤال حتى في كتابه Le langage (هذا آخر كتبه، طُبع بعد وفاته سنة 1966) حيث بذل الكثير من الجهد في شرح الانتقال من كلمة peregrinus إلى كلمة pelegrinus أي تحول [r] إلى [l] عبر تطور اللغة، وذلك من أجل تجنب الحديث عن المادة الصوتية (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص137).

(3) وفاء محمد الكامل، (مقال: البنوية في اللسانيات)، عالم الفكر، المجلد26، العدد2، ص236.

(4) ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p47.

هي عليه من حيث إنها تجمع بين الدال والمدلول، أو بين التعبير والمحتوى، وبتعبير آخر، هي الرابط الذي يجمع كل مدلول بداله الخاص أو بدواله الخاصة، والعكس كذلك، أو هي الحدث ذاته الذي يمكن للفكر أن يتحول، به، إلى مدلول، ويمكن للصوت أن يصبح، به، دالا[1].

بهذا يكون يالمسليف قد بنى رؤيته البنوية للغة على أساس التفريق بين إطارها اللساني الذي لا يشكل سوى مظهر من المظاهر الممكنة "للغة" بمعناها الواسع وإطارها السيميائي الذي تشمل فيه اللغة [حين النظر إلى دوالها ومدلولاتها بوصفها حقائق صورية مجردة] أيَّ نظام للعلامات منتظم بوصفه بنية قابلة للتحويل[2]. ولعلّ هذا ما جعله يعتقد «أن اللسانيات البنوية لا تستغني عن اللغات غير اللسانية langues non-linguistiques، وأنه بفضل دراسة هذه اللغات، عن طريق مقارنتها باللغات اللسانية langues linguistiques، نستطيع أن نكتشف الاختلاف النوعي للغة اللسانية»[3]، وأن نثبت أن علم اللساني البنوي ما هو، في النهاية، إلا فرع من السيميائيات العامة على حد قوله وقول سوسير من قبله.

حاول يالمسليف أن يضع لغة عليا (Méta-langue) تكون وسيلة منطقية من أجل التحليل العلمي للنظام اللساني، والبحث الدقيق في علاقات وحداته ووظائفها انطلاقا من الإيمان بهيمنة الدراسة الصورية للغة وعدِّها مبدأ منهجيا حاسما في اللسانيات البنوية.

وقد بلغ من اهتمام يالمسليف بمبدأ الدراسة الصورية Etude formelle أنه حاول أن يضع نظرية صورية عامة لكل أنظمة العلامات؛ يتجلى ذلك ضمن ما سماه بتنضيد اللغة Stratification du langage . وتنضيد اللغة عند يالمسليف إجراء تحليليّ ينظر من

---

(1) ينظر: Essais linguistique, p125.

(2) ينظر: Ibid, p133.

(3) ينظر: Ibid, p133.

خلاله إلى العلاقة بين الصورة الصوتية (أو الخطية) ومعناها في الملفوظات على أنها أكثر تعقيدا مما يظن البنويون وحتى التوليديون؛ وعليه فهو يقترح أن تُقسّم هذه العلاقة إلى العديد من العلاقات الجزئية التي يتمّ وسمها من خلال مستويات (أو طبقات Strates) من التمثيل[1]. ويعتمد يالمسليف في تمثيل هذه الطبقات على عملية ترميزية[2] تنقسم فيها اللغة (أو أيُّ نظام آخر مدروس) إلى طبقات للصورة (الصورة السيميائية، وصورة المحتوى، وصورة التعبير)، وطبقات للمادة (المادة السيميائية، ومادة المحتوى، ومادة التعبير)، وإلى مستويات (مستوى الأحكام المشتركة، والمستوى الاجتماعي البيولوجي، والمستوى الفيزيائي)، وإلى غيرها من النعوت والرموز[3].

وتبرز أهمية هذه الرؤية الصورية (السيميائية) في الجلوسيمية في:

– أنها استطاعت أن تجسد المحاولة الأولى ضمن مرحلةٍ هامة، من مراحل تطور النظريات اللسانية الحديثة، تميَّزت بصياغة الفرضيات المتعلقة بالبنى اللغوية غير الظاهرة[4] من أجل معرفة القواعد التحتية المفسرة للبنى السطحية[5]، وهي الصياغة

---

(1) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p443.

(2) توصل يالمسليف عبر هذا العملية إلى اختزال تحاليله اللغوية للوحدات ولأنماط علاقاتها في شكل معادلات مثل المعدلة: y° (g°(V)R) التي تعبر عن علاقة أفقية (تركيبية) والمعادلة: Ly° g°(V)R التي تعبر عن نص، معادلة: y°(V) g° التي تعبر عن علاقة رأسية (استبدالية) والمعادلة Ly°g°(V) التي تعبر عن نظام. ومن الانتقادات الموجهة إلى يالمسليف في شأن المعادلات المغالية في التحليل التجريدي والدراسة المنطقية للغة ما ذكره جورج مونان حيث يرى أن ما جاء به يالمسليف ليس له قيمة عملية ولا يبدو أنه يسمح بالحسابات المنطقية التي تزعم تراكيبه أنها تشير إليها، (علم اللغة في القرن العشرين ، ص138).

(3) لمزيد من التفصيل ينظر: Hjelmslev. L, Essais linguistique, p45-77.

(4) يراد بالبنى اللغوية غير الظاهرة مكونات اللغة التي لا تظهر في التحليل التقطيعي عبر المستويات: الصوتي والصرفي والنحوي؛ مثل: العلاقات والوحدات المقدرة.

(5) ينظر: Bronkart. J. P, Théories du langage, p13.

ذاتها التي وجدت سبيلها إلى النضج والاكتمال على يد نعوم تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية[1].

- وفي أنها جعلت اللغة تتحرّر من مادتها كاشفةً عن حقيقتها عبر علاقات نحوية تجريدية عامة (وهي العلاقات ذاتها التي تنطلق منها سائر الدراسات البنوية ولكنها تبدو، مع يالمسليف، في أدق توجهاتها وأشدِّها صرامة).

- وفي أنها تعمل على أن تستغرق اللغةُ جميع مراتب التصنيف «بدءا من اللغات الخاصة L.particuliéres إلى غاية "اللغة النوع" L'espéce langue بحيث لا يتوقف السُّلّم التصنيفي إلا حيث يتم إدراك المبدأ العام للبنية السيميائية»[2] ولعل هذا ما دفع ج. برونكار إلى أن يقول عن الجلوسيمية في كتابه Théories du langage (نظريات اللغة): «تتجلى النظرية الجلوسيمية – في وقت واحد – بصفتها علما سيميائيا [...] وبصفتها وصفا منطقيا للغات الطبيعية. إنها تمثل، بشكل من الأشكال، امتدادا للجوانب الأكثر تعبيرا عن البنوية في أعمال سوسير وأعمال البراغيين»[3].

إن هدف يالمسليف، على مايبدو من اهتمامه بدراسة البنية السيميائية للغات، هو دراسة الإطار العام للسان البشري، وهو ما يتمثل في دراسة "اللغة النوع" من حيث هي «الغرض الحقيقي والرئيس للسانيات البنوية»[4]، ومن حيث هي الجزء الجوهري الذي يتسم، على حدّ تعبير سوسير، بكونه غرضا محددا، بصفة جيدة، ضمن مجموعة ظواهر اللسان المختلطة، وبأنه يمكن دراسته بشكل مستقل[5]. ومن هنا لا تصبح

(1) يُعَدّ ل.تينيير، كذلك، من الذين تجاوزوا الرؤية البنوية التقطيعية المحدودة بدراسة الوحدات الظاهرة إلى دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات (ينظر: المبحث رقم: 1-4 من هذا الفصل، وكذا المبحث 1-2 من الفصل الأخير).

(2) Essais linguistiques, p33.

(3) Ibid, p33.

(4) Ibid, p33.

(5) ينظر: Saussure, C.L.G, p31,38.

دراسة اللغات الخاصة إلا عينةً مادية تساعد على استنباط ما هو مشترك وعام في البنية الصورية السيميائية الشاملة لكل اللغات البشرية[1].

ومما يثير الملاحظة في هذا التوجه المنهجي الذي يتناول اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة ونوعية أن يالمسليف يلتقي مع نعوم تشومسكي أبي اللسانيات التوليدية والتحويلية الذي تنزع مفاهيمه اللسانية إلى استخراج بنية ما سماه بالنحو الكلي (أي بنيَة اللسان البشري ممثلا في المبادئ اللسانية العامة التي تخضع لها جميع اللغات البشرية والتي تدل، في النهاية، على بنية العقل البشري) من بنية ما سمّاه بالنحو الخاص، وهو ما يتمثل في قوانين النظام الخاص بكل لغة من اللغات البشرية[2].

وبعد..

إن أهم ما يمكن أن يقال عن يالمسليف إنه باحث لساني متميز؛ متميز في أسسه الإبستمولوجية، متميز في مناهجه التحليلية، متميز في صياغته النظرية، متميز في اصطلاحاته اللسانية، متميز في جرأته العلمية وفي حسّه النقدي، وأسلوبه الجاد، وتصوراته الطموحة. إن علامات التميز بادية فيه، بكل وضوح، ليس عن أقرانه ومعاصريه من اللسانيين البنويين وغير البنويين فحسب بل هو متميز حتى عن سوسير نفسه، مع أنه أقرب المقربين إلى فكره، وأحق أتباعه بميراثه. ومن أهمّ الجوانب التي يتميز بها يالمسليف عن سوسير نذكر ما يلي:

- تميُّز النظرية الجلوسيمية بصرامتها الكبيرة في الدراسة الصورية اللغة. ومما يبيِّن هذا التميز بشكل واضح اختلاف يالمسليف عن سوسير حول تصور أبعاد البنية الصورية للعلامة؛ «فإذا كان سوسير يفسر الصورة اللسانية عن طريق الرابط الالتحامي بين الدال والمدلول اللذَيْن يتشكلان تبادليا [كل منهما يشكل الآخر]،

---

[1] أشار سوسير، كذلك، إلى هذه البنية حينما عرّف اللغة بأنها نظام من العلامات وحدّد موقعها، ضمن الظواهر الإنسانية، على أنها فرع من السيميائيات (ينظر:.Saussure, C.L.G, p32-38).

[2] ينظر: .Chomsky. N, Dialogues. avec M.Ronat, Flammarion, France, 1977, p185

وينتجان صورة لسانية. فإن يالمسليف يميز – ضمن كل مستوى من مستويي اللغة [وهما المحتوى Contenu ، والتعبير Expression] – بين صورة ومادة مستقلين. وبناءً عليه فإن اجتماع صورتي التعبير والمحتوى – وليس اجتماع مادتيهما– هو الذي يشكل، لدى يالمسليف، الصورة السيميائية»[1].

– معاملته لصور اللغة (صور التعبير وصور المحتوى) على أنها حاملة لوظائف fonctifs[2]، لكنه لا يرى الوظيفة في الوحدة اللغوية ذاتها بل فيما تسفر عنه علاقاتها مع الوحدات الأخرى فقد «أعطى لمصطلح» الوظيفة» معنى جديدا قريبا من معناه الرياضي: الوظيفة fonction هي العلاقة بين لفظين ينعتان بحاملي وظيفة fonctifs»[3].

– لا يُعَدّ النظام اللساني عنده نظاما من العلامات بصفة مطلقة، إنما هو نظام من الصور[4] Système de figures، وما تتميز به هذه الصور أنها تملك وظيفة إبداعية بحيث

---

(1) Greimas. A et Courtes. J, Sémiotique. Dictionnaire raisonné..,(T2) p66.

(2) R.V.de Velde, Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, p114.

(3) Jean Perrot, La linguistique, p114.

(4) مصطلح الصورة استعمله يالمسليف من أجل تعيين اللاعلامات non-signes أي الوحدات التي تشكل، بطريقة منعزلة، إما صعيد العبارة (الدال) وإما صعيد المحتوى (المدلول). وبمعنى آخر هي تلك الوحدات الصغرى (وحداتها جزء من العلامة) التي تسمى في الفونولوجيا السمات المميزة (phémes)، وتسمى في علم الدلالة معانم أو سمات معنوية sémes (ينظر:

- Hjelmslev. L, Prolégomènes à une théorie du langage, p64.
- Greimas. A et Courtes. J, Dictionnaire de sémiotique, (T2) p66.

يقول غريماس وكورتيس في قاموسهما: «إذا كانت السيميائيات بالنسبة لسوسير هي دراسة "أنظمة العلامات" فذلك لأن مستوى العلامات، لديه، هو عروةُ ظاهرة الصورة السيميائية. أما لدى يالمسليف فإن مستوى العلامات ليس بحاجة إلى التحليل إلا من أجل أن يسمح بالانتقال إلى ما هو أبعد من العلامات، إلى مجال الصور figures. وبهذا فإن مستوى صورة المحتوى الذي يعرض نفسه للتحليل (هو مماثل لتحليل صور التعبير في الفونولوجيا) يصبح عروة الاشتغال في علم الدلالة» (Greimas et Courtes, Dictionnaire de sémiotique, p66.). وسنرجع، في الصفحات الموالية، إلى مبادرة يالمسليف لتأسيس هذا النوع من التحليل في علم الدلالة.

تسمح بتشكيل علامات جديدة. وهذا ما يشير إلى أن فكرة الإبداعية[1] التي تناولها تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية قد تناولها كذلك يالمسليف ولكن بطريقة خاصة جدا[2].

- إذا كان إحصاء سوسير للعلامات في النظام غير محدود[3] فإن تطبيق مبدأ الاختزال[4] Réduction يجب، حسب يالمسليف، أن يسمح للتحليل بإظهار العناصر المكونة للعلامة، وهي التي يكون عددها محدودا[5] (من هذه العناصر الصور figures، والوحدات المعنوية sémes). وقد تجلى ذلك – مثلما سبق بيانه في الصفحات الماضية – عند يالمسليف في تحليلاته الإجرائية لوحدات اللغة بفضل تطبيقه لمبدأ التبديل.

إن الحديث عن ظاهرة التميز في الفكر اللساني ليالمسيلف لا ينبغي أن توهمنا أن أعمال النظرية الجلوسيمية ترجع إليه وحده فقد شاركه في إنجازها اللساني الدانماركي كي هـ. ج. أولدال H.J.Uidall الذي ابتدأ التعاون معه منذ سنة 1933 وهنالك عدد غير قليل من الأعمال التي اشتركا في إنجازها نذكر منها، تأليفهما لكتاب عنوانه: Outline of

---

(1) الإبداعية Créativité مفهوم ظهرت فكرته منذ ديكارت وفون همبوليت لكنه أخذ صورته المتبلورة، وأتمّ صياغته المنهجية مع نعوم تشومسكي في لسانياته التوليدية التحويلية، ويراد به «قدرة المتكلم على أن يُنتج ويَفهم، تلقائيا، عددا لانهائيا من الجمل التي لم يسبق له أن سمعها أو تكلم بها» (Dubois et autres, Grand dictionnaire.., p126.).

(2) ينظر: Van de Velde. R. Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, p93.

(3) لعل السبب في ذلك أنه لم يلتفت– بسبب انشغاله بصياغة المفاهيم النظرية– إلى الإجراءات التطبيقية اللسانية إلا قليلا.

(4) الاختزال هو إحدى عمليات التحليل الدلالي، وهو الجزء الأكثر شموليةً، ويسمى البَنْيَنَة Structuration (الدراسة المنهجية المتبعة لتنظيم الوحدات الدلالية). يتجه الاختزال إلى تحويل جردٍ يجري على وقائع مختلفة لوحدات معنوية Sémèmes من طبيعة ترادفية جزئية إلى فئة مُبَنْيَنة مخصصة على مستوى لغة الوصف، مثال هذه الفئة: الحقل الدلالي، والحقل المعجمي. (ينظر:
–A.Greimas et J.Courtes , Sémiotique. Dictionnaire raisonné.., (T2), p66.

(5) ينظر: R.V.Introduction , à la méthodologie structurale de la linguistique , p / 94.

glossematics (الشكل التخطيطي للجلوسيمية)[1]. هذا بالإضافة إلى أعمال بعض أتباعه أمثال: سيدني لامب S. Lamb وبيتر رايخ Reich .P[2].

وبفضل الجهود الخاصة ليامسيلف ولمعاونه أولدال وجهود أتباعهما استطاعت مفاهيم الجلوسيمية أن تحتل منزلةً هامة في اللسانيات البنوية، بل هي تُمثِّل توجهات البنوية في أرقى مراتبها وأنضج مراحلها، كما أنّها استطاعت أن تتبنّى المفاهيم السوسيرية، وأن تتمسك بمقولاتها كأشد ما يكون عليه التمسك، وأن تتكفل بشرحها وبيانها بأعمق ما يكون عليه الشرح، وأدق ما يتمّ به البيان. ولكنها، مع ذلك، تظل مشروعا لم يكتمل، ونظرية لم تنزل إلى الميدان لكونها أوغلت في التجريد والصَّورنة، وبقيت حبيسة أفكارها النظرية ومبادئها المعقّدة، ولم تقدم – بالقياس إلى طموحها المنهجي– سوى القليل من النماذج الإجرائية والأعمال التطبيقية مع أنها ذات توجه «براغماتي ظاهر، إذ إن الهدف منها هو وضع نظرية عامة للعلامات التواصلية (أي نظرية عامة للسيميوطيقا) تعين على إنجاز "لغة عليا" للترجمة الآلية»[3].

إن صعوبة الدرس اللساني لدى يالمسيلف وأتباعه، وعجز هذا الدرس عن الوصول إلى نتائج عملية ملموسة يكمن في أن أصحابه كانت تدفعهم أهداف طموحة وقوية نحو وضع تنظيم نحويّ جبريّ تجريديّ يشمل في تحليله الوصفي جميع اللغات بل جميع الأنظمة السيميائية، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه على الرغم ممّا تغري به المغامرة من جلال الغرض، وجدة الطرح، وطرافة الموضوع.

ومع هذا فإن نظرية يالمسيلف تظل من أبرز الأعمال اللسانية الجليلة والقليلة التي قُدّمت خلال القرن العشرين بفضل ما تميّزت به من بحث جاد، وجرأة علمية، وقراءةٍ عميقة للمفاهيم السوسيرية وشرحها وتوسيعها. «وما من شك في أن مذهب

---

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص128– 129.

(2) ينظر: جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، التطور والصراع، (تر. أحمد نعيم الكراعين)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993، ص171– 192.

(3) المرجع نفسه، ص237.

يالمسيلف قد أسهم في دفع بعض اللغويين إلى التفكير في الأسس المنهجية لممارستهم العلمية»[1]. ويكفي أن نقول إن قراءة أعماله تبدو ضرورية لأي دارس للّسانيات البنوية يسعى إلى المعرفة الدقيقة لنظرياتها ومبادئها، والإدراك الواعي لأبعادها الإبستمولوجية، وتفاعلاتها المنهجية، وعلاقاتها المنطقية والمفهومية.

2- المدارس التي لم تنبثق عن السوسيرية (إلا أن بعضها تأثر بها فيما بعد):

2-1- المدارس البنوية الروسية:

2-1-1- مدرسة قازان:

لهذه المدرسة رائدان اثنان شاركا في تأسيسها هما جان بودوان دو كورتناي[2] (1845-1929) وميكولاي كروسفسكي[3](1851-1887). وهما باحثان لسانيان ينتميان إلى عصر المنهج التاريخي، وهو المنهج الذي بدأت نهايته مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين[4]، إلا أنهما، مع ذلك، استطاعا أن يقدّما أفكارا لافتة وملاحظات مُهمّة استطاعت أن تبشِّر ببعض سمات المنهج البنوي، ولم يتفطَّن الدارسون لأهميتها إلى بعد انتشار مبادئ اللسانيات السوسيرية. يقول عنهما سوسير: «كان بودوان دو كورتوناي وكروسفسكي أقرب الناس إلى الرؤية النظرية للغة، دون أن يخرجا عن الاعتبارات اللغوية البحتة، غير أنهما لم يكونا معروفين[5] من قبل عموم العلماء

---

(1) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص136.

(2) هو لساني بولوني من أصل فرنسي أقام في روسيا مدة طويلة، تنقل بين الكثير من مدنها بعد أن أجبرته الحكومة الروسية على مغادرة قازان، وتحصل على كرسي الأستاذية في وطنه وارسو. تمخّضت أعماله عن وضع نظريةٍ في دراسة الفونيم وظاهرة التناوبات الصوتية.

(3) لساني بولوني، وهو تلميذ بودوان دو كورتوناي، تتجلى أهم أعماله في رسالته للدكتوراه التي ناقشها مع كورتوناي؛ وعنوانها: "حول التغييرات الصوتية".

(4) هو التاريخ الذي ابتدأ فيه ظهور محاضرات سوسير داعيةً إلى منهج جديد في اللسانيات.

(5) لم يبدأ اهتمام السوفيت ببودوان دو كورتوناي، ذلك المبشر الروسي بأفكار ازدهرت فيما بعد في الغرب، إلا بعد إدانة مار N. Marr (1865– 1934) [و هو صاحب نظرية لسانية حاول من خلالها أن يطبق فلسفة ماركس في دراسة اللغات]، وبعد رفع الحظر اللغوي أو بالأحرى العقائدي، عن فونولوجيا تروبَتسكوي. (ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص26).

الغربيين»[1]. وقد كانت رسالة الدكتوراه التي قدمها كروسفسكي وناقشها مع كورتوناي سببا في التقائهما ومعالجتها للمسائل اللغوية وتقديمها لأفكار جلبت انتباه الدارسين في وقت لاحق. «وتعد مقدمة هذه الرسالة، التي نشرت منفصلة في عام 1881 تحت عنوان: "حول التغييرات الصوتية" Ueber die Lautabweehslunge، عملا أساسيا من أعمال مدرسة قازان، وفيها عبر أوضح تعبير عن المفاهيم التقدمية للفونيم»[2].

تلتقي جل أعمال بودوان وكروسفسكي فيما يمكن تسميته بالدراسة اللسانية الحديثة للفونيم، تلك الدراسة التي كانت بدايتها الأولى على أيديهما؛ إذ يرجع الفضل إلى بودوان دي كورتوناي في اكتشاف الطبيعة اللغوية للفونيم، ويعد تلميذه كروسفسكي «أول من استعمل مصطلح فونيم من أجل تعيين الوحدة الصوتية غير القابلة للتجزئة في مقابل الصوت الإنساني الذي يمكننا تحليل خصوصياته المتعلقة بنطقه لدى شخص ما»[3].

إن جوهر المفهوم الذي كان بودوان دو كورتناي أوّل منْ طرحه، وقد عرضه تروبَتزكوي بشكل جيد في مقالته عام 1933، وفي كتابه Les principes de la phonologie (مبادئ الفونولوجيا)، يتمثل في ضرورة التمييز بين الصوت الخام في الكلام (أي ما يلفظه المتكلم حقا) وبين الفونيم (أي ما يظن المتكلم أنه يلفظه والمستمع أنه يسمعه)[4].

وإلى جانب دراستهما للفونيم أكد بودوان دو كورتناي وكرُوسِفسكي الحاجة إلى تمييز كل من اللغة التي تنتمي إلى الكيان الكلي للجماعة (بالمعنى الذي يعبر عنه مصطلح اللغة langue عند سوسير) عن كلام الفرد (ويقابله مصطلح الكلام عند سوسير) وهو

---

(1) (عن: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص28). Cahiers de Saussure n°.12 .1954. p68.

(2) وفاء كامل، البنيوية في اللسانيات، في: عالم الفكر، المجلد 26، العدد2، ص238.

(3) Jean –Louis .Duchet , La phonologie, p12–13.

(4) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص31.

التصور ذاته الذي مكنهما – كما سبق بيانه– من اكتشاف الفرق بين الفونيم من حيث هو صورة تجريدية مفترضة فيما يمكن أن يظنه المتكلم أو السامع وبين الصوت في شكله الخام.

ومن الأفكار اللغوية التي تُنسب إلى بودوان دو كورتناي اكتشافه لظاهرة التحييد الفونولوجي Neutralisation (والمراد بها إبطال التقابل بين الفونيمات)، وإلحاحه علىّ أهمية اللسانيات الثباتية (أو السكونية)[1] statique، ومشروعيتها في ظل مقابلتها باللسانيات التاريخية غير أنه لا يصل إلى درجة الفصل المنهجي القاطع بين الدراستين كما هو الحال لدى سوسير[2].

ولقد أعاب اللسانيون على بودوان دو كورتناي – ومنهم تلميذه كروسفسكي – أنه ظل يصرُّ على انتماء بحثه في الفونيم إلى التيار السيكولوجي المهيمن في زمانه، وعلى اعتبار العامل النفسي أساسا في الظواهر اللغوية. كما أعابوا عليه، أيضا، تأثره بالضغط العقائدي للنزعة التاريخية التي استطاع سوسير وحده التخلص منها بشكل كامل[3].

وعلى الرغم من وجود شيء من التقارب بين سوسير وكورتناي حول بعض الملاحظات والأفكار اللسانية[4] مثل مفهوم الفونيم ومفهوم النظام إلا أن ما جاء به سوسير في لسانياته يبدو أعمق وأبعد مما توصل إليه كورتناي[5]. «ويمكن القول،

---

(1) هي ذاتها اللسانيات التي نادى بها سوسير، ويتحدّد موضوع اللسانيات السكونية في الاهتمام بدراسة اللغات في حالتها السكونية القارة، وليس في حالتها الديناميكية التي يحتفي بدراستها المنهج التاريخي.

(2) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص29–30.

(3) ينظر: نفسه، ص32– 33.

(4) يؤكد جورج مونان أن هنالك وثائق بحوزته تؤكد أن سوسير كانت بينه وبين بودوان علاقات واتصالات.(ينظر: علم اللغة في القرن العشرين، ص27– 28).

(5) كتب تروبتسكوي عام 1933 عن التقارب الحاصل بين بودوان وسوسير في فهمهما لمفهوم النظام حيث يقول: «كان دو سوسير ودو مورتوناي اللغويين الوحيدين، لفترة ما قبل الحرب، اللذين=

بشكل أدق، أن بودوان لم يستطيع أن يخرج بموقف نظري ثابت بسبب تيارات عصره العقائدية والنفسية والاجتماعية التي تجاذبته»[1].

ومع ذلك فإن ما جاء به بودوان وكروسفسكي من أفكار لسانية تظل له مكانته ضمن الأفكار والملاحظات القيِّمة التي تحتل واجهة الدراسة اللسانية في علم اللسان الحديث، وتظل أفكارهما من ضمن المفاهيم الرائدة والمؤسّسة في اللسانيات البنوية، لا سيما في مجال دراسة الفونيم.

2-1-2- مدرسة موسكو (مدرسة فورناتوف):

صاحبها هو فيليب فيدورفيتش فورتوناتوف (1848-1914)، كان أستاذا للنحو المقارن بجامعة موسكو، وكان معاصرا لبودوان دي كورتناي، وقدّم مثله أفكارا لسانية تميزت بقدر معتبر من النضج والأهمية، غير أنها لم تبلغ ما بلغته أفكار بودوان. ومن الأعمال التي تميز بها هذا اللساني الروسي نذكر ما يلي[2]:

- استطاع أن يدرك الأهمية التي يمكن أن ينطوي عليها التفريق المنهجي بين الرؤية التزامنية والرؤية الزمنية.

- تم اختياره للمعايير الخاصة بالتحليل اختيارا صحيحا، وهو ما جنّبه إدخال علم النفس في اللسانيات.

و«كانت أفكار فورتوناتوف المنهجية مصدر إلهام للعمل الذي قام به أعلام برزون في الدراسات السلافية مثل بشكوفسكي Peskovskij، شاخماتوف Saxmatov،

= لم يَعُدّا النظام الفونولوجي ناتجا عرضيا، وطارئا (أي غير صحيح) لعملية ربط ذهني، بل عدّاه نقطة انطلاق للبحث وأحد المبادئ الأساسية للمنهج»(جورن مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص27).

(1) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص29.

(2) ينظر: وفاء محمد كامل، البنيوية في اللسانات، عالم الفكر، العدد 2، ص239.

بيليتس Belic. و قد ظلت تقاليد مدرسة فورتوناتوف مستمرة في الاتحاد السوفياتي في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة الروسية»[1].

ولقد استمرت تقاليد مدرسة تورتوناتوف، وتكرّست أعمالها بفضل بعض تلاميذه؛ نذكر منهم اللساني ألكسندر بيليتش (1876-1960) الذي درس على يدي عدد من أعلام النحاة المحدثين. ومن إسهاماته ما يلي[2]:

- تتعلق أفكاره الأصلية – التي انبثقت في أغلبها من دراسته الجادة للغة الصربوكرواتية – بنظرية تجاور العناصر اللغوية Theory of syntagmatics، تلك النظرية التي تعنى بدراسة أنماط تآلف الكلمات على المستوى النحوي.

- تمكّن من لفت الانتباه إلى بحث الوظيفة البنوية للكلمات ليتحقق فهم الاختلافات الواردة في تركيبها الصرفي ومبادئ تسلسلها.

2-2- المدرسة الإنجليزية:

يمثل هذه المدرسة توجهان لسانيان نشآ بشكل مستقل عن اللسانيات البنوية، يستند أحدهما إلى جهود العالم الصوتي المشهور دانيال جونز[3] D.Jones (1881-1967)، ويستند الآخر إلى أعمال اللساني الإنجليزي فرث[4] J.R.Firth (1890- 1960). أما الأول فقد قدّم فيه د. جونز دراسة للفونولوجيا بطريقة متميزة عن طريقة

---

(1) المرجع السابق، ص 260/ الهامش رقم 50.

(2) وفاء محمد كامل، البنيوية في اللسانات، عالم الفكر، المجلد26، العدد2، ص239.

(3) باحث إنجليزي متخصص في الصوتيات، شغل منصب رئيس قسم الصوتيات في جامعة لندن، ورئيس الجمعية الصوتية الدولية. من أهمّ أعماله: The phoneme (الفونيم) (1950)، و An Outline of English phonetics (الشكل التخطيطي للصوتيات الإنجليزية) (1956).

(4) مستشرق وباحث صوتي إنجليزي، من أهمّ أعماله: The Tongues of men and speech (ألسنة الناس والكلام) (1937)، و Sounds and prosodies (أصوات وظواهر نغمية) (1949)، و Papers in linguistics (مقالات في اللسانيات) (1957).

الفونولوجيين البراغيين؛ فهو يعتمد على منهج الوصف المادي الذي يهتم في دراسته بطبيعته الفيزيائية ولا يهتم بوظيفته.

والحقيقة أن دانيال جونز لم تكن أعماله فونولوجية وإنما كانت ذات توجه صوتي بحت Etude phonétique بحيث لم يهتم بما ينجزه الفونيم من تقابلات تؤدي إلى تحقيق وظائف وإنما اهتم بماهية[1] الفونيم. فالفونيم عنده ليس سمة تمييزية (أو مجموعة من السمات التمييزية) تسعى إلى تحقيق وظيفة في اللغة إنما «هو قسم أو أسرة صوتية تتألف من صوت هام في اللغة، ومن مجموعة أخرى من الأصوات تتمثل – متشابهة فيما بينها بشكل ضيق– ضمن سياق محدد»[2]. وقد تعرّض جونز للانتقاد بسبب هذا الموقف؛ من ذلك ما أورده دوشي في كتابه "الفونولوجيا" حيث يقول: «قد وقع جونز في ذلك الخطأ الذي [...] يرتكز على إعطاء الفونيم حقيقة واقعية بينما هو ليس أكثر من تجريد موجّه لتحقيق الوظيفة التي تضطلع بها الوحدات الصوتية»[3].

لكنه مع ذلك استطاع أن يسهم بدرسه الصوتي في إثراء الجانب التطبيقي للفونولوجيا؛ فقد ترك قاموسا تطبيقيا للنطق في اللغة الإنجليزية مكّنه من وضع تسجيل واسع للفونيم أصبح مستعملا في العالم بأسره[4].

أما الاتجاه الثاني المنسوب إلى جون فِرث فتمثله نظرية متميزة في دراسة اللغات. في هذه النظرية يميِّز فرث، بشكل صارم، بين البنية Structure (وهي ما يعود إلى العلاقات الموجودة على مستوى التراكيب) والنظام Système (و هو ما يعود إلى

---

(1) تأثر د. جونز بما جاء به بودوان دي كورتوناي ضمن مجال الدراسة النفسية للصوت اللغوي. يتجلى ذلك في تعريفه للفونيم بأنه يمثل حقيقة ذهنية تتطلب استعمال الحدس والشعور اللساني ولكن من أجل البحث عن طبيعة الفونيم وماهيته لا عن وظيفته (ينظر: Jean – Louis. Duchet, la phonologie, p33).

(2) Malberg. B, Les nouvelles tendances de la liguistique, p136.

(3) Duchet Jean – Louis, la phonologie, p33.

(4) Ibid, p32, 35.

العلاقات الموجودة على مستوى الاستبدال). كما اهتم فِرث، بشكل خاص، بدراسة الظواهر النغمية[1] في الدرس الصوتي[2].

يقول عبد الرحمن الحاج صالح عن فِرث وأتباعه: «أكثر اللغويين في زماننا هم من أتباع هذا الرجل. نذكر منهم بالمر، وبازيل، وهاز، وألين، وخصوصا أولمان، ولكن أشهرهم وأعظمهم فضلا هو هاليدي، وله نظرية في البنية اللغوية من أحسن ما وضع بهذا الصدد وقد التف حوله بعض من ذكرناهم من أتباع فِرث وكوّنوا مدرسة جديدة تسمى الفرثية»[3].

(1) ينظر المبحث رقم: 10 — 10 في الفصل الأول من الباب الأخير.

(2) ينظر : Malberg. B , Les nouvelles tendances de la liguistique, p76-77.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، اللسانيات، المجلد الثالث، العدد1، ص56-57.

الباب الثاني

مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها

(دراسة في المجال النظري)

الفصل الثاني

مبادئ اللسانيات البنوية الأمريكية

(من خلال أشهر المدارس والنظريات)

تمهيد:

إن من أهمّ ما يلفت النظر في الدراسات اللسانية المعتمدة على المنهج البنوي تأثير المفاهيم السوسيرية في معظم المفاهيم والنظريات في الدرس اللساني الحديث؛ فقد بلغ من شهرة هذه المفاهيم ومن وجاهة طروحاتها أن أمست أساسا نظريا ومرجعا هاما لكثير من المدارس اللسانية البنوية منها وغير البنوية، والنظرية منها والتطبيقية. ولعلّ هذا ما جعل جون ليونز J. Lyons يقول مؤكدا هذا الأثر: «يمكننا التمييز إلى الآن بين عددٍ كبير من المدارس في مجال اللسانيات غير أنها تبدو خاضعة، جميعُها وبدون استثناء، للتأثير المباشر وغير المباشر لدروس سوسير»[1].

لو تأملنا هذا القول وقلّبنا حكمه على مختلف الوجوه والمعطيات لوجدنا فيه شيئا من المبالغة وعدم الدقة؛ فهنالك الكثير من اللسانيين المحدثين الذين لم يتأثروا إطلاقا بسوسير، إما لأنهم لم يتصلوا به ولا بكتابه (مثلما فعل إ. سابير[2])، وإما لأن دروسهم جاءت مناهضة لمفاهيمه (كما هو الحال لدى اللسانيين التداوليين)، وإما لأنهم كانوا من اللغويين المؤرخين الذين اتصلوا به وقرؤوا محاضراته ولكن توجّههم التاريخي لم يسمح لهم بقبول أفكاره وهو اللساني الثائر الذي هاجم منهجهم واتخذ منه موقفا معارضا صريحا (مثل أوتو جسبرين، وأنطوان ميي ..).

أما اللسانيات الأمريكية فليس من السهل إثبات أثر المفاهيم السوسيرية عليها، ذلك أن سابير لم يطّلع على محاضرات «سوسير الذي لم يكن معروفا في أمريكا عام

---

[1] Lyons. J, Linguistique générale, p32.

[2] لم يعرف سابير دو سوسير ولم يأخذ عنه حسب ما تؤكده بعض الكتابات المهتمة بتاريخ علم اللسان الحديث؛ (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المجلد الثالث، العدد 01، ص42، الهامش79)، وينظر أيضا: جروج مونان، تاريخ علم اللغة في اقرن العشرين، ص84- 87) ويمكننا القول إن سابير لم يتصل بسوسير على الأقل قبل أن ينشر كتابه Le langage (اللغة) سنة 1921 الذي عرَض فيه لبعض المفاهيم البنوية مثل: المفهوم النفسي للفونيم، ومفهوم الدراسة الصورية للغة.

1921»[1] (وهي سنة نشر كتابه "اللغة" Le langage) بل اطلع – إلى جانب أستاذه بواس[2] الذي يعد أسبق الرواد في علم اللسان الأمريكي الحديث – على أعمال اللسانيَيْن الشهيرَيْن همبوليت ويتني اللذين لا تخلو محاضرات سوسير ذاته من بعض مفاهيمهما، وإن كان بعض مؤرخي علم اللسان الحديث لا يجدون ما يثبتون به هذا التأثر[3]. أما عن ليونارد بلومفيلد (تلميذ سابير) فقد اطلع على كتاب سوسير ونشر عليه تعليقا سنة 1924.

وإذا كان بلومفيلد قد تناول أبحاثه اللسانية المسماة بالبنوية في ظل استعانته بمنهج جديد في علم النفس – هو منهج علم النفس السلوكي- تميَّز به وأصبح عنوانا على لسانياتٍ أمريكية خالصة فإنه «يعترف في حاشية ظهرت في كتاب Set of Postulates بأنه مدين فكريا لسوسير»[4] على الرغم من أنه ظل شديد التكتم – على حدّ تعبير جورج مونان – بالنسبة لما هو مدين به لسوسير وسابير وتروبسكوي[5].

لا شك في أن اللسانيات الأمريكية (ممثلة في سابير وبلومفيلد وهاريس وغيرهم) تعد جزءا من اللسانيات البنوية؛ فهي تسعى سعيها، وتنتهج منهجها، وتعمل بمبادئها الرئيسة مثل: الدراسة الصورية للغة، ودراسة العلاقات قبل الوحدات، وسلوك منهج الوصف والتصنيف لغرض نمذجة اللغة، واتباع المنهج

---

(1) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص87.

(2) فرانز بواز F.Boas أحد اللسانيين الثلاثة (إلى جانب هاريس وبلومفيلد) الذين وضعوا علم اللسان الأمريكي في مساره، وهو أكبرهم، ولد في أوروبا وعاش في أمريكا وقد علّم كثيرا من اللغويين الأمريكيين من الجيل التالي، كان له اهتمام كبير في دراساته بالربط بين الأنثروبولوجيا (علم الأجناس البشرية) واللسانيات. من أعماله «كتيب اللغات الأمريكية الهندية». (ينظر: ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص301).

(3) يقول روبنز. ر. هـ: «ولكن مدى تأثر سوسير المباشر بهمبوليت مدى مشكوك في أمره على الرغم من افتراض صلة بينهما» (موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص287).

(4) جورج مونان، علم اللغة في القرن الغشرين، ص117.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص117.

العلمي الموضوعي، وغيرها مما ستتعرض لسماته وتجلياته الأمريكية الخاصة بشيء من التفصيل خلال هذا الفصل. غير أنها تبدو مختلفة عن البنوية الأوروبية في كثيرٍ من المواقف والسّمات.

ولعلّ من أبرز مظاهر الاختلاف بين البنويتَيْن اختلافهما في ظروف المنشأ ومنطلقات التأسيس؛ فإذا كانت اللسانيات الأوربية قد نشأت في ظل الاهتمام بالمنهج الوصفي التزامني الذي انتبه إلى أهميته سوسير أثناء نقده لمنهج الدراسة التاريخية، وتحت تأثير الحاجة إلى منزع إبستمولوجي ومنهجي جديد لتطوير الدرس اللغوي وترقيته فإن اللسانيات الأمريكية قد قامت استجابةً لتوجهات أنثروبولوجية تسعى – في ظل شروط ومعطيات اقتضاها البحث العلمي في بعده السياسي[1] البراغماتي[2]– إلى دراسة اللغات الهندية الأمريكية بغرض التعرف على البنية الفكرية والنفسية للهنود الحمر. أما بقية السمات فسنشير إليها في ثنايا مباحث هذا الفصل ضمن التوجهات الخاصة بمفاهيم اللسانيات البنوية الأمريكية ونظرياتها.

---

[1] «ظهر البعد السياسي لدى الأمريكيين في سعيهم، خلال القرن 19، إلى المحافظة على التراث اللغوي الحضاري الذي كانت تزخر به بلادهم نتيجة وجود مئات الألسن المحلية التي كانت تتكلم بها قبائل الهنود الحمر. وللقيام ببعض الأعمال والمهام الإدارية والعسكرية (بسط الهيمنة، وتوحيد البلاد والإدارة الترابية)، والتواصل مع الأقليات الهندية الأمريكية، كان لا بدّ من معرفة بنيات هذه الألسن في شمولياتها، بما فيها الشروط الاجتماعية والثقافية، والتقاليد والعادات» (ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص358-359).

[2] إن مصطلح pragmatique يملك – في الكتابات الغربية الحديثة – مدلولين اثنين؛ في الأول يراد به مبدأ النفعية، وهو مبدأ يتجلى في الأبحاث التي يصاحبها غرض نفعي يتصل بالوقائع. وفي الثاني يراد به خاصية منهجية هامة لأحد مذاهب اللسانيات الحديثة هو اللسانيات التداولية. ويُعَدّ تداوليا في اللسانيات كل بحث يتحرّى دراسة اللغة من حيث هي خطاب واقعي منجز في ظل سياق مقامي محسوس. ونظرا إلى الفرق الواضح بين المدلولين آثرنا أن نقابل مصطلح pragmatique في المدلول الأول بمصطلح «براغماتي» مجاراةً لبعض الكتابات الفلسفية العربية ولبعض القواميس، وأن نقابله في الثاني بمصطلح «تداولي» تمييزا له عن مصطلح «براغماتي»، ومجاراة للاستعمال العربي الواسع لهذا المصطلح في الكتابات اللسانية العربية الحديثة.

1- طلائع البنوية الأمريكية مع إدوارد سابير:

يحتل ادوارد سابير[1] Edward Sapir (1884-1939) في اللسانيات الأمريكية منزلة مشابهة لمنزلة سوسير في اللسانيات الأوروبية؛ فقد استطاع أن يمهد للقطيعة الإبستمولوجية معْ اللسانيات السابقة بنفس الأهمية التي عُرف بها دو سوسير، كما وضع أسس تحليلٍ تزامنيّ للنظام اللساني بطريقة بدا فيها أكثر تألقا من سوسير ولكن، من دون شك، بجهد أقل دقةً وصرامة منه. كما يبدو أنه يتقاسم مع سوسير – باعتبارهما أبَوَيْ علم اللسان الحديث – ذلك الامتياز الحزين في كونهما لم يُفهَما، وفي أن دروسهما أصابها تقاعس الأتباع وإهمالهم[2]. بالإضافة إلى أن كليهما كان هدفه الأساس هو تحديد الوحدات اللسانية المميزة، وتحليل علاقاتها مع الواقع الخارج عن المدى اللغوي[3] سواءا أكان فيزيائيا أم نفسيا أم اجتماعيا ثقافيا[4].

---

(1) ولد بألمانيا ثم هاجر إلى أمريكا وعمره خمس سنوات، يعتبر أحد أبرز اللسانيين الأوائل الذين ساهموا في إرساء قواعد اللسانيات البنوية الأمريكية، درس في أمريكا متنقلا بين جامعات نيويورك وكولمبيا وكاليفورنيا وبنسلفانيا، اتجه، تحت تأثير أستاذه ف. بواس، إلى الإنثروبولوجيا واللسانيات. من كتبه: Linguistique (اللسانيات)، وLe langage (اللغة)، وفي كتابه الأخير أورد أهم القضايا التي تقدّم بها في مجال اللسانيات البنوية.

(2) يقول برونكار في كتابه "نظريات اللغة": «لا تزال إلى يومنا هذا [لاحظ أن هذا الكلام يعود تاريخه إلى سنة 1977 سنة طبع الكتاب] معظمُ العروض النظرية لسابير بحاجة إلى الاكتشاف والاستثمار». (ينظر: Bronckart. J. P, Théories du langage, p119.). أما سوسير فقد سبقت إشارتنا في الفصل الثاني من الباب الأول (ينظر: ص91) إلى أن مفاهيمه لم تعرف طريقها إلى التعريف والشهرة إلا بعد سنة 1928 من خلال جهود بعض لسانيي حلقة براغ الذين يرجع الفضل إليهم في تعريفهم بجهود سوسير ومنهجه اللساني الجديد.

(3) لا يُفهم من هذا الكلام أنهما يدرسان اللغة من حيث هي جزء من الواقع الخارج عن المدى اللغوي؛ فهما لا يسعيان إلى تحليل علاقة الوحدات بهذا الواقع إلا استجابة للمقاييس العلمية الموضوعية في دراسة اللسان البشري، تلك التي تقتضي الانطلاق من ظواهر ملموسة، مع الاحتفاظ – دائما- بمبدأ التمييز بين ما يرجع إلى اللغة وما لا يرجع إليها بوصفه مكونا من مكونات الواقع الخارج عن المدى اللغوي.

(4) ينظر: Bronckart. J. P, Théories du langage, p11-12, 119-120.

ومن أهم القضايا اللسانية التي تميَّز بها سابير، وأقام عليها أسس اللسانيات البنوية الأمريكية نذكر ما يلي:

1- استطاع سابير أن ينتبه بشكل واضح، لمفهوم الصورة (الشكل) Forme ولضرورته المنهجية في دراسة اللغات وتحليلها. ومن معالم احتفائه بمبدأ الصورة أن بنى عليه مفاهيمه وأعطاه أهمية مركزية إلى درجةٍ يمكن معها أن نَعُدَّه مؤسس اللسانيات الصوريّة Linguistique formaliste بالمقارنة مع سوسير الذي لم يكن معروفا في أمريكا عام[(1)]1921. ويتجلى عمله بمبدأ الدراسة الصورية في تصوره أن اللغات تعود في تكوينها وفي عملها إلى نظام من الوحدات[(2)] المنتظمة في مجموعة من العلاقات والوظائف يُنظر إليها بصفتها صورا وبنى مستقلة عن الظواهر الملموسة المتمثلة في المادة الصوتية لغة[(3)]. وفي إطار تمييزه بين الجانب الصوري والجانب المادي للغة يشير إلى تمييز آخر بين التنظيم اللغوي المثالي أو الأنموذج Pattern وبين التنظيم المادي أو الواقع الكلامي معتبرا التنظيم الأول هو الأهم في الدراسة اللسانية[(4)].

وقد بلغ من اهتمام سابير بمفهوم الصورة أن منحه الأولوية، منهجيا، على مفهوم الوظيفة على الرغم من أن الوظيفة (أن يكون لدينا شيئا نقوله) تسبق الصورة (قول هذا الشيء بطريقة ما) مُقرّرا أن اللسانيات هي دراسة الصور، وأننا مضطرون

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص87.

(2) يفضل سابير أن يُسمي وحدات النظام اللساني بالرموز Symboles مستندا في ذلك إلى أن الكلمة في ذاتها لا تعني شيئا، ولا تكون لها وظيفة تواصلية إلا إذا تمكّنت من بعث الصورة الذهنية المتصلة بمعناها بكيفية ترميزية تستمدّ مرجعيتها من الاتفاق الاجتماعي (Le langage, p13-14). وهو بهذا يختلف عن سوسير الذي يرى أن الرمز بدلالته الطبيعية المعلّلة لا يصلح أن تُنعت به وحدات اللغة، ويختار بدلا منه مصطلح العلامة لأنه يراه أقدر، بخاصيته السيميائية، على التعبير عن حقيقة الفعل الدلالي في وحدات اللغة (ينظر: C.L.G, p100-101.)

(3) ينظر: Malberg. B, les nouvelles tendances de la linguistique, p238.

(4) يبدو موقف سابير هنا شبيها بموقف سوسير حينما يقابل بين اللغة والكلام جاعلا الصورة مجالا لعمل اللغة، وجاعلا المادة مجالا لحدث الكلام ولآليته الأدائية.

إلى الاستنتاج أن من الممكن والواجب أن تُدرس الصورة اللغوية باعتبارها نظاما بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط بها[1].

والحق أننا حينما نقرأ نصوص سابير ونضم بعضها إلى بعض يتبيّن أن اهتمام سابير بالصورة لا يتعارض مع اهتمامه بالوظيفة، بل هما لديه قرينان يعملان معا ويتفاعلان معا؛ وخير دليل على ذلك اعترافه بأن لسانياته تقوم على الاهتمام بهما معا حيث يقول: «إن دراستنا لا تهتمّ بمكوّنات الآلية الملموسة للغة [يعني في مظهرها الفيزيائي] ولا بعملها، وإنما تهتم بالوظيفة والصورة في هذا النظام الرمزي الاعتباطي الذي نسميه اللغة»[2].

وقد كان من نتائج هذا الاهتمام المتزايد بالدراسة الصورية عند سابير ظهور مبدأ منهجي آخر رافق دراساته الصورية، وأصبح أثرا لازما من آثارها هو مبدأ التصنيف[3] Taxinomie، هذا المبدأ الذي ارتبط بالبنوية الأمريكية ارتباطا ظاهرا تأكد، فيما بعد، تأصيله منهجيا على أيدي اللسانيين التوزيعيين الذين أوقفوا الغرض المنهجي للسانيات البنوية عند حدّ الوصف والتصنيف لوحدات اللغة ولصورها النموذجية. وظل الأمر على هذه الحال إلى أن جاء تشومسكي بنظريته التي ثار فيها على البنويين معترضا على اكتفائهم بوصف ظواهر اللغة دون تفسيرها، وكاشفا عن نقطة الضعف الأساسية في المقاربات اللسانية للبنويين[4].

---

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص88.

(2) Sapir. E, Le langage, Introduction à l'étude de la parole p13-14.

(3) إلى جانب تصنيف سابير لظواهر اللغة ووحداتها تجلى مبدأ التصنيف كذلك عنده في بحثه التصنيفي للغات يحدوه التنوع البنوي الهائل الذي تعرفه اللغات الأمريكية الهندية. لقد استطاع سابير أن يقترح، بتأثير توجه الدراسة الصورية، طريقة جديدة اكتشف من خلالها، ولأول مرة، لغات من نوع العازلة، وضعيفة التركيب، ومتعددة التركيب، واللغات اللصقية، واللغات المعربة، واللغات الرمزية، واللغات الاندماجية. ولم تكن تصنف اللغات قبله إلا على أساس علاقات الشبه والقرابة. (ينظر: Sapir. E, Le langage, p38-39.).

(4) Chomsky. N, Le langage et la pensée, p45.

2- يُعَدّ سابير من أوائل اللسانيين الذين درسوا مفهوم الفونيم[1]، ويمكن القول إنه كان يملك «و منذ عام 1921 (سنة صدور كتابه "اللغة")، كل العناصر التي تكوِّن مفهوم الفونيم تقريبا»[2]. «ولقد أشار تروبتسكوي إلى أن سابير قد توصل إلى فكرة وجود الفونيم الذي أسماه، في البداية، الصوت النموذجي Sound - pattern بشكل مستقل عن بودوان دو كورتوناي[3]. وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به سابير من تصورات بنوية عن الفونيم:

- تفريقه بين المستوى الصوتي الآلي المادي والمستوى الوظيفي (الفونولوجي) الذي يراعي الوحدات من حيث هي مندرجة في نظام داخلي مثالي، فهو يعتقد أن «بموازاة النظام الصوتي الموضوعي الخاص بلغة مّا، والذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال تحليل صوتي شاق، هناك نظام محدود وداخلي ومثالي بحيث إن المتكلم العادي لا يكون على وعي به»[4].

وعبر إدراك هذا الفرق التقابلي بين هذين المستويين الصوتيين الآلي والوظيفي، خلص سابير إلى أن الصوت اللغوي تتحدّد قيمته في سمات ثلاث:

- الأولى مفادها أن الصوت اللغوي ليست له قيمة في هيئته المادية والفيزيائية، إنما تبرز قيمته في تمثله الوظيفي من حيث هو وحدة صوتية تندرج ضمن تنظيم صوتي داخلي خاص[5]. ويرى سابير أن هذا التنظيم الصوتي الداخلي الخاص، والمُعطَى

---

(1) الفونيم هو الصوت اللغوي منظورا إليه — ضمن مستويات التحليل الفونولوجي — بصفته وحدة صوتية ذات وظيفة في العملية التبليغية. (في الفصل الموالي تعريف مفصل لمفهوم المفونيم ينظر: المبحث رقم: 10-01).

(2) جورج مونان، علم الغة في القرن العشرين، ص84.

(3) سبقت الإشارة، في الفصل الماضي، إلى أن بودوان دو كورتوناي هو أول من أشار — حتى قبل سوسير — إلى مفهوم الفونيم وأسّس له (ينظر: ص227).

(4) Sapir. E, Le langage. Introduction à l'étude de la parole, p38-39.

(5) ينظر: Ibid, p39. ، وينظر أيضا:

- Sapir. E, Linguistique, (Tr. Jean-élie boltanski et Nicole soulé-susbielles), p150-151.

بالنظام الصوتي الآلي، هو مبدأ واقعي، ومهم في حياة اللغة بامتياز، وذو طبيعة نموذجية؛ بحيث يمكِنُه – بوصفه نموذجا يتضمن عددَ الوحدات الصوتية وعلاقاتها ووظائفها – أن يمكث مدة طويلة بعد أن يكون المحتوى الصوتي[1] لبعض الأصوات قد تغيّر[2]. وبقراءة تأملية إبستمولوجية في موقف سابير السابق يتبيّن مدى إدراكه للأساس المنهجي البِنوي الذي ينطلق، في دراسة ظواهر اللغات، من التفريق بين صورها ومادتها، وينظر إليها من حيث هي بنى نموذجية وتنظيمات صورية داخلية.

- والثانية تُظهر مدى اعتماده، في دلالة الصوت، على الجانب النفسي الذي يرجع فيه الى شعور المتكلم ووعيه بما يقول؛ فهو يرى أن لدى المتكلمين السليقيين إحساسا بفونيمات لغتهم يقوم على حدس فونولوجي قوي بحيث إن ملاحظا عاديا يملك أذنا صحيحة وذوقا لغويا فطريا يبدو مؤهلا لأن يحوز النظام الصوتي المثالي (يقابله النظام الفونولوجي عند البراغيين) أفضل من عالم صوتي شديد التدقيق في التفاصيل متورِّط في ركام وثائقه[3].

ويبدو أن سابير لم يكن يقصد البرهنة على الحقيقة النفسية للفونيم في ذاتها بقدر ما كان يدفعه أساس نقدي إبستمولوجي انطلق فيه من مهاجمة ما جاء به النحاة المحدثون[4] من مفاهيم هيمنت في ذلك الوقت على الدراسة الصوتية، ومفادها أن الأصوات والتطورات الصوتية المستمرة ترتبط بأساس فيزيولوجي محض أو بأساس

---

(1) المراد بالمحتوى الصوتي الأصواتُ في ذاتها من حيث هي مواد أولية في الأنظمة النموذجية للغة. ومن شأن هذا المحتوى أن يتغيّر، في لغةٍ مّا، في ظل مبدأ التطور الصوتي، ومع ذلك يبقى النظام الفونولوجي بوظائفه وعلاقاته موجودا؛ ومثاله: تغيُّر الصائت بعد حرف R في كلمة Roi الفرنسية من تمثله النطقي بصائتين [o e] إلى تمثّله بصائت مفرد [e]، وذلك في الفرنسية الكلاسيكية ثم إلى تمثله بنصف صائت [wa] في الفرنسية الحديثة.

(2) ينظر: Malberg. M, Les Nouvelles tendances de la linguistique, p238.

(3) ينظر: Sapir. E, Le langage. Introduction à l'étude de la parole, p39 (note n°1).

(4) سبق تعريفهم في الفصل الأول من الباب الأول (ينظر: ص55، الهامش رقم:03).

آلي وأن من الممكن تقديم وصف كامل لأصوات اللغة بواسطة طرائق آلية محضة[1]. ولعلنا نلمس الدليل على هذا الاستنتاج فيما يشير إليه جورج مُونان حينما يقول: «لا تشكل نظرية الفونيم لدى سابير النظرية السيكولوجية للفونيم، وبعبارة أخرى يمكن القول إن طابعها الوظيفي يغلب على طابعها السيكولوجي. إن إلحاح سابير على قضية وعي المتكلم الأصلي للغة [...] إما أن يؤدي إلى طمس البرهان الوظيفي أو إلى الإيحاء بأن الشعور اللغوي للمتكلم لا يخطىء، غير أن سابير لم يكن يقصد ذلك»[2].

– الثالثة تتعلق بتفريقه، في الصوت اللغوي (الفونيم)، بين التنوعات التركيبية والوحدات التمييزية؛ ومثال ذلك ملاحظته للفرق النطقي بين t في كلمة [stin] وt في كلمة [st'a] في اللغة الهندية haida؛ فهذا الفرق الذي لا جدوى منه في اللغة الإنجليزية (تنوعان لفونيم واحد) له، في اللغة الهندية haida، قيمة وظيفية. وعلى العكس من ذلك فإن الفرق الموجود في الإنجليزية بين [t] و[d] هو في أذن هندية قليل الأهمية مثلما هو الفرق بين t في كلمة sting وt في كلمة time بالنسبة إلى أذن إنجليزية[3]. وبهذا يكون سابير قد أدرك الفرق بين السمات المميّزة للفونيم والتغييرات الصوتية الآلية التي هي مجرد تنوعات لفونيم واحد[4].

3– تمكّن سابير– في ظل انتباهه لأثر الحركة النفسية غير الواعية عند الأفراد في تطور اللغة – من وضع فرضية سُمّيت بالنظرية النسبية (وتسمى كذلك بـ "فرضية

---

(1) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص86، وينظر أيضا:

- Sapir. E, Linguistique, p143.

(2) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص87.

(3) ينظر: Duchet. J. L, La phonologie, p28.

(4) بلور الفونولوجيون البراغيون مبدأ التفريق بين الفونيم وتنوعاته Variations ضمن صياغة نظرية كان لها – فيما بعد – أثر كبير في مختلف الدراسات الدلالية والسميائية وحتى النقدية والأنثروبولوجية. والواقع أن التوزيعيين كذلك استطاعت بحوثهم أن تطال هذا المبدأ من التحليل الصوتي الفونولوجي، ولكن من خلال اصطلاح دقيق ومميّز يقابلون، فيه، بين الفونيم وألوفوناته Allophones. والألوفونات هي الحالات التي تتنوع بها تأديات الفونيم. (لمزيد من الاطلاع ينظر: المبحث رقم: 10–7 من الفصل الموالي).

سابير- وورف") توصل من خلالها إلى أن أشكال الفكر تحدِّدها بنى اللغة الأم، وقد ساعده في صياغة هذه النظرية تلميذه بنيامين لي وورف Benjamin Lee Whorf (1897-1941)، وقدّم له تحليلات جدّ مناسبة للأنظمة الصرفية والنحوية لعددٍ كبير من اللغات الأمريكية الهندية، إضافة إلى كتاباته حول العلاقات بين السلوك والفكر واللغة[1].

كانت بداية التأسيس لهذه الفرضية ضمن ملاحظة سابير الإتنولوجية[2] للتنوع الهائل الموجود بين اللغات الهندية، فقد لاحظ سابير أن هذا التنوع ترافقه تعدّدية عميقة للمؤسسات الاجتماعية والتقليد الثقافية، ومن هنا خلص إلى أن الكلام وظيفة للثقافة، وأن اللغة تمثل خاصية أساسية تتقاسمها مع مجموعة الظواهر الثقافية؛ إنها نسبية بشكل أساسي، ومتغيرة، وتواضعية[3].

والحقيقة أن هذه الفرضية تعود أصولها إلى نظرية فلهلم همبوليت[4]، نظرية رؤية العالم[5] التي يرى فيها أن «الاختلافات بين اللغات لا تتوقف فقط على أصوات الكلام المختلفة التي تستعملها تلك اللغات، ولكنها تشتمل على اختلافات في تفسير المتكلمين وفي فهمهم للعالم الذي يعيشون فيه»[6].

---

(1) ينظر: Bronckart. J. P, Théorie du langage, p120.

(2) كان سابير، إلى جانب تمثيله لسلوك العالم اللساني والإتنولوجي (الإتنولوجيا علم تنصبّ اهتمامات الباحث فيه على دراسة خصائص البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعكسها أنظمة اللغات)، يهتم بالأدب والموسيقى، ولعلّ هذا ما حرّك فيه فضول المعرفة اللغوية في جانبها النفسي والثقافي ومكّنه من أن يكون رائدا في الدراسة الذهنية والنفسية في علم اللسان الحديث.

(3) ينظر: Bronckart. J. P, Théorie du langage, p121.

(4) سبق تعريفه في الفصل الأول من الباب الأول (ينظر: ص56-57، الهامش رقم:03). وقد نقل أفكارَه إلى أمريكا اللغويُّ الأمريكي بواس أستاذ سابير. ويبدو أن سابير اعتمد عليه، وتأثر به لا سيما فيما يتعلق بمبادئ اللسانيات النفسية.

(5) ينظر ما أوردناه عن همبوليت وعن نظريته هذه في: ص ص56-59.

(6) ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص254.

يرى سابير، في فرضيته هذه، أن أي لغة بشرية تقوم على تحقيقها لوظيفتين اثنتين: إحداهما هي الوظيفة التواصلية، وتتمثّل في تحقيق صوتيّ ينظر الى الواقع المحسوس بطريقة رمزية[1]، والأخرى تقوم، في كل لغة، على تمثيل الفكر وتنظيمه وفق التصورات النفسية والعقلية الخاصّة[2] التي يعرفها المتكلم عن العالم الذي يعيش فيه[3]. هذا إلى جانب وظائف أخرى ينسبها سابير كذلك إلى اللغة[4]، لكنها لا ترقى، في أهميتها، إلى الوظيفتين السابق ذكرُهما.

ويمكننا تلخيص هذه الفرضية في الأفكار التالية:

- بما أن كلّ لغة بشرية هي تمثّل رمزي مميَّز وتصور خاص عن العالم، فهذا يفترض وجود خلافات بين الأمم في تصوراتها عن العالم مردّها إلى الاختلاف الموجود بين اللغات.

---

(1) وتقابلُها الوظيفة التواصلية للغة لدى مارتيني، ويتحدّد مفهومها، في نظريته، فيما تؤديه نماذج التنظيم البنوي من أغراض وخدمات للتعبير عن التجربة الإنسانية (لمزيد من الاطلاع يُنظر: المبحث رقم:1-3-1 في الفصل الثاني من الباب الأول).

(2) نعني بذلك ما تحويه اللغة من اختيارات منطقية وبيانيّة وطريقة خاصة في التفكير يعبِّر بها أهلها عن تجارب وتصورات خاصة في حياتهم الاجتماعية، وفي بيئتهم العقلية والنفسية والفيزيائية؛ من ذلك، مثلا، أن العرب – نظرا لأنهم أمة تفرق بين الجنسين – يسمون القرابة من نسب الأم (الخؤولة) بغير ما يسمون به القرابة من نسب الأب (العمومة) خلافا لبعض اللغات الأخرى التي تعطي لهذين المدلولين اسما واحدا، ففي الفرنسية مثلا لفظ oncle هو للعم والخال معا، ولفظ tante هو للعمة والخالة معا. ومثال ذلك أيضا: أن العرب تقول فيما يريح القلب: «يثلج الصدر» بينما يقول الفرنسيون فيما يتصل بهذا المعنى: "réchauffer le coeur" أي يدفيء القلب. ولتفسير ذلك نقول إن نفسية العربي تبدو متأثرة، في هذا الاصطلاح، بحرارة البيئة الصحراوية بينما تبدو نفسية الفرنسي متأثرة ببرودة المناخ الأوروبي.

(3) ينظر: Le langage, p12-16

(4) مثل: تحقيق الفعل الاجتماعي عن طريق إنشاء الترابط بين أفراد المجموعة الواحدة، والإسهام في النمو الشخصي عند الفرد بواسطة ما يسمى الخصائص الفردية للخطاب .. وغيرها (ينظر:

- Bronckart. J. P, Théorie du langage, p122.

- مادام اختلاف التصور ناتجا عن اختلاف اللغة، فهذا يدعو إلى اعتبار اللغة عاملا أساسيا في إضفاء الطابع الاجتماعي، وبالتالي فهي تؤدي دورا هاما في بناء التراكم الفكري الثقافي بين الأجيال وفي توجيهه.

- توحي فرضية سابير أن هناك علاقة جدلية واضحة بين اللغة وعادات المجتمع الثقافية، يتمثل ذلك في كون اللغة تصنع الثقافة وتصنعها الثقافة في الوقت ذاته؛ فهي صانعة للثقافة من حيث إنها «أداة إنسانية محضة للتواصل من أجل نقل الأفكار والانفعالات والرغبات عن طريق نظام من الرموز موضوع لهذا الغرض»[1]، ومن حيث هي تمثيل لفكر الجماعة الناطقة بها ولعاداتها الاجتماعية والثقافية، وهي مصنوعة بالثقافة من حيث إنها – على حدّ تعبير سابير – «نتاج الاستعمال الاجتماعي طويل الأمد»[2].

وفي ختام قراءتنا لأعمال سابير يمكننا القول إنها استطاعت أن تمثّل بحق طليعة البحث اللساني البنوي في أمريكا ونقطة البدء فيه، وذلك من حيث إنها هيّأت لممارسة البحث اللساني الجريء على مخالفة نظريات القدامى، وغذّت في اللسانيين اللاحقين روح التطلع إلى الجديد الذي يتساوق والظروف العلمية والتطورات المعرفية السائدة، ومن حيث إنها قدّمت النماذج الأولى للدراسة الوصفية التصنيفية القائمة على مبدأ التحليل الصوري خصوصا في ميدان الدرس الصوتي.

ومع ذلك فإن دراسات سابير ذات الطابع النفسي لم ترُق لبعض اللسانيين، نعني بذلك بلومفيلد الذي تراءى له في مرحلة من مراحل دراسته اللسانية أن يخالف دعاة اللسانيات النفسية، وأن يؤسس لمنهج جديد في اللسانيات استلهم مبادئه من تأثره بالطروحات الجديدة لعلم النفس السلوكي، وجعل غرضه في الاهتمام بالمعطى الطبيعي في النشاط اللغوي بدلا من المعطى النفسي الذي دعا إليه سابير وكرّس أعماله

---

(1) Sapir. E, Le langage, p12.

(2) Ibid, p10.

لدراسته. وبسبب هيمنة النظرية السلوكية لدى بلومفيلد في ساحة البحث اللساني في أمريكا لم تلق أعمال سابير الرواج، وظلت مهجورة إلى أن ظهر تشومسكي ليبعثها من جديد في نظريته، نظرية النحو التوليدي التي ثار بها على البنويين.

وفي المبحث الموالي مزيد من التوضيح لمعطيات المسار المنهجي الذي اجتازته اللسانيات البنوية الأمريكية من لسانيات نفسية إلى سلوكية، ثم إلى توزيعية في نهاية المشوار.

2- اللسانيات التوزيعية (السلوكية) عند ليونارد بلومفليد R. Bloomfield:

بدأ بومفيلد[1] (1887–1949) أعماله اللسانية بكتابه الذي عنونه بـ: مدخل إلى دراسة اللغة An introduction to the study of language . وكانت أول طبعةٍ له سنة 1914، وفي سنة 1933 قدّم بلومفيلد طبعة منقّحة عن كتابه هذا بعنوان جديد هو: language (اللغة)، ولم يكن تنقيح هذه الطبعة على الطريقة الاعتيادية بل كان إعدادا جديدا غيَّر فيه بلومفيلد رؤيته المنهجية من أساسها.

احتلّ بلومفيلد منزلةً جدّ مرموقة في اللسانيات الأمريكية بفضل ما قدّمه، في كتابه "اللغة"، من مفاهيم وتصورات لسانية جديدة ساهمت في تأسيس المذهب البنوي الأمريكي وحدّدت معالمه المنهجية المتميزة ضمن مسار يختلف عن المسار الذي اتخذه سابير للسانياته. غير أن الناظر في كتاب بلومفيلد، أو بالأحرى في طبعتَيْ كتابه سيجد أنه اجتاز في مشوار دراسته اللسانية مرحلتين مختلفتين بل متعارضتين من حيث الخلفية المنهجية المعتمدة؛ في المرحلة الأولى كان متمسكا بمبادئ اللسانيات النفسية، وهي المرحلة التي توجّها بإصدار كتابه في طبعته الأولى (1914) متأثرا في إعداد مضامينه

---

[1] أحد رواد اللسانيات الأمريكية البارزين، تلقى علومه الجامعية في جامعة هارفرد، كان زميلا لسابير ومن أصدقائه المقرّبين، كانت دراسته اللغوية في مبدئها معتمدة على المنهج التاريخي ثم تحولت إلى المنهج البنوي فيما بعد، ويعتبر كتابه المهمّ الموسوم بـ: Langage «اللغة» (1933) دليلا على هذا التحول، شارك في تأسيس جمعية اللسانيات الأمريكية سنة 1924 وساهم في الكتابة في مجلتها «Langage». ويعدُّه مؤرخو اللسانيات أبا النظرية التوزيعية ومؤسِّسها.

بالدراسة النفسية لويليام فونت[1] (1832-1920) Wilhem Wundt، وموافقا، في عرض قضاياها اللسانية، معاصرَه سابير. أما في المرحلة الموالية التي أعاد فيها طبع كتابه بعنوان جديد وبصياغة منهجية جديدة (1933)، فقد قاده تطور اللسانيات من حوله وتجاربُه الشخصية في التحليل اللساني إلى الاقتناع بأن الباحث اللساني بإمكانه أن يُجري دراسته للغة دون الرجوع إلى المعطى النفسي، وأن التحليل اللساني سيكون رابحا إذا تحرّر من هذه التبعية. وبهذا الموقف الذي يبدو فيه التحول واضحا بين خلفيتين منهجيتين متعارضين يكون بلومفيلد قد قابل ما يُسمى بالذهنية Mentalisme مع ما يُسمى بالميكانيكية[2] Mécanisme مقابلةً يمكن القول إنها أصبحت أساسية في اللسانيات العامة الأمريكية[3].

وفيما يلي نتعرّض لأهم المفاهيم اللسانية التي تعود إلى المرحلة الثانية في لسانيات بلومفيلد، لكونها المرحلة التي رسا عليها فكره، ولأن الفضل يرجع إليها في التأسيس للسانيات البنوية الأمريكية بوعي منهجي متكامل، وتوجّه علمي وموضوعي دقيق:

1- رفض بلومفيلد الدراسات اللغوية القائمة على أسس علم النفس التقليدي، وذلك بسبب انبنائها على المنهج الاستنتاجي Méthode Déductive الذي يقيم نتائج أبحاثه على ما يفترضه من نظريات تفسر اللغة بالعودة إلى المعطى النفسي الكامن في المقدرة الذهنية للمتكلم في استعمال لغته، يقول في ذلك: «لا يجوز الاعتقاد بأن من الممكن تفسير وقائع لغوية غامضة من خلال فرضيات فلسفية أو سيكولوجية أكثر غموضا منها، إن الحقيقة الوحيدة في كل هذه العمليات الذهنية هي العملية اللغوية:

---

(1) من علماء النفس الألمان، درس الطب واشتغل به، وهو مؤسس علم النفس التجريبي، من أعماله: "مبادئ علم النفس الفسيولوجي"، ويقع في ثلاثة مجلدات (1873-1874).

(2) تفترض الذهنية أن الوقائع اللسانية المحضة يتم تأويلها وتكملتها بالرجوع إلى الوقائع النفسية، أما في الميكانيكية فإن الوصف اللساني المستقل تماما، والمؤسَّس على الوقائع اللسانية القابلة للتحديد وحدها سيكون أكثر قوة وأكثر صوابا من لسانيات تستدعي العون من نشاط علمي أجنبي (ينظر: Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p239.).

(3) ينظر: Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p239.

فتلك العمليات الذهنية لا تفيد الشرح في شيء بل تزيده غموضا»[1]. وقد كانت رؤيته البديلة هي الانطلاق من المنهج الاستقرائي التجريبي الذي لا يعترف بالمعرفة المبنية على الحدس والتخمين، بل يعتمد على المعرفة العلمية التي تبتغي أن «يكون الوصف اللساني مستقلا تماما ومبنيا، فقط، على ظواهر لسانية قابلة للتحديد»[2] والملاحظة بوصفها تتشكل من وحدات[3] لسانية مادية تسمح بتطبيق مقاييس البحث العلمي التجريبي من أجل الوصول إلى نتائج علمية وأكيدة.

انطلق بلومفيلد في تفكيره اللساني من همّ الإجابة عن السؤال الإبستمولوجي الكبير والهام: ماهي المقاييس التي ينبغي أن تُطبق على الدراسة اللسانية من حيث هي علم؟ فكان جوابه التطبيق الصارم للمنهج التجريبي الذي ينطلق من تتبع المادة اللغوية في مظهرها الفيزيائي. وقد كان الرافد العلمي الذي أمدّه بهذه الخلفية المنهجية الجديدة هو اتجاه جديد في علم النفس يدعى السلوكية[4]؛ وذلك من خلال تأثره

---

(1) (عن:مونان.ج، علم اللغة في القرن العشرين، ص115– 116) Le langage, payot, 1970, p22.

(2) Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p239.

(3) يبدو التقابل المنهجي بين البنوية والتوليدية، في أدق ما يمكن أن يبدو عليه، حينما نختصر تحديد منهج اللسانيات البنوية في عبارة: «دراسة اللغة من حيث هي نظام من الوحدات»، ونختصر تحديد منهج اللسانيات التوليدية في عبارة: «دراسة اللغة من حيث هي نظام من العادات» Système d'habitudes بناءً على أن الباحث التوليدي لا يهمّه وصف الوحدات في ذاتها بل يهمه تفسير الكفاءة اللغوية (وهي مجموعة من العادات النطقية) التي تنشيء هذه الوحدات وتركبها، ويقوم عليها بناؤها النحوي (ينظر: Chomsky. N, Le langage et la pensée, p45.).

(4) السلوكية Behaviorism اتجاه أساسي في تفسير السلوك يرى أن الهدف الأساسي لعلم النفس هو دراسة السلوك الظاهر للكائن الحيّ، وذلك باعتباره متغيرا قابلا للملاحظة والتجريب؛ فالجزء من السلوك الذي لا نستطيع إخضاعه للملاحظة المباشرة ينبغي استبعاده. والأسلوب السلوكي في الدراسة أسلوب علمي منظّم لفهم السلوك كمجموعة من الاستجابات، فهو يركز على العلاقة بين المثيرات والاستجابات، ويُخضع تلك الاستجابات لمواقف تجريبية دقيقة، ويستخدم القياس والإحصاء في ضبط نتائج الدراسات (ينظر: فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، ط1، (د.ت)، ص229).

بأعمال جون واتسون John Watson (1878-1958) مؤسّس هذا الاتجاه وصاحب نظرية المثير والاستجابة التي سعى، من خلالها، إلى أن يجعل من علم النفس علما موضوعيا بحيث يُدرس فيه السلوك البشري بوصفه مجموعة من المثيرات والاستجابات بعيدا عن الاستبطان، أو الملاحظة الذاتية، أو أية عوامل ذهنية أو روحية لدى الفرد[1].

وهكذا وجد بلومفيلد ضالته في هذا الاتجاه الجديد في الدراسات النفسية، ويكاد يكون ظهور هذا الاتجاه متزامنا مع تبلور نظرياته اللسانية في طبعة كتابه المنقحة (1933)؛ ذلك أن الفلسفة السلوكية كانت لا تزال «عام 1930 تيارا ومنهجا جديدا في حقل العلوم النفسية»[2].

وإن المطلع على الطريقة التي صاغ بها بلومفليد نظريته السلوكية ليجد أن تطبيقه لمبادئ الفلسفة السلوكية على ظواهر اللغة كان آليا صارما بقدر صرامته في معاداته للمنهج اللساني النفسي وبقدر امتثاله لنزعة الدراسة اللسانية الوضعية (الإيجابية)[3] Positivisme المتطرفة التي سماها بالآلية Mécanisme أو الفيزياوية Physicalisme، والتي

---

(1) ينظر: Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, p99

(2) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص68.

(3) سبق أن أشرنا، أكثر من مرة، إلى أن المنهج الوضعي (الإيجابي) هو الرافد الفكري الرئيس الذي أمدّ اللسانيات البنوية بالأسس المنهجية الضرورية لممارسة التحليل العلمي والموضوعي للسان البشري (ينظر: ص ص56، 93–94). ومع ذلك لا يفوتنا أن نسجل ههنا الفارق الهام بين بنوية سوسير، وبنوية بلومفيلد من حيث نتائج التعامل مع المنهج الوضعي؛ فإذا كان بلومفيلد ينطلق من هذا المنهج ليبرّر استبعاده لمعطيات الدراسة الذهنية ولكل ما يتصل بها من معطيات داخلية غير قابلة للّحظ والقياس؛ كالمعنى، والشعور، والعقل، والإرادة، وغيرها، فإن سوسير لا يرى حرجا في اعتماد الدراسة الذهنيّة، وفي عدّ الظواهر اللغوية ظواهر نفسية واجتماعية في المقام الأول. ولذا نجده يكتفي من معطيات المنهج الوضعي بما يعين على الدراسة العلمية الموضوعية للسان البشري؛ مثل الاعتماد على مبدأ الوصف، ومراعاة النطق دون الكتابة، والانطلاق من مدونة آنية ومغلقة، والتخلي عن أحكام المنطق والافتراضات المسبقة.

تشكّل استمرارا لجهد وايتني[1] من أجل جعل التحليل اللغوي علميا قدر الإمكان[2]؛ فهو ينظر إلى اللغة على أنها «نتاج آلي واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر»[3] مختزلا جميع العمليات(السلوكات) اللغوية – كغيرها من السلوكات الأخرى بما فيها سلوك الحيوان – في صورة مثيرات واستجابات مصوغة في معادلات رياضية.

ولبلومفيلد مثال يوضّح فيه أساس هذه النظرية يتمثل في قصته المشهورة، قصة جاك (فتى) وجيل (فتاة):

أ- «جاك وجيل يسيران في الطريق فتشعر جيل بالجوع، وتنظر إلى تفاحة في شجرة.

ب- فتُصدر أصواتا بحنجرتها ولسانها وشفتيها تدعو بها جاك لأن يحضرها لها تفاحة من على الشجرة.

ج- يستجيب لها جاك فيقفز على الجدار، ثم يتسلق الشجرة، ويأخذ تفاحة، ويحملها إلى جيل، ويضعها في يدها فتتناولها وتأكلها.

إن في هذه القصة سلسلة من الأحداث التي تثير اهتمام الدارس ولكن الباحث اللغوي – في ضوء اعتقاد بلومفيلد – يفرق بين فعل الكلام، وسائر الأحداث التي يسميها أحداثا عملية. ومن هذا المنظور يتبين أن الحدث، في هذه القصة، يتكوّن من ثلاثة أقسام نعرضها كما هي في ترتيبها الزمني:

أ- أحداث عملية تسبق فعل الكلام.

ب- الخطاب [فعل الكلام ذاته].

ج- أحداث عملية تلي فعل الكلام»[4].

---

(1) سبق تعريفه في الفصل الأول من الباب الأول (ينظر: ص61/ الهامش رقم01).

(2) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص115.

(3) ينظر: أحمد عمايرة في نجو اللغة وتراكيبها، ص47.

(4) Bloomfield. L, Le langage, 1970, (Tr. Janick Gazio), Paris, Payot, p26-27.

يتبيّن من كلام بلومفيلد السابق أنه لا يهتم بالمعطيات النفسية[1] المتمثلة في الحوافز الداخلية السابقة لفعل الكلام، ولا بما يسبقه ويليه من أحداث غير لغوية في هذه العلمية التواصلية، بينما يهتم بالفعل الكلامي ذاته وبالتصرف السلوكي المتضمَّن فيه، ويرى أنه هو – وحدَه– الحريّ بالدراسة.

ومن أجل تقديم تحليل أكثر دقةً وعلمية يقدّم بلومفيلد وصفه لمجموعة السلوكات الملاحظة في هذه القصة من خلال صياغة رياضية كالآتي:

$$S \rightarrow r \rightarrow s \rightarrow R$$

مع العلم أن كتابة الرمز في شكل حرف صغير يريد به بلومفيلد أن المثير، أو الاستجابة، لغوي، وأن كتابته في شكل حرف كبير يريد به أنه غير لغوي وعليه فهو غير معني باهتمام الدراس[2]. وفيما يلي مزيد من القراءة التوضيحية والبيان التحليلي لعناصر هذه المعادلة:

– في القسم (أ) يتمثل المثير غير اللغوي (الشعور بحافز الجوع)، وقد رمَز له بلومفيلد بالرمز (S).

– في القسم (ب) تتمثل الاستجابة اللغوية (إصدار الأصوات الكلامية) للمثير غير اللغوي (حافز الجوع) وقد رمز لها بالرمز (r).

---

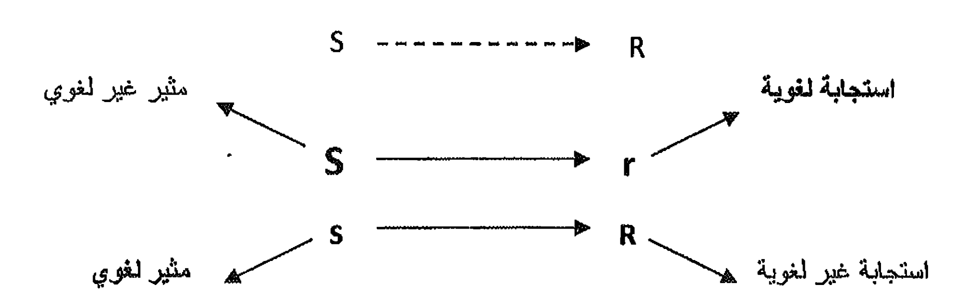
(1) يبدو سوير مختلفا في ذلك مع بلومفيلد فهو، وإن كان لا يعطي للمعنى دورا في منهجه اللساني، لا يتصور وجودا للغة خارج العملية الذهنية النفسية؛ فهو يختصر حدّ اللغة في كونها حقائق متموضعة في الدماغ (Saussure, p30.)، وفي أن كل شيءٍ فيها ذو وجود نفسي (Saussure, p24, 26.). كما يجد سوسير، كذلك، أن العلامة اللسانية ذات طابع ذهني ونفسي بحيث تجمع بين صورة سمعية (دال) وتصور (مدلول) (Saussure, p98.). وغير هذه المواقف كثير مما يثبت أن سوسير لم يتحرّج من دراسة اللغة في إطارها الذهني، ولكن بتحفظ علمي موضوعي عصَم منهجه من بلوغ ما بلغه سابير حينما غالى في اعتماده على الحدس اللغوي للمتكلمين.

(2) ينظر: Paveau Marie-anne, et Sarfati Georges-Elia, Les grandes théories de la linguistique, Paris, Armand Colin, 2010, p143.

- في القسم (ب) يتحول ما كان استجابةً لغوية عند جيل (إصدار الأصوات الكلامية) إلى مثير لغوي عند جاك (سماع هذه الأصوات)، ويرمز له بـ (s).

- في القسم (ج) تقع الاستجابة غير اللغوية (تسلق الشجرة، وإحضار التفاحة وتسليمها لجيل) للمثير اللغوي المتمثل في القسم (ب)، ويرمز لها بـ (R).

ويمكننا تمثيل هذه العمليات التواصلية في معادلة رياضية اختزالية كالآتي:



بهذا الاستثمار الواضح لثنائية المثير والاستجابة يمكننا أن نلمس ما يشير إلى هيمنة المنهج السلوكي في التفكير اللساني لدى بلومفيلد، وإلى تحلّيه بسمةٍ بنوية مميزة لقيت عند أتباعه حفاوة كبيرة، لكنها في الوقت ذاته تشكل نقطة الضعف التي تلقى بسببها النقد. ولعلّ من أبرز ما انتُقد بسببه بلومفيلد – إلى جانب النقد الكبير والمشهور الذي وجّهه إليه تشومسكي[1]– تمسُّكه الشديد بمبادىء علم النفس السلوكي واعتبارها الطريقة الوحيدة التي تدرس بها اللغة[2]. غير أننا إذا نظرنا إلى هذا التمسك من زاوية منهجية فسنجده يدل على اختياره لمبدأ لساني جدّ هام كثيرا ما نادى به اللسانيون في الدرس اللساني الحديث، وهو العمل على جعل اللسانيات علما قائما بذاته؛ فهو لم يلجأ إلى علم النفس السلوكي ليجعل اللسانيات فرعا منه، كما قد يُظنّ في

(1) سنورد نموذجا من هذا النقد في ثنايا المبحث الموالي (ينظر: ص262/ الهامش رقم02).

(2) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص65.

ظاهر الأمر، وإنما فقط ليمنحها شرعية البحث العلمي والدراسة الموضوعية، وحتى «يكون الوصف اللساني عملا لسانيا خالصا مستقلا عن أي نشاط علمي أجنبي»[1].
والتبرير ذاته نلمسه – من وجه آخر – في معاداته لتوجه الدراسة النفسية، هذا التوجه الذي توحي سماته المنهجية ومعطياته المعرفية بأنه يقف في طريق استقلالية علم اللسان من حيث إنه يدرس في اللغة جوانب كثيرة تعود إلى علوم متعددة.

2- إن من أبرز ما تسفر عنه قراءة النظرية اللسانية لدى بلومفيلد تنكّره، بشكل واضح، للمعنى؛ يتجلى ذلك خصوصا في تجنّبه لأن يخوض في الحافز النفسي الداخلي للعملية اللغوية ولكلّ ما يمكنه أن يتصل به كالأفكار والصور والأحاسيس والأغراض والمعاني بوصفها لا تخضع للملاحظة المباشرة والحساب الموضوعي الدقيق، بل تعمل على تعطيل النتائج وتشويشها. وفي سياق هذا التوجيه المنهجي رفض بلومفيلد دراسة المعاني[2]، واستبعدها من التحليل واعتبر تعيينها «النقطة الضعيفة في الدراسة اللغوية»[3].

---

(1) Malberg. B, Les nouvelles tendances e la linguistique, p239.

(2) يوافقه في ذلك سوسير ولكن بموقف متحفظ يبدو أقل تكلفا وصلابة؛ فسوسير كثيرا ما يشير إلى أن الوحدات تقوم دراستها على ملاحظة صورها لا مادتها (المعنى من المادة) وبأنها سلبية خلافية بشكل محض (Saussure, p166.). ومع ذلك يمكن القول إن سوسير أشار إلى دراسة المعنى اللساني في إطار تناوله لمفهوم القيمة لكنه لم يكن يقصد المعنى الذاتي للوحدات بالمفهوم المعجمي الذي يحيل الباحث إلى الواقع الخارج عن المدى اللغوي بل هو يقصد معانيها الصورية من حيث هي وحدات مندرجة في نظام تقابلي (ينظر: .Saussure, p163, 173-175). ولعل من الصعوبات التي واجهها سوسير في هذه المسألة صعوبة تعريف المعنى نظرا إلى كونه يعود إلى مستويات مضاعفة ومتعددة، وهو ما يجعله غير قابل للضبط والتحديد .(لمزيد من الإيضاح ينظر: .J. Dubois et autres , dictionnaire ..p/436).

(3) Bloumfield, Language, (1935), p140.

(نقلا عن: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص310).

ويحقّ لنا أن نتساءل ههنا عن السبب الذي جعل بلومفيلد يأخذ هذا الموقف المتشدّد من دراسة المعنى في اللسانيات. ولا سبيل إلى معرفة الجواب إلا بأن نتمّ قراءتنا لنصوصه فيما يتعلق بهذه المسألة، وأن نفسّر بعضها ببعض، وأن نربط النتائج بالمقدّمات، ونصل المواقف بخلفياتها المنهجية؛ وحينما نعمد إلى هذه القراءة سنجد أن هنالك مبررا علميا واضحا خلف هذا الموقف المتميز لدى بلومفيلد؛ لقد بنى بلومفيلد لسانياته الوصفية على مبدأ أساس مفاده أنه يجب «الاقتصار على دراسة الجانب المادي الملموس في اللسان ألا وهو الكلام أو الملفوظ وليس شيئا آخر»[1] ، وأنه «يجب أن ننطلق من الصوت وليس من المعنى»[2]. وفي هذا تقرير واضح للموضوع الذي أقام عليه نظريته؛ فهو يرى أن «دراسة لغة مّا إنما تعني جمع مدونتها، التي هي مجموعة من الملفوظات المتحققة، وذلك بغرض إظهار تنظيماتها الصورية دون مراعاة المظهر الدلالي. إن المفهوم الوحيد الذي سيعد صالحا للتحليل هو مفهوم السياق الخطي، أو المحيط اللساني»[3]، ذلك الذي يُعَدّ، في لسانيات بلومفيلد، مجالا إجرائيا يقبل تحليل الوحدات في مظهرها المادي، ويسمح باستقرائها وتتبع خواصها واستخلاص بناها وتنظيماتها.

وحينما نتتبع موقف أتباع بلومفيلد من قضية المعنى فسنجد أن موقف أستاذهم المتشدّد منه قد شجّعهم على إهماله وتجاهله بشكل نهائي دون أن يفهموا مقصده بشكل واضح. مع أنه قدم لموقف هذا مبررا واضحا؛ فقد كان في «ما طرحه أن التحليل الدلالي لا يمكن أن يطمع للوصول بأي حالة للدقة العلمية المتاحة للتحليل الشكلي للمادة اللغوية كمل تُلاحظ وتُسجّل، وأن أيّ تحليل للمعاني يتطلب معرفة واسعة من

---

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص381.

(2) Bloomfield, Le langage, p154.

(نقلا عن: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص381).

(3) Paveau. M, et Sarfati. G, Les grandes théories de la linguistique, p144.

خارج علم اللغة نفسه»[1]، وأن «التطور الحالي للمعرفة الإنسانية غير كاف لتحقيق هذه الغاية»[2]؛ وبهذا يتبين أن بلومفيلد لا يقصي المعنى من الدراسة اللغوية بشكل مطلق[3]، إنما هو فقط يرجيء تناوله إلى حين توفر الشروط الكفيلة بدراسته دراسة علمية مناسبة. ومما يؤكد هذا الموقف الأخير لبلومفيلد ويدفع بالمسألة إلى مزيدٍ من الوضوح إشارته إلى إمكانية وصف المعنى في حالة «وجود بعض التعابير المتشابهة ... من حيث المعنى في كل جماعة لغوية»[4]، أو في حالة وجود ما سمّاه بالصفات المشتركة لجميع المواقف التي تحتِّم استخدام تركيب لغويّ مّا[5]. ويبدو أن الذي جعل بلومفيلد يقبل بدراسة المعنى في مثل هذه الحالة – حتى لا نقول إنه يتناقض مع نفسه – هو اعتماده على إمكانية وجود سمة الاشتراك أو المشابهة في المعنى[6] بين التراكيب بوصفها ظاهرة اطرادية ومظهرا من مظاهر الانتظام مما يشكل شرطا من الشروط التي يمكن أن تسمح بدراسة المعنى دراسة علمية[7].

---

(1) ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص310.

(2) ينظر: Le langage, p132. (نقلا عن: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص120).

(3) عبّر بلومفيلد، فيما بعد، عن استيائه من الإيحاء بأنه هو، أو أيّ مجموعة أخرى ذات شأن من اللغويين، قد تجاهلوا المعنى، أو سعوا لدراسة اللغة دون وضع المعنى في الاعتبار. (ينظر: ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص310).

(4) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص121.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص121.

(6) يقول جورج مونان: «إن بلومفيلد حين يعلن ذلك (أي حالة التعابير المتشابهة من حيث المعنى) يعطي لعلم المعاني كل حقوقه، وهو يذهب إلى أبعد من ذلك إذ يمكن القول إنه قد بدأ، قبل يالمسيلف وبشكل أفضل منه، طريقةً لتحليل المعاني ... وذلك عندما يقترح، من أجل تحديد معنى تركيب مّا، اللجوء إلى الصفات المميزة للمعنى: «تلك الصفات المشتركة لجميع المواقف التي تحتم استخدام ذلك التركيب اللغوي»(علم اللغة في القرن العشرين، ص121).

(7) هذه النتيجية المهمة التي أدركها بلومفيلد هي ما سيهتدي إليه بعض اللسانيين البنويين (غريماس، وبوتييه، وبرييتو) فيما بعد، ويسعون إلى أن يضعوا لها المبادئ والقوانين. وغرضهم =

– أما في مجال الفونولوجيا فيمكن القول إن بلومفيلد لم يقدّم الجديد إذا ما استثنينا رفضه الاعتماد، في تمييزه للفونيم، على الافتراضات النفسية كما يفعل سابير، فهو يرى أن الفونيمات يتم تنظيمها في سلسلة الكلام من خلال التقابل بطريقة صورية توزيعية[1] لا علاقة لها بالجانب النفسي. وقد بلغ من حرصه على نبذ الدراسة النفسية أنه رفض «اعتبار الفونيم مفهوما مكونا من عددٍ من الصفات الصوتية المميزة المحسوسة الناتجة عن عملية تجريد تتم على مجموعة من الأصوت، وذلك خشية الوقوع ثانية في التعابير غير الثابتة ذات الطابع السيكولوجي»[2] .

أما على مستوى التحليل الإجرائي لبنى اللغات فقد توصل بلومفيلد، بالإضافة إلى اعتماده على مفهوم التقابل، إلى اكتشاف مبدإ لساني هام يعتبر أساسا جوهريا في تحليلاته اللسانية سماه بـ: التحليل إلى المكونات القريبة[3] Constituants Immédiats. ويتأسس الغرض المنهجي لهذا المبدأ على فكرة تحليل الوحدات اللسانية تحليلا يستهدف الوصول – ضمن لغة مّا – إلى وصف التنظيمات الصورية لبنى الجمل؛ فأيُّ جملة تمثل بناءً نحويا construction syntaxique يعمد اللساني إلى تحليل مكوناته إلى مكونات قريبة، ثم إلى مكونات نهائية. ويرجع تحديد المكون القريب C. Immédiat إلى

= من ذلك دراسة المعنى دراسة بنوية دقيقة، وقد سمّوا هذه الدراسة بـ "بنينة المعنى" Structuration du sens وسمّوا العلم الذي تنضوي فيه بـ "علم الدلالة البنوي" Sémantique structurale (لمزيد من التوضيح ينظر: المبحث رقم: 03 في الفصل الأول من الباب الأخير).

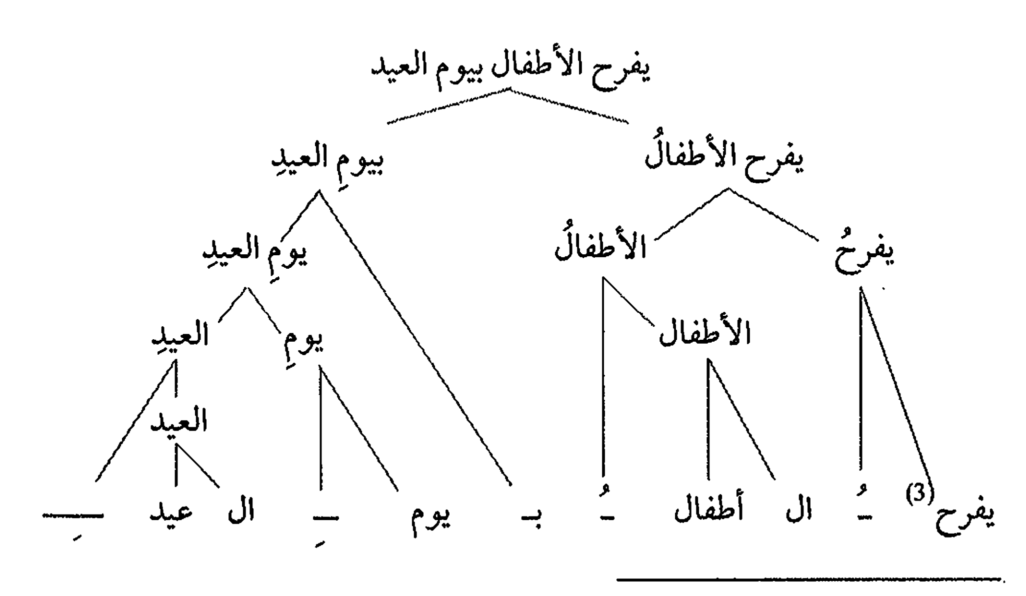
(1) سيأتي تعريف مفهوم التوزيع في أول المبحث الموالي.

(2) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص117.

(3) يختار كثير من الدارسين العرب المحدثين أن يسميها مباشرة. وقد اخترنا أن نسميها قريبة موافقةً لاختيار أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح الذي يرى أن المعنى الدقيق لمصطلح immédiat إنما هو القريب وليس المباشر؛ ويتبيّن صواب هذا الاختيار من التعريف الذي تقرّه كتب اللسانيات الحديثة في تحديدها لهذا المبدأ التحليلي: «Toute unité grammaticale complexe est analysable en unités de rang immédiatement inférieur» (أيُّ وحدة نحوية مركبة يمكنها أن تقبل التحليل إلى وحدات من طبقةٍ دنيا هي الأقرب).

المبدأ المنهجي الذي يرى أن «أيّ جملة لا تتألف من مجرد سلسلة من العناصر القابلة للتحليل، وإنما يقوم تأليفها على مركب من الأبنية المشكِّلة لمكونات الجملة؛ وكل واحد من هذه المكونات يشكِّل بدوره مكونات من طبقة أدنى»[1]. وهكذا يظل التحليل مستمرا في مسار تنازلي من مكون إلى آخر يليه في الطبقة النحوية الأدنى مباشرة حتى يصل إلى المكوِّنات المسماة بالنهائية Ultimes، وعلامة هذه المكونات أن التحليل يتوقف عندها؛ لأنها لا تقبل التحليل إلى ما هو أدنى منها؛ أي أن دلالتها مفردة لا مركبة.

ويمكن متابعة خصائص هذه العملية التحليلية من خلال طرائق[2] متعددة ساهم في وضعها تلاميذ بلومفيلد. وسنختار ههنا واحدة منها، هي طريقة التشجير. لدينا الجملة التالية: «يفرح الأطفال بيوم العيد»؛ سنعمد إلى تحليلها، في ضوء مبدأ المكونات القريبة، وباستخدام طريقة التشجير، كالآتي:



(1) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p114.

(2) بالإضافة إلى طريقة التشجير اكتشف بعض أتباع بلومفيلد طريقتين أخريين يتمثل بها مبدأ التحليل إلى المكونات القريبة هما: طريقة الأقواس، وعلبة هوكت. وقد أرجأنا الحديث عنهما إلى حين الاستعراض التفصيلي لمبادئ التحليل التوزيعي (المبحث رقم 02 في الفصل ما قبل الأخير).

(3) يرد في بعض كتابات اللسانيين العرب المحدثين أن الفعل المضارع وحدة مركبة من حيث دلّ جزء لفظه على جزء معناه؛ وهذا بناءً على أن حرف المضارعة وِحدة ملصقة بأصل الفعل =

فالمثال السابق يتألف من أحد عشر مكونا نهائيا (أو مورفيما[1]) هي: يفرح، ـُ، ال، أطفال، ـُ، بـ، يوم، ـِ، ال، عيد، ـِ. غير أن الاكتفاء بتحديد هذه المكونات النهائية يعني افتقاد التحليل لنموذج البنية النحوية، ويمكننا تجنّب ذلك بتحليل تدريجيّ للمكونات القريبة لمركب الجملة إلى أن نصل، في آخره، إلى المكونات النهائية[2].

وتتمثل الخاصية الإجرائية الهامة لمبدأ التحليل بالمكونات القريبة في سعيه إلى «بيان أن بنية الجملة لا ترجع إلى كونها مجرد سلسلة خطية من الألفاظ وإنما هي تتميز باحتوائها على تدرج في العلاقات»[3]. وتكمن أهمية هذا التدرج في أنه يستنبط من الجملة تنظيما بنويا لا يعود إلى مستوى واحد (هو المستوى الخطي) بل يعود إلى مستويات نحوية يتفرع بعضها من بعض. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن إجراءات التحليل اللساني في هذا المبدأ البلومفيلدي لتتميَّز - مقارنةً بإجراءات

= (ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص106-107). والواقع أن صيغة المضارع صيغة واحدة لا تقبل التقطيع؛ أولا لأن الذي دلّ على المضارعة فيها هو مثال الصيغة بجملته؛ ففي "يكتب" – مثلا– الذي دل على المضارعة هو صيغة "يفعُل" بجملتها، وثانيا لأنّ الوحدة اللسانية لا تكون قابلةً للتقطيع Unité segmentable – وهذا بالاستناد إلى مبدأ التحليل التقطيعي لدى مارتيني– إلا إذا قبلت الاتصال والانفصال في صيغ الكلام المتحققة (ينظر: Syntaxe générale, p58-59.)، وهو ما لا يتحقق في حرف المضارعة الذي إن قبل الاتصال فهو لا يقبل الانفصال. وعليه فإن وحدة "يفرح" أعلاه نهائيةٌ غير قابلة للتحليل، ومع ذلك تبقى سمتها أنها لا تقبل التحليل في لفظها المفرد لكنها تقبله في معناها المركب لأنها وحدة اشتقاقية.

(1) المورفيم Morphème هنا اصطلاح خاص باللسانيات البنوية الأمريكية، ويُعنى به الوحدة الدالة الصغرى، ويقابله في الثقافة اللسانية الأوربية (لدى مارتيني بشكل خاص) مصطلح المونيم. ولاصطلاح المورفيم عند مارتيني مفهوم آخر هو المونيم في حالة دلالته على معنى صرفي أو نحوي في مقابل الليكسيم Lexème، وهو الوحدة الدالة على المعنى المعجمي عنده.

(2) ينظر: بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، (تر. سعيد حسن بحيري)، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2010، ص253.

(3) Marie – Noëlle Gary– Prieur, Les termes clés de la linguistique, p18.

التحليل البنوي الأوروبي عند الوظيفيين – بكونها تعتمد على طريقة خاصة تبدو أكثر نضجا، وأعمق تحليلا؛ وبيان ذلك أنها لا تكتفي بالبحث عن الوظيفة التمييزية في تحديدها للوحدات كما يفعل الأوروبيون[1] بل تحاول أن تكتشف بنية الجملة من حيث هي طبقات اندراجية من المكونات والعلاقات.

وقد وجد هذا المبدأ قبولا عند بعض اللسانيين اللاحقين مثل هاريس وهوكت كما سيأتي بيانه في النظرية التوزيعية خلال المبحث الموالي، «وحتى عند تشومسكي الذي تبنى التحليل إلى مكونات قريبة وإن كان قد بيّن قصور هذا التحليل على ما هو عليه لدى التوزيعيين فصاغه من أجل ذلك صياغة منطقية (النظرية التوليدية)، وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل[2]، وكان ذلك حادثا حاسما في اللسانيات الغربية»[3].

3- اللسانيات التوزيعية لدى زيليغ هاريس Zellig Harris:

تقوم النظرية اللسانية التوزيعية في أعمال هاريس[4]، أساسا، على إضافات أدخلها على ما جاء به أستاذه بلومفيلد، ولذا فإنها لم تكن، لديه، بدءا جديدا وإنما هي

---

(1) باستثناء تينير ويالمسيلف اللذَين تمكّنا – كل من موضع بحثه – من وضع إجراءات تحليلية تكشف عن بنية الجملة بما يبدو أدق وأرقى من التوزيعيين أنفسهم، ذلك أنهما يتجاوزان الرؤية التقطيعية السطحية للوحدات إلى بنيتها الداخلية المكونة من الوحدات غير الظاهرة.

(2) أحد المفاهيم الرئيسة في النظرية التوليدية التحليلية، ويراد به تلك العمليات التي تقوم بتحويل البنية العميقة (الشكل النحوي غير الظاهر للجملة) التي تولدها الجملة الأساسية إلى بنية سطحية (الشكل الظاهر للوحدات التركيبية ضمن المستويين الصوتي والصرفي). (ينظر:

- Dubois et autres, Grand dictionnaire, p490.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي، ص13.

(4) ولد زيليغ هاريس سنة 1909 في روسيا ثم رحل إلى أمريكا وهو في سنّ الطفولة، تلقى علومه الجامعية بجامعة بنسلفانيا، درس بجامعة فيلادلفيا وجامعة بنسلفانيا، من أعماله كتابه الذي شرح فيه نظريته التوزيعية وعنوانه: "طرق في اللسانيات البنيوية".

امتداد للمفاهيم والمبادئ التي جاءت بها لسانيات بلومفيلد مثل مفاهيم: التحليل إلى المكونات القريبة، والدراسة العلمية القائمة على الوصف والتصنيف، وإقصاء المعنى من التحليل، وغيرها من المفاهيم التي استطاع هاريس، ومعه سائر اللسانيين من أتباع بلومفيلد[1]، أن يضيفوا عليها، وأن يطوروها، وأن يصوغوها صياغة نظرية متكاملة سميت بالنظرية التوزيعية.

والتحليل التوزيعي A.Distributionnelle منهجية خاصة في اللسانيات البنوية ظهرت في الولايات المتحدة في حدود سنة 1930 على يد بلومفيلد. وبدت هيمنتها على اللسانيات الأمريكية ما بين سنتي: 1939 و1960 من خلال الأعمال والمقالات التي قدّمها مجموعة من اللسانيين الأمريكيين[2]، في مقدّمتهم هاريس «الذي يعدّ كتابه الكبير "مناهج في علم اللغة البنوي" (1951/1960) الكتاب المقدّس لهذه المدرسة»[3].

وتسعى منهجية الدراسة التوزيعية إلى وصف الوحدات اللغوية بتقسيمها إلى فئات اندراجية (فئة الأسماء، فئة الأفعال، فئة الحروف والأدوات، أو فئة المبتدأ، فئة الخبر، فئة الحال .. أو على مستوى الفونولوجيا: فئة الحروف الشفوية، فئة الحروف الحلقية، فئة الحروف الحنجرية .. أو تقسيم فئة من هذه الفئات أو عنصر من فئة إلى سمات تمييزية الخ ..) وذلك عن طريق إجراء عملية التبديل الصوري فيما بينها ضمن ما تقتضيه سياقاتها اللغوية المختلفة من قوانين نموذجية شاملة، ولكن دون الرجوع إلى المعنى كما يفعل البنويون الوظيفيون[4].

---

(1) أمثال شارل هوكيت (1916-2000)، وروان ويلز (1918-2008)، وبرنار بلوك (1907-1965)، وأوجين نيدا (1914-2011)، وكينيث لي بيك (1912-2000)، وغيرهم.

(2) ينظر: Dubois Jean, Dubois-Charlier Françoise. Principes et méthode de l'analyse distributionnelle. In: *Langages*, 5e année, n°20, 1970, p.4.

(3) بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص262.

(4) ينظر: Martinet, Syntaxe générale, p105, 162.

ومن أهمّ المبادئ التي تميّزت بها النظرية التوزيعية[1] لدى هاريس نذكر ما يلي:

1- السعي إلى وصف وحدات اللغة ومكوناتها في الجمل والتراكيب، وتحديد نماذجها من أجل تصنيفها[2] في صورة أقسام (أو فئات) نحوية اندراجية. ويشترط هاريس، ومعه سائر التوزيعين، في تأسيس هذا العمل القائم على الوصف والتصنيف، إدامةَ النظر في النصوص التي يستخرجونها من المدونة[3] Corpus، ويتميز هذا الإجراء التحليلي بكونه يتجاوز عملية التحليل المحصورة في الطبيعة الخطية، أي أنه لا يكتفي بالوقوف على العلاقات القائمة بين وحدات الجملة الظاهرة فحسب بل يسعى

(1) اختار أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح أن يقابل مصطلح Distributionnalisme بالاستغراقية، ونحن نحترم اختياره ونقدّر دقة المعنى فيه، ولكننا نفضّل استعمال مصطلح "التوزيعية" لشيوعه، وحتى لا نزيد من إرباك القارئ إزاء كثرة المصطلحات.

(2) من أهم ما انتقد به تشومسكي اللسانيين التوزيعيين ومعهم سائر البنويين: 1- اقتصارهم على الوصف والتصنيف. وهو ما جعل دراستهم عاجزة عن تفسير الظواهر بالرجوع إلى بناها العميقة الماثلة في الكفاية اللغوية لدى المتكلم. 2- نظرهم إلى اللغة - بسبب اقتصارهم على الوصف والتصنيف - بوصفها حالة سكونية وعملية آلية تُقصي من التحليل الدور الإيجابي للمتكلم بينما يجب، في المنظور التوليدي، النظر إلى اللغة بوصفها طاقة حيوية متحركة يتم تفسيرها بمتابعة مستوياتها عند المتكلمين (مستوى الاستعداد الفطري (عند الإنسان)، وهو ما يسميه تشومسكي بالنحو العام، ومستويات اكتساب القدرات اللغوية (عند المتكلمين وخصوصا الأطفال)، وهو ما يسميه بالنُّحُو (ج نحو) الخاصة. (ينظر ما أوردناه في تعريف التوليدية في ص47-48).

(3) تمثل مدونة مّا الواقعَ اللغوي الذي يلتزم الباحث اللساني البنوي بالانطلاق منه من أجل وصف لغة من اللغات وتصنيف وحداتها ووضع قواعدها ونظرياتها. وتتشكل هذه المدونة من مجموعة المعطيات اللغوية، أو الملفوظات التي يجمعها الباحث ويتخذها عيّنةً يعتمد عليها، بشكل موضوعي مُثبَت (تتعارض المدونة منهجيا - عند بلومفيلد والتوزيعيين بشكل خاص - مع مفهوم الحدس (الشعور) اللغوي الذي يستند إليه أنصار الدراسة النفسية). ويشترط البنويون في المدونة أن تكون مغلقة، ومستندة إلى تمثيل حقيقي: تكون مغلقة حتى لا ينطلق الباحث إلا مما لاحظه وجمعه هو بنفسه تأكيدا لمبدأ المشاهدة الذي يقتضيه المنهج العلمي في البحث اللساني، وتكون مستندةً إلى تمثيل حقيقي، وذلك حينما تمكّن الباحث اللساني من أن يكشف عن جميع=

– عن طريق تطبيق مفهوم العلاقات الاستبدالية[1] – إلى معرفة جميع العلاقات الممكنة بين الوحدات الظاهرة والوحدات (غير الظاهرة) التي يمكن أن تحل محلها – على مستوى المحور الاستبدالي – في السياق اللغوي نفسه. وهذا ما يسمى بالتحليل التوزيعي Analyse distributionnelle في نظرية هاريس.

«نسمي توزيعا Distribution لوحدةٍ مّا (أو لفئةٍ مّا) مجموعة وحدات المحيط Environnement (الوحدات الموجودة على اليمين واليسار) التي نعثر بداخلها على تلك الوحدة أو تلك الفئة[2]. وتبرز الخاصية المنهجية لمبدأ التوزيع في كونه يقوم على ما تصنعه العلاقات على مستوى المحورين الاستبدالي والتركيبي بحيث يكون للوحدات نفس التوزيع إذا كان لها نفس التواتر في السياق نفسه، ومن هنا فهي بذلك بدائل توزيعية[3]؛ ففي المثال التالي:

= تشكيلات الخصائص البنوية للغات، وأن يبعد عن نصوص المدونة كلَّ ما من شأنه أن يعطل هذا التمثيل (ينظر: .Dubois et autres, Gand dictionnaire, p124).

ومن الانتقادات التي وُجّهت إلى البنوية فيما يتعلق بهذا الشرط، شرط انغلاق المدونة الذي يلتزم به البنويون ويفرضونه على الباحثين ما أورده الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح – في ظل مقارنته بين النحو العربي والبنوية – إذ يقول: «فهي ترى [أي البنوية] أن الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق العينة من المعطيات، وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشهاده. فوصفه، كما يقول البنويون، لا يخص إلا تلك العينة. وهذا في نظرنا هو موقف سلبي عقيم إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو وعلى كل ماجمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع. لأن إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية. ويجب ألا تغلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين بذهاب أصحاب هذه اللغات». (النحو العربي والبنيوية اختالفها النظري والمنهجي، بحث قدم في الجلسة التاسعة عشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والستين من ندوة تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية بتاريخ الأحد 21 من ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ31 مارس 1997م).

(1) الحقيقة أن البنويين الأوروبيين – فيما عدا قلة منهم كيالمسيلف، وتينيير– لم يستفيدوا من ثنائية العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية، ولم يتمكّنوا من استثمارها في نظرياتهم الإجرائية فيما يمكن أن يؤدي إلى تجاوز النظرة التقطيعية للغة مثلما فعل التوزيعيون.

(2) Marie – Noélle Gary – Prieur, Les termes clés de la linguistique, p27.

(3) ينظر أحمد حساني، مباحث اللسانيات العامة، ص104.

- أعطى عليٌّ السائل درهما.

نجد الفعل: أعطى يشترك مع مجموعة من الأفعال (وهي الأفعال الماضية والمتعدية لمفعولين...) في نفس الموقع (أي نفس التوزيع)[1].

لقد كانت القاعدة الإجرائية الهامة التي انطلق منها هاريس لصياغة مفهوم التوزيع وتطبيقه في نظريته هي مفهوم المكونات القريبة، ذلك المفهوم الذي سار فيه على منوال بلومفيلد، لكنه طوّره واستثمر إجراءاته ليبلغ به مستويات تبدو أدق رؤية وأكثر استيعابا لبنية اللغة، ولتدخل معه اللسانيات الأمريكية «مرحلة جديدة تميّزت بإعطاء المنهجية التوزيعية بعدا صوريا دقيقا ليصل التحليل البنيوي التوزيعي في بداية الخمسينات إلى قمته وأوجّه مستنفدا كل طاقاته النظرية وإمكالناته الإجرائية»[2]. وقد اعتمد هاريس في ذلك أسلوبا صارما في التعامل مع قضايا اللغة وتحليلها على نحو يكاد يضاهي صرامة العلوم الرياضية[3].

ويتمثل التوزيع عند هاريس في توزيع الوحدات الدالة وفي المركبات، كما يتمثّل، في أدنى حالاته، في توزيع الفونيمات في المباني الصرفية مثل ما بين: قال، وجال، وطال، وسال، لإبراز قيمها التقابلية فيما بينها على أساس مواقعها التوزيعية المنتظمة وتقابلها التصنيفي لا الوظيفي مثلما هو عليه مبدأ الدراسة الوصفية عند البنويين الأوروبيين.

ولأن هاريس لا يعتمد على المعنى فهو ينادي بوصف لغوي تصنيفي صارم، يقتصر على التقطيع والتصنيف (Segmentation et classification): يُقطّع تدفق الكلام

---

(1) يبدو هذا شبيها بمبدأ العلاقات الاستبدالية عند سوسير، ويسميها كذلك بالترابطية. ويراد بها تلك العلاقات التي تترابط العلامات من خلالها فيما يدل على قيمها التقابلية المحدَّدة لنظام اللغة مع أنها وحدات غيابية لا تتمظهر في السلسلة الخطية للملفوظات مثلما هو شأن العلاقات التركيبية. (ينظر: المبحث الأخير في الفصل الثاني من الباب الأول). ومع أن في هذا التحليل السوسيري ما يتضمن الإيعاز بدراسة البنية الداخلية للملفوظات إلا أن قلة من البنويين الأوروبيين تفطّنوا إلى ذلك (ينظر: الهامش01 من الصفحة السابقة).

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية. منهجيات واتجاهات، ص424.

(3) ينظر: نفسه، ص424.

إلى عناصر، يمكن أن ترد غير تابعة، أو مستقلة، ثمّ يُحدَّد توزيع هذه العناصر بمساعدة المادة اللغوية المتوفرة للبحث، وأخيرا تُجمَع العناصر بناءً على ذلك في فئات (أقسام) ذات توزيع واحد[1].

2- ومن الخصائص المميِّزة واللافتة في المنظور التوزيعي لأعمال زيليغ هاريس اللسانية كذلك اعتماده على مبدأ الربط البنوي بين العناصر اللغوية بدءا بالفونيم ثم المورفيم[2] ثم الجملة، ثم النص المؤتلف، ويعَدُّ هاريس الرائد المؤسس لفكرة التحليل اللساني المتجاوز حدود الجملة إلى الخطاب مخالفا في ذلك البنويين الذين حصروا لسانياتهم في حدود الجملة وفي مقدمتهم أستاذه بلومفيلد. إن هاريس «لم يكن أول لساني حديث يعتبر الخطاب[3] موضوعا شرعيا للدرس اللساني فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمّنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي[4] لنصوص بعينها»[5].

---

[1] ينظر: بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص265، وينظر أيضا: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية. منهجيات واتجاهات، ص425-426.

[2] المورفيم اصطلاح أمريكي مرادف لكلمة "مونيم" Monéme، إلا أن مصطلح "مونيم" استعمال أوربي مرتبط بالتحليل النحوي الوظيفي، وقد اشتقه مارتيني من لفظ Mot (الكلمة)، بينما يرتبط مصطلح المورفيم بالتحليل الصرفي morphologie لدى الأمريكيين. وكلا المصطلحين (المونيم والمورفيم) يستعمل، مبدئيا، للدلالة على ذات المفهوم، وهو الوحدة الدالة الصغرى. غير أن مارتيني يستعمل المصطلحين معا، ولكن بمفهومين مختلفين؛ فإذا كان المونيم، عنده، هو الوحدة الدالة الصغرى (في مقابل الوحدة غير الدالة الصغرى، وهي الفونيم)، فإن المورفيم Morphème هو ما يدلّ على الوحدة النحوية أو الصرفية في الجملة (في مقابل الليكسيم lexéme، وهو ما يدلّ على الوحدة المعجمية). (لمزيد من الإيضاح ينظر: ص196-197).

[3] يختلف اللسانيون والنقاد في تحديد مفهوم الخطاب لكنهم يتفقون في أنه يجعلونه ذلك المستوى اللغوي الذي هو أكبر من الجملة.

[4] تم تقديم هذا التحليل المنهجي خلال دراستين نشرهما هاريس مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين تحت عنوان: « تحليل الخطاب» .(ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص. المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، 1997، ص18).

[5] سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص18.

لقد أغرى هاريس ما انتهى إليه من نتائج في دراساته اللسانية التوزيعية حتى وجد أنه يمكن استثمارها في مجال تحليل النصوص والخطابات، ذلك أن «التحليل التوزيعي للخطاب في نظر هاريس [...] يسمح [...] بتجاوز نطاق الجملة كوحدة أساس للتحليل مثلما هو متداول في اللسانيات التوزيعية»[1].

وعلى الرغم من أن هاريس تجاوز نطاق الجملة واهتمّ بدراسة الخطاب إلا أنه لم يستطع أن يتخلّص من معطيات الدراسة الموضوعية المحتفية بالصورنة وبتجاهل المعنى. وفي هذا السياق يذكر مصطفى غلفان أن المنهجية التي اقترحها هاريس لتحليل الخطاب تتميّز بما يلي:

- إنها منهجية شكلية تهتمّ بالوسائل وليس بالنتائج، وتكتسي صبغة صورية.

- إنها منهجية لا تقدّم لنا أي جديد عن المعنى الخاص بالوحدات الصرفية المكوِّنة للخطاب. فهي لا تتم بالمعنى أو الدلالة، وإنما بالتنظيم الداخلي للخطاب[2].

3- اكتشافه لفكرة النواة (أو الجملة النواة والتحويلية) التي تربط بين جملتين. فهو يرى أن بنية لغة ما تتمثل في مجموعة جملها – النواة Kernei - sentences [3]. وقد «ظهر التحويل نتيجة لاستعمال منهجيات التصنيف لدى اللسانيين البنويين، ويعدُّ هاريس أول من استعمل مفهومه اللساني؛ فهو الذي نظّم هذه المنهجيات التصنيفية، وبيَّن أنه عند السعي إلى تحليل آلياتِ التشكيل لمجموعةِ جملِ لغةٍ مّا يمكننا أن نتعامل مع التعدد المعتبر لهذه الجمل على أنه ليس تعددا إلا في الظاهر؛ ذلك أن التحويل، من البداية، أداة لإعداد الاطراد Régularisation المدرجِ بمفهوم جملةٍ بسيطة. وعلى الجملة النواة أن تسمح بإعادة أية جملٍ إلى تركيبات لجملٍ بسيطة. يتعلق الأمر، في الأساس،

---

(1) مصطفى غفان، اللسانيات البنيوية. منهجيات واتجاهات، ص428-429.

(2) ينظر: نفسه، ص429.

(3) ينظر: أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص50.

بوصف وقائع تنزع إلى الشمول مع اختزال الاستعمال لقوائم ملائمة»[1].

نستنتج من قراءتنا لهذا الموقف اللساني أن ضالة البحث عند البنويين الأمركيين وعند هاريس بشكل خاص هي صورنة الدراسة اللسانية لظواهر اللغة ونمذجتها في قوالب نحوية بحيث إن التعدد الهائل لجمل اللغة وتراكيبها لا يُعبأ به ولا ينظر إليه إلا بقدر ما يسمح بالكشف عن نماذج مختزلة وقوالب قارة.

وقد توصل هاريس باكتشافه مفهوم التحويل[2] إلى نتائج شبيهة جدا بنتائج تشومسكي[3] في نحوه التوليدي؛ فقد أدرك منذ عام 1951 الترابط البنوي بين السؤال والجواب وبين المبني للمعلوم والمبني للمجهول وقد عرف القواعد على أنها مجموعة التعليمات التي تسمح بتوليد جمل لغةٍ مّا[4].

4- ومن أجل وصف الوحدات وصفا علميا مأخوذا عن التنظيم التوزيعي الموضوعي لنظام اللغة يستبعد هاريس – مثل أستاذه بلومفيلد – كل رجوع إلى المعنى في التحليل. و«لقد أصرّ من أجل الوصول إلى حدّ أقصى من الموضوعية على بناء كل

---

(1) Daladier Anne, Aspects constructifs des grammaires de Zellig Harris, In: *Langages*, 25e année, n°99, 1990, p58-59.

(2) يتحدّد التحويل لدى هاريس بالكيفية الآتية: إذا ظهر بناءان أو أكثر يحتويان نفس الفئات النحوية مع نفس المجموعات من عناصر تلك الفئات فحينئذ يمكننا القول إن هذين البناءين أحدهما محول عن الآخر، وأن كلّ واحد منهما يمكن أن يكون مشتقا من الآخر عن طريق تحويل من التحويلات الخاصة؛ ومثال ذلك تحويل جملة الفعل المبني للمعلوم إلى جملة الفعل المبني للمجهول. (ينظر: .Dubois et autres, Grand dictionnaire, p491-492).

(3) بهذا الاكتشاف استطاعت النظرية التوزيعية أن تحمل بذور النظرية التوليدية تلك النظرية التي أخذ مؤسسها كثيرا من مفاهيمها التأسيسية عن أستاذه هاريس. من هذه المفاهيم: فكرة الجملة النواة، وقواعد التحويل وقوانينه، وقدرة المتكلم على إدراك الخطأ والصواب فيما يسميه competence. (ينظر: أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص51).

(4) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص189.

الوصف العلمي على عرض توزيعات الوحدات أو الفونيمات أو الكلمات فقط»[1]. غير أن هاريس وجد صعوبة[2] في الالتزام بهذا الموقف العلمي المتصلب دفعته إلى أن يدخل في تحليلاته معايير معنوية وجعلته «يقبل بشكل واع بعض مظاهر الضعف المنهجي[3] في نظريته التوزيعية»[4]. لكنه، رغم ذلك، ظل متمسكا بموقفه وراح «يدعي أن لجوءه إلى المعنى هو عرضي محض وأن بالإمكان تجاوز ذلك»[5].

وفي ظل هذا المنهج العلمي الصارم وجه التوزيعيون، وفي مقدمتهم هاريس، انتقاداتهم لمنهج الدراسة الذهنية التي يرون أن أصحابها يسعون إلى إدخال قيم مفهومية[6] في تحليل الوحدات اللسانية: ومن ذلك مثلا أنهم يعرفون الاسم nom من حيث هو مادة[7] والنعت adjectif من حيث هو وصف، أو أنهم يمدون في تسمية

---

(1) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص180.

(2) يظهر هاريس هذه الصعوبة، مثلا، في بيان عجز التحليل- دون الاستعانة بالمعى — عن التفريق بين وحدتين كما في قوله: «كيف عرفنا، دون العودة إلى المعنى، أن كلمة مثل boiling تقسم إلى boil + ing وليس إلى boy - ling طالما أن كلمة princeling موجودة ؟ .(من كتابه Methods، ص8. نقلا عن: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص183).

(3) استغل كل من مارتيني وكانتيلو وفراي هذا الضعف المنهجي واعتبروه عيبا في البناء التوزيعي. ينظر ما قاله مارتيني منتقدا التوزيعيين في هذه المسألة (ص 189/ الهامش3) .

(4) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص183.

(5) نفسه، ص182.

(6) التفسير المفهومي في النحو القديم هو تفسير ينعت الوظائف النحوية باصطلاحات تعود إلى مفاهيم وأفكار مستمدة من الواقع الخارج عن المدى اللغوي extra - linguistique ، فهو يراعي الجانب المادي للغة أي معاني الكلمات وذواتها المادية من حيث هي مراجع référents).

(7) يتجلى مثلا التفسير المفهومي للاسم في اللسان العربي عند نحاتنا القدامى في حدهم له (استنادا إلى المنهج الذي يراعي ظروف الخطاب وفائدته) بقولهم: «ما دل على ذات (شيء) أو ما دل على معنى»، غير أنهم يقدمون له كذلك تحديدا آخر غير مفهومي يستندون فيه إلى منهج يراعي في الكلمات خواصّها اللغوية الداخلية فحسب يقولون فيه: وعلامته (أي الاسم) أن يُرفع وأن يضاف وأن يوصف وأن ينون.. الخ (عدنا في ذلك إلى ما أخذناه عن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في دروس اللسانيات العامة لقسم الماجستير دفعة العام الجامعي 93/ 94).

مفهومية لتشمل صنفا (نحويا) كاملا بينها هي لا تتوافق، في هذا الصنف، إلا مع مجموعة من الحالات، ومثاله أن الصيغة الشرطية في تصريف الأفعال الفرنسية لا تحقق دائما معنى الشرط مثل عبارة: j'aimerais réussir[1] . ولم يسلم من انتقاداتهم حتى منهج الدراسة البنوية الأوروبية، ذلك المنهج الذي يرون أنه باعتماده على التحليل التجريدي للوحدات من أجل الكشف عن سماتها الوظيفية يكون قد ورط نفسه في اتجاه نفسي لا طائل من ورائه وأن أصحابه يلجؤون إلى «الاستعمال» الصوفي للمصطلحات الفلسفية» ... مثل الوظيفة، النظام، الكيان»[2] وغيرها من المواقف التي هي، في نظر التوزيعيين، أبعد ما تكون عن شروط المنهج العلمي وقوانينه الموضوعية.

وقد تعرّضت النظرية التوزيعية، لا سيما أعمال هاريس، لنقد تشومسكي وأتباعه التوليديين، ولنقد بعض البنويين الأوروبيين، مثل أندري مارتيني، مثلما بيّناه أكثر من مرّة في هذا الكتاب، وحتى مؤرخي اللسانيات لم يسلم من نقدهم هاريس؛ من ذلك ما يورده جورج مونان الذي يرى «أنه على الرغم من إصرار هاريس على تأكيداته القطعية فهو لا يتجاهل الاعتراضات. إن مجموع ما يقول عن المعنى نموذجي وعميق بالنسبة لكل باحث. فهو يعرف برغم ورعه النظري، أنه يستخدم معارف معنوية خلال تحليلاته، ويدّعي أن لجوءه إلى المعنى عرضي محض، وأن بالإمكان تجاوز ذلك "ولكن بأيّ ثمن"؟»[3].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات يمكن القول إن النظرية التوزيعية تمثل مرحلة هامة من مراحل الدراسة البنوية في علم اللسان، وقد شكّلت هذه المرحلة منعطفا حاسما في المسار التاريخي والأساس الإبستمولوجي للسانيات البنوية بشكل عام. فهي تدل – من جهة – على بلوغ النظرية التوزيعية مستوى من النضج لم تبلغه اللسانيات البنوية الأوروبية باستثناء جهود المدرسة الجلوسيمية وجهود اللساني الوظيفي تينير

---

(1) ينظر: Eluerd. R, Pour aborder la linguistique, p81.

(2) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص180.

(3) بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص267.

مثلما بيّنّاه مرارا في هذا الكتاب[1]، وذلك بإدخالها في التحليل، مستوى الوحدات غير الظاهرة حينما لم تكتف بدراسة الوحدات القطعية segmentales التي لا تتجاوز حدود الطبيعة الخطية في الجملة. ومن جهة ثانية تشير هذه المرحلة إلى أن التوزيعية كانت تمثل أحد الأسس المنهجية الهامة التي انطلق منها الدرس اللساني الأمريكي اللاحق، وذلك بفضل ما قدّمه زيليغ هاريس من مبادئ ومفاهيم قرأها نوام تشومسكي وأجاد استثمارها وأضاف إليها ما مكّنه من بناء المعمار المنهجي للنظرية التوليدية التحويلية، تلك النظرية التي ثارت على منهج اللسانيات البنوية داعيةً إلى إصلاحه من داخله، ومتبنيةً توجها لسانيا بنويا جديدا احتلّ، ولايزال، مكانته المرموقة في ساحة البحث اللساني متصدرا أعلى الواجهات، وحائزا أبرز الاهتمامات في أوساط الباحثين المتخصّصين في الدراسات اللسانيات الحديثة.

---

(1) ينظر: الصفحات: 197-198، 209-211، 220، 223.

الباب الثالث

مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها

(دراسة في المجال الإجرائي)

الفصل الأول

الفونولوجيا

(مبادئ التحليل الوظيفي لأصوات اللغة)

1- المسار التطوري للدرس الصوتي في التراث البشري:

كانت أولى المحاولات في وصف الصوت اللغوي وصفا علميا دقيقا تلك التي قدمها علماء اللغة الهنود، على رأسهم اللغوي الشهير بانيني، «وهي لا محالة أول تحليل شامل عميق للظواهر اللسانية. وقد بلغ من العمق ما أثار إعجاب العلماء الغربيين عندما اكتشفوه»[1].

لقد «بنى الهنود دراساتهم اللغوية على المشاهدة والاستقراء، ولم ينطلقوا كما سيفعله الفلاسفة اليونانيون من محض التأمل [...] فكانت مناهجهم بذلك علمية حقيقة، ومستوفيةً لجميع شروط العلم كما نفهمه اليوم. أما صفات هذه المناهج فيما يخص صنعة التحليل فكانت على ما يتطلبه المنهاج الوصفي الذي ينظر إلى حالة اللغة في زمان معين، ولا يلتفت إلى التحولات التي تطرأ عليها على مرّ الأيام فهي مناهج بنوية Structurales كما يفهما اللغويون اليوم، وعلماء العرب من قبلهم»[2]. لذلك جاءت نتائج أبحاثهم في أدق ما يكون عليه الوصف والاستقصاء خصوصا في مجال تحليلهم لأصوات لغتهم. وإن الذي حملهم على ذلك اهتمامهم بالأداء النطقي السليم لكتابهم المقدس «الفيدا» Vida على نحو ما فعله اللغويون في التراث العربي الإسلامي. وفيما يلي نستعرض أبرز إسهامات الهنود في الدراسة الصوتية[3]:

- قسم الهنود الحروف إلى: "كانتهيا" (= حلقي)، و"تلافيا"(=حنكي)، و"موردهانيا"(= دماغي) (بتقعيس اللسان، أي إدخال ظهره ورفع طرفه إلى وسط الحنك)، و»دانتيا«(= أسناني)، و»أوستهيا« (= شفوي).
- عرفوا خاصية المدّ (طول الصوت) في التمييز بين الحروف وقاسوه.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، في: مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 01، ص36.

[2] نفسه: ص 36.

[3] ينظر هذه الإسهامات في المرجع نفسه، ص39– 41 .

- حلّلوا بكيفية دقيقة جدا العناصر النغمية والبنوية التي لها دور في التمييز الصوتي.
- انتبهوا إلى الفرق بين الصوت كظاهرة فيزيائية عامة والصوت كظاهرة فيزيائية فيزيولوجية خاصة بالكلام، وبين الصوت الحامل لمدلول، وهو ما يدركه المتكلم والمخاطب من الصفات السمعية الصوتية التي تكفي لفهم المدلول.

أما اليونانيون فقد كان لهم دور معتبر في وضع قواعد تصورية وتطبيقية هامة في التأسيس للدرس الصوتي، ومن ذلك:

- اهتمامهم بنظام الكتابة الأبجدية للغة اللاتينية، ويتجلى ذلك في أنهم استطاعوا أن يضعوا نسقا ترميزيا دقيقا بحيث يطابق فيه الصوت الحرف مطابقة تامة[1].
- تمييزهم بين الأصوات الصّائتة والأصوات الصامتة[2].
- اهتمامهم بتجزيء الصوت اللغوي إلى حروف غير قابلة للتجزئة (حروف صائتة، وصامتة، ومتوسطة) من خلال ملاحظات دقيقة تتَّبع أشكال جهاز النطق[3].

ولم تكن جهود الدراسين في التراث العربي الإسلامي أقل شأنا من جهود سابقيهم في مجال الدرس الصوتي وقد كان الحافز وراء هذه الجهود هو القرآن الكريم، ولذا ارتبطت المباحث الصوتية عند المسلمين – ومعها المباحث اللغوية بشكل عام – بنشأة القراءات التي نهض بدراستها العلماء من أجل الحفاظ على القرآن من اللحن والتحريف. وقد ترتّب على ذلك ظهور منزع إبستمولوجي آخر يتجلى في بداية

---

(1) ينظر: Sausure, C.L.G, p64.

(2) ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات العامة، ص59.

(3) ينظر: نفسه ،ص60– 61.

«التفكير في النسق الترميزي من ناحية، والتفكير في وضع معايير للحفاظ على النطق السليم من ناحية أخرى»[1]. وممّا قدّمه التراث العربي الإسلامي من جهود ومحاولات لإثراء الدرس الصوتي وتطويره نذكر ما يلي[2]:

– تمثّلت أولى المحاولات فيما قام به أبو الأسود الدؤلي حينما فكّر في وضع النقاط الدالة على الحركات من أجل ضبط قراءة القرآن الكريم مُبديا، بذلك، ملاحظةً علمية هامة استطاع أن يؤسس بها للمنهج العلمي الصحيح الذي تابعه فيه، فيما بعد، سائر علماء اللغة المهتمين بالدرس الصوتي. وقد ورد ذلك في قوله لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمَمتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النّقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنّةً فاجعل مكان النقطة نقطتين»[3].

– جهود الخليل بن أحمد في وضع معجم العين، وترتيب مادّته على أساس صوتي يرتب الأصوات بحسب مخارجها.

– جهود سيبويه في وصف مخارج حروف اللغة العربية، وتحديد صفاتها، ومتابعة سائر أحوالها التركيبية الطارئة.

– جهود ابن جني لا سيما في كتابه: «سرّ صناعة الإعراب» الذي تناول فيه الجوانب العضوية والوظيفية للصوت اللغوي.

وفي القرن التاسع عشر تجلى الاهتمام بالدرس الصّوتي عند الأوربيين، وذلك بعد ظهور اللغة السنسكريتية في الدراسات المقارنة، وبعد تقدم العلوم الفيزيائية التي

---

(1) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص61.

(2) للتفصيل ينظر: نفسه، ص62 – 64.

(3) السيرافي أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، (تح. طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي)، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط1، 1955، ص12.

وفّرت المزيد من المعلومات والحقائق عن الدرس الصوتي، وقد كان من نتيجة الاهتمام بالعلوم الفيزيائية بروز أعمال نذكر منها ما يلي[1]:

- في سنة 1840 تمّ وضع بحث في الصوت الإنساني، صاحبه هو المغني مانيوال غارسيا مخترع "منظار الحنجرة"

- وفي سنة 1876 أصدر سيفر الألماني كتابه: "الأسس العامة في فيزيولوجيا الصوت".

- بالإضافة إلى أعمال مدرسة "النحاة الجدد" المتمثلة في اكتشافهم مبدأ النظام الصوتي الذي تعمل على أساسه التغييرات الصوتية عبر المحور التاريخي.

وبعد التحوّل الذي شهدته الدراسات اللغوية في مطلع القرن العشرين على يد سوسير دخل الدرس الصوتي مرحلة جديدة سواء من حيث المنهج، أو الطريقة، أو الأدوات. ومن معالم هذه المرحلة نذكر ما يلي:

- محاضرات سوسير وما ورد فيها من مفاهيم جديدة كان لها الإسهام الكبير في إثراء الدرس الصوتي وتطويره.

- ظهور باحثين متخصصين في علم الصوت اللغوي Phonétique تمكّنوا - بمساعدة المناهج الآلية – من اكتشاف عددٍ معتبر من خواصّ الأصوات اللغوية واختلافاتها، مما لا يمكن أن يكون في قدرة الأذن البشرية الأكثر تدربا أن تحوزه[2].

2- إسهام سوسير في التأسيس للدرس الصوتي الحديث:

إنّ أهمّ ما يميز الدرس الصوتي الحديث، منذ مطلع القرن العشرين، تأثره بالمفاهيم الجديدة التي جاءت بها لسانيات سوسير، وهي المفاهيم التي حظيت باهتمام الدارسين فاتخذوها - بفضل ما تحمله نصوصها من كشوف جديدة، ووجاهة علمية،

(1) ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص165.

(2) ينظر: Bertil Malberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, p116.

وطرح منهجي دقيق- قاعدةً هامّة لانطلاق الدراسات اللسانية الحديثة، وفي مقدمتها الدرس الصوتي، ومن هذه المفاهيم التي استفاد منها الباحثُون الفونولوجيون Phonologues نذكر مفاهيم: النظام، والتقابل، والاختلاف، والتمايز، والعلاقات الاستبدالية، والعلاقات التركيبية، واعتماد النطق بدلا من الكتابة، ومقابلة اللغة بالكلام، وغيرها من المفاهيم السوسيرية التي عُرفت، منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرينّ، بأدوات المنهج البنوي في التحليل اللساني في جميع مستوياته، وإن بدا العمل بها أكثر ظهورا واشتغالا في مستوى البحث الصوتي.

لا يَعُدّ سوسير دراسة الأصوات من حيث هي كيانات مادية سوى سابقة للبحث اللساني[1]؛ وهو ما جعله يضعها خارج حدود اللسانيات حيث يقول: «ليست الفونولوجيا Phonologie سوى نشاط إضافي لعلم اللغة ولا يرتبط بغير الكلام»[2]. غير أن سوسير ههنا لم يكن يريد باصطلاح Phonologie المعنى الذي يريده أتباعه (أي الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي)، والذي تم استخدامه، بشكل خاص، في أعمال مدرسة براغ، وإنما كان يعني، لديه، مصطلحُ الفونولوجيا الدراسةَ الصوتية في إطارها المادي[3].

ومع ذلك لا ينبغي أن يحملنا هذا الكلام على الظن بأن سوسير لم يشر إلى الجانب الوظيفي وإلى أهميته فيما يحققه من قيم دلالية في إطار التقابلات الصوتية، فهو يقول: «فما يهمّ في الكلمة ليس هو الصوت ذاته، بل الفوارق الصوتية التي تساعد على تمييزها عن جميع الكلمات الأخرى، إذ إن هذه الفوارق هي التي تحمل الدلالة»[4]. وهذا هو الأساس الذي يستند إليه البحث في الفونولوجيا.

---

(1) Ducrot. O et. Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique des sciences de languge, p220.

(2) ينظر: Saussure, p56.

(3) ينظر: Ibid, p55-56.

(4) Ibid, p188.

3- مفاهيم أساسية في الدرس الصوتي الحديث:

3-1- المفهوم الصوري للغة:

يتجلى المفهوم الصوري للغة من خلال ما تُظهره آلية الاختلاف Différence من فوارق بين الوحدات اللسانية في نظام لغة مّا؛ ذلك أنه لا وجود للغة إلا ضمن ما تسفر عنه تلك الفوارق من معانٍ وتحديدات. ويُعَدّ المستوى الصوتي من أبرز المستويات اللغوية الكاشفة عن المفهوم الصوري وعن عمله في نظام اللغة. ويرتكز عمل المبدأ الصوري في البنية الصوتية للغة على مبدأين اثنين هما:

1- مبدأ التقابل: يتجلى هذا المبدأ فيما يَجري بين الوحدات من علاقات ترابطية استبدالية، وتكمن ثمرة عمله في إظهار خصائص النظام الفونولوجي للغة مّا من خلال ما يتحدّد به كل فونيم من سمات تمييزية (ينظر: المبحث رقم: 3-4 فيما يأتي).

2- مبدأ التباين: يتجلى هذا المبدأ فيما ما يَجري بين الوحدات من علاقات تركيبية، ويبرز عمله في اللغة من خلال البعد الزمني لواقعة الكلام، ذلك البعد الذي يحقق فيما بين الفونيمات صفة "الخطية" Linéarité ، وهي الصفة التي تقوم على التعاقب والترتيب من حيث إن البنية الصوتية تمثل سلسلة من الأصوات المرتبة والمتعاقبة زمنيا. يقول سوسير: «وفي الخطاب تنشئ الكلمات، ضمن ترابطها فيما بينها، علاقات مبنية على صفة الخطية، تلك التي تلغي إمكانية نطق وحدتين في آن. وهاتان الوحدتان تقع الواحدة منها إلى جانب الأخرى ضمن السلسلة الكلامية»[1]. فمثلا الفعل: كَتَبَ هو عبارة عن سلسلة من الأصوات المتعاقبة والمرتّبة: ك/ـَ/ ت/ـَ/ ب/ـَ بخلاف الفعل: "كَبَتَ" الذي يختلف معه في الترتيب، وإن كانا يحويان نفس الحروف والحركات.

3-2- الفرق بين اللغة والكلام:

تمثّل اللغة في اللسان البشري جانبه التصوري المرتبط بالقواعد الضمنية التواضعية المستقرة في أدمغة الناطقين باللغة الواحدة، أما الكلام فيمثّل ما يُستعمل

---

(1) Saussure, p170.

فعلا من ألفاظ وتراكيب، وما قد يعتور أداءاتها من خصوصية وتنوع وانحراف[1]. وفي ظل السعي إلى استثمار هذا التصور التقابلي بين اللغة والكلام نلمس في دراسة الصوت اللغوي أن هنالك مفاهيم تتعلق بدراسة الجانب الافتراضي المجرّد؛ مثل: مفهوم الفونيم من حيث هو كيان صوري مجرد، والنظام الفونولوجي للغةٍ مّا، وعلاقات الاختلاف والتقابل والتمايز بين الفونيمات. بينما تتعلق مفاهيم أخرى بدراسة جوانب التحقيق الفعلي للظواهر الصوتية في دورة الكلام؛ مثل الوصف الفيزيولوجي أو الفيزيائي للأصوات، وتحديد التنوعات[2] التي تعكس مختلف التأديات المتنوعة للفونيم واحد.

3-3 – انقسام اللغة إلى مستويات:

تخضع الدراسة التحليلية لظواهر اللغة وفق المنظور الصوري لمنهجية تصنيفية تقسم اللغة إلى ثلاثة مستويات هي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، وتَبرُز خصوصية المستوى الصوتي في أن المستويين الآخرين إنما يقومان عليه، ويخضعان لمادته؛ ذلك أن مادّته تمثّل «حدّ التحليل ونهايته وأصغر قطعة في النظام اللغوي»[3]، ومن هنا فهي تبدو حاضرة في جميع المستويات التحليلية، ولا يمكن لأي واحد منها أن يستغني عنها وعن معطياتها؛ ويظهر ذلك فيما يلي:

1- يجري التحليل الصوتي على مستوى الحروف (الفونيمات[4]) من خلال النظر فيما يمكن أن تسفر عنه علاقاتها الاستبدالية والترابطية؛ وفي هذا ما يسمح باستثمار أداة

---

(1) لمزيدٍ من التوضيح في معرفة عمل ثنائية اللغة والكلام (ينظر: المبحث رقم: 5-3 في الفصل الثاني من الباب الأول).

(2) سنتعرض لتعريفها وبيان أنواعها في المبحث رقم: 10-7 من هذا الفصل.

(3) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 43.

(4) الفونيم phonème هو الصوت اللغوي محدّدا بمجموعة من الصفات الوظيفية التي من شأنها أن تميِّزه عن بقية الفونيمات في النظام الفونولوجي للغة الواحدة.

التقابل من أجل الوقوف على خصائص النظام الفونولوجي، وتحديدِ الصفات التي تميِّز كل فونيم عمّا يقابله من الفونيمات المشابهة له.

2- يجري العمل بالتحليل الصوتي في مستوى الدراسة الفونيمية، وكذا في المستويين الصرفي والنحوي، وذلك من خلال استثمار العلاقة التركيبية في الوقوف على تمام الوصف التمييزي للفونيمات، وفي دراسة قوانين الجوار Voisinage التي من شأنها أن تستكمل معالم النظام الفونولوجي على المستوى التركيبي للغة المدروسة.

3-4- مفهوم التقابل Opposition:

يُعَدّ سوسير أول من تنبه لمبدأ التقابل[1] ولدوره في عمل اللغات البشرية[2]. وتظهر أهميته في كونه أهمّ مبدأ إجرائي يعتمد عليه التحليل الوظيفي للصوت اللغوي (وكذلك التحليل الوظيفي للوحدات الدالة في الجمل)، ويقع الاعتماد على التقابل بغرض البحث عن الصفات المميزة لكلّ فونيم من فونيمات اللغة الواحدة، بناءً على أن الأصوات اللغوية لا تتمايز إلا بعد أن تتقابل. وقد لاحظ سوسير أن التقابل مع ما ينتج عنه من التمايز يعملان داخل آلية هامّة في نظام اللغة تسمى آلية التشابه والاختلاف[3].

ويتحدّد الغرض من العمل بمبدأ التقابل، لدى الباحث الفونولوجي، في الكشف عن الصفات التميزية Trais distinctifs للفونيمات، وهي الصفات التي تسمح بتحقيق غرض التواصل. فلو عمدنا، مثلا، إلى التحليل الفونولوجي للوحدات الدالة الآتية: "سار" و"زار" و"صار" فسنجد أن الفارق الوظيفي بينها يظهر في أول فونيم من كل كلمة: "س" و"ز" و"ص"، وبإجراء التقابل فيما بين هذه الفونيمات التي تشترك في مخرج واحد (المخرج اللثوي الأسناني، مع الصفير) يتبيّن لنا أن الفارق

---

(1) ورد في بعض الكتابات اللسانية العربية ترجمات أخرى لمصطلح Opposition مثل: التضاد، والتعارض، لكنها لا تتوافق مع المعنى المراد، كما أنها قد تشتبه بمصطلح الاختلاف.

(2) ينظر: Saussure, p168.

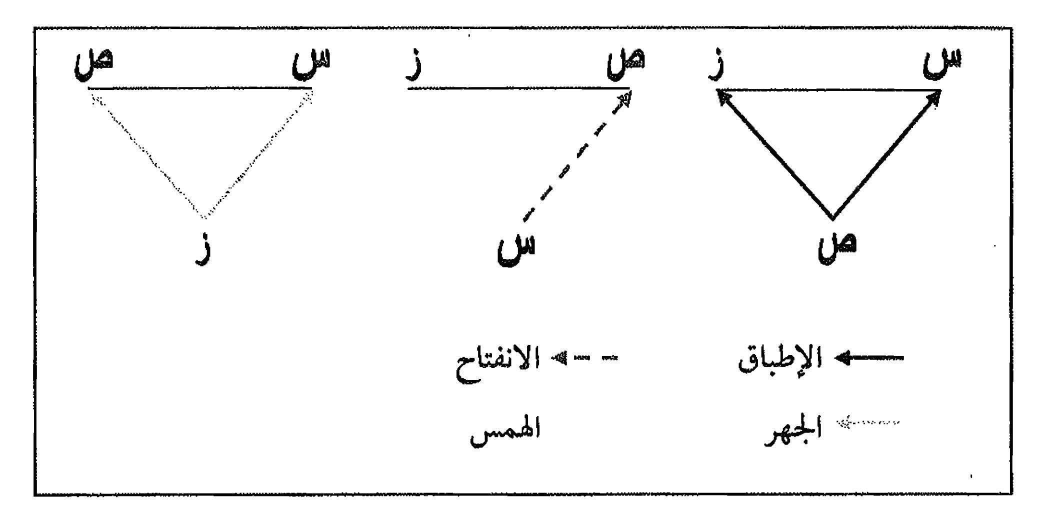
(3) ينظر: Ibid, p151.

الوظيفي الدقيق فيما بينها إنما يكمن في احتواء "ص" على صفة الإطباق (تقابل صفة الانفتاح في س وز)، وفي احتواء "ز" على صفة الجهر (تقابل صفة الهمس في ص وس)، واحتواء "س" على صفة الهمس (تقابل صفة الجهر في ز)، وصفة الانفتاح (تقابل صفة الإطباق في ص). وبهذه التقابلات نحصل عل النظام الفونولوجي العربي للحروف الصفيرية، ولمعرفة صورة هذا النظام بطريقة رياضية نتتبع الحواصل التالية:

س + إطباق = ص .   ص – إطباق = س.

س + جهر = ز .   ز – جهر = س.

ويمكننا تمثيل التقابل التمييزي الثلاثي بين الحروف الصفيرية بالشكل البياني الآتي:



4- الصوتيات Phonétique:

إن موضوع الصوتيات هو الصوت اللغوي Son أو Phone، ويراد به «كل إنجاز ملموس لفونيم مّا متغيرٍ حسب السياق الصوتي، وحسب المتكلم والشروط العامة للإرسال»[1]. وهو من جانب آخر «يمثل أصغر وحدة صوتية لغوية قابلة في ذاتها للقياس بالآلات الحساسة»[2]. وجاء في قاموس اللسانيات أن «الصوتيات هي العلم

(1) ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p361.

(2) ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات العامة، ص70.

المهتم بالجانب المادي للأصوات في اللسان البشري»[1]. وتسعى الدراسة العلمية الموضوعية في هذا العلم إلى وصف الصوت اللغوي بالاعتماد على بعض الميادين في علمي الفيزيولوجيا والفيزياء.

5- فروع الصوتيات:

الصوتيات[2] Phonétique هو ذلك العلم التجريبي الموضوعي للأصوات اللغوية ومن هنا فهو أخصّ من علم الصوت Acoustique الباحث في الصوت كيفما كان مصدره (لغويا كان أو غير لغوي)، وبما أن الصوتيات تبحث في الصوت اللغوي من حيث هو مادّة فقد كان من الطبيعي أن ترتبط دراسته بالعديد من العلوم مثل علم الفيزياء والفزيولوجيا. ومن أهم الفروع التي تفرّعت عن الدراسة المادية للصوت اللغوي تحت تأثير هذه العلوم نذكر ما يلي[3]:

1- **الصوتيات العامة** Phonétique générale: تدرس الصوتيات العامة مجموعة الإمكانيات الصوتية للإنسان من خلال المعطيات الواردة في جميع اللغات البشرية.

2- **الصوتيات المقارنة** Phonétique comparée: يهتم هذا العلم بالأصوات التي تظهر في لغتين أو أكثر من أجل المقارنة فيما بينها.

3- الصوتيات التطبيقية Phonétique appliquée: وهي فرع يتحدّد موضوعه بدراسة الخصوصيات الصوتية لنظام صوتي معين، أو للغةٍ أو لهجة (صوتيات فرنسية، صوتيات إنجليزية ..الخ).

4- **الصوتيات التاريخية** Phonétique historique: وهي ذلك الدرس المتتبع للتطورات الحاصلة للصوت عبر تاريخ اللغة.

---

(1) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p361.

(2) ويُسمّى كذلك بعلم الصوت اللغوي، وهناك من يختار في مقابل Phonétique مصطلح علم الأصوات. أما Phonologie فأكثر الدارسين العرب يقابلها بـالمصطلح المعرّب: الفونولوجيا (سيأتي تعريفها في الصفحات الموالية)، وهناك من يختار بدلا منه مصطلح الصوِيتيات.

(3) ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire.., p361.

5- **الصوتيات الوصفية (أو التزامنية)** Phonétique descriptive ou statique: يتتبع هذا العلم أوصاف أصوات اللغة وتصانيفها في ضوء منهج الدراسة التزامنية، أي خلال مرحلة واحدة من مراحل تطورها.

6- **الصوتيات النطقية الفيزيولوجية** (Ph. Articulatoire ou physiologique): ترتبط بوصف كيفيات إرسال الصوت اللغوي من خلال جهاز النطق.

7- **الصوتيات الفيزيائية** Phonétique acoustique: تدرس الظروف الفيزيائية لتوجيه الرّسالة عن طريق انتقال ذبذبات الهواء إلى أذن السامع.

8- **الصوتيات السمعية** phonétique Auditive: تتعلق بدراسة ظروف استقبال الصوت اللغوي على مستوى جهاز السمع.

9- **الصوتيات العصبية الفيزيولوجية** Ph. Neurophysiologique: وهي أقل الفروع عرضةً للدراسة والاحتفاء. وهي تبحث في وصف الآليات الدماغية والعصبية لفك شفرات الرسائل وتشفيرها لدى المتكلم من حيث هو مستقبل، ومن حيث هو مرسِل.

10- **الصوتيات التجريبية** Phonétique expérimentale: تتجلى أهمية هذا العلم في أن الصوتيات النطقية والصوتيات الفيزيائية تعتمدان عليه اعتمادا كبيرا، ووظيفته هي، مثلما يشير إليه اسمه، إجراء التجارب المختلفة على الصوت اللغوي بواسطة الآلات الحساسة.

6- **الفونولوجيا** Phonologie:

إذا أردنا أن نقدّم تعريفا موجزا للفونولوجيا فلا أحسن من أن نورد عبارة معجم اللسانيات الكبير التي يقول فيها: «الفونولوجيا هي العلم الدارس لأصوات اللغة من منظور الوظيفة في نظام التواصل اللساني»[1]. ولدراسة قضايا هذا العلم يضع الفونولوجيون سؤالا جوهريا: ما هي الوظيفة الأساسية للأصوات الأولية، ضمن

(1) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p362.

عملية التواصل، حيث يشكل التركيب سلسلة الكلام؟. وفي الإجابة عن هذا السؤال يقولون: ليست الأصوات هي نفسها الحاملة للدلالة (الصوت a من كلمة bas ليس له، في وضعه المعزول هذا، أي معنى)، إنما تتجلى وظيفتها، قبل كل شيء، في ما يسمح بتمييز الوحدات التي تحتوي على المعنى؛ إن الصوت [a] من كلمة bas يسمح بتمييزها عن الكلمات: bu، beau، boue.. الخ[1]. وبتعبير آخر: يراد بالوظيفة في هذا العلم «ما يؤدي إلى فرز الصفات ذات القيمة التمييزية من بين الصفات الصوتية الفيزيائية الحاضرة داخل تلفظٍ معطى، أي الصفات التي تم اختيارها من أجل ما يسمح بتبليغ خبرٍ مّا»[2].

وقد برز هذا التوجه اللساني الموسوم بالفونولوجيا، ابتداءً، على يد اللساني الروسي نيكولاي تروبتسكوي[3](1890– 1938)، وذلك من خلال صياغة نظرية خاصة عُرف بها في مدرسة براغ بعد أن عرضها في كتابه "مبادئ الفونولوجيا". وقد تمّ تطوير ما ابتدأه تروبتسكوي على يد مجموعة من اللسانيين المنتمين إلى حلقة براغ، يأتي في مقدِّمتهم أندري مارتيني ورومان ياكبسون.

7- بين الصوتيات والفونولوجيا:

ينطلق البحث اللساني في تحديد موضوع البحث في كلٍّ من الصوتيات والفونولوجيا، وفي بيان الفرق المنهجي بينهما من تحديد طبيعة المجال الذي يهتم به كلٌّ منهما، والمراد بالمجال هنا الجانب الذي يتم فيه دراسة الصوت اللغوي (جانب المادة Substance أو جانب الصورة Forme)؛ فإما أن يكون الاهتمام بالأصوات اللغوية بوصفها وحدات فيزيائية يمكن وصفها دون الحاجة إلى معرفة أي لغةٍ تنتمي إليها، وإما أن يكون الاهتمام بها من جهة وضعها في إطار اختلافاتها الصوتية وتشابهاتها التي

(1) ينظر: Ducrot. O, et Todorov. T, Dictionnaire des sciences du langage, p42.

(2) ينظر: Ibid, p43.

(3) سبق تعريفه في ص177.

تتحدَّد وظيفيا[1] داخل اللغة المدروسة؛ في الحالة الأولى يتم الوصف في إطار الصوتيات Phonétique انطلاقا مما يتمّ تحليله بمساعدة الأجهزة والآلات. وفي الثانية يتم الوصف فونولوجيا[2].

ويبدو «أن البحث الفونولوجي قد أثرى الوصف الصوتي التقليدي (Phonétique) الذي يزداد دقة شيئا فشيئا بفضل الطرائق الآلية، وذلك بإضافة الوصف الوظيفي لمختلف الأصوات المستعملة في اللغة المدروسة، ولإمكانيات الربط المحتملة فيما بينها»[3].

والواقع أن «ما يميز الصوتيات بشكل خاص هو إلغاؤها لأية علاقة بين المركّب الصوتي المدروس ودلالته اللسانية»[4]، أي أنها «تدرس أصوات اللغة ضمن إنجازها الملموس مستقلة عن وظيفتها اللسانية»[5].

8- جهاز النطق:

جهاز النطق Appareil phonatoire ou vocal «هو مجموعة الأعضاء والعضلات التي يحدث بها الكلام»[6]. إنه مصدر تشكل الصوت اللغوي، وهو يتضمَّن – ضمن تحديدات الدرس الصوتي الحديث – ما يلي: القناة الهوائية (القصبة الهوائية، الشعب الهوائية، الرئة، عضلات التنفس)، ومولدا صوتيا (الحنجرة)، ولسان المزمار، ومجموعةً من الأعضاء القارة (الجدارن الأنفية، الحنك العظمي، الفك العلوي، اللِّثة، الأسنان)، ومجموعة أخرى من الأعضاء المتحركة (جدار الحنجرة، وفيه الوتران الصوتيان، الحنك اللين، اللهاة، الفك السفلي، اللسان، الشفتان)[7].

(1) يعَدُّ وظيفيا كل صفة صوتية تمييزية يفيد تمييزها في عملية التواصل.

(2) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p361-362.

(3) Malberg. B, Les nouvelles tendances de la linguistique, p124.

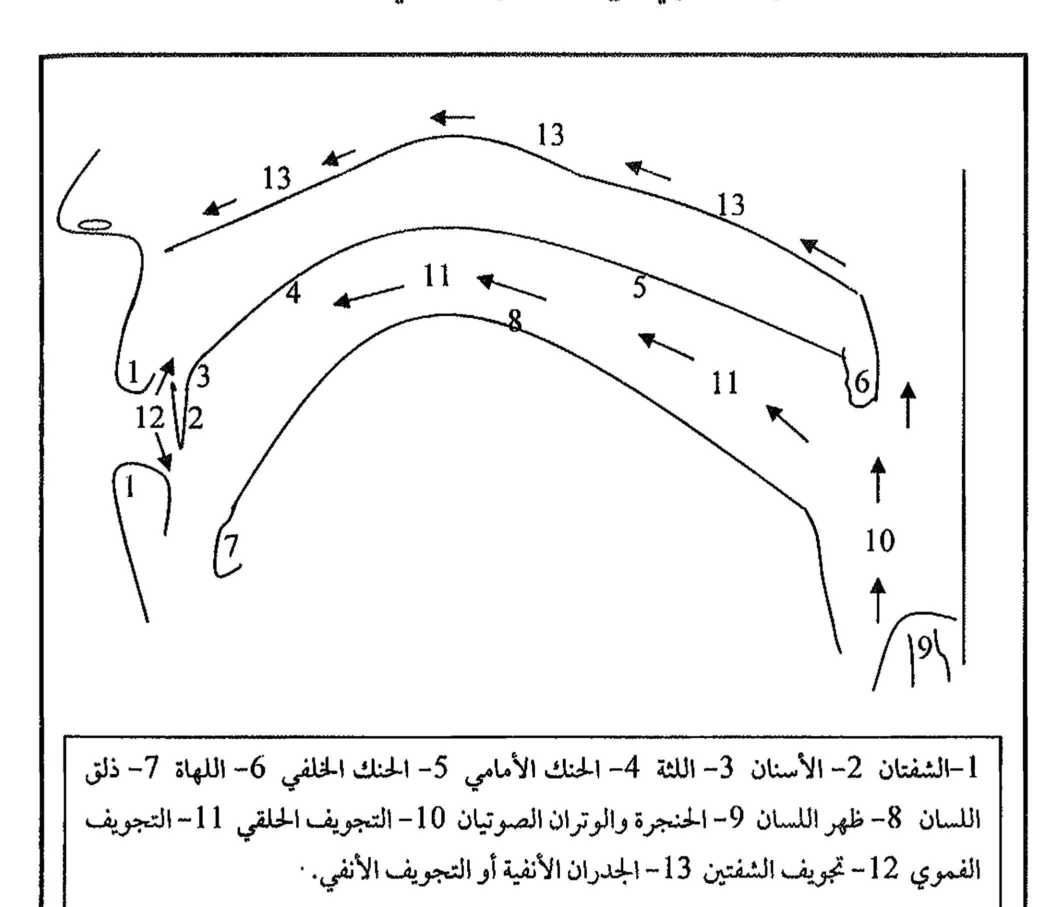
(4) Ducrot. O et T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p373.

(5) Ibid, p373.

(6) Dubois at autres, Grand dictionnaire, p44.

(7) ينظر: Baylon Christian et Fabre Paul, Initiation à la linguistique, Armand Colin, 2e Edt, 1990, p84.

وتتم عملية إنتاج الأصوات اللغوية بخروج الهواء من الرئتين عند تقلّص عضلات الصدر والبطن، وضغط منطقة الحجاب الحاجز على الرئتين. ويكون خروج الهواء، مدفوعا من الرئتين في شكل زفير، إما باعتراض عضو من أعضاء جهاز النطق السابق ذكرها أو بدونه؛ في الحالة الأولى يتم نطق الصوامت consonnes كلٌّ بحسب الموضع الذي يتم فيه اعتراض مجرى الهواء، وكيفية هذا الاعتراض، وفي الحالة الثانية يتم نطق المصَوّتات voyelles (أو الحركات). وفي الشكل الموالي عرض بياني لجميع الأعضاء المنتجة للصوت اللغوي من خلال مواضعها في جهاز النطق:



الشكل البياني لأعضاء جهاز النطق

9- تصنيف الأصوات اللغوية:

تُصنف الأصوات تقليديا[1] (أي بناءً على معطيات الوصف الفيزيولوجي لا الفيزيائي السمعي) بالاعتماد على ثلاثة متغيرات[2]:

1- نشاط الحنجرة التي تحتوي على الوترين الصوتيين، وبه نحكُم على الصوت بأنه مهجور أو مهموس.

2- المكان الذي يكون فيه أقصى الضغط (ضغط الهواء)، ويسمى موضع النطق أو مخرج الصوت.

3- كيفية إنتاج الصوت في الفم أو الحنجرة ويسمى طريقة النطق، وتُحدّد هذه الكيفية بعنصرين هما صفات الحروف، وشكل مرور الهواء (باعتراض أم بدونه).

9-1 – تصنيف الأصوات باعتبار المخارج:

9-1-1 – مخارج الأصوات في الدراسات العربية القديمة:

«والمخارج جمع مخرج[3]، وهو كما قال الداني[4] (ت444هـ): الموضع الذي ينشأ منه الحرف»[5]، ولابن جنّي تعريف للمخرج يتعرّض فيه لمفهومه بلفظ "المقطع" حيث يقول: «اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفَس مستطيلا متصلا، حتى يَعرِض له في

---

(1) التصنيف التقليدي هو كل تصنيف يعتمد على الوصف الفيزيولوجي ومنه التصنيف الذي عُرفت به المدرسة البنوية في الفونولوجيا لدى تروبتسكوي ومارتيني خلافا للتصنيف السمعي الذي عُرف به منهج التحليل الفونولوجي عند ياكبسون في مدرسة هارفارد الأمريكية (ينظر المبحث رقم: 11-1 من هذا الفصل).

(2) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا ص39.

(3) المخرج لغةً هو موضع الخروج؛ يقال خرج مخرجا حسنا وهذا مخرجه، والمخرج أيضا محلّ الخروج (اسم مكان). (ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ج2، ص249، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الرسالة، ج1، ص237).

(4) هو أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، يُعرف في زمانه بـ ابن الصيرفي، وهو من علماء الأندلس، مهتمّ بالقراءات والحديث وعلم التفسير. وله فيها العديد من الكتب.

(5) إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، (اعتناء وضبط أحمد الراوي)، ص156.

الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيُسمى المقطع أينما عُرض له حرفا»[1]، وللمُلاّ علي القاري(1014هـ) تعريف للمخرج دقيق لافت يقول فيه: «والأظهر أنه موضع ظهوره [أي الحرف] وتمييزه عن غيره»[2]. ووجه الدقة اللافتة في نص القاري السابق إشارته إلى أن المخرج لا تكمن وظيفته في إنشاء الحرف فحسب بل في تمييزه كذلك. وقد اختلف العلماء في المصطلح الدال على مفهومه؛ فالمخرج عند الخليل يعني "الحيّز"، وهو عند ابن جني "المقطع"، وعند ابن سينا "المحبس"، وعند ابن دريد "المجرى"، وعند أبي عمرو الداني هو "الموضع"[3]، وإن كانت جميعا تتفق في الدلالة على موضع إنشاء الحرف ووظهوره.

«وتنحصر المخارج كلُّها في خمسة مواضع عند الخليل وهي: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم»[4]، وفي كل موضع منها مخرج واحد أو أكثر؛ ففي الجوف واحد، وفي الحلق ثلاثة، وفي اللسان عشرة، وفي الشفتين اثنان، وفي الخيشوم واحد.

ولعلّ من أهمّ ما يلاحظ في وصف مخارج حروف العربية في الدرس الصوتي العربي القديم اختلاف الدارسين في ترتيبها[5]، وفي تعيين بعضها، وفي تحديد عددها. وفيما يلي نستعرض التصنيف الذي انتهى إلى جعل مخارج حروف العربية سبعة عشر

---

(1) سرّ صناعة الإعراب، (تح. أحمد فريد أحمد)، المكتبة التوفيقية، (د.ت)، ص19.

(2) المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، (تح. أسامة عطايا)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق – سوريا، ط2، 2012، ص71.

(3) ينظر: إبراهيم خليل الرفوع، الدرس الصوتي عند أبي عمرو الداني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص56 – 57.

(4) إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، (اعتناء وضبط أحمد الراوي)، ص157).

(5) يختلف القدامى والمحدثون – إلى جانب اختلافهم في عدد المخارج – في أمر ترتيب المخارج، وترتيب الحروف في كل مخرج منها، لا سيما على مستوى المخارج التي تشابهت وتقاربت فألبست على التوصيف؛ مثل مخرجَي اللهاة والحنك الخلفي، وحروفهما؛ الغين والخاء والقاف والكاف. (لمزيد من الاطلاع ينظر: غانم قدوري، الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ص166-194، وينظر أيضا: علاء جبر، المدارس الصوتية عند العرب، ص ص57-64).

مخرجا[1]. وقد وقع الاختيار على أن نستعرضه دون غيره من التصنيفات الأخرى نظرا إلى كونه يحوي أكبر عدد للمخارج؛ وفي هذا ما يسمح برؤية تحليلية دقيقة لحروف العربية، ويمكِّن من استيعاب جميع المعطيات الممكنة لوصفها:

1- **مخرج الجوف**[2]: هو لحروف المد وهي: الألف، والياء الساكنة المضموم ما قبلها، والواو الساكنة المكسور ما قبلها.

2- **مخرج أقصى الحلق**: وهو للهمزة والهاء.

3- **مخرج وسط الحلق**: وهو للعين والحاء.

4- **مخرج أدنى الحلق إلى الفم**: وهو للغين والخاء، وتسمى هذه الأحرف الستة (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) **بالحروف الحلقية**.

5- **مخرج أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك**: وهو للقاف.

---

(1) وهذا هو الصحيح عند بعض القراء ومتقدّمي النحاة كابن الجزري والخليل. وقال كثير من الفريقين (وفي مقدمتهم: من القراء الشاطبي، ومن النحاة سيبويه) إنها ستة عشر؛ فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وهي حروف المدّ واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء (يعني الواو والياء المتحركتين غير المدّيّين). وقال قوم (نذكر منهم: قطرب والجرمي والفراء وابن دريد): أربعة عشر؛ فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد.(ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص267).

وذهب ابن الطحان (ت561هـ) في (مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ص35) إلى أنها خمسة عشر مخرجا، بإسقاطه مخرج النون الخفية من المخارج التي اعتمدها سيبويه. (ينظر: الفسوي كمال الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص401).

ولابن الحاجب رأي متميز يعلق فيه على ما قدّمه القدامى في تصنيف المخارج يقول فيه: «قسّم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب [...] والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إياه» (الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص480).

(2) ليس المراد بالجوف هنا جوف الرئة كما قد تُوهم به بادرة الفهم لمعنى هذا المصطلح، إنما يريد به العلماء الخلاء أي الفراغ الداخل في الحلق والفم. (ينظر: إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، (اعتناء وضبط أحمد الراوي)، ص175).

6- **مخرج أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلا، وما يليه من الحنك**: وهو الكاف. والقاف والكاف يقال لهما لهويان.

7- **مخرج وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى**: وهو للجيم والشين والياء غير المدية: وتسمى كذلك الشَّجْرية (لأنها تخرج من شَجْر الفم).

8- **مخرج الضاد**: وهو من **أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من أحد الجانبين**: الأيمن أو الأيسر، وقد أُهمِل هذا الصوت في الاستعمال مع مرور الزمن، وحلّ محله صوت آخر شبيه بصوت الدّال المفخمة.

9- **مخرج اللام**: من حافة اللسان من أدناها (أي من أدنى الحافة) إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى.

10- **مخرج النون**: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا.

11- **مخرج الراء**: وهو مخرج النون غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً وهذه الحروف الثلاثة: اللام والنون والراء يقال لها **الذلقية** نسبة إلى ذلق اللسان وهو طرفه.

12- **مخرج الطاء والدال والتاء**: من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك. وتسمى **الحروف النطعية**، لأنها تخرج من **نطع الحنك الأعلى** وهو سقفه.

13- **مخرج الحروف الصفيرية**: **من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى**: وهو للصاد والسين والزاي، وتسمى كذلك **بالأسلية** لأنها تخرج من أسلة اللسان؛ وهي ما دق في نهاية طرف اللسان.

14- **مخرج الظاء والذال والثاء**: من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال لها **اللثوية** نسبة للثة وهو اللحم المركّب فيه الأسنان.

15- **مخرج الفاء**: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

16- **مخرج الباء والميم والواو غير المدية**: ويقال لها: **الشفوية**.

17- **مخرج الغنة**: وهو للميم والنون والتنوين.

2-1-9 – مخارج الأصوات عند المحدثين:

إن أهم ما يميِّز تحديد المخارج وتصنيفها في الدراسات الصوتية الحديثة اعتمادها على معطيات اللحظ العلمي الدقيق، وذلك في ظل استعانتها بمخابر الصوتيات وبما تعرفه من أجهزة دقيقة وآلات صُنعت خصيصا لوصف مخارج الحروف وصفاتها. ومع ذلك يمكننا القول إن نتائج التوصيف الصوتي في دراسات المحدثين لم تخل من الاستئناس بمعطيات الوصف الفيزيولوجي المباشر، تلك التي تعتمد على تذوق الحروف بطريقة ذاتية. ذلك أن اعتماد التوصيف الفيزيائي للأجهزة والآلات لم يغن الغناء الكافي، ولم يستجب لمتطلبات الدراسة بالقدر الوافي، فظلت الحاجة إلى قدرات التحرِّي الذاتي لدى الباحث قائمة حتى مع وجود الأجهزة والآلات؛ ولعلّ من أظهر الأدلة على ذلك وقوع نتائج التوصيف لدى الباحثين في كثيرٍ من الاختلاف والتعدد.

وحينما نطّلع على الكتابات الصوتية لدى المحدثين نجد أن ما يقع فيه تصنيفهم للمخارج من اختلاف وتعدّد إنما يرجع تفسيره إلى النظر في اعتبارات ثلاثة:

– اعتبار الغرض من وضع التصنيف؛ هل هو من أجل الوقوف على المخارج التي تعرفها كل لغة على حدة، وهو ما يجعل تحديدها يختلف من لغة إلى أخرى، أم هو من أجل تصنيف شامل عالمي International يُراد له أن يستوعب جميع المخارج التي تعرفها اللغات؟. وقد وقع الإقرار بتصنيفها إلى أحد عشر مخرجا[1] في آخر محاولةٍ

---

[1] وهو التصنيف الذي انتهت إليه آخر محاولات المهتمين بوضع رموز صوتية عالمية موحّدة تهدف إلى تلبية حاجة الدارسين، وتحاول أن تستوعب جميع الأداءات النطقية الممكنة للأصوات في لغات البشر، وتسعى إلى تسهيل التعليم والتعلم. وقد ظلت صياغة هذه الأبجدية – منذ إقرار نموذجها الأول في عام 1888 – تخضع للمراجعة والتعديل إلى أن استقرّت في آخر مراجعة لها في عام 2018 على أحد عشر مخرجا، وهي المخارج المذكورة أسماؤها في المتن أعلاه. وإن كانت هذه الأبجدية قد عرفت، في2005، تعديلا جعل عدد المخارج فيها اثني عشر (أي بإضافة المخرج "الغاري اللثوي" Alveolo-palatal) لكن الجمعية عدَلت عنه في مراجعتها لنسخة 2015، واستأنفت إقرارها للمخارج الأحد عشر. (ينظر:
https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/94/Extended_IPA_chart_2005.png
http://www.phon.ox.ac.uk/jcoleman/IPA_Kiel_2015.pdf.
https://commons.wikimedia.org/wiki/File:IPA_chart_2018.pdf?uselang=fr

لوضع تصنيف عالمي في الدراسات الصوتية الحديثة. ويمكننا أن نستعرض هذه المخارج الأحد عشر ضمن ترتيبها في جهاز النطق كالآتي: الشفوي Labiale، والشفوي الأسناني Labiodentale، والأسناني Dentale، واللثويAlvéolaire، واللثوي الغاري Postalvéolaire، والأرتدادي Retroflex، والغاري Palatale، والطبقي Vélaire، واللهوي Uvulaire، والحلقي Pharyngale، والحنجري Glottale[(1)].

- واعتبار اختلاف وجهات النظر التي ينطلق منها الدارسون في وصفهم وتحديدهم للمخارج؛ فمن الدارسين من يفضِّل أن يُعِدّ تصنيفَه انطلاقا من اللحظ الفيزيولوجي للمخارج والصفات في ضوء ترتيبها الذي تعرفه في جهاز النطق، وهو التصنيف الأشهر والأكثر ورودا في كتابات المحدثين، ومنهم من يستند في تحديد مخارج الحروف وصفاتها إلى معايير المنهج السمعي[(2)]؛ وهو ما نجده متمثلا في برنامج التحليل الفونولوجي الذي يقترحه ياكبسون، في آخر كتاباته الفونولوجية مستلهما إياه من دراسته لظاهرة اكتساب اللغة لدى الأطفال، ولدى مرضى الأفازيا[(3)].

- وقد يرجع الاختلاف، كذلك، إلى تباين وجهات النظر في تعيين مواضع النطق في آلة الكلام، وفي تسميتها، وفي تمييز بعضها من بعض، لا سيما وأن الحدّ الفاصل بين المخْرَجَين المتقاربين لا يكون دائما واضحا بالقدر الذي يمنحهما وصفا دقيقا بيِّنا، وهو ما يجعل حدودهما تبدو متداخلة ملتبسة؛ ومثال ذلك اختلاف الدارسين العرب قدماء ومحدثين في تعيين المخرج في حروف: القاف، والكاف، والغين، والخاء[(4)].

(1) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p27.

(2) ينظر: Munot. Ph et Nève. F-X, Une introduction à la phonétique, Ets de CEFAL, Liege-Belgique, 2002, p.97.

(3) ينظر: Jakobson. R, Six leçons sur le son et le sens, les éditions de minuit, 1976, p32-35.

(4) للاطلاع على جوانب هذا الاختلاف ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان -الأردن، 2003، ص168-172، وينظر أيضا: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص111-112.

أما تحديد عدد مخارج الحروف العربية لدى المحدثين فلم يسلم، كذلك، من الاختلاف؛ فمنهم من يجعل المخارج تسعة[1]، ومنهم من يجعلها عشرة[2]، ومنهم من يجعلها أحد عشر[3]، ومنهم من يجعلها اثني عشر[4]. وإن كان أشهرها، في ما تعرضه كتابات المحدثين، التصنيف الذي يجعلها عشرة مخارج. وأكثر هؤلاء الدارسين العرب المحدثين يضع تصنيفه لمخارج الصوامت دون المصوتات[5]. واللافت للنظر أن ترتيبهم لها يبدو مطابقا لترتيب مواضعها في جهاز النطق من الأدنى إلى الأقصى، أي من الشفتين إلى أقصى الحلق، وقد اتبعوا في ذلك طريقة علماء الأصوات الغربيين[6]،

---

(1) ينظر: سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، ص200-201، وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، (تر. صالح قرمادي)، ص22، وحركات، الصوتيات والفونولوجيا، 87-88.

(2) ينظر: ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ص42-60، وخليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص25، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص97، وتمام حسان، اللغة العربية معناها مبناها، ص79.

(3) ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام. الأصوات، ص89، 90، ومحمود السعران، علم اللغة. مقدّمة للقارئ العربي، ص199-200.

(4) ينظر: غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم الأصوات العربية، ص95.

(5) يفضل عبد الرحمن الحاج الصالح أن يجمع الصوامت والمصوتات في تصنيف واحد بل في جدول واحد؛ وفيه يُدرج حركتَيْ الضم القصيرة والطويلة [ـُـ، ـو] مع الحروف الشفوية، وحركتَيْ الكسر القصيرة والطويلة [ـِ، ـي] مع الحروف الشَّجْرية، وحركتَيْ الفتح القصيرة والطويلة [ـَ، ا] مع حروف أقصى الحلق (وهي الحنجرية لدى أكثر المحدثين). (ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، القسم المكتوب بالفرنسية، Linguistique et Phonétique Arabes, p114-116.). وهو في ذلك سائر على ما سار عليه سيبويه في تصنيفه حينما لم يجعل لحروف المد مخرجا خاصا كما فعل الخليل في مخرج الجوف، ومع ذلك لم يلغ الممدود (الحركات الطويلة) من التصنيف، بل جعل مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء (يعني من مخرجَيْ الواو والياء المتحركتين غير المدّيّتين). (ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص267).

(6) خالف هذا الترتيب قلةٌ من الدراسين العرب المحدثين مؤْثِرين الاعتماد على طريقة القدامى نذكر منهم: سعد مصلوح في " السمع والكلام"، ص200، وعبد الصبور شاهين في ترجمته لـ"علم الأصوات" (لبرتيل مالبرغ)، ص110-111.

وخالفوا طريقة علماء العربية وعلماء التجويد[1]. ولأنه لا يمكننا أن نستعرض جميع التصنيفات التي ذكرناها فقد ارتأينا أن نعرض لواحد منها وجدنا أنه أحسنها[2]، وهو التصنيف الذي اقترحه غانم قدوري في كتابه "المدخل إلى علم الأصوات العربية"، والذي يقف فيه على أثني عشر مخرجا، وهي كالآتي[3]:

1- بين الشفتين، ويوصف حرفه بالشفوي، ومقابله الأجنبي Bilabiale، وهو للباء، والميم، والواو.

2- بين أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، ويوصف حرفه بالأسناني الشفوي، ومقابله الأجنبي Labiodentale، وهو للفاء.

---

(1) لغانم قدوري الحمد كلام مهم في نقد الدراسين العرب المحدثين الذين خالفوا طريقة القدامى في وِجهة ترتيب المخارج، واتبعوا طريقة علماء الأصوات الغربيين بلا حاجة إلى ذلك أو مبرر؛ يقول: "وقد عزف كثير من دارسي الأصوات العربية المحدثين عن هذا الترتيب [أي الترتيب التصاعدي الذي يبدأ بأقصى نقطة في آلة النطق، وهي أقصى الحلق، ثم يتدرّج صاعدا حتى ينتهي بالشفتين]، واتبعوا الترتيب المعاكس له [...] وهم يقلدون في ذلك علماء الأصوات الغربيين الذين اتبعوا الترتيب الذي يبدأ بالشفتين وينتهي بأقصى الحلق(=الحنجرة). ونحن لا نرى مجرد اتباع علماء الأصوات الغربيين لترتيب معين لمخارج الحروف مسوِّغا للعدول عن الترتيب الذي سارت عليه جماهير علماء العربية وعلماء التجويد، إضافةً إلى أن كلا الترتيبين يؤدي إلى نتيجة واحدة [...] ولم تكن هذه القضية في ترتيب المخارج لتغيب عن علماء التجويد، فبيَّنوا أن هناك طريقتين لترتيب المخارج، وأن جمهور علماء العربية والتجويد اختاروا البدء بالأقصى دون الأدنى لأن مادة الصوت هي الهواء الخارج من داخل الإنسان، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج وهي أقصى الحلق (=الحنجرة)" (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص163-164).

(2) ذلك لأنه يستوعب أكبر عدد من المخارج المتاح وصفُها في تصنيفات المحدثين، ولأنه يمتاز بجديةٍ في النظر والتحرّي، ودقةٍ في الوصف والترتيب، وينطلق من قراءةٍ إيجابية واعية تقارب بين مسؤولية الأخذ من التراث وإحيائه، وحكمة الإفادة من العلوم اللسانية الغربية الوافدة، ولأنه جاء متأخرا بحيث اطلع على اجتهادات من سبقوه، ودقّق النظر فيها، وأجاد قراءتها، وأفاد منها، وأحسن الاختيار في تعيين المخارج، وتمييز مواضعها، ووضع مصطلحاتها.

(3) ينظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية، ص95.

3- بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، ويوصف حرفه بالأسناني، ومقابله الأجنبي Interdentale، وهو للذال، والثاء، والظاء.

4- بين طرف اللسان وأطراف الثنايا (فوق الثنايا)[1]، ويوصف حرفه بالأسناني اللّثوي، ومقابله الأجنبي alvéolaire dentale ، وهو للسين، والصاد، والزاي.

5- بين مقدّم اللسان وأول اللّثَة، ويوصف حرفه باللثوي الأمامي، ويسمى كذلك بالذولقي اللثوي، ومقابله الأجنبي Apicale alvéolaire، وهو للدال، والتاء، والطاء، والضاد.

6- بين مقدّم اللسان وأول اللّثَة، ويوصف حرفه باللثوي الخلفي، ويسمى، كذلك لدى بعض الدارسين، **باللثوي المائع** Alvéolaire liquide ، وهو للام، والراء، والنون.

7- بين وسط اللسان والغار (وسط الحنك)، ويوصف حرفه بالغاري، ومقابله الأجنبي Prépalatale ، وهو للجيم، والياء، والشين.

8- بين أقصى اللسان والطبق (أقصى الحنك)، ويوصف حرفه بالطبقي، ومقابله الأجنبيّ Postpalatale ، وهو للكاف.

9- بين أقصى اللسان واللهاة (آخر الحنك)، ويوصف حرفه باللهوي، ومقابله الأجنبيّ Vélaire ، وهو للقاف

10- أدنى الحلق، ويوصف حرفه بـ أدنى حلقي، ويمكن وصفه كذلك بأنه لهوي حلقي، وهو للغين والخاء.

11- وسط الحلق، ويوصف حرفه بالحلقي Pharyngale ، وهو للعين، والحاء.

12- الحَنْجرة (بين الوترين الصوتيين)، ويوصف حرفه بالحنجري، ومقابله الأجنبيّ Laryngale ، وهو للهاء، والهمزة.

---

[1] يوضح غانم قدوري أن "فويق الثنايا" عبارةُ سيبويه، وأنها تشير إلى أن موضع طرف اللسـان، أو مقدّمه يحاذي أول اللثة وأصل الأسنان؛ ومن هنا تأتي تسميته بالأسناني اللثوي. (ينظر: الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص95).

2-9- تصنيف الأصوات باعتبار الصفات:

1-2-9- صفات الأصوات في الدراسات الصوتية العربية القديمة:

يعرّف العلماء القدامى صفة الحرف بأنها «كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من الجهر والرخاوة والهمس والشدة ونحوها، وبذلك يتميز بعض الحروف المتّحدة في المخرج عن بعض»[1]، بينما يحدّون المخرج بكونه الموضع الذي ينشأ منه الحرف بعد اعتراضه لمجرى الهواء، ومن خلاله يظهر ويتميّز مثلما تقدّم بيانه في الصفحات القليلة الماضية.

وإن المطلع على مفهومَيْ المخارج والصفات في الكتابات اللسانية الحديثة لدى الغربيين ليلحظ مدى التقارب والانسجام بينه وبين ما ينص عليه تعريفهما عند القدامى؛ فقد جاء في معجم اللسانيات الكبير: «يتحدّد النطق بوساطة شكلين من الإحداثيات: الأول تبيّن إحداثياته كيفية النطق، أي الطريقة التي يتم بها عبور الهواء (كاهتزاز الوترين، ودرجة انفتاح مجرى الهواء)، والثاني تبيِّن إحداثياته موضع النطق، أي المحل الذي يكون أكثر حصرا لمجرى الهواء»[2]؛ وبتعبير آخر تبيِّن إحداثيات الأول صفات الحروف، بينما تبيّن إحداثيات الثاني مخارجها.

وبشيء من التأمل في نصوص القدامى يتبيَّن أنهم قدّموا جهودا قيّمة في تتبع صفات الأصوات اللغوية، وذلك بالاعتماد على جهد الملاحظة الذاتية المنطلقة من مبدأ تذوق الحروف في أدائها الفيزيولوجي، ومن توظيف حاسة السمع. ومع ذلك استطاعوا أن يقدّموا توصيفا لحروف العربية أقلّ ما يمكن أن يقال عنه إنه توصيف ملم ودقيق نال إعجاب الدارسين المحدثين وفي مقدمتهم اللسانيون الغربيون[3]. وقد كانت ثمرة جهودهم في هذا التوصيف الوقوف على ضربين من التصنيف: أحدهما يرتب الصفات ويصنفها في شكل ثنائيات ضدية، والآخر يقوم فيه التصنيف من أجل تحديد الصفات الفردية التي ليس لها ضد:

---

(1) محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ص63.

(2) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p50.

(3) جان كانتينو، دروس في علم الأصوات العربية، (تر. صالح القرمادي)، ص20.

- **أولا: الصفات الضدية**[1]:

1- **الجهر والهمس**: الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: (**سكت فحثه شخص**)، وما عداها المجهور. والهمس الصوت الخفي الضعيف، والجهر الصوت القوي.

2- **الرخاوة والشدة**: والحروف الشديدة ثمانية هي مجموعة في قولك: (**أجد قط بكت**)، والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحروف وهو من صفات القوة.

3- **التوسط بين الشدة والرخاوة**: والحروف المتوسطة مجموعة في: (**لن عمر**) وأضاف إليها بعضهم الياء والواو.

4- **الاستعلاء والاستفال**: الاستعلاء صفة ذاتية وحروفه سبعة يجمعها قولك (**خص، ضغط، قظ**)، والاستفال (وهو لغةً الانخفاض) لما سواها من الحروف.

5- **التفخيم والترقيق**: التفخيم تغليظ الصوت وتسمينه وهو صفة عارضة تصيب حروف اللام والراء والألف إذا جاورها ما يُوجب التفخيم. والترقيق صفة لكل حرف مستفل غير مستعل، ولم يطرأ عليه ما يوجب تفخيمه[2].

6- **الإطباق والانفتاح**: الحروف المطبقة هي: ص، ض، ط، ظ والمنفتحة ما عداها.

- **ثانيا: الصّفات التي ليس لها ضد**[3]:

1- **الصفير**: وهو: للصاد، والزاي، والسين.

2- **القلقلة**: وهي صفة لخمسة حروف يجمعها قولك: (**قطب جد**)، وأضاف بعضهم إليها الهمزة، وسميت كذلك لأنها إذا سُكِّنت ضعُفت فاشتبهت بغيرها فاحتاج الأمر إلى ظهور صوت يشبه النبر عند سكونها يُسمّى القلقلة.

---

(1) ينظر: ملاّ علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، ص96-131.

(2) من الفوارق بين الاستعلاء والتفخيم أن الأول اصطلاح يتعلق أصل مفهومه بحركة استعلاء مؤخر اللسان ضمن فيزيولوجيا الحرف المستعلي، وأن الثاني اصطلاح يتعلق أصل مفهومه بامتلاء تجويف الفم بصدى صوت غليظ عند نطق الحرف المستعلي، ومن هنا فهو صوت يقع نتيجةً لحركة استعلاء اللسان، ومن الفوارق كذلك أن الاستعلاء صفة دائمة في حروفه، وأن التفخيم صفة عارضة في حروفه لا يقع إلا بموجب، ومنها أن الاستعلاء قد يكون صفة وظيفية، أما التفخيم فليس له وظيفة البتة، أي أنه لا يصلح صفةً تمييزية بين الفونيمات.

(3) ينظر: ملاّ علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، ص106-110.

3- **الانحراف**: وهي صفة للام والراء، وقيل اللام فقط، وسميا كذلك لأنهما انحرافا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما.

4- **التكرير**: وهي صفة الراء، وذلك لتكرار الصوت فيه.

5- **التفشي**: وهي صفة لحرف الشين، لأنه تفشّى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الغاء والضاد، وبعضهم الراء والصاد والياء والتاء والميم.

6- **الاستطالة**: وهي لحرف الضاد، لأنه استطال عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة والجهر والإطباق والاستعلاء. وهو صوت الضاد القديمة غير أنه أهمل نطقها اليوم، وحل محله صوت يشبه الدال المفخمة[1].

9-2-2- صفات الأصوات عند المحدثين[2]:

1- **الأصوات الشدّيدة أو الانفجارية** Oclusives: تتحدد صفة الشدّة انطلاقا من معاينة حدوث الصوت الذي ينسدُّ فيه الهواء بفعل حاجز عضوي ثم فجأة ينفرج فيُحدث انفجارا. وهذه الصفة هي للحروف التالية: (ب، ت، د، ط، ض، ك، ق، ء، ج).

2- **الأصوات الرخوة أو الاحتكاكية** Fricatives: وهي الأصوات التي لا ينغلق فيها مجرى الهواء انغلاقا تاما عند النطق بها بل يضيق نسبيا، ويتعلق الأمر هنا بصفة الرخاوة التي توصف بها الحروف الآتية: (س، ز، ص، ش، ذ، ث، ظ، ف، هـ، غ، ع، ح، خ).

3- **الأصوات البينية (بين الرخاوة والشدة) أو الجرسية** Sonates: وهي الحروف التي يكون فيها الحاجز أمام مرور الهواء أخفى ما يمكن بحيث تشبه الحركات (التي يمر فيها الهواء بلا اعتراض) وهي: (ل، ن، م، ر، و، ي). ويلاحظ أن حرف ع الذي كان يعده القدماء بينيا قد أصبح اليوم في اعتبار المحدثين رخوا .

---

[1] ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص 102-103.

[2] لمزيد من التفصيل ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص86-89، ومصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص45-48.

4- **الحروف الشديدة الرخوة** Affriquées: هي الحروف التي تبتدئ شديدة وتنتهي رخوة، وتكون تأديتها مركبة؛ مثل الجيم التي تُنطق (دج) أوْ الشين التي تنطق (تش) بحيث تحتوي على جزء شديد في أولها ثم تنتهي رخوة.

5- **الحروف المائعة** Liquides: وهي الحروف التي يتم فيها اعتراض الحاجز للهواء دون أن يحدُث احتكاك أو صفير، وهي مثل: **الراء واللام والنون** في العربية.

6- **الأصوات الأنفية (أو الخيشومية)**: هي **الميم والنون** من حيث هما صوتان يمرّان من الممر الأنفي.

7- **الأصوات المجهورة** Sonores: وهي الأصوات التي يصاحبها اهتزاز في الوترين الصوتين ينتج عنه ما يسمى بـ «**الذبذبة**» Vibration ، وهي في العربية: (ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ن، و، ي)، وتضاف إليها الحركات.

8- **الأصوات المهموسة** Sourdes: وهي الأصوات التي لا يصاحبها اهتزاز في الوترين الصوتيين، وهي في العربية (س، ك، ن، ف، ح، ث، هـ، ش، خ، ص، ق، ء، ط) ويلاحظ أن الحروف: (ق، ء، ط) كانت تعدُّ مجهورة في التصنيف العربي القديم لكنها أصبحت، اليوم، في تصنيف المحدثين مهموسة وليست مجهورة[1].

9- **التفخيم والترقيق**: هما أثران صوتيان يصاحبان – بشكل تناوبي – نطق صوتي: اللام والراء، ويتم ذلك تبعا لظروف السياق الوارد فيه كل منهما. وهناك أصوات يلازمها التفخيم مثل: (ص، ط، ظ، ض، ق، غ، خ). وما سوى ذلك فهو مرقق.

10- **الاستفال (أو الانخفاض) والاستعلاء**: الحروف المستعلية في اللغة العربية كما هو محدد في تصنيف القدامى هي: (ص، ض، ظ، ط، ق، غ، خ). وما سواها فهو مستفل أو منخفض.

11- **الإطباق** Vélarisation: تحدث هذه الظاهرة الصوتية حينما يرتفع مؤخر اللسان نحو الطبق (وهو الحنك الأعلى). والأصوات المطبقة في اللسان العربي هي: (ص،

---

[1] ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص206.

ض، ط، ظ)، والإطباق فيها يعتبر صفة تمييزية، إذ لولا الإطباق لصارت الطاء تاءً، والصاد سينا، والظاء ذالا، والضاد دالا.

9-3- تصنيف الأصوات باعتبار المصوّتات والصوامت:

9-3-1- المصوّتات (Voyelles):

يمكن وصف المصوّتات بشكل عام عند علماء الأصوات المحدثين حسب ثلاثة أبعاد في التلفّظ: درجة افتتاح الفم (مصوّت مفتوح، مصوّت مغلق)، ووضعية الطرف الأعلى من اللسان (مصوت أمامي، مصوت خلفي)، ووضعية الشفتين (مصوّت دائري، مصوّت غير دائري)[1]. وهذا وصف يبدو قريبا منه الوصف الذي انطلق منه الدارسون العرب في وصف المصوتات العربية (الحركات) حينما ينطلقون من حركة الشفتين لوصف ما يسمى بحركات الضم والفتح والكسر[2]، (وهي علامات البناء في النحو العربي)، ومن حركة اللسان لوصف ما يسمى بحركات الرفع والنصب والجر (أو الخفض) (وهي علامات الإعراب في النحو العربي)؛ وفيها تتم الإشارة إلى: رفع اللسان، وانتصابه، وانخفاضه.

وتتحدد المصوّتات بكونها أصواتا تتحقق بمرور الهواء داخل الفم دون أي حاجز يعترضها، والمصوتات العربية تقابل المصوّتات اللاتينية: I,O,A وهي: الفتحة ـَ، والضمة ـُ، والكسرة ـِ، ويضاف إليها نظائرها المسماة بالمصوّتات الطويلة وهي: واو المد (ـو)، وألف المد (ا)، وياء المد (ـي).

9-3-2- الصوامت Consonnes:

يحدَّد الصّامت بأنه صوت يلتقي فيه الهواء بحاجز عند النطق به، ويسمى صامتا لأنه بحاجة إلى حركة تسبقه (مثل بْ في يَبدأ)، أو تتبعه (مثل ب: بَعيد) فصوت الباء في

(1) ينظر: Roland Eluerd, Pour aborder la linguistique, p24-25.

(2) ينظر: نص أبي الأسود الدؤلي الذي أوردناه في المبحث الأول من هذا الفصل، والذي سجل فيه ملاحظته الدقيقة في وصف المصوّتات العربية من خلال تتبعه لحركة الشفتين.

المثال الثاني متبوع بحركة الفتح ويظهر ذلك جليا في التقطيع التالي: (ب، ـَ، ع، ـِي، دْ).

والأصوات الصامتة كثيرة، ويتم تصنيفها والتمييز فيما بينها تبعا لما تحويه من صفات الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، وغيرها، وذلك بعد تحديد أول تمييز يشير إلى هُويّة الصوت، وهو المخرج، ومثال ذلك أن نحدّد صفات الهمزة بما يلي: حنجري، صامت، جامد، فموي (غير أغن)، شديد، مهموس، منفتح (غير مطبق).مرقق

10- مبادئ التحليل الفونولوجي:

10-1- تعريف الفونيم:

يعَدُّ الفونيم[1] Phonème في تصور تروبَتسكوي رائد الفونولوجيا «أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس»[2] أي الوحدة الصغرى المميِّزة، أو أصغر وحدة يمكنها أن تحقق وظيفتها، على مستوى الدال، وذلك بأن تعمل على تقابل وحدتين مختلفتين وتمايزهما. ومما يورده ج. ديبوا وت. تودوروف في قاموسهما الموسوعي عن مفهوم الفونيم أنّ «الفونيمات هي أوّل الوحدات المميزة التي أمكن تحديدها لدى الفونولوجيين. والفونيم قطعة صوتية:

أ – لها وظيفة تمييزية.

ب– لا يمكن تحليلها إلى سلسلة متوالية من القطع بحيث يملك كل منها وظيفة

ج– لا تتحدد إلا عبر الصفات التي لها قيمة تمييزية (Distinctive) وهي صفات ينعتها الفونولوجيين بالملائمة»[3]. وسميت بالملائمة لأنها تُختار من بين جميع الصفات

---

(1) يعود أول استعمال لمصطلح فونيم Phonème إلى ديفريش ديجنيت Dufriche-Desgenettes، وذلك حينما اقترحه على المجتمع اللساني في باريس يوم 24 ماي 1873 من أجل ترجمة المصطلح الألماني Sprachlaut الذي كان له سبق الاصطلاح في الدلالة على الصوت اللغوي.(ينظر:

- Jean-Louis Duchet, La Phonologie, que sais-je, Dar el Afaq, 4 édition 1995,p12.

(2) Troubezkoy, Principes de phonologie, p37. (نقلا عن حساني، مباحث في اللسانيات، ص91)

(3) ينظر: .p221

الصوتية التي يملكها الفونيم نظرا إلى كونها تتلاءم مع ما يسمح بتحقيق التواصل، ولذلك تسمى بالوظيفية Fonctionnelle أيضا.

10-2- بين الفونيم والصوت Phonème/son:

الصوت شيء مادي محسوس يمكن تحديده، فيزيائيا، بأنه تموج في الهواء يحدث نتيجة احتكاك بين جسمين، كما يمكن تحديده، فيزيولوجيا، بأنه صوت يحدث بصدور الهواء من الرّئتين – مرورا بأحد التجويفين الأنفي أو الفموي – إلى الخارج مع اهتزاز الوترين أو بدونه، وباعتراض عضو محدّد في جهاز النطق أو بدونه.

أما الفونيم (وهو الحرف في استعمالات الدارسين العرب القدامى مرادا به صفته النطقية لا الخطية) فهو هيئة الصوت بصفات معينة، ومن هنا فالصوت لا يسمى حرفا أو فونيما حتى يكون له صفات خاصة تميِّزه، أو هو هيئة صوتية تعرض للصوت تميزه عن صوت آخر. ومن هنا يمكننا القول إن كل فونيم حرف، وليس كل حرف فونيما... كما أنه لا فونيم بلا صفات تمييزية Traits distinctifs؛ فالباء مثلا: تخرج من الشفتين، وكل باء تنطق في أي لغة من اللغات هي صوت Son، أما الباء في/ بكى/ أو / B/ في / Balle/ فهي جنس من الصوت بمعنى فونيم. ويمكننا الزيادة في التطبيق من أجل التمييز بين الصوت والفونيم بأن نقابل بين [I] في Vide و[I] في Vite لنتوصل إلى أنهما صوتان وليسا فونيمين، والمراد بصوتين هو أنهما تأديتان مختلفتان متنوعتان Variantes لفونيم واحد هو/ I / ، بحيث إن الصوت [I] في Vide هو ذاته [I] في Vite ولكن مع شيء من الاستطالة. أما إذا أردنا أن نقابل بين [d] و[t] في / Vide / و/ Vite / فسنجد أنهما فونيمان متمايزان هما: / d/ و/ t / .

10-3- بين النظام الصوتي والنظام الفونولوجي:

النظام الصوتي Système phonétique هو ما يحدِّد– في ضوء القواعد الفيزيولوجية والفيزيائية – مخارجَ الأصوات وصفاتها بغرض الوصف والتصنيف. أما النظام الفونولوجي Système phonologique فهو ذلك التشكيل الصوتي التقابلي الذي يتتبع

الصفات التمييزية بين الحروف في إطار ما يسمح لها بأداء وظيفتها التواصلية وفق قواعد يقتضيها نظام اللغة المدروسة. فإذا كان تقابل الأصوات في النظام الصوتي هو من أجل التصنيف فقط، فهو في النظام الفونولوجي تقابل وظيفي[1].

4-10- الصفات التمييزية T. Distinctifs وصفات الحشو Redondance:

إن الصفات التمييزية[2] Traits pertinents هي الغرض المحدِّد لمنهجية التحليل الفونولوجي لأصوات اللغات، تلك المنهجية التي تستهدف تقابل الفونيمات من أجل الوقوف على صفاتها التمييزية. وهذه الصفات هي ما يُميِّز الفونيم عمّا يشبهه، من الفونيمات، ويتقابل معه في ضوء ما يسمح له بأداء وظيفته التمييزية ضمن ما يقتضيه النظام التواصلي في اللغة المدروسة[3]. وبهذا التحديد لا تصبح كل صفة يمتلكها الفونيم هي تمييزية إنما التمييزية هي فقط تلك التي تميزه عما يشبهه ويتقابل معه؛ فمثلا الفونيمات /ذ/ و/ث/ و/ظ/ هي حروف متشابهة من حيث إنها جميعا تصدر من مخرج واحد. ولكي نميِّز حرف الثاء مثلا لا ينبغي أن نستعرض جميع صفاتها، وذلك بأن نقول: هو أسناني، صامت، جامد، غير أنفي (فموي)، رخو، مهموس، منفتح، مرقق إنما يكفي أن نقول فيه: بين أسناني، مهموس، منفتح:

- فصفة "أسناني" تقابله مع جميع الفونميات في اللغة العربية التي لا تصدر من المخرج الأسناني أو بين الأسناني، وتُميِّزه عنها.
- وصفة "مهموس" تقابله مع "ذ" المجهور، وتُميِّزه عنه.
- وصفة "منفتح" تقابله مع "ظ" المطبق، وتُميِّزه عنه.

وبهذا تصبح الصفات: صامت، جامد، غير أنفي، رخو، غير مجدية في التحليل التمييزي، ولذلك سمّاها الفونولوجيون حشوا Redondance ، إذ هي موجودة في جميع

[1] ينظر: ص 300-303 من هذا الكتاب.

[2] وتسمّى أيضا: Traits Distinctifs (ص. التمييزية)، وTraits fonctionnels (ص. الوظيفية).

[3] ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p223-224.

الحروف الأسنانية؛ ومن هنا فهي غير تمييزية ولا وظيفية. ولتوضيح الفرق بين الصفات التمييزية وصفات الحشو نتابع حصيلة الجدولين المواليين اللذين جعلناهما لبيان الصفات التقابلية بين الفونيمات الصّفيرية: أحدهما لتحديد الصفات الصوتية، والآخر لتحديد الصفات التمييزية:

1- جدول تصنيفي لمعطيات النظام الصوتي (يهتم بجميع الصفات الصوتية):

الفونيم	ذ	ث	ظ
بين أسناني	+	+	+
رخو	+	+	+
مجهور	+	–	+
فموي	+	+	+
مطبق	–	–	+

علامة(+) تعني وجود الصفة، وعلامة (–) تعني عدم وجود الصفة، أو تعني وجود الصفة المضادة

2- جدول تمييزي لمعطيات النظام الفونولوجي (يقوم على انتقاء الصفات التمييزية):

الفونيم	ذ	ث	ظ
بين أسناني	+	+	+
رخو			
مجهور	+	–	
فموي			
مطبق	–		+

علامة(+) تعني وجود الصفة، وعلامة (–) تعني عدم وجود الصفة، أو تعني وجود الصفة المضادة

وفيما يلي نقدم عرضا مفصلا لأهمّ التقابلات الصوتية الممكنة بين فونميات العربية، وذلك من خلال جدولين اثنين استندنا في إعدادهما إلى تصنيف غانم قدوري الحمد: الأول نعرض فيه التقابلات التصنيفية لفونيمات العربية وفق معطيات النظام الصوتي، والثاني نبيّن فيه تقابلاتها الوظيفية بناءً على معطيات النظام الفونولوجي.

كيفية اعتراض مجرى الهواء (الصفات)	مواضع اعتراض مجرى الهواء (المخارج)													
المخارج	شفوي			شفوي أسناني	أسناني			أسناني لثوي			لثوي أمامي			
الحروف	ب	م	و	ف	ذ	ث	ظ	س	ص	ز	د	ت	ط	ض
صامت	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
حركة														
فموي	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
أنفي		+												
شديد	+										+	+	+	
رخو				+	+	+	+	+	+	+				+
بيني		+	+											
جامد	+	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
ليّن			+											
مطبق							+		+				+	+
منفتح	+	+	+	+	+	+		+		+	+	+		
مجهور	+	+	+		+		+			+	+			+
مهموس				+		+		+	+			+	+	
مفخّم							+		+				+	+
مرقّق	+	+	+	+	+	+		+		+	+	+		
تكراري														
جانبي														

النظام الصوتي للفونيمات العربية وفق تصـــ

مواضع اعتراض مجرى الهواء (المخارج)													
لثوي خلفي			غاري			طبقي	لهوي	لهوي حلقي		حلقي		حَنجري	
ل	ر	ن	ج	ي	ش	ك	ق	غ	خ	ع	ح	ء	هـ
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
+	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
		+											
			+			+	+					+	
					+			+	+	+	+		+
+	+	+		+									
+	+	+	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+
				+									
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
+	+	+	+	+				+		+			
					+	+	+		+		+	+	+
							+	+	+				
+	+	+	+	+	+	+				+	+	+	+
	+												
+													

مواضع اعتراض مجرى الهواء (المخارج)														
المخارج	شفوي			أسناني شفوي	أسناني			أسناني لثوي			لثوي أمامي			
الحروف	ب	م	و	ف	ذ	ث	ظ	س	ص	ز	د	ت	ط	ض
صامت														
حركة														
فموي														
أنفي		+												
شديد	+													
رخو														
بيني														
جامد														
ليّن			+											
مطبق							+		+				+	+
منفتح					+			+			+	+		
مجهور					+					+	+			+
مهموس						+		+				+	+	
مفخّم														
مرقّق														
تكراري														
جانبي														

كيفية اعتراض مجرى الهواء (الصفات)

النظام الفونولوجي لفونيمات العربية وفق تصــــ

مواضع اعتراض مجرى الهواء (المخارج)													
لثوي خلفي			غاري			طبقي	لهوي	لهوي حلقي		حلقي		حنجري	
ل	ر	ن	ج	ي	ش	ك	ق	غ	خ	ع	ح	ء	هـ
		+											
			+									+	
					+								+
				+									
								+		+			
									+		+		
	+												
+													

5-10 – الكتابة الصوتية في التحليل الفونولوجي:

للتفريق بين التحليل الصوتي والتحليل الفونولوجي للحروف (الفونيمات) اتفق الفونولوجيون على تمثيل التحليل الصوتي (وهو الذي يتّخذ غرضه في الأصوات من حيث هي تأديات صوتية) بوضع الصوت المراد تحليله بين قوسين مربَّعين على هذا النحو: [...]، وعلى تمثيل التحليل الفونولوجي (وهو الذي يتخذ غرضه في الفونيمات من حيث هي حزم من الصفات التمييزية) بوضعه بين خطّين منحرفين على النحو الآتي: /.../ فمثلا لتمثيل فونيم الراء المفخمة في "رَبِحَ" نضع التسجيل التالي: [رَبِح] (أين يتمثل تفخيم الراء بسبب حركة الفتح تمثيلا صوتيا) أما لتمثيل فونيم التاء فونولوجيا في "تاب" المقابل لفونيم الطاء في "طاب" فنضع التسجيل التالي:

/ ت...ـاب/ و/ ط...ـاب/ .

6-10- الفونيم والعلاقات:

يتمّ تحديد الصفات المُميِّزة – لدى اللسانيين البنويين- عبر ثلاثة أنماط من العلاقات هي كالآتي:

1-6-10- العلاقة التعويضية R. Substitutive:

«التعويض عملية تستهدف استبدال جزء قابل للانفصال، في عبارةٍ مّا، بآخر يظل محتفظا بالقيمة النحوية للجملة»[1]. وهو مبدأ يعمل به اللسانيون التوزيعيون[2]، وتقوم قاعدته الإجرائية – في الفونولوجيا[3]– على المقابلة بين الصفات التمييزية التي يمكنها أن ترتبط بفونيمٍ مّا، تلك الصفات التي تظهر متزامنة على محور الاستبدال

---

(1) ينظر : . Dubois et autres, Grand dictionnaire.., p454

(2) يُستعمل مصطلح التعويض عند بالمسليف بمفهوم مختلف يريد بـه، مخالفا التـوزيعيين، أن يحـلّ عنصر محل آخر ليس بينهما علاقة تبديلية، أي أنهما تنوعان للعنصر ذاته. (ينظر: ص208).

(3) لا تتصل العلاقة التعويضية بالفونيمات فحسب بل يمكنها أن تتصل،كذلك، بالوحدات الدالة (المونيمات)، ومثال ذلك التعويض بين اللفظين: "الطالب" و"الأستاذ" في قولنا: "قرأ الطالب القصة"، و"قرأ الأستاذ القصة" أو بين الاسم والضمير في قولنا: "كتاب محمد"، و"كتابه".

Paradigme ، ومن خلالها تظهر إمكانية التعويض بين فونميين متجانسين يشتركان في نفس الموضع (أو السياق)، بحيث إن الموضعين يشيران إلى وحدتين مختلفتين تنتمي كلتاهما إلى مدونة اللغة المدروسة؛ ففي العربية، مثلا، نجد الوحدتين "صار" و"سار" تشيران إلى تقابل تمييزي يكشف لنا عن علاقة تعويضية[1] بين /س/ و/ص/ بوصفهما فونمين متمايزين[2] مُدرجين في السياق نفسه (...ـَارَ) وشرط ثبوت التعويض بينهما أنهما تنتميان إلى وحدتين مختلفتين تمَّ استخراجهما من مدونة اللغة العربية.

إنّ أهمّ ما يميِّز هذا الإجراء التوزيعي في التحليل أن أصحابه لا يلتمسون أدلتهم في معاني الوحدات المدروسة وإنما يلتمسونها في الوقائع اللسانية ذاتها، أي أنهم ينطلقون – متمسِّكين بصرامة الالتزام بالعلمية والموضوعية– من الملاحظة المباشرة للمواد اللغوية التي يتتبعونها في نصوص المدونة المدروسة.

10-6-2- العلاقة التبديلية R. Commutative:

مبدأ لساني عُرف به اللسانيون البنيويون الوظيفيون، وهو إجراء تحليلي يتمّ تطبيقه على الوحدات الدالة وغير الدالة، وهو «يستهدف استبدال وحدة بأخرى داخل سياق مّا بغرض تحديد الوحدات في لسان مّا»[3]. وهي شبيهة بالعلاقة التعويضية لدى التوزيعيين غير أن الفونولوجيين الوظيفيين يسعون من خلالها إلى التدليل على صحة التحليل، عند تبديل صوت بآخر يمكن أن يحلَّ محله داخل سياقٍ مّا، وذلك بالوقوف على معنى مختلف، وهو ما يؤكد أن هذين الصوتين فونيمان متمايزان وليسا تنوعين

---

(1) ينبغي الانتباه إلى أن مفهوم التعويض يتخذ لدى يالمسليف معنى آخر؛ فهو يرى أن التعويض لا يحدث معه تغيير في الوظيفة إذ لا يكون إلا بين التنوعات. (لمزيد من الإيضاح ينظر: ص208-209).

(2) لا فرق بين حرفي "س" و "ص" إلا في كون الأول منفتحا والثاني مطبقا. ولو نطقنا السين مع الإطباق لصارت صادا، ولو نطقنا الصاد من دون إطباق (أي منفتحةً) لصارت سينا.

(3) Marie-Noëlle Gary-Prieur, Les termes clés de la linguistique, p15.

لفونيم واحد؛ ومثال ذلك التقابل بين الغين والخاء (بوصفهما لهويين) حينما يردان في ذات السياق، كأن يكون هذا السياق مثلا: / ...ـاب/ ، وفيه نجد التحليل يسفر عن وحدتين مختلفتين في المعنى هما: /خابَ/ و/غابَ/ على الرغم من أن الفونمين يشتركان في كثيرٍ من الصفات بل إنهما لا يختلفان إلا في احتواء /غ/ على صفة الجهر، واحتواء /خ/ على صفة الهمس، وفي هذا ما يدل على أنهما فونيمان مختلفان ومتمايزان في اللغة العربية.

3-6-10- العلاقة التركيبية R. Syntagmatique:

وهي علاقة الفونيم بما يجاوره ضمن المحور التركيبي للوحدات والجمل؛ فإما أن تسمح العلاقة بأن يظل الفونيم محتفظا بجميع صفاته الصوتية، وإما أن تؤدي إلى تغيير صفة أو أكثر فيه أو إلى تغييره ذاته، ويحدث ذلك بتأثير مبدأ فونولوجي هام يسمى المجاورة Voisinage. ومن الظواهر الفونولوجية التي تجري على الفونيمات بفعل هذا المبدأ نجد:

1- المماثلة Assimilation: المماثلة نمط شائع من التغيير يجري على فونيم لصلته بفونيم مجاور، ويرتكز على أن يحصل الفونيمان معا على سمات نطقية مشتركة. ويمكننا أن نمثل لذلك بمجموعة من الظواهر الفونولوجية التي يتميز بها اللغة العربية هي:

1.1 – الإدغام: مثل إدغام النون في الميم عندما تكون ساكنة وذلك في مثل: "ممّا" التي أصلها: "منْ ما".

2.1 – القلب: قلب النون ميما حينما تتبع بالياء، وذلك في مثل: "ينبغي" التي تُنطق نونها ميما استجابةً لما تقتضيه مجاورة النون للميم حينما تكون ساكنة.

3.1 – الإبدال: مثل إبدال تاء افتعل طاءً أو دالا تأثرا بالصفات الصوتية المميزة للفونيم الذي قبلها (فاء الفعل)، وذلك في مثل "اضطرب" التي تفترض صورتها النموذجية أن تكون قبل إجراء المماثلة: "اضترب" وفي مثل: "ازدرى" التي تفترض صورتها النموذجية أن تكون قبل إجراء المماثلة: "ازترى".

4.1- التفخيم والترقيق: تفخيم اللام في مثل: "الصلاة" وذلك لمجاورتها حرفا مطبقا (ص)، وفي مثل LA لمجاورتها الصائت المفخم A. وتفخيم الراء في مثل: "راح" لمجاورتها للفتح [ر، ـا، ح، ـَ]. وترقيق الراء في مثل "رِيح" وذلك لمجاورتها للكسر [ر، ـي، ح] وترقيق اللام في مثل: "سلام" لمجاورتها حرفا منفتحا (س).

2- المخالفة: هي كل تغيير صوتي يستهدف إنشاء اختلاف بين فونيمين متجاورين ولكن غير متلاصقين ويرتبط عادة هذا التغيير بالتطور التاريخي للأصوات[1]. ومثال ذلك وقوع المخالفة على فونيم[r] الثاني (وذلك بإبداله بفونيم آخر[l] (من الكلمة اللاتينية arbor حينما تحولت في الإسبانية إلى arbol [2]. ومثاله في العربية ما جاء في قول ابن الشجري: «وأما ما حذفوا منه وعوّضوا فنحو: **تظنَّنت** قالوا **تظنّيت** فعوضوا من النون الياء»[3].

7-10 – التنوعات Variantes:

يحصل التغيير في الفونيم على طريقتين:

- طريقة التعويض (عند التوزيعيين)، أو طريقة التبديل (عند الوظيفيين): وفيهما يتم تغيير فونيم بآخر مثلما رأيناه في الصفحات الفارطة.

- **طريقة التنويع:** وهي التي يحصل فيها التغيير في الفونيم دون أن يفقد هُويّته، أو يحلّ محله فونيم آخر، أي أن الفونيم يبرز في صور صوتية متنوعة تبعا للسياق[4]

---

(1) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p161.

(2) ينظر: Ibid, p161.

(3) ابن الشجري، آمالي ابن الشجري، (تح. محمود الطناجي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص172-173.

(4) ليس المراد بالسياق هنا اللغوي فقط، فقد يكون التنوع بسبب السياق الاجتماعي (التنوع اللهجي) أو بسبب ظروف السياق المقامي المرتبطة بخصوصيات المتكلم (مثل التنوع اللثغي).

الوارد فيه، ويمكن أن نحصر التنوعات الممكنة في التحليل الفونولوجي في ثلاثة تنوعات:

أ- **التنوع الاضطراري** (أو التنوع التركيبي أو السياقي/ V. Combinatoire ou Contextuelle: وفيه يضطر الفونيم إلى التنوع [والتنوع هنا يحصل بتخلي الفونيم عن صفة من صفاته (غير التمييزية Trait non pertient) واستبدالها بضدها] تحت تأثير المجاورة لحروف ذات صفات قوية، وذلك في مثل اللام التي تفخم حينما تُسبق بحرف الصاد المطبق [(الإطباق يشمل التفخيم)كما في(**الصلاة**)].

ب- **التنوع اللهجي**: التنوع الحر Variante libre ، وهو التنوع الذي يحصل في الفونيم الواحد انطلاقا من التأدية الصوتية المميِّزة للهجةٍ من اللهجات مثل حرف r في اللغة الفرنسية الذي يُنطق نطقا عاديا محافظا على صفة التكرار، ويسمى "R"roulé (لهجة منطقة مارسيليا في فرنسا)، ويُنطق ملثوغا به ويسمى "r"grassyé (لهجة منطقة باريس في فرنسا)، ومثل الفونيمات العربية: الجيم، والقاف، والتاء، والكاف التي تؤدى تأدياتٍ مختلفة باختلاف اللهجات العامية العربية اليوم.

ج- **التنوع اللثغي**: وهو التنوع الذي يحصل في الفونيم بسبب التأدية الصوتية الخاصة بالفرد لانحرافٍ في لسانه. مثل نطق حرف الراء غينا عند بعض الأفراد، أو نطق السين تاءً أو الراء لاما عند الأطفال. ويسمى هذا النطق المنحرف باللثغة.

8-10 – الترادف الصوتي Allophone:

تطلق صفة الترادف على تأديتين صوتيتين مختلفتين لفونيم واحد، ويظهر ذلك جليا على مستوى التنوعات الحاصلة للفونيمات، فمثلا صوت **اللام** مفخما في (**الصلاة**) هو مرادف لصوت اللام المرققة في (سلام)، وكذا التأديات المتنوعة لنطق **الجيم** في اللهجات العربية هي أصوات مترادفة.

9-10 – مفهوم إلغاء التقابل أو الفونيم الجامع Neutralisation:

لا يتم التقابل وظيفيا بين الفونيمات إلا إذا ظل كل منها محتفظا بصفاته التمييزية، مما يسمح له أن يظهر في وحدة لها معنى غير معناها الذي يكون لها إذا ما حل محله فونيم آخر من الفونيمات التي تجانسه. وقد يُلغى هذا التقابل إذا غابت الصفات التمييزية الدالة على هوية أحد هذه الفونيمات. ولإلغاء التقابل حالات مختلفة[1]:

1– منها ما ينتج عنه حرف ثالث وذلك في مثل التقابل بين الحروف المجهورة b وd وg في الإنجليزية، وهي دائما ضعيفة الضغط، ومقابلاتها المهموسة p وt وk ، وهي قوية. فإن هذا التقابل يزول إذا وقعت بعد S وينطق بها جميعا مهموسة ضعيفة، وهو خليط بين الجهر الضعيف عندهم والهمس القوي.

2– ومنها ما تؤدَى جميع حروفه المتقابلة بعد زوال التمايز بحسب الموقع في داخل الكلمة، فالتقابل بين السين والشين في الألمانية يُلغى دائما إذا وقعا قبل حرف صامت إلا أن الفونيم الجامع الناتج في هذا الإلغاء يؤدَى شينا في بداية الكلمة مثل: Stadt (شتاد)، ويؤدَى سينا في وسط الكلمة مثل: last (لاست).

3– ومنها ما يتغلب فيه أحد المتقابلين بعد الإلغاء في موقع من الكلمة مع بقاء التقابل في موقع آخر، وذلك مثل: D وT تماما. وذلك في مثل كلمة: rad أو Rat.

وإلغاء التقابل أنواع أشار إليها تروبتسوكي في كتابه: "مبادئ الفونولوجيا" حيث يقول: «لا بد من التمييز بين أنواع الإلغاء التي يسببها السياق وبين التي تسببها بنية الكلمة، أي بين الإلغاء لتقابل فونولوجي يقع طرفاه في جوار حروف معينة، أو بمعزل عن الحروف المجاورة لهما أي في مواقع معينة في داخل الكلمة [...] وتنقسم أنواع الإلغاء المسبّب بالسياق إلى تبعيدية dissimilatifs وتقريبية assimilatifs»[2].

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن ظاهرة الإبدال في اللغة العربية هي نوع من أنواع الإلغاء بسبب الجوار. يقول في شأن ذلك: «أما الإلغاء بسبب الجوار المؤدي إلى

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، العدد 7، 1997، ص20–21.

[2] Trobetzkoy. N, Principes de phonologie, p247-248. (نقلا عن المرجع نفسه، ص21)

اتحاد الحرفين أو اختلافهما فكثير، ولا سيما في العربية، وقد تعرّض لذلك علماء اللغة منذ القديم. ومثال ذلك إبدال التاء دالا في ازدجر أو طاءً في اضطراب فالجوار هو سبب تقريب من الدال حتى يزول الفارق بينهما»[1].

10-10 – الظواهر النغمية Prosodèmie:

الظواهر النغمية هي تلك الأصوات المسماة بفوق القطعية Super segmentaux؛ إنها لا تتجسد في صورة قطع صوتية مميزة ومحددة، ولكن هذا لا يمنع من كونها أصواتا لها دور هام في تمييز الفونيمات والمونيمات والتعبير عن وظائف الاتصال ومن هذه الظواهر: الطول، والمدّ، والنبر Accent، والتنغيم، واللهجة، والنغم، والوزن، وغيرها. وقد أطلق الفونولوجيون على الوحدة فوق القطعية اسم البروزوديم prosodème[2] مقابلة لها بالوحدة القطعية المسماة فونيم. ومن أنواع الوظائف التي يمكن أن يؤديها البروزوديم أن يكون تمييزيا distinctifs أو تعبيريا expressif، أو من أجل تسهيل النطق.

10-10-1- الظواهر النغمية التمييزية:

من الظواهر النغمية التمييزية فوق القطعية الطول أو المدّ، وههنا يجدر بنا أن نفرق، في العربية، بين المدّ القطعي والمد فوق القطعي؛ فهنالك مثلا التمييز بين: جَدّ وجادّ، أو بين قَتَل وقاتَل، والفصل في ذلك يرجع إلى مقابلة حركة الفتح بألف المدّ، وهو تقابل بين قطعتين صوتيتين محدّدتين، غير أننا قد نحتاج إلى أن نطيل المدّ إطالة تفوق المد الطبيعي في العربية بحيث يكون لها دور تمييزي واضح في الكلام، لكنها لا تتمثل في النظام الفونولوجي للعربية بقطعة صوتية محددة؛ ومثال ذلك: إطالة المدّ في لفظة "لا" من قولنا "لا إله إلا الله" توكيدا للإقرار بكلمة التوحيد، أو إطالة مدّ الياء من كلمة "الكثير" بغرض بيان الكثرة في إجابة من سُئل: كم قرأت من الكتب؟

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، العدد 7، 1997، ص22.

[2] تعود تسمية هذه الوحدة بالبروزوديم prosodème إلى مارتيني ومدرسة براغ بينما يعدُّ مصطلح: فوق القطعية Super segmental استعمالا أمريكيا (ينظر: Ducrot et Todorov, p233).

والواقع أن المدّ لا يؤدي دورا وظيفيا في معظم لغات العالم إلا عرضا؛ ففي الفرنسية مثلا هناك / Maître/ (السيد) و/ Mettre / (الفعل وضع) حيث الفرق بين الكلمتين يكمن في مدّ الصائت الأول. أما في العربية فالمد فيها عنصر وظيفي[1] غير أن الذي يميِّزه أنه يتمثل في الوحدات القطعية للنظام الفونولوجي كما يتمثل في الوحدات فوق القطعية مثلما بيّناه في الصفحة الماضية[2].

ومن الظواهر التمييزية كذلك النبر Accent، و«هو إجراء صوتي يسمح بإبراز وحدة لسانية أعلى من الفونيم (تكون إما مقطعا أو مورفيا أو كلمة أو تركيبا أو جملة) من أجل تمييزها عن بقية الوحدات من نفس المستوى»[3]؛ ومثال ذلك ما نجده في كلمة Ancora الإسبانية التي تعني (المرساة) إذا تمثّل النبر في المقطع الأول من الكلمة، أما إذا تمثل في المقطع الثاني فإنها تعني(أيضا)[4].

10-10-2- الظواهر النغمية التعبيرية:

من الظواهر النغمية التعبيرية. نجد ظاهرة التنغيم (Intonation) وهي تتعلق بالجمل وشبه الجمل، والتنغيم تغيير في ارتفاع النغمة يتطلب تناوب فتراتٍ من الشدة والارتخاء لأعضاء النطق مما يؤدي إلى تغيير في المنحنى النغمي Courbe mélodique. ويتمثل هذا الفرق التمييزي بين الطريقة الصوتية لأداء الجمل الإنشائية كالاستفهامية أو التعجبية أو الندائية التي يقع فيها ضغط متزايد في أعضاء النطق ويكون المنحى النغمي مرتفعا، والطريقة الصوتية لأداء الجمل الخبرية التي يحدث فيها ارتخاء طبيعي في العضلات ويكون المنحنى النغمي متناقصا[5].

---

(1) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص34.

(2) قد يتمظهر الطول في اللغة العربية من خلال التضعيف (تشديد الحرف) الواقع على الصوامت. وتبرز وظيفته في تقوية المعنى كما في كسَّر، وفتَّح، وقطَّع التي تختلف عن: كسَر، وفتَح، وقطَع على الرغم من أنها لا تختلف عنها إلا في تشديد الحرف الثاني.

(3) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p3.

(4) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص34.

(5) ينظر: نفسه، ص37.

وللتنغيم وظائف متعددة منها أن يكون له دور تمييزي في تحديد معاني الاستفهام والتعجب والإخبار وغيرها في الجمل، ومنها أن يكون من أجل التعبير عن بعض الأحوال النفسية كالحزن والفرح والغضب وغيرها.

11- أسس التحليل الفونولوجي في نظريات اللسانية المختلفة:

11-1- أسس التحليل الفونولوجي في المدرسة البنوية:

يمثل التحليل الفونولوجي في هذه المدرسة كل من ن. تروبتسكوي من خلال كتابه "Principes de phonologie" وأ. مارتيني في كتابه " Eléments de Linguistique générale" ومن أهم الأسس التي ينطلقان منها نذكر ما يلي:

أ- **الانطلاق من الوصف الفيزيولوجي للأصوات**[1]: وهو وصف يعتمد على الصوتيات النطقية (P. Articulatoire) التي تعتبر المخرج أساسا هاما في تحديد الصفات التمييزية للفونيم.

ب- **الاعتماد على التقابلات الثنائية وغير الثنائية**: هذا خلافا لمنهج ياكبسون في التحليل كما سنرى في مبحث لاحق. ويرجع هذا الاعتماد أساسا إلى أن المعول عليه في التحليل هو الوصف الفيزيولوجي[2] الذي يقتضي أن يكون التقابل بين الحروف الحنجرية مثلا ثنائيا ويكون ثلاثيا مع حروف الصفير بينما يكون رباعيا بين حروف الإطباق: (ص، ض، ط، ظ).

ج- **الاعتماد على العلاقة التبديلية (R.Commutative)**: والمراد بذلك أن التحليل يعود دائما في تمييزه بين الفونيمات إلى ما يقابله من تمييز في المعنى ومن هنا فالوظيفة في التحليل عند أ.مارتيني وتروبتسكوي هي وظيفية تواصلية.

---

(1) Dubois. J et autres, dictionnaire de linguistiques, p224.

(2) Malberg. M, Les nouvelles tendances de la linguistique, p127-128.

2-11 – أسس التحليل الفونولوجي في المدرسة التوزيعية:

تتمثل أسس التحليل الفونولوجي في هذه المدرسة في أعمال التوزيعيين وفي مقدمتهم ريونالد بلومفيلد مؤسس النظرية التوزيعية في اللسانيات البنوية الأمريكية. ومن أهم هذه الأسس نذكر ما يلي:

أ- إقصاء المعنى، ورفض إجراء التحليل الفونولوجي المعتمد على التبديل Commutation، والانطلاق في التحليل بالاعتماد على إجراء التوزيع[1] الذي يسعى إلى تحديد الصفات التمييزية بالتطبيق على المباني الصرفية، أي للبحث عن التوزيعات الممكنة للفونيم داخل المبادئ الصرفية[2]. ومن أهمّ الإجراءات التوزيعية (الصورية) التي يعتمدها الفونولوجيون التوزيعيون في التحليل ما يلي:

ب- النظر إلى الفونيم على أنه عنصر يظهر في سياقات ويمتنع في أخرى.

ج- النظر إلى الفونيم من خلال نوعين من التوزيع[3]:

1- التوزيع المتكافئ: وهو ما يجسِّد مبدأ العلاقة التعويضية بين الفونيمات ومعادلته الرياضية هي: أن توزيع العنصر (أ) يتطابق مع توزيع العنصر (ب) بحيث إن كلّ سياق يظهر فيه (أ) هو سياق[4] صالح للعنصر (ب) والعكس صحيح. وفي هذه الحالة نقول إن الفونيم /ء/ في كلمة "آبَ" والفونيم /هـ/ في كلمة "هابَ" متكافئان من حيث التوزيع، أي لهما نفس التوزيع.

2- التوزيع المتكامل: هو ما يجسد مبدأ العلاقة التركيبية ويراد به المعادلة الرياضية التي مفادها: إن كل سياق يظهر فيه (أ) غير صالح للعنصر (ب) والعكس صحيح. ومثال ذلك علاقة التوزيع المتكامل بين حرف /ا/ وحرف /د/ في السياق: /...سار/.

---

(1) ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p223.

(2) ينظر: خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، 1984، ص50.

(3) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص21.

(4) يراد بالسياق، ههنا، أن يكون البناء الصرفي للوحدة مقبولا في مدوّنة اللغة.

3-11- أسس التحليل الفونولوجي عند ياكبسون:

استطاع رومان ياكبسون، خصوصا في مشواره الأخير من حياته خلال تواجده بجامعة هارفارد بأمريكا، أن يقدِّم تصورا عن الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي يتَّسم بشيء من الدقة والعلمية والطرح الجديد مما جعله يتميز عن بقية الفونولوجيين لا سيما اللساني الفرنسي أندري مارتيني الذي كان يقف معه على طرفي نقيض. وفيما يلي نستعرض أهم المواقف اللسانية المؤسسة للدراسة الفونولوجية لدى ياكبسون:

1- تنطلق مسيرة الأبحاث الفونولوجية المتميزة لياكبسون من بداية إحساسه بالحاجة الإبستمولوجية إلى ضرورة البحث عن القوانين العامة لبنية النظام الصوتي. «ويعتقد ياكبسون - بعد قيامه بدراسات معمقة حول لغة الأطفال، ومرضى الأفازيا[1] aphasie (الحبسة الكلامية)، وحول مختلف الأنظمة اللسانية الموجودة - أن بإمكانه تشكيل قانون عام مفاده أن التمييزات الصوتية القصوى الأولية موجودة في جميع اللغات السائدة»[2].

2- لقد كان موقف ياكبسون السابق حافزا قويا لتفكيره في البحث عن منهج جديد ومتميز في وصف الصفات التميزية للفونيمات وتحديدها، وكفيل بتقديم مادة صوتية أولية تكون قادرة على استيعاب جميع الأنظمة الصوتية للغات البشرية. لذلك اتجهت عنايته إلى الاعتماد على منهج فيزيائي ينطلق من الوصف السمعي لا الفيزيولوجي للصوت اللغوي، وتقوم فيه الملاحظة الفونولوجية على مبدأ تفضيل المظهر السمعي Aspect acoustique على المظهر المحرِّك Aspect moteur (أي ما يتصل

---

(1) هي تلف مرضي للكلام. وهو عبارة عن عجز ينجم عن أضرار دماغية متموقعة في النصف الأيسر للدماغ لدى اليمنيين droitiers، ويمكنه أن يحدث فجأة لدى أشخاص من ذوي الذكاء العادي. إن ما يحدث في الأفازيا ليس هو ضياع الكلام إنما هو اضطراب في القدرة على استعمال القواعد التي تمكّن من إنتاج وتفهم الرسائل الشفهية. (ينظر :
Norbert Sillamy, Dictionnaire de la psychologie, LAROUSSE, p22.

(2) ينظر: Bertil Malberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, p138.

بالآلية الفيزيولوجية لجهاز النطق) داخل عملية التواصل اللغوي إيمانا منه بأن المظهر السمعي هو الهدف المباشر لفعل التصويت وبأنه يمثل قيمة ذاتية مُتبادلة واجتماعية بينما لا يعدّ المظهر المحرِّك سوى شرط فيزيولوجي للمظهر السمعي[1]. وقد كان غرضه من ذلك تحديد القوانين العامة لبنية لنظام الفونولوجي لكل اللغات البشرية[2] فهو يعتقد أن الصفات التمييزية (التي يتم تحديدها بمنهج الوصف السمعي وليس الفيزيولوجي) تبدو متشابهة لدى جميع اللغات، ومن هنا فإن اللغات لا تختلف، في رأيه، إلا في الطريقة التي يتم بها تركيب تلك الصفات في صورة فونيمات. وقد اعترض مارتيني (سبق أن رأينا، في الصفحات الماضية، أنه يفضل الاعتماد على الوصف الفيزيولوجي) على هذا الإجراء التحليلي لياكبسون معتقدا أنه لا يصلح لتحديد الصفات التمييزية لكل لغة، لأنه لا ينطلق من الإطار الوظيفي والتنظيمي الخاص المستمد من الواقع التواصلي للغة المدروسة، وإنما يفترض وصفا فيزيائيا صارما تخضع له جميع اللغات البشرية[3].

3- وضعه – بناءً على اعتماده منهج الوصف السمعي[4] – لتصنيف تقابلي للفونيمات يقوم على التقابل الثنائي binaire. ويستمد ياكبسون هذا التصنيف من ملاحظته الفيزيائية التي يَعُدّ فيها المخرج وصفاته الفيزيولوجية أمراً ثانويا منتقصا من

(1) ينظر: Roman Jakobson, six leçons sur le son et le sens, Editions de minuit, 1976, p25.

(2) ينظر: Ducrot. O et Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p224.

(3) ينظر: Ibid, p225.

(4) بلغت أهمية ما قدمه ياكبسون من مبادئ فونولوجية في هذا المنهج أن استندت عليه المدرسة التوليدية التحويلية – ممثلة في أعمال تشومسكي وهال – في تحليلاتها الفونولوجية التي لا تخلو من مراعاة الغرض المنهجي الأساس في هذه المدرسة وهو الاهتمام بالبناء النحوي للجمل والوحدات. أي أنها لا تهتم بدراسة الصفات التمييزية للفونيمات في ذاتها ضمن إطار ما يميّز بعضها عن بعض، وإنما هي تهتم بمستويات الانتقال من فونيم إلى آخر ضمن البناء النحوي (التركيبي) للوحدات.

قيمته في التحليل اللساني ومشيدا بفضل الدراسة السمعية[1]. وهذا خلافا لما عليه فونولوجيا المدرسة البنوية كما سبقت الإشارة إليه. ويتمثل التقابل الثنائي الذي وضعه ياكبسون في الثنائيات الاثنتي عشر الآتية:

صائتي/ لاصائتي، صامتي/ لاصامتي، كثيف/ منتشر، متوتر/ مرتخ، مجهور/ مهموس، أنفي/ فموي، منقطع/ مستمر، قاطع/ هافت، محبوس/ غير محبوس، ثقيل/ حاد، مُخفض/ غير مخفض، مرفوع/ غير مرفوع[2].

والحق أن جميع هذه المواقف اللسانية البنوية، وإن اختلفت تصورتها وتباينت مناهجها وإجراءاتها في التحليل الفونولوجي، قد استطاعت أن تبلغ مستوى كبيرا من التفوق والنبوغ بفضل ما تميزت به من نضج في التصور وجرأة في الاكتشاف، وأن تدرك درجة عالية من الالتزام بسمات العلمية والموضوعية، كما استطاعت أن تحقق –ضمن المسيرة التطورية للدرس اللغوي– تقدما نوعيا متميزا في دراسة الصوت اللغوي، وأن تشكل منزعا إبستمولوجيا هاما ينطلق من تصورات ومبادئ جديدة بعضها تأملي تنطلق فلسفته من النظر إلى الصوت اللغوي على أنه كيان صوري مجرد وجزء من نظام تواضعي اجتماعي، وبعضها إجرائي "إيجابي" يطلب غرضه في واقع اللغة المنجز الملموس مستجيبا لشروط الدراسة العلمية الموضوعية.

(1) ينظر: Jakobson. R, Six leçons sur le son et le sens, p32-35.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات الفونولوجيا، ص120–123.

الباب الثالث

مبادئ اللسانيات البنوية ونظرياتها

(دراسة في المجال الإجرائي)

الفصل الثاني

مبادئ التحليل البنوي

للوحدات الدالة والجمل

إن من أهمّ ما يميِّز اللسانيات البنوية احتفاء نظرياتها بدراسة نماذج الظواهر اللسانية، وبالوقوف على الصور المجرّدة لألفاظها وتراكيبها، وبتصنيفها ضمن وحدات تقابلية، وفئات اندراجية مرتبة، يتشكّل من مجموعها نظام بياني خاص؛ يكون هذا النظام فونولوجيا إذا تعلّق الأمر بفونيمات اللغة المدروسة، ويكون صرفيا إذا تعلّق بالمتغيِّرات الحاصلة في أبنية كلماتها ووحداتها الدالة، ويكون نحويا إذا طالت نماذجُه وتصنيفاته تراكيبها وجملها.

ومع أن النظريات اللسانية البنوية لا تكاد تخرج أعمالها من فلك النمجذة والتجريد والتصنيف فإنّها لا يمكن أن تستغني عن أدوات العمل الإجرائي من أجل بلوغ أهدافها. ولأن هذه النظريات تقوم – في أساسها المنهجي – على غرض الوصف والتصنيف؛ وهو ما يوجِّهها إلى البحث في مكونات الظواهر، وفي آليات عملها فهي بحاجة إلى أدوات الإجراء التحليلي[1] P. Analytique ، وهو إجراء يقتضيه البحث في بنى الوحدات والتراكيب وصورها استنادا إلى «أن صورة وحدةٍ لسانية مّا تتحدّد بقدرتها على أن تتجزأ إلى مكونات مستوى أدنى»[2]. وبعد خضوعها للتحليل تبرز صفاتها التمييزية، وتتحدّد فئاتها التصنيفية وبناها الجامعة؛ وهو ما يفضي إليه توصيفُها لا بما تدل عليه من وقائع وأعيان ودلالات خاصة، ولكن بما تمثله من صور تقابلية ووحدات نموذجية وبنى منتظمة يتشكل من مجموعها نظام اللغة المدروسة.

وفيما يلي من المباحث سنعمد إلى استعراض أهمّ ضروب التحليل اللساني التي تعرفها النظريات اللسانيات البنوية في دراستها لنماذج التراكيب والجمل ولأصنافها.

---

(1) الإجراء التحليلي ضربٌ من التحليل اللساني يرتكز على تقسيم الملفوظ إلى جمل، ومركبات، ومورفيمات ليصل في النهاية إلى الوحدات النهائية، وهي الفونيمات. ويتقابل هذا الإجراء النازل من الأعلى إلى الأدنى مع الإجراء التأليفي P. synthétique الذي يرتكز على المرور من الأدنى إلى الأعلى في التحليل بحيث ينطلق من الوحدات الصغرى بغرض التأليف فيما بينها، وفقا لقواعد التركيب، وينتهي إلى الجملة. (ينظر:

– Dubois et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, p36.

(2) Ibid, p209.

1- التحليل الوظيفي (النحوي):

1-1- عند أندري مارتيني:

يحدّد مارتيني الجملة بأنها «كل ملفوظ ترتبط جميع وحداته بمسند وحيد، أو بمسندات مترابطة»[1]. وهو ينطلق في تحليلها من تقسيم وحداتها - مثلما سبق بيانه في الفصل الأول من الباب الثاني[2]- إلى أصناف من المونيمات والمركّبات منها ما يمثل نواة الجملة، وهو المركّب الإسنادي، ومنها ما يمثل ملحقا له expansion[3](يقابل الفضلة في النّحو العربي)؛ وفيما يلي مزيد من البيان:

(1)- شرحَ الأستاذُ الدرسَ

يمكننا تحليل الجملة السابقة تحليلا إبتدائيا إلى مركّب إسنادي هو: "شرح الأستاذ"، ومركب إلحاق هو: "الدرس".

وفي مستوى أدنى للتحليل المورفولوجي للمونيمات يمكننا تحليل المركّب الإسنادي في الجملة (1) إلى أربعة مونيمات هي: "شرح"، و"لام التعريف"، و"أستاذ"، وعلامة الرفع (ـُ) الدالة على الفاعلية، أما عبارة الإلحاق "الدرسَ" فيمكن تحليلها إلى ثلاثة مونيمات هي: "لام التعريف"، والوحدة المعجمية "دَرْس"، وعلامة النصب (ـَ) الدالة على المفعولية.

وهنا يتوقف التحليل حيث لم يعد هنالك من الوحدات ما يمكن تحليله إلى ما هو أدنى منه مما يحمل معنى في الجملة. ومع ذلك يبقى التحليل بحاجة إلى أن نحدّد في كل مونيم نوعه باعتبار طبيعة الوظيفة المؤداة فيه؛ فقد قسّم مارتيني المونيم – باعتبار نوع وظيفته- إلى صنفين هما: الليكسيم Lexème، وهو كل وحدة تحمل معنى معجميا، والمورفيم Morphème، وهو كل وحدة تؤدي وظيفة نحوية أو صرفية[4]. وعلى هذا يمكننا تحديد وحدات الجملة (1) كما يلي:

---

(1) ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p131.

(2) ينظر: المبحث رقم: (2-2-5).

(3) ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p123-124.

(4) ينظر: Ibid, p118-119

المونيم	نوعه
شرح[1]	لكسيم
ال	مورفيم صرفي
أستاذ	لكسيم
ـُ	مورفيم نحوي
ال	مورفيم صرفي
درس	لكسيم
ـَ	مورفيم نحوي

وقد خلص مارتيني، أثناء دراسته للمركّب الإسنادي ولإطاره النموذجي في التحليل، إلى أن اللغات تستعمل – في غالب الحالات – تركيبا يجمع بين وحدتين على الأقل ويتكون هذا التركيب عادة من كلمتين[2]:

(1) تجدر الإشارة ههنا إلى أن الوحدات المعجمية في العربية لا يمكن أن يستوعبها التحليل التقطيعي لدى مارتيني؛ فهي ذات طبيعية اشتقاقية لا تقبل التقطيع؛ ذلك أن معانيها لا تتشمل بقطع مترتّبة في السمع كما هو شأن أكثر الوحدات الصرفية في اللغات الإلصاقية كالأوروبية، وكما هو شأن وحدات الصرف العربي التي هي من قبيل العلامات، كتاء التأنيث، وألف الاثنين، أو المبنيات؛ كالأسماء الموصولة، والضمائر، وإنما ترِد معانيها مركّبة في لفظ مفرد؛ فكلمة شَرَحَ من المثال الوارد في المتن أعلاه قطعة صوتية واحدة لكنّ بها أكثر من معنى: معنى المادة الأصلية (ش،ر،ح)، ومعنى الفعلية في صيغة "فَعَل"، ومعنى الزمن الماضي، ومعنى الإسناد إلى ضمير الغائب المفرد المذكر (هو)، والمعنى المعجمي في مادة شرَح. وعلى هذا فإن الوحدات الاشتقاقية في العربية ليست أكثر من وحداتٍ ملغمة في عُرف التحليل التقطيعي. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «نعتقد أن النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبدا أن تحلِّل بكيفية مُرضية وعلمية الكلم العربية، بل الكثير من الدوال في عددٍ كبير من اللغات كالإنجليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى [...] وإذا حاول البنوي أن يسلّط تحليله التقطيعي على كلمةٍ مثل "أصحاب" فإنه سيتعسّف عندما يُحاول أن يجد فيها أي قطعة تدل على الجمع». (ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص373).

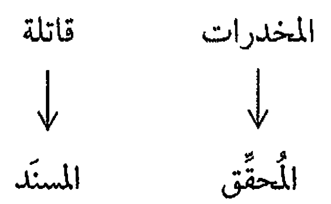
(2) ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p124-125.

- إحداهما تحمل خصيصا فحوى الخطاب هي: المسند prédicat ، ويحدّده مارتيني بأنه المونيم الأساس في التركيب الإسنادي أو المونيم المركزي للملفوظ).

- والأخرى عبارة عن مونيم سماه مارتيني المحقِّق actualisateur ، ووظيفته أن يجعل المسند متحقِّقا بحيث يرد في سياق مفيد يحتوي - في أدنى صوره- على مونيمين.

ولمزيد من التوضيح ننظر في تحليل المثال الآتي: - المخدرات قاتلة

إن كلمَة "قاتلة" بمفردها لا يمكنها أن تشكل خطابا كاملا أو جملة، فهي بحاجة إلى كلمة أخرى تجعل منها خطابا، ويكون ذلك حينما نضيف إليها كلمة "المخدرات" بحيث نحصل على خطاب تام:



ويذكر مارتيني للمُحقِّق اسما آخر عُرف به ضمن علاقته بالمسند prédicat ، وهو "sujet" (المسند إليه). غير أن هنالك لغات لاحظ مارتيني أنها لا تهتم نحويا بالمسند إليه، وفي هذه الحالة تكون العبارة مختلفة حيث لا يكون الربط واجبا بين المسند والمسند إليه بل يكفي مونيم واحد للتعبير عن المسند المُحقَّق prédicat actualisé[(1)] .

لكن مارتيني اكتشف - في مسألة احتياج المسند إلى محقِّق- أن بعض الجمل ترد مختزلةً في موينم واحد مثل: va ! (اذهب)، vite ! سريعا، ici ! هنا، وهي خطابات[(2)] message تستعمل في حالات الأمر والشتم والتحية، ويؤدي فيها المونيم خطابا كاملا

---

(1) ينظر : Ibid, p127.

(2) يستثني مارتيني من هذه الخطابات الأجوبةَ مثل: نعم، لا، غدا.. التي لا يرتبط تأويل اختزالها بدلالة المقام، وإنما يكون سؤالها قد وفَّر السياق اللساني الضروري لتحقيقها.

دون الحاجة إلى محقِّق لأنها تستند إلى المقام[1] situation بحيث يكفي في تحليلها الرجوع إليه[2]. وبهذا نخلص إلى أن العناصر المكونة للجملة عند مارتيني هي[3]:

– **المسند** prédicat: وهو المونيم الأساس في العبارة والمونيم المركزي في المركّب الإسنادي. «إن المسند عند مارتيني – وعند تينيير كما سنرى – وحدة خاصة تتلاقى عندها جميع العلاقات المُحقِّقة لوظيفة التبعية، وبهذا الاعتبار يمكن القول إن المسند ليس له وظيفة؛ إذ إن الوظيفة تعني أن تتحدّد وحدة مّا بالنظر إلى نمط العلاقة التي تربطها بالمسند»[4].

– **المسند إليه** sujet: (وهو المُنجِز actualisateur) وهو الركن الثاني في المركّب الإسنادي (نواة الجملة). ويكون – حسب أنظمة اللغات وما تقتضيه من سياقات مختلفة – إما مورفيا كما في il marche (هو يمشي) أو وحدة معجمية كما في l'homme marche (الرجل يمشي)، أو يجمع بين كونه مورفيما ووحدة معجمية كما في شكل الخطاب الشعبي للفرنسية: l'homme il marche (الرجل هو يمشي). ومن جانب ثان يمكن للمسند إليه أن يكون مونيما وظيفيا أو تركيبيا مكتفيا لكنّه لا يكون تابعا لأن

(1) انتبه نحاتنا القدامى إلى إشكالية هذه الجمل المختزلة ووضعوا لتحليلها مفهوما سمَّوه الإعراب التقديري مفرِّقين بين بنيتها المنطوقة الظاهرة التي لا يعوّلون عليها، وبنيتها المقدّرة المتحولة عن الأصل بالحذف أو الاستتار أو التقديم والتأخير أو غيرها، وهي البنية التي يعتمدونها في التحليل والتفسير مستندين إلى أن الجملة لا يمكن أن تنبني، في أساس عملها النحوي، على لفظ واحد؛ ولهذا يلجؤون إلى التقدير. وقد سمّى عبد الرحمن الحاج صالح هذه الظاهرة، في نظريته الخليلية الحديثة، بالتحويل التقديري مقاربا، بذلك، مفهوم التحويل لدى تشومسكي.(ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، في: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندون جهوية في الرباط – المغرب، أبريل 1987، ص376).

(2) ينظر: Martinet, Eléments de linguistique générale, p124-125.

(3) ينظر: Ibid, p124-130.

(4) ينظر: Ducrot et T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p275.

التابع ليس جزءًا من المركّب الإسنادي. ومن جانب ثالث يمكن للمسند إليه أن يتميز عن الفضلات compléments (وهي كل ما زاد عن المسند) بوصفه المونيم الذي يكون وجوده إجباريا في الجملة[1].

- **الملحق** Expansion وهو ذلك المونيم أو المركّب الذي لا يكون مونيما أساسا في الجملة، ومن دونه يظل المركّب الإسنادي مستقلا. ويكون الإلحاق إما مونيما مكتفيا، أو مركّبا مكتّفيا أو مركّبا تابعا؛ ويكون الملحق إما اسما (أو مركبا) معطوفا، أو لفظا متعلقا subordonné (كالنعت، والمضاف إليه، والمفعول به، وغيرها)[2].

ويخلص مارتيني، في غضون تصنيفه لعناصر الجملة، إلى أن المسند (أو المونيم الإسنادي M. prédicatif) هو الوحدة المركزية في الملفوظ، بحيث تنتظم حوله الجملة، ومن خلال الصلة به تؤدي سائر الوحدات في الجملة وظائفها[3].

وبناءً على ما سبق يرى مارتيني أن جميع العناصر، في ملفوظ مّا، يمكنها أن تكون عنصرا (أو مركبا) ملحقا بالمونيم الإسنادي (أي المسند)، وهذا باستثناء العناصر الضرورية لتحقيق هذا المونيم، مثل الفاعل في حال كونه محقِّقا للمسند، وذا حضور إلزامي في الملفوظ؛ كما في قولنا مثلا: "احتست القطة الحليب"؛ فمارتيني يرى هنا في هذا المثال أن لفظ "الحليب" ملحق بالمسند، بينما لا يعدّ لفظ "القطة" (وهو هنا الفاعلSujet) ملحقا كذلك لأنه جزء من المركب الإسنادي[4].

2-1- عند لوسيان تينيير:

يتميز تينيير بوضعه لنموذج خاص في تحليل الجمل سعى من خلاله إلى اعتماد تنظيم خاص سماه التنظيم التدُّرجي للوحدات. ويستند تينيير، في تمييزه هذا، بين وحدة

---

(1) ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p125-126.

(2) ينظر: Ibid, p128-131.

وينظر أيضا: Claude Tcheckhoff, La prédication, Langue Française, 1977, n°35, p49.

(3) ينظر: Martinet. A, Eléments de linguistique générale, p125,127.

(4) ينظر: Ibid, p128.

يعدّها مركزية في العبارة سمّاها القضية procès (أو الحدث action) وبين سواند actants هذه القضية وظروفها circonstants؛ فالقضية هي المسند prédicat منظورا إليه بصفته اللفظ الأعلى في العبارة، ولا يكون تابعا لغيره، وبه تُفتح عقدة الجملة بل هو عقدتها البنوية ذاتها، وفي ظل هذا التصور البنوي لتنيير – وهو يشبه تصور مارتيني كما سبق بيانه – لا يصبح للمسند وظيفة في الجملة إنما تكون على عاتق بقية الوحدات من غير المسند. أما السواند فهي تلك الوحدات التي ترتبط بالقضية ارتباطا مباشراً (وتأتي في الجملة لتعيين الذوات)، وسمّاها تينيير بالسواند لأن وظيفتها إسناد المسند بشكل مباشر، أمّا الظروف فهي وحدات تكون تبعيتها للقضية أقل درجة من تبعية السواند لها، وتأتي في الجملة لتعيين المقام situation[1].

مما يبدو وجيها لافتا في مبادئ التحليل الوظيفي للتراكيب لدى تينيير انتباهه لمبدأ الاتصال connexion بين الوحدات وأثره في بناء الملفوظ وتفهُّمه. إنه ينظر إلى العلاقات بين الوحدات على أنها وحدات حقيقية[2]؛ ففي قولنا مثلا: "تكلّم خالد" يرى تينيير أن ما يراد في بنية هذه الجملة من معانٍ نحوية هو في الوقت ذاته: أن الذي تكلم هو خالد، وأن خالد يقوم بفعل الكلام. ومن هنا نستنتج أن جملة "تكلّم خالد" ليست مكونة من وحدتين فقط هما: "تكلّم" و"خالد"، بل من ثلاث وحدات هي:

1- تكلّم.

2- خالد.

3- الاتصال[3] النحوي الدال على علاقة الإسناد بين الفعل "تكلّم" والفاعل "خالد".

---

(1) ينظر: Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p275.

(2) ينظر: Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliqué, p119.

(3) يبدو هذا المصطلح لدى تينيير شبيها – في مفهومه – بمصطلح التعليق لدى عبد القاهر الجرجاني من حيث إن كليهما يُبدي احتفاءه بأمر العلاقات التي لا يمكن تحليل وحدات الجمل وتراكيبها وتحديد قيمها إلا بالنظر فيها. غير أن القول بإطلاق الشبه والمقاربة بين المصطلحين يبدو محتاجا إلى التحلي بشيء من التحفظ؛ ذلك أن الغرض من الاستناد إلى مبدأ التعليق لدى الجرجاني إنما =

يُفهم من مقولة تينيير السابقة أن الاعتقاد بأن جملة "تكلّم خالد" السابقة لا تتكون إلا من وحدتين يُسلم إلى تحليلها بصفة سطحية وصرفية بشكل محض، بحيث تُهمل فيها الظاهرة الأساسية، وهي الصلة النحوية[1] بين وحداتها[2].

والحقيقة أن اهتمام تينيير المركّز بمبدأ الصلة بين الوحدات يظهر، بصورة عملية، في وضعه لشكل بيانيّ تشجيريّ مميز سمّاه stemma. وتكمن أهمية هذا الشكل في أنه يُجلّي الانتظام البنوي الحقيقي لعلاقات التبعية في صورتها التدرُّجية بين القضية ووحداتها التكميلية واصفا انتظام الوحدات في بعدها الخطي بأنه غير حقيقي؛ فهو لا يملك إلا بعدا واحدا خاضعا في ترتيبه للسلسلة المنطوقة[3]؛ يقول تينيير: «**إن التكلم بلغةٍ مّا هو تحويل الانتظام البنوي، في جملها، إلى انتظام خطي، وفي المقابل إن فهم لغةٍ مّا** هو تحويل الانتظام الخطي، في جملها، إلى انتظام بنوي»[4].

= هو الكشف عن صلة الفروق الماثلة في معاني النحو بالوجوه التي تحتملها الألفاظ والتراكيب. وبيان أن ما يصيب هذه الفروق والوجوه من تعدّد وتلوين إنما يقع بسبب الاستجابة لتعدد أغراضِ المتكلمين ومقاصدهم، وتفاوتِ مستويات كلامهم ومقاماته. أما الغرض لدى تينيير فهو دراسة العلاقات القائمة بين وحدات الجمل وتراكيبها من أجل الوقوف على مُثُلها المجرّدة ونماذجها النحوية في نظام اللغة المغلق بعيدا عن أي شكل من أشكال التعبير الذاتي، أو أي غرض من أغراضه الكلامية الخاصة.(سبق أن دعونا إلى مثل هذا التحفظ عند التعرض لمطلق الشبه بين الجرجاني وسوسير في موضوع ربط الوحدات بالعلاقات؛ ينظر: ص66، الهامش2).

(1) يبدو هذا الكلام شبيها، إلى حد كبير، بمفهوم البنية العميقة والبنية السطحية عند تشومسكي. وبهذا يبدو تينيير متجاوزا للبنوية الأوروبية من حيث إنه لا يكتفي بدراسة الوحدات ضمن المستوى الخطي السطحي للجملة، بل يسعى إلى تتبع العلاقات المشكلة لبنيتها الداخلية.

(2) ينظر: Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliquée, p119.، وينظر أيضا:

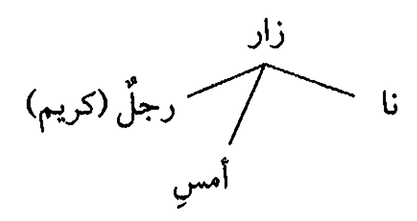
- Dubois et autres, Grand dictionnaire, p110.

(3) ينظر: Tesnière. L, Elements de syntaxe structurale, p19-20.

(4) Ibid, p19.

يبدو تينيير هنا مدركا، بوضوح، لمظهر من مظاهر الفرق بين اللغة والكلام، أي الفرق بين ما يقتضيه انتظام الكلام من طبيعة خطية تسلسلية تقوم على ترتيب القطع الصوتية ترتيبا ظاهرا تثبته تعاقبية الأداء النطقي أو الكتابي لوحدات الجملة، وبين ما يقتضيه الانتظام النحوي لوحدات اللغة من حيث هو بنى داخلية ذهنية متعددة العلاقات والأبعاد؛ ولذا فهو يرى أن الانتظام الحقيقي هو هذا الانتظام النحوي بوصفه بناء صوريا تدرُّجيا لا يمكنه أن يظهر بهذه الصفة في السلسلة المنطوقة.

وبتطبيق الشكل التدُّرجي لتينيير على المثال التالي: «زارنا رجلٌ كريمٌ أمسِ» نحصل على ما يلي:



فكلمة: "زار" هي المسند الذي يحتل في هذا التشجير التّدرجي موضع قمة الجملة بوصفه اللفظ الأعلى terme superieur في الجملة، وبوصفه وحدة مكمَّلة لا مكمِّلة، ومخدومة لا خادمة، وما عداها فكله وحدات تابعة للمسند مُكمِّلة له، وهي تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة السواند actants، ومجموعة الظروف circonstantes؛ ففي مجموعة السواند نجد الوحدات الآتية:

- الساند1: "رجل"، وهو المسند إليه (الفاعل)،
- والساند2: كريم، وهي صفة تابعة للساند1.
- والساند3: الضمير "نـا" (وهو غرض الفعل زار).

وفي مجموعة الظروف نجد الوحدة "أمسِ"الدالة على ظرف الزمان.

وقد بلغ من أهمية هذا النموذج التحليلي للجملة عند تينيير أن تأثر به بعض الدارسين السيميائيين واعتمدوه في تحليل النصوص السردية وفي مقدمة هؤلاء ج.غريماس الذي عاد إلى تينيير في مسألة العلاقة التبعية بين القضية والساند واستلهم منها نموذجا وضعه لتسهيل عملية التحليل السردي للقصص وسماه النموذج الساندي Modèle actantiel[1].

– رفَض تينيير – ويشترك معه في ذلك جميع البنويين ممن درسوا الوظائف النحوية وفي مقدمتهم مارتيني– أن يتمّ تفسير التقابل بين المسند (المحمول) والمسند إليه (الموضوع) من وجهة النظر المنطقية مثلما يفعل النحاة التقليديون؛ فهو يرى أن هذا التفسير غير مقبول في منهج الدراسة البنوية[2]؛ فإذا كان النحاة التقليديون، وفي مقدّمتهم نحاة مدرسة بوروايال[3]، ينطلقون من مبدأ المساواة بين هذين الركنين، ومن تحليل كل منهما، تحليلا فلسفيا يتطابق[4] فيه النظر العقلي مع التنظيم اللساني تطابقا يبدوان فيه خاضعين لارتباط منطقي يسفر عن الحكم بأحدهما على الآخر، ويعطي لكل منهما تحديدا مفهوميا D. notionnel مستمدا من معطيات الواقع الخارج عن المدى اللغوي، فإن تينيير – ومعه في ذلك مارتيني وسائر الوظيفيين البنويين– ينطلق من تحديدهما تحديدا لسانيا مستمدا من معطيات الانتظام النحوي الداخلي، ومن التفريق

---

(1) ينظر: O.Ducrot et T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique.., p291.

(2) ينظر: Ibid, p273.

(3) سبق تعريفهم (ينظر: ص55، الهامش:2).

(4) يتم النظر إلى اللغة في ظل هذا التطابق بوصفها وحدات يجري تنظيمها وفقًا لما تدل عليه في العالم الخارج عن المدى اللغوي extra-linguistique ومصدر هذا التنظيم هو النظر العقلي المستمد من مقولات المنطق والفلسفة حيث لا تكون اللغة إلا صورة للفكر. ويجدر بنا هنا أن نلفت الانتباه إلى أن النحاة العرب الأولين أمثال الخليل وسيبويه (خلافا للكثير من النحاة المتأخرين) لم يسلكوا هذا المسلك الأحادي المتعسف الذي عرفه الغربيون منذ اليونان وتمثل بشكل خاص في نحو مدرسة بور روايال بل كانوا يدرسون ظواهر اللغة دراسة علمية موضوعية وينطلقون فيها من واقع استعمالها، ومما تقتضيه طبيعتها ونظامها الداخلي من خصائص وقوانين.

بينهما بناءً على ما تقتضيه العلاقات الصورية الداخلية الرابطة بين الوحدات بعيدا عن أية تحليلات منطقية أو استنتاجات عقلية[1].

وللاطلاع على وجهات النظر المختلفة بين مارتيني وتينيير ومدرسة بور روايال حول تحديد مكونات الجملة وتشخيص أدوار هذه المكونات وبيان مراتبها والأسس المنهجية في تحليلها ارتأينا أن نستعرض – في ضوء ما تقدم – أهمّ ما يتمايز به هؤلاء اللسانيون من مقولات ومواقف في الجدول التقابلي الآتي:

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن نوام تشومسكي في لسانياته التوليدية والتحويلية ينطلق – مخالفا للبنويين – من مبادئ التحليل الاستنتاجي العقلي لوظائف الجلمة ولعلاقاتها مُحيِيا الكثير من المفاهيم التي جاء بها نحاة مدرسة بور روايال ولكن بعد أن أخضعها للمقاييس العلمية والموضوعية في الدرس اللساني الحديث. (لمزيد من التوضيح ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 1، ص68–69).

مارتيني	تينيير	مدرسة بور روايال
مكونات الجملة: . - المسند (وحدة مركزية). - مسند إليه - إلحاق	مكونات الجملة: -المسند(وحدة مركزية) - توابع للمسند (سوائد وظروف)	مكونات الجملة: -المسند(المحمول ويشمل التوابع) - مسند إليه (الموضوع)
المسند ليس له وظيفة	المسند ليس له وظيفة	للمسند والمسند إليه وظيفتان مترابطتان
المسند إليه مهم في التركيب الإسنادي وقد يرد تكميليا تابعا	المسند إليه مجرد تابع من التوابع (سائد)	المسند والمسند إليه متساويان في الأهمية النحوية
التعامل مع الوحدات بوصفها حقائق لغوية	التعامل مع الوحدات بوصفها حقائق لغوية	التعامل مع الوحدات بوصفها مفاهيم مستمدة من العالم الخارج عن المدى اللغوي
تحديد صوري للوحدات في ضوء المنهج البنوي	تحديد صوري للوحدات في ضوء المنهج البنوي	تحديد مفهومي للوحدات يقوم على أحكام خارجية
اعتماد التحديد الصوري لوظائف الوحدات مع التركيز على بنيتها الظاهرة	اعتماد التحديد الصوري لوظائف الوحدات مع التركيز على بنيتها الداخلية	التحليل المنطقي لوظائف الوحدات في ظل التطابق بين مقولات الفكر وقوانين اللغة

2- التحليل التوزيعي:

التحليل التوزيعي تحليل بنوي تتحدد منطلقاته المنهجية بتقابله مع التحليل الوظيفي؛ فإذا كان التحليل الوظيفي يقوم، في وصفه للوحدات وفي دراسة علاقاتها، على النظر إلى النشاط اللغوي على أنه عملية ذهنية ونفسية قبل كل شيء، وعلى اعتماد معيار المعنى فإن التّحليل التوزيعي لا يهمّه، في دراسة ظواهر اللغة، جوانبَها النفسية والذهنية، ولا المعنوية، بل يهمّه ما تسفر عنه الملاحظة العلمية للظواهر اللغوية من قواعد وقوانين تكشف عنها المواقع التوزيعية المختلفة التي تتخذها الوحدات، بانتظام، في بنى لغةٍ مّا بعيداً عن أيّ موقف من مواقف التفسير أو التحليل الوظيفي المستندة إلى المعنى.

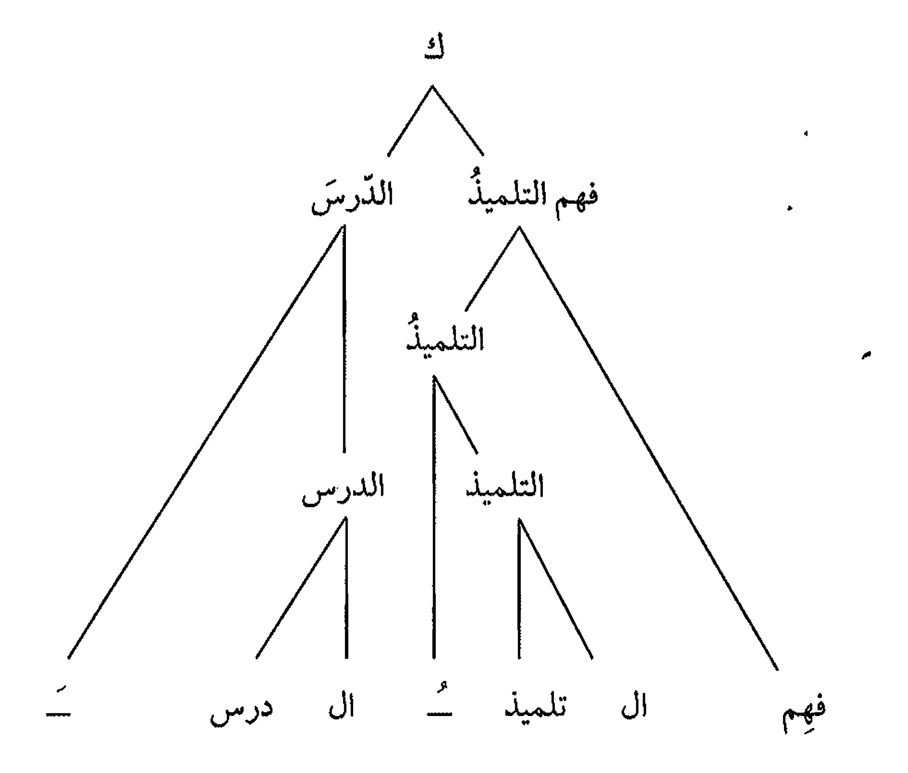
وتبتدئ إجراءات التحليل التوزيعي للوحدات الدالة والجمل، في أبسط صورها، من مبدأ تحليل الجملة إلى مكوناتها القريبة ومكوِّناتها النهائية. وهو مبدأ انطلق في تأسيسه بلومفليد من اعتقاده أن الجملة تتألف من طبقات نحوية بعضها أكبر من بعض. ويتم انتقال التحليل من طبقة إلى أخرى أدنى منها إلى أن يتم الوصول إلى العناصر الأولية من المورفيمات التي لا يمكن تحليلها إلى ما هو أدنى منها. وفي ما يلي مزيد من التوضيح لإجراءات هذا المبدأ التحليلي، ولأهمّ طرائقه التي يختارها التوزيعيون ويعتمدونها في نصوصهم:

- **فهِم التلميذُ الدّرسَ:**

لتحليل المثال السابق وفق التحليل التوزيعي القائم على مبدأ المكونات القريبة يمكننا أن نستعين بأربع طرائق:

1- طريقة التمثيل التشجيري:

يمكننا أن نقف على تحديد مكونات المثال السابق (فهمَ التلميذُ الدّرسَ) عن طريق التمثيل الشجيري؛ وهو ما يظهر في المشجر الآتي:



وفي قراءتنا لهذا المشجّر في ضوء معطيات التحليل إلى المكونات القريبة يتبيّن أن كلّ مكوّن لا يزال قابلا للتحليل هو مكون قريب[1]، وأن كل مكون توقف عنده التحليل هو مكون نهائي[2]، ويمكننا أن نهتدي إلى تحديد جميع المكونات النهائية في التمثيل التشجيري السابق من حيث تبدو مرتبةً في السطر الأخير من المشجّر.

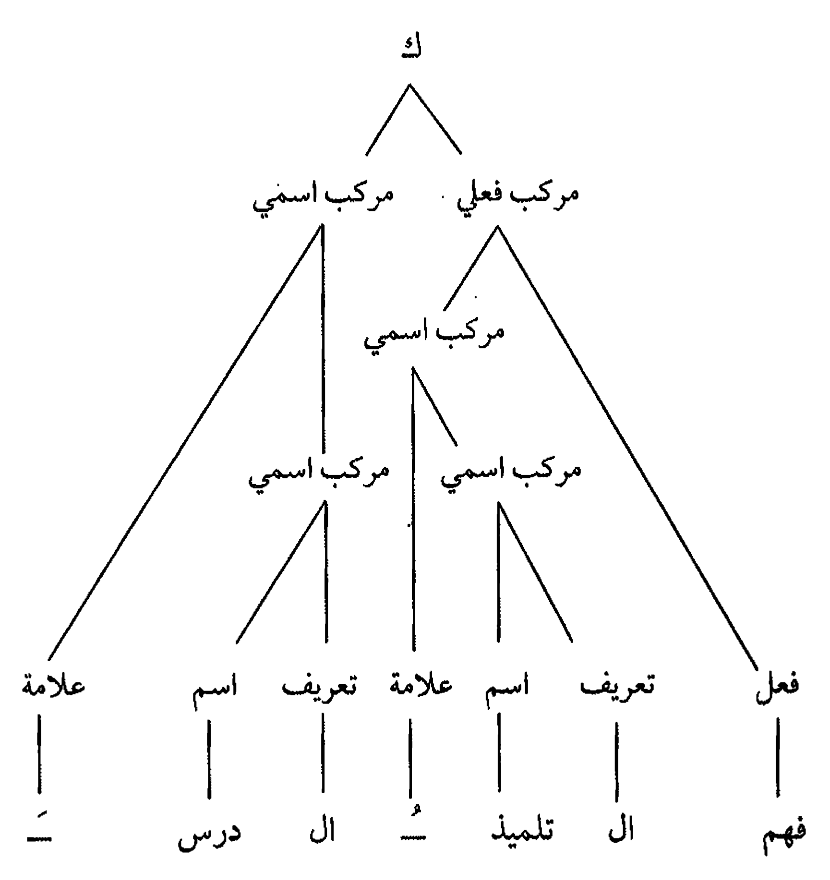
وقد يعتمد التوزيعيون تمثيلا آخر لطريقة التشجير لا يُشار فيه إلى وحدات المكوّنات في ذاتها وإنما إلى ما تُوسم به، في ضوء بنائها النحوي، من اصطلاحات ترمز

---

(1) تسمى قريبة (أو مباشرة)، وسمَتُها المميِّزة أنها يمكن تحليلها إلى ما هو أدنى منها من الوحدات الدالة؛ أي أنها تقبل التحليل إلى مكونات أدنى منها. وتكمن القيمة المنهجية للمكونات القريبة في التحليل التوزيعي في أنها تشير إلى الأبنية النحوية النموذجية في النظام النحوي للغة المدروسة.

(2) السمة المميِّزة لهذه المكونات أن التحليل يتوقف عندها، لأنها لا تقبل أن تُحلّل إلى مكونات أدنى منها مما يحمل معنى في الجملة.

إلى أصنافها وأقسامها؛ كأن نقول في وسم "فهم التلميذُ": أنها مركب فعلي، وفي وسم "الدرسَ": أنها مركب اسمي، وفي "ال": أنها للتعريف، وفي "ـُـ" أو "ـَـ": أنها علامة.. وفيما يلي مزيد من البيان لهذا النوع من التمثيل التشجيري عند التوزيعيين، وذلك من خلال إعادة تحليل الجملة السابقة (فهِم التلميذُ الدرسَ):



3- طريقة أقواس ويلز:

وهي الطريقة التي تعتمد وضع الأقواس للفصل بين المكونات وتحديدها، ولتمييز المكونات القريبة من المكونات النهائية. ويرجع وضع هذه الطريقة إلى اللساني التوزيعي رولن ويلز R. Wells . ويمكن أن نبيِّن كيفية التمثيل البياني للمكونات في طريقة الأقواس من خلال تحليل الجملة الآتية:

- فهمَ التلميذُ الدرسَ

(فهم التلميذُ الدرسَ)

((فهم التلميذُ) (الدرسَ))
12 2 2 21

(((فهم)(التلميذُ)) (الدرسَ))
12 2 23 33 321

(((فهم)(التلميذ)) ((الدرس)(ـَ)))
123 33 32 23 33 321

(((فهم)((التلميذ)(ـُ))) ((الدرس)(ـَ)))
123 33 32 234 44 433 321

(((فهم)((التلميذ)(ـُ))) ((((ال) (درس)) (ـَ)))
123 3 34 4 4 432 234 44 433 321

(((فهم) (((ال) (تلميذ)) (ـُ))) ((((ال) (درس)) (ـَ)))
123 334 4 4 432 234 4 45 5 5 543 3 321

ومن أجل مزيدٍ من البيان والتبسيط لطريقة الأقواس عبر التمثيلات السابقة نورد شكلا بيانيا وضعه التوزيعيون ليعين على التمييز بين الأقواس في تحديداتها التفريعية، وفي دلالاتها على أصناف المكونات، وعلى تتبّع تراتبيتها المتسلسلة المتدرّجة من أقرب مكوّنَين في الجملة إلى الأدنى فالأدنى حتى الوصول إلى جميع المكونات النهائية، وتبرز سمة هذا الشكل البياني في أنه يبدو معاكسا في حركته البيانية لاتجاه التشجير:

(((فهم) (((ال) (تلميذ)) (ـُ))) (((ال) (درس)) (ـَ)))
5 5
4 4 4 4
3 3 3 3
2 2
1

بعد القراءة الاستكشافية لدلالات الشكل البياني السابق، ولدلالات الأرقام الموجودة أسفل الأقواس، وفي ضوء الاستمداد من التوجيهات المنهجية لهذا المبدأ التحليل المتميّز لدى التوزيعيين، يمكننا الوقوف على المحصلات الآتية:

الرقم (1) يشير إلى المركب النحوي الذي تمثله الجملة كلّها.

الرقم (2) يشير إلى أقرب مكوِّنَيْن في الجملة؛ وهما: المركب الإسنادي للجملة الفعلية (فهم التلميذُ)، ثم مركب الإلحاق أو الفضلة (الدرسَ).

الرقم (3) يشير إلى المكوّنات الأدنى في مركَّبَيْ الإسناد والإلحاق السابق ذكرهما في الرقم (2)؛ ومن ضمن هذه المكوّنات:

- مكونات قريبة هي المركب الاسمي: التلميذُ، والمركب الاسمي: الدرس.

- ومكونات نهائية هي: الفعل:فهم، وعلامة الفتح (ـَـ) الواردة في المركب الاسمي: "الدرسَ".

الرقم: (4) يشير إلى المكونات الأدنى للمكونات السابق تعيينها في الرقم: (3)؛ ومن ضمنها:

- مكوّن قريب واحد هو: المركب الاسمي: "التلميذ".

- ومكونات نهائية هي: علامة الرفع الواردة في المركب الاسمي: "التلميذ"، ولام التعريف الواردة في المركب الاسمي: "الدرس"، والاسم: درس.

الرقم: (5) يشير إلى المكونات الأدنى في المكون القريب المتمثل في المركب الاسمي: "التلميذ"، وهي: لام التعريف، والاسم: تلميذ.

4- طريقة خانات هوكت **Cases de Hockett**:

يرجع وضع هذه الطريقة في تمثيل المكونات باعتماد مبدأ المكونات القريبة إلى اللساني البنوي الأمريكي شارل هوكت (1916-2000) Ch. Hockett . وتعدُّ خانات هوكت من أكثر التمثيلات تداولا في اللسانيات البنوية الأمريكية، وهو قريب جدا من

التمثيل بالأقواس، إلا أنه أكثر وضوحا منه من حيث تبيانه للعلاقات القائمة بين المكونات القريبة للجملة. ويُقدِّم تمثيل هوكيت في شكل خانات تحمل كلٌّ منها وحدةً لغوية محدّدة بحسب المستويات الممكنة، انطلاقا من المستوى الأعلى، وهو الجملة إلى أصغر وحدة مستقلة بذاتها صرفيا ونحويا[1]. ويمكننا تحليل الجملة السابقة (فهِمَ التلميذُ الدرسَ) باستخدام خانات هوكيت على الشكل الآتي:

فهِمَ التلميذُ الدرسَ						
فهـــم التلميــذ				الدّرسَ		
فهِـــم	التلميذُ			الدّرسَ		
فهِـــم	التلميذ		ـُــ	الدّرسَ		
فهِـــم	ال	تلميذ	ـُــ	الدّرسَ		
فهِـــم	ال	تلميذ	ـُــ	الدّرس		ـَــ
فهِـــم	ال	تلميذ	ـُــ[2]	ال	درس	ـَــ

والواقع أن هذه الطرائق الأربع ليست أكثر من إجراءات تحليلية تمثيلية لنفس المبدأ التحليلي، وهو مبدأ التحليل إلى المكونات القريبة؛ فسواء أجَرَى التحليل

(1) ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، ص411.

(2) من الغريب أن نجد في كتب بعض الدارسين العرب المحدثين أنهم لا يكترثون لحركات الإعراب في تحليل الوحدات النهائية في الجملة العربية مع أنها وحدات دالة (نحوية)، وقد تكون الدلالة في هذه الوحدات النهائية صرفيةً مثل تنوين التنكير، أو تاء التأنيث، مع العلم أنّ مقتضيات التحليل التوزيعي (وحتى الوظيفي) تقتضي المضيّ في تحليل كلّ ما يقبل التحليل إلى ما هو أدنى منه (نذكر من هذه الكتب: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص199، ومازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص21، وكارل ديتر بونتنج، المدخل إلى علم اللغة، (تر. سعيد بحيري)، ص174-175).

بمؤشرات الأرقام، أم من خلال التشجير، أم بوضع المكونات في خانات هوكت، أم بالاستعانة بأقواس ويلز، فهي كلها طرائق لا تختلف إلا من حيث آلية البحث عن مكونات الجملة القريبة والنهائية؛ ودليل ذلك أنها توصل إلى النتائج نفسها، وتستند إلى العمل بالمبدإ ذاته.

ومهما تكن الطريقة المعتمدة في التحليل فإن التوزيعيين ينطلقون، في تعاملهم مع أية جملة يريدون تحليلها، من أنها تمثّل – في أساسها النحوي- بنية صورية مجردة تنطوي على بناء نحوي construction syntaxique يمكن استخلاصه والوقوف عليه من خلال تحليل مكوناته؛ وذلك بالنظر في تواردتها التوزيعية في نصوص المدوّنة، وبالنظرِ في قرائن محيطها اللساني.

ومع استخدام أيّة طريقة من الطرائق الأربع السابق ذكرها في تحليل مكونات هذا البناء النحوي يلاحظ التوزيعيون أن هنالك تنظيما بنويًا لمكوناته يرتكز – ابتداءً- على تعالق مكونين composants اثنين كل منهما يمثل مركبا نحويا يمثل الطبقة النحوية الأدنى (أو الأقرب) للجملة. ويمضي التحليل في تفريع مكوّنات الجملة إلى الأدنى فالأدنى (أو الأقرب فالأقرب). وتكون البداية مع مكونات سمتها أنها مركبات، أي قابلة للتحليل إلى ما هو أدنى منها يسميها بلومفيلد بالمكونات القريبة، ثم يستمرّ التفريع إلى أن يصل إلى وحدات تكون نهائيةً بحيث تنتفي معها صفة المركب، أي أنها لا تقبل التحليل إلى ما هو أدنى منها. وفي آخر التحليل نتحصل على تمييز صنفين من مكونات الجملة هما : المكونات القريبة، والمكونات النهائية.

ومع ذلك فالتوزيعيون لا يتوقفون عند هذا المستوى من التحليل (التحليل بالمكونات القريبة)، ولا يكتفون به بل يواصلون دراستهم النحوية للوحدات في الجملة في ظل ما يمكنهم من الوصف والإحصاء لجميع السياقات الممكنة لوحدة ما، ومن اكتشاف جميع البنى النحوية التي تنتظم في نحو لغة ما، ويشترطون لذلك – في ظل صرامة المنهج العلمي الذين يتبعونه – طريقة صورية تعتمد على ما تحققه الملاحظة

العلمية للسلوك اللغوي دون مراعاة لمعاني الوحدات أو لوظائفها كما يفعل الوظيفيون. ولذلك لجؤوا إلى مفهوم التوزيع.

ومما يميِّز العمل بمفهوم التوزيع في اللسانيات التوزيعية انبناؤه على مجموعة من العلاقات النحوية الهامة، وهي ثلاثة أنواع: علاقة الترتيب، وعلاقة التعويض، وعلاقة التلازم. وفيما يلي شيء من البيان والتمثيل لآلية العمل التوزيعي في كل واحدةٍ هذه العلاقات الثلاث[1]:

1- علاقة الترتيب (أو علاقة الموقع)Relation de position:

تهتمّ علاقة الترتيب بموقع الوحدات وبترتيبها في الجملة، وهي التي تجعلنا نميِّز بين الجملتين الآتيتين:

- أخو زيد صديقنا.
- صديق زيد أخونا.

وهي التي تجعلنا نتقبل الجملة:

- في الدار رجل هادئ.

بينما تجعلنا نرفض الجملة:

- في هادئ الدار رجل.

2- علاقة التعويضٌ Relation de substitution:

وهي التي تربط بين وحدتين عندما يكون تعويض إحداهما بالأخرى ممكنا. والتعويض يكون بين الوحدات الصوتية (الفونيمات) كما مرّ بيانه في الفصل السابق[2]، ويكون كذلك بين الوحدات الدالة: ففي الجمل الآتية:

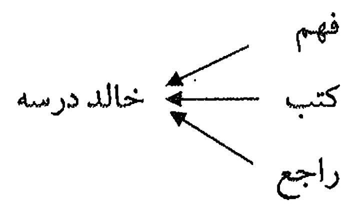
---

(1) ينظر لمزيد من البيان والشرح لهذه العلاقات: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص398-401، وينظر أيضا: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الأفاق، ص77-78.

(2) ينظر: ص178.

- فهم خالد درسه.
- كتب خالد درسه.
- راجع خالد درسه.

نلاحظ أن الأفعال الثلاثة: فهم، وكتب، وراجع ذات علاقة تعويضية لأنها وردت في موقع واحد من الجملة ذاتها، وهي بهذا تشترك في نفس التوزيع وعليه فهي تشترك كذلك في نفس الفئة الاندراجية. ويمكننا توضيح الشكل التوزيعي للعلاقة التعويضية فيما بين هذه الأفعال من خلال الشكل التالي:



3- علاقة التلازم (أو علاقة التوارد) Relation de co-occurrence:

وهي التي تربط مثلا بين صنف من الكلمات مثل: سار، جاء، ذهب، وصنف آخر مثل: فرس، رجل، صديق، فيستدعي ورود الأولى حضور عنصر من الثانية، ولا يشترط هذا التلازم أن تكون الوحدتان متجاورتين. ومثال ذلك في اللغة العربية علاقة التلازم بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، أو بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، أو بين الجار والمجرور، أو بين الفعل المتعدي ومفعوله، أو غيرها من علاقات التلازم.

3- التحليل البنوي للمعنى:

لقد كان المعنى، ولا يزال، في مقدمة القضايا اللغوية التي دأبت اللسانيات البنوية – في غالب توجّهاتها – على تحاشي دراستها والتنكر لها، ولعلّ من الأسباب في ذلك أن معاني الوحدات والعبارات ذات طبيعة متغيّرة وغير قارة بحيث لا تقبل الوصف اللساني المنظم ولا تستجيب لصرامة التحليلات الصورية الدقيقة، بالإضافة إلى ما شاع لدى الباحثين اللسانيين – الرواد منهم على وجه الخصوص- من شعور

بالحرج المنهجي عند التفكير في دراسة المعنى باعتباره يعود، من جهة، إلى نطاق غير محدود، ومن جهة ثانية يعود إلى مجال معرفي غير لساني، ولعل هذا ما يفسر «ملاحظة بلومفليد المتشائمة في كتابه "اللغة": تعيين المعاني هو النقطة الضعيفة في الدراسة اللغوية»[(1)].

يقول بلومفيلد معبرا عن تحرّجه من دراسة المعنى اللغوي: «لكي نقدم تعريفا صحيحا علميًا عن معنى كل شيء لغوي لا بدّ لنا من أن نملك معرفة صحيحة علميا عمّا يُكوّن عالم المتكلم. إن التطور الحالي للمعرفة الإنسانية غير كاف لتحقيق هذه الغاية»[(2)]. لقد نظر أتباع بلومفيلد إلى هذا الكلام على أنه تشجيع على ترك دراسة المعنى بشكل نهائي وعملوا على استبعاد المعاني في الدراسة اللسانية، و«ظل الأمر كذلك في الولايات المتحدة بين عامي 1930 و1955»[(3)].

والواقع أن بلومفليد لم يكن يقصد ذلك. بل «كان ما طرحه هو أن التحليل الدلالي لا يمكن أن يطمع إلى الوصول، بأية حالة، إلى الدقة العلمية المتاحة للتحليل الشكلي للمادة اللغوية[(4)] كما تُلاحَظ وتُسجَّل، وأن أي تحليل للمعني يتطلب معرفة واسعة من خارج علم اللغة [اللسانيات] نفسه»[(5)].

أما سوسير فقد بدا تحرجه إزاء هذه المسألة في رفضه تحديد المعنى بعد أن وجد أن مجالاته متضاعفة وغير محددة: فمنها ما يظهر بصفته نتيجة لحدث تقطيعي (على

(1) ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص 310.

(2) Le langage, p132 .(نقلا عن جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص120).

(3) ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص120.

(4) أي البنى الصوتية والصرفية والنحوية للغات من حيث هي أشكال formes وقطع segments قابلة للتحليل الصوري المنتظم والدراسة التصنيفية.

(5) ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص310.

مستوى المحور التركيبي)، ومنها ما يظهر بصفته قيمة داخلية في النظام، ومنها ما يظهر بصفته ظاهرة ترابطية associatif (على مستوى المحور الاستبدالي)[1].

وعلى الرغم من هذا التحرج المنهجي الذي شعر به الرواد وورثه الأتباع فقد قامت محاولات جريئة قرّرت أن تتصدى – بعد مضي زمن ليس باليسير على ظهور الدراسات اللسانية البنوية– لدراسة المعنى وإخضاعه لمبادئ التحليل الصوري والدراسة التصنيفية. واستمرت المحاولات، مع كثرة الانتقادات وحدّة الصعوبات، وتوصل أصحابها إلى حصيلة هامة من المبادئ والمفاهيم سعوا من ورائها إلى محاولة تنظيم المعنى وبنيته، وصورنته في بنى وأشكال وقوانين، وفيما يلي نعرض لأهمّ هذه المبادئ والمفاهيم:

1-3– التحليل المعنمي:

يسعى التحليل المعنمي Analyse sémique إلى إنجاز التوليف الدلالي لوحدةٍ معجمية من خلال النظر إلى الصفات الدلالية أو المعانم[2] sémes (وهي الوحدات المعنوية الصغرى غير القابلة للتحقيق المستقل) [3]. وتنطلق مبادئ التحليل المعنمي من نفس الإطار المنهجي الذي انطلقت منه مبادئ التحليل الفونولوجي؛ فكما أن الدرس الفونولوجي يسعى إلى تحليل الفونيمات بتحديد صفاتها المميزة traits distinctifs التي هي صفات صوتية تميز الفونيم وتقابله، سلبيا، مع بقية الفونيمات المشابهة له فكذلك التحليل المعنمي ينطلق في دراسته للوحدات الدالة (الكلمات) من تحديد وحداتها الدلالية بتحليلها إلى صفات دلالية مميِّزة، والتي سماها اللسانيون الفرنسيون (غريماس وبوتييه) بالمعانم sémes ، وسمّاها يالمسليف بالصور figures ، وسُمّيت، في الثقافة

---

(1) ينظر: Dubois. J et autres, Dictionnaire de linguistiques, p436.

(2) المعانم هي ما يمكن أن يحمله مدلول وحدة مّا من معان جزئية كأن نقول إن وحدة: "التمر" تحوي المعانم التالية: (من الثمار الشجرية، له نواة، ينبت في الصحراء) .

(3) ينظر: Dubois. J et autres, Dictionnaire de linguistiques, p435.

اللسانية الإنجليزية، بالوحدات المعنوية semantics features (traits sémantiques).

وتسمى مجموعة المعانم في وحدة ما بـ sémème (ويقابلها عند يالمسيلف plérème) أي وحدة مغنوية؛ فمثلا الوحدة المعنوية sémème لكلمة "كرسيّ" تتكون من المعانم التالية: م1، م2، م3، م4 وهي على التوالي: "آلة للجلوس"، "له مسند"، "له أرجل"، "لشخص واحد"، ونلاحظ أننا لو ضممنا إلى هذه المعالم معنى خامسا (م5) وهو "له ذراعان" أو "لأكثر من شخص" لأصبحت الوحدة المعنوية دالة على "أريكة"[(1)]. وفي هذه الحالة يصبح المعنم الخامس المضاف معنما نوعيا séme spécifique[(2)] يسميه بوتييه sémantème ، وأما غيره من المعانم فيشكّل ما يسمي بالنواة المعنمية noyau sémique ، ويسميها بوتييه sémantisme ، وهو مجموعة المعانم التي تشترك فيها الوحدات المتقابلة (انظر الجدول التالي):

	معنم 1	معنم 2	معنم 3	معنم 4	معنم 5
	له مسند	له أرجل	لشخص واحد	للجلوس	له ذراعان
كرسيّ	⊕	+	+	+	⊖
أريكة	⊕	+	+	+	⊕
مقعد صغير Tabouret	⊖	+	+	+	⊖

العلامة ⊕تعني معنما نوعيا. والعلامة + هي ما يشكل النواة المعنمية.

---

(1) ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire.., p423-424.

(2) يميز بوتييه بين ثلاثة أنواع من المعانم: المعانم النوعية (ينظر تعريفها أعلاه) ، والمعانم العامة s. génériques (أو classèmes)، وهو ما يسمح بتصنيف العالم لغويا إلى فئات من الذوات والأشياء، والمعانم الإيحائية s. connotatifs (virtuèmes)، وهي ما يحدِّد في الوحدة معناها الإيحائي. وجميع هذه المعانم تشكل ما يسمى وحدة معنمية sémème (لمزيد من التفصيل ينظر:

- Greimas. A et Courtés. I, Sémiotique...(T2) p34, 37, 421.

والحقيقة أن الإسهامات التي تقدم بها اللسانيون (أمثال: ل. بربيتو وب.بوتييه وأ.ج.غريماس[1]) لتأسيس مبادئ التحليل المعنمي إنما يدينونُ بها ليالمسليف، إذ لا يمكننا أن نَعُدّ ما جاؤوا به سوى امتداد لنظريته المسماة Plérèmatique وتطوير لها، وقد سبق الحديث عن بعض سمات هذه النظرية في الفصل الأول من الباب الثاني[2].

يقوم الإطار الإجرائي لهذه الإسهامات على أساس المقابلة فيما بين الوحدات من أجل تحديد صفاتها المعنوية (معانمها). أما عند بوتييه وغريماس فإن التحليل المعنمي ينطلق من مبدأ المقارنة بين الوحدات؛ فبدل أن يتم الاكتفاء – في تحليل كل كلمة – باستخراج الكلمات التي يمكن أن تتقابل معها في نفس المنطقة المعجمية[3] يتم البحث، ابتداء، عن أزواج من الكلمات يبدو فيها الاختلاف في صورته الأدنى، ثم ينزع البحث إلى تقرير أن أي واحد من هذه الاختلافات يستدعي تقابل ذرتين دلاليتين تسميان معنمين[4]. ومن أجل أن ينطوي التحليل المعنمي على توليف دلالي لا يقبل المزيد من التحليل[5] يجب ألا يتم إجراؤه على محتوى الوحدات المعجمية (يسميها بوتييه lexèmes) فحسب وإنما على محتوى القطع (الكلمات) في الملفوظ كذلك. إن المعانم لا ترتبط بكلمات أو مورفيمات، والعلاقات التي تجمع بينها (في الكلمة الواحدة طبعا) لا يمكنها أن تكون موازية للعلاقات النحوية. وفي هذا الإطار فإن التحليل المعنمي يراد له أن يجري على الدلالات المرتبطة بسياق مّا أو بمقام مّا في الخطاب[6].

---

(1) إلى جانب السيمائيات تخصص غريماس كذلك في علم الدلالة البنوي، من مؤلفاته في هذا المجال كتابه: «علم الدلالة البنوي»(1966)، وكتابه: «الطرائق السمعية البصرية وتعليم اللغات»(1962).

(2) ينظر: المبحث رقم: 2–5 (ص 209 وما بعدها).

(3) نجد هذا الإجراء في التحليل المستمد من نظرية الحقول الدلالية كما سيأتي بيانه.

(4) ينظر: Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique, p340.

(5) يتحقق نجاح عملية التحليل المعنمي حينما تصل إلى أدنى مستوى يمكن أن تتموضع فيه دلالة، ويوسم هذا المستوى بخاصية تعذر التحليل caractère irréductible .

(6) ينظر: Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique, p340.

لقد شعر اللسانيون البنويون عند وصولهم إلى هذه النتيجة أن للمقام دورا هاما في تحليل المعاني وأن إدخاله في عملية التحليل أمر لا مناص منه، «غير أنه في مثل هذه الحالة تُمحى الحدود[1]، في لغة من اللغات، بين علم الدلالة وتحليل الخطاب»[2].

أما مع بريتو فإن إجراء التقابل يتم من خلال تطبيق مفهوم التبديل commutation على الوحدات المعنوية للغة كما طبقة الفونولوجيون على الوحدات الصوتية[3]. وَقد أسفر إجراؤه هذا عن تصنيفٍ لفئات من التقابلات المعنوية للوحدات نذكر منها[4]:

- **الفئات المتكافئة**: أين يحدِّد التقابل وحدتين بصفة إيجابية[5] كما بين الوحدتين: "تيس" و"عنزة" أي أنهما لا يحويان أية صفة marque لفظية سالبة (صوتية، أو صرفية..).

- **الفئات السالبة**: أين تكون، إحدى الوحدتين موسومة marqué حيث يقع التقابل بصفة سالبة كما بين الوحدتين: كاتب، وكاتبة (تاء التأنيث صفة مميزة)، أو كتَبَ، وكتبوا (حيث إن اللاحقة: "ـوا" صفة مميزة)، وكما بين chat وchatte (حيث إن

(1) أما في ظل مراعاة هذه الحدود فإن دراسة الوحدات اللغوية - بالنظر إلى علاقة دلالاتها بسياق المقام- لا تكون هدفا للدراسة في علم الدلالة، ولا في اللسانيات البنوية بل هدفا أساسيا في اللسانيات التداولية التي لا تهتم باللغة في ذاتها، وإنما تهتم بظروف الاستعمال التي أُنجِزت فيها خطابات هذه اللغة (ينظر مبحث: "حد اللسانيات" في مدخل هذا الكتاب).

(2) ينظر: .Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique, p340

(3) ينظر: .Ibid, p46

(4) ينظر: .Zaoui Mustapha, Sémantique et étude de langue, O.P.U, Alger,1993 p98

(5) يراد بالإيجابية، هنا، أن كلتا الوحدتين تملك ضمنيا في معناها الذاتي معنى الأخرى دون صفة لفظية سالبة. ويكون هذا بخلاف التقابل السلبي الذي تتحدد من خلاله الوحدتان بأن يكون في إحداهما صفة ليست موجودة في الأخرى.

te صفة مميزة)؛ وينبغي الانتباه ههنا إلى أن المعانم في الفئات السالبة تتميّز بكونها تعود إلى قطعة صوتية، أو صرفية[1].

- **الفئات المتناسبة**: تنطوي الفئات المتناسبة على مفهوم جدّ هام بما أنه يمكن أن يكون قاعدة لنظام من المدلولات، يقع هذا مثلا بين "هم يقرؤون" و"هو يقرأ"؛ فالتناسب هنا هو في كون العلاقة الشكلية والدلالية التي بُنيت عليها الوحدات في المثال الأول (بين هم ويقرؤون) هي ذاتها موجودة في المثال الثاني (بين هو ويقرأ).

لكن تطبيق برييتو لمبدأ التبديل لم يقف به عند حدّ المقابلة بين الوحدات المعجمية بل تجاوزه إلى تحليل معنى الملفوظات Enoncés استجابة لتساؤل منهجي كان طرحه جاء في نصه: ما الوظيفة التي تم تحقيقها عند تبليغ رسالة مثل: "Rendez-le-moi"، أي: رُدَّه لي [المتكلم هنا يطلب من مخاطَبه أن يرجع إليه قلم الرصاص]؟ وحتى يجيب عن هذا التساؤل مضى في تحليل الملفوظ عن طريق تطبيق مبدأ التبديل الذي عمد إلى استعماله لتنويع الرسالة على مستوى الوحدة "le" التي يراد بها قلم الرصاص، فأسفر التحليل، لديه، عن تنوعات[2] (عدَّها تنوعات لكونها لا تغير من محتوى الرسالة Rendez-le-moi) مثل: كراس، كتاب، ولذلك جعلها وحدات لسانية غير مميِّزة. وإذا كان الأمر كذلك فأين هي الصفة المميزة للطلب في هذه الملفوظ؟. وللجواب عن هذا السؤال يتوصّل برييتو إلى أن ما يطلب المتكلم أن يردّ إليه في رسالته هذه هو غرض واحد un seul sujet ، وهذا هو الصفة المميزة في الخطاب؛ فسواء أكان المطلوب قلم الرصاص أو كتابا أو كراسا فهو شيء واحد (مفرد) singulier وليس أشياء (جمع).

---

(1) تختلف الوحدات المنتمية إلى الفئات المتكافئة عن الوحدات المنتمية إلى الفئات السالبة في كون الأولى يرجع التمايز فيها إلى معانم غير شكلية (أي غير قطعية) مثل المعنم: "أنثى" المتضمن في الوحدة المعنوية semème (الحصان + أنثى) والتي تشير إلى الفرس، بينما يرجع التمايز في الثانية في معانم شكلية كما في « te » المميزة بين chat وchatte.

(2) يبدو هذا مقاربا لما تعرّض له يالمسليف حينما دعا إلى التفريق بين التعويض والتبديل في التحليل الاستبدالي paradigmatique للوحدات. ويبدو أن برييتو قد أخذه عنه.(ينظر: ص207-209).

ومما تقدّم خلص بريتو إلى أن الوظيفة الدلالية للملفوظ لا تتكشف بصفة مباشرة عن طريق الرسائل التي يحتمل أن تكون فيها، ولكن عن طريق الاختلاف بين هذه الرسائل وغيرها مما يمكن أن يكون في عبارات أخرى. وتتجلى أهمية هذا الاختلاف في كونه يجعل أيّة عبارة تبدو – بعد إجراء مبدأ التبديل عليها – كحزمة من الخصائص المميزة المستقل بعضها عن بعض (تبدو هذه الخصائص شبيهة، في مثل هذه الحالة، بالصفات المميزة للفونيمات).

وإلى جانب الصفات المميِّزة المبحوث عنها بتطبيق مبدأ التبديل على مستوى المحور الاستبدالي أشار بريتو إلى صفات من نوع آخر، إنها الصفات التباينية traits contrastifs، ومن شأن هذه الصفات أن تبيِّن وجهة النظر المستمدّة من وحي العلاقات التركيبية القائمة بين الوحدات، والتي من أجلها تم تعيين هذه الصفة المميزة أو تلك؛ ولو عدنا إلى المثال السابق "Rendez-le-moi" فسنجد أن الصفة المميزة التي تم تحديدها في التحليل السابق، والتي تتمثل في أن المطلوب كان شيئا مفردا "le"، يتم تعينها كالآتي: "(غرض) مفرد"؛ على أساس أن ما بين قوسين هو الصفة التباينية، وأن الصفة المميزة "مفرد" تعود إلى غرض الفعل L'objet du verbe [1].

إن ما يهدف إليه بريتو – من خلال هذه الأعمال الأصيلة التي عرضها في كتابه: Principes de noologie (1964) ثم أشار إليها مبسطة في كتابه: Messages et signaux (1966) – هو أن يقدّم دراسة منظمة لمعنى الملفوظات، ليس من خلال معنى الوحدات وهي معزولة، ولكن من خلال المعنى التوليفي العام لجميع وحدات الملفوظ؛ ويكون ذلك بالنظر إليها بوصفها حزمة من الصفات المعنوية الممكنة والمترابطة استبداليا في رسالة مّا، بناء على أن أي عبارة يمكنها – في ظل مقامات وسياقات مختلفة – أن تحوز على دلالات مختلفة حسب العلاقة الاجتماعية التي يريد المتكلم إنشاءها[2].

---

(1) ينظر: O.Ducrot et T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique, p47.

(2) ينظر: Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, p188.

يبدو لنا، مما تقدّم، أن الغرض المنهجي الأساس للتحليل المعنمي يبرز في كونه إجراءً بنويا يلتزم – في ظل الاستعانة بالبناء المنهجي للفونولوجيا – بإمكانية صورنة مفردات لغة ما[1] وتنظيمها بصفة لسانية بنوية تجعل من النظام المعجمي للسان ما نظاما تصنيفيا Système taxinomique يصبح فيه المعنم وحدة صورية لوصف المعنى وتحديده، ويمكننا أن نمثل لذلك بالمقابلة التصنيفية بين الوحدتين "فرس" و"حصان" من خلال جدول تصنيفي تمييزي نسوقه، على طريقة تصنيف الأصوات بين الفونيمات في الفونولوجيا، كالآتي:

	حيوان أليف	مدرّ للبن	يؤكل لحمه	للركوب	أنثى
الناقة	+	⊕	+	+	⊕
الجمل	+	⊖	+	+	⊖

إذا تمعنا في قراءة هذا الجدول [علما بأن الإشارة ⊕ أو ⊖ تعني المعنم النوعي التمييزي] فسيتبيّن لنا أن الصفة التقابلية المميِّزة بين الوحدتين هي صفة "+ أنثى" بالنسبة للناقة، وصفة "– أنثى" بالنسبة للجمل. وهنالك وسم تقابلي آخر يتمثل في أن صفة "+مدرّ للّبن" لتمييز الناقة، وصفة "– مدر للبن" لتمييز الجمل؛ على اعتبار أن المبدأ الرئيس في المقابلة بين الوحدات كيفما كان نوعها (وهو مبدأ سوسيري في الأصل) أن تتحدّد الوحدة بامتلاكها من الصفات ما لا يمتلكه غيرها مما تشبهه[2].

---

(1) ينظر: Zaoui Mustapha, sémantique et étude de langue, O.P.U, Alger,1993 p/98.

(2) في سياق تعرّضه لمفهوم البنية الجامعة بما يشير إلى مفهوم اللغة المخطط لدى يالمسليف يبيّن الحاج صالح أن ما يميز النحاة العرب الأوائل عن اللسانيين البنويين أنهم لا يكتفون بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج منه الجنس (الفئة البسيطة)، وذلك بتقطيع أجزاء الكلام بالاعتماد على مبدأ الاستبدال عند الوظيفيين، أو بالتجزئة إلى مكونات متداخلة عند التوزيعيين، بل يسعون إلى =

2-3- التحليل البنوي والنظرية السياقية:

عُرف عن الدراسات اللسانية البنوية أنها كانت، في أولى مراحلها، تهمل السياق[1] والمقام وتعدّهما شيئا خارجا عن مكوناتها[2] وذلك بسبب هيمنة الأفكار العلمية الصورية التي لم تكن تسمح – تحت ضغط جدّة مفاهيمها، ونزعة الامتثال الصارم لها، والوفاء لروادها – بإدخال عناصر غير لغوية في وصف اللغة وتحليلها. ولـمّا شرع الدرس اللساني في الامتداد والتوسع عبر ظهور مفاهيم جديدة واهتمامات جديدة تسعى إلى دراسة المعنى بعدما كانت أغلقت بابها دونه قامت الحاجة إلى إدخال مفهوم السياق في منهج الدراسة الدلالية في ظل توجه إبستمولوجي متميز رأى فيه بعض اللسانيين من علماء الدلالة أن «الشكل الدلالي وشكل البنية المعجمية لا يكونان قابلين للإدراك إلا تبعا لواقع سياقي (لغوي و/ أو خارج عن المدى اللغوي)»[3]، وأنّ الإمكانية الوحيدة من أجل تدارك واقع عاجز بنفسه (واقع اللغة بعيدا عن سياق

= الوصول إلى بنية مجردة، وهي مثال الكلمة مثلما تقدم إيضاحه، أي أن هوية الجزء المحلل لا تتحدد بإدراجه في فئة بسيطة فقط (مثلما يفعل الوظيفيون حينما يصنفون الفعل، مثلا على أنه ركن المركب الإسنادي)، بل ببنائه أو بتركيبه في مجموعة مرتبة. (ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، ص14-16).

(1) السياق نوعان: لغوي ومقامي، أما اللغوي فهو جملة النص الذي تتموضع فيه وحدة لسانية معيّنة، أو هو مجموعة الوحدات التي تسبقها أو تليها. أما سياق المقام contexte de situation (غير اللغوي) فهو مجموعة الشروط الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يتموضع فيها ملفوظ أو خطاب. ويراد بهذه الشروط مجموعة المعطيات المشتركة بين المرسل والمتلقي المتعلقة بالمقام الثقافي والنفسي، وبالتجارب والمعارف التي يتحلى بها كلاهما. (ينظر:

- Dubois et autres, Grand dictionnaire.., p116.

(2) ينظر: دراسات أدبية ولسانية، [مقال: الحدود بين المدارس اللسانية (ندوة العدد)] ، العدد 3، 1986، ص126.

(3) ينظر: . Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliqué, p224.

المقام) هي اللجوء إلى المقام من أجل الحصول على الحدّ الأدنى من الشك، والحدّ الأقصى من التواصل غير المبهم. إن جملة مّا لا يتمّ وضعها في المطلق، إنها تفترض حالة محدّدة من العلاقة بين المتخاطبين، وأفقا للغة يتطابق مع قيم مشتركة[1].

وضمن توجه إبستمولوجي آخر ينتقد بعض اللسانيين (أمثال س.شيز S.Chase وب.مالينوفسكي B.Malinvoski وس.أولمان S.Ullmann) جميعَ من أهملوا السياق في دراستهم اللغوية معتقدين أن الدلالة لا يمكنها أن تُدرس إلا حينما تكون الكلمات موضوعةً في سياق. يقول س. شايز: إن الدلالة الحقيقية لكلمة مّا يجب أن توجد ضمن ملاحظة ما يمكن أن يصنعه إنسان بهذه الكلمة[2].

والحق أن الذي أولع إيلاعا كبيرا بالسياق في الثقافة اللسانية المعاصرة هو الباحث الإنجليزي فيرث Firth الذي ارتبط اسمه بما يسمى النظرية السياقية [3]، تلك النظرية التي اعتمدت في نشأتها على أعمال الأنثروبولوجيين، وبشكل خاص على تفكير ب. مالينوفسكي الذي طور نظريته لسياق المقام؛ وهي نظرية تعمل على إرجاع معاني المنطوقات (من حيث تؤخذ بوصفها مادة أولية) وكلماتِها وعباراتها المكونة لها إلى وظائفها المختلفة في سياقات المقام الخاصة التي تستعمل فيها. ومن أبرز مواقف فيرث في نظريته السياقية كشفه للتوازي بين السياقات الداخلية والشكلية للقواعد والفونولوجيا وبين السياقات الخارجية للمقام، ومراعاته لخاصية مفهوم سياق المقام بوصفه وسيلة تحديد المعنى[4].

وفي ظل هذا التحول المنهجي أصبح من المألوف والشائع نزوع الباحثين اللسانيين إلى الاستعانة بالظروف الخارجة عن المدى اللغوي ومنها سياق المقام بعد ما «كان متاحا ومستحبا – لدى معظم اللسانيين في المراحل الأولى للوصف اللساني –

---

(1) ينظر: Ibid, p245.

(2) ينظر: Malberg. M, Les nouvelles tendances de la linguistique générale, p196-197.

(3) ينظر: أحمد حساني، مباحث اللسانيات، ص153.

(4) ينظر: ر.هـ.روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص316–317.

غض الطرف عن أي اعتبار للمقام situation، مع احتمال استدعاء الآثار المقامية بعد ذلك بصفتها عاملا مستقلا وإضافيا، مما يؤدي إلى القول بأن المقام يخص الكلام ولا يخص اللغة»[1].

ولعل سائلا يسأل فيقول: ما الفرق، إذن، ين اللسانيات التداولية والنظرية السياقية ما دام كلاهما يوظف مفهومي السياق والمقام ويعتمد عليهما في دراسة اللغة؟. لكي نجيب عن هذا السؤال لا بد من مناقشة مضمونه من منطلق إبستمولوجي يدفعنا إلى النظر في الأسس المنهجية التي يقوم عليها غرض الدراسة اللسانية في كلٍّ من هذين الاتجاهين.

أما التداوليون فقد كان غرضهم دراسة اللغة من حيث هي إنجاز فعلي يرتبط بسياق المقام في زمان معين محسوس ومكان معين محسوس، أي أنهم لا يستهدفون دراسة اللغة من حيث هي لغة فحسب بل يستهدفون ضبط القوانين المنظِّمة لأفعال اللغة ولاستعمالاتها المقامية المختلفة، تلك القوانين التي ليس من شأنها أن تدرس امتداد المعنى اللغوي بين الوظيفتين الدلالية والنحوية فحسب بل هي تسعى إلى أن تدرس حدث اللغة بكامل مكوناته الإنجازية الفاعلة، وهو ما يفضي إلى النظر في معطيات الدراسة اللسانية لوظيفة ثالثة هي الوظيفة التداولية.

أما الغرض المنهجي لأنصار النظرية السياقية في مسألة اهتمامهم بمفهوم سياق المقام فيتجلى في اعتمادهم على المقولة التي ترى أنه يجب لتحديد وحدة لغوية أن نتتبع ونستقرئ جميع السياقات التي تحققت فيها[2]. يرى ستيفن أولمان – تأكيدا لهذا المعنى – أن علم المعاجم عليه، ابتداء، ملاحظة كل كلمة داخل سياقها (ضمن مظاهر الكلام الملموسة وضمن النصوص)، أي دراسة الكلمات في نطاق الكلام، وبعد ذلك، عليه –

---

(1) ينظر: Ducrot et Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p419.

(2) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص120.

انطلاقا من تلك الاستعمالات الملموسة – انتزاع أكبر قاسم مشترك وتسجيله بصفته دلالة (أو دلالات) الكلمة[1].

إن أهمّ ما يمكن ملاحظته في هذا الكلام أن الأساس المنهجي للنظرية السياقية يقوم على مواقف صورية صارمة في تطبيقها لمبادئ التحليل البنوي على الرغم من أنها تلجأ إلى مفهوم ينتمي إلى الواقع الخارج عن المدى اللغوي إذ إن غرض النظرية السياقية من استدعاء السياق، في النهاية، هو الاستعانة بمعطيات غير لغوية ملموسة تساعد على تصنيف الوحدات اللغوية وتحليل دلالاتها بكيفية نموذجية «تعود فيها تنوعاتها الفردية التي تتعدد بشكل لا نهائي إلى عدد محدد من الثوابت»[2]. و«هذا ما يدل على أن علم الدلالة [ومنه النظرية السياقية] يُبنى بنفس الطريقة التي يبنى بها أي تحليل لساني آخر يرغب في الوصول – انطلاقا من الملموسات (ملفوظات منطوقة، أو فقرات لنصوص مكتوبة) – إلى نظام اللغة وإلى بنيتها»[3].

وعلى هذا يمكننا تلخيص الفارق المنهجي بين اللسانيات التداولية والنظرية السياقية في قولنا: إن النظرية السياقية تسعى إلى تقعيد اللغة بينما تسعى اللسانيات التداولية إلى التقعيد لمقام اللغة ولأفعال اللغة Actes de langage؛ وهذا ما يجعل النظرية السياقية محتفظة بانتمائها إلى حقل الدراسة الصورية لأنظمة اللغات على الرغم من اعتمادها على المعطيات غير اللغوية.

3-3– مبادئ تحليل معاني الوحدات بالنظر إلى علاقاتها (الحقول الدلالية):

رأى اللسانيون البنيويون المهتمون بدراسة المعنى أنّ ما توصلوا إليه من نتائج للتحليل المعنمي يمكن استثماره في تصنيف الوحدات الدلالية بطريقة تسمح بتوزيعها

---

(1) ينظر: Malberg. B ,Les nouvelle tendances de la linguistique générale, p197.

(2) ينظر: Ibid, p197.

(3) ينظر: Ibid, p197.

عبر أنظمة دلالية مغلقة سموها "حقولا". «إن تحديد حقل مّا في اللسانيات معناه السعي من أجل استخراج بنية مجال لساني مّا أو اقتراح بَنْيَنَةٍ له»[1].

والحقيقة أن البدايات الأولى لمقاربة التحليل البنوي في دراسة العلاقة بين الوحدات اللسانية تعود إلى ما جاء به سوسير[2] في آخر الفصل الخامس من C.L.G ، وذلك ضمن تعرّضه لنمط من العلاقات سمّاه العلاقات الترابطية، وفيه ترتبط الوحدات بعضها ببعض، رأسيا ، على مستوى المحور الاستبدالي في صورة مجموعات يشكلها الترابط الذهني لمستخدمي اللغة. وتنشأ هذه العلاقات من مبدأ التشابه القائم بين الوحدات في التجانس الصوتي، أو في الدلالة، أو في غيرهما، ومن الأمثلة التي ساقها سوسير مجموعات الكلمات المترابطة مع كلمة enseignement إن من جهة التجانس الصوتي مثل:,changement وarmement؛ إذ يوجد فيها عنصر مشترك يدل على المصدرية هو ment، أو من جهة الترادف الدلالي مثل: apprentissage وéducation، فهما وحدتان تلتقيان مع enseignement في معنى عام هو التعليم والتربية[3].

(1) ينظر: .Dubois. J et autres, Grand dictionnaire, p81

(2) نعني بذلك أن سوسير هو أول من قدّم عملا منهجيا (بنويا) في هذا المجال من البحث الدلالي، ولا نعني به أن سوسير لم يكن مسبوقا إلى دراسة العلاقة بين الوحدات فهناك الكثير من الدراسات القديمة في هذا المجال خصوصا ما يتعلق منها بالدراسات المعجمية. وقد تنبّه نفر غير قليل من أسلافنا إلى أهمية هذا البحث، فأفضى بهم ذلك إلى وضع معاجم حقلية، وهو ما يسمى عندهم بمعاجم الموضوعات، وهي المعاجم التي تزخر برصيد ثريّ من الحقول الدلالية التي تتضمن صياغتها المنهجية من المزايا ما لا ينكّر ولا يردّ. ومن أمثلة الموضوعات التي أعدّوها في شكل حقول نذكر: خلق الإنسان [النضر بن شميل (204هـ)، قطرب (206هـ)، أبوعبيدة (210هـ)، أبو حاتم السجستاني (255هـ)]، والخيل (أبو عبيدة، الأصمعي)، والحشرات (أبو عبيدة، الأصمعي)، والنبات (النضر بن شميل)، ومن الذين عُرفوا بهذا النوع من التصنيف للمداخل المعجمية: الثعالبي(430هـ) في كتابه: فقه اللغة، وابن سيده (450هـ) في كتابه: المخصص. (لمزيد من التفصيل ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص161-162).

(3) ينظر: .Saussure, p201-202

وبعد سوسير يُعدُّ ترير اللساني الألماني J. Trier (1894-1970) من أوائل من تعرّض لإمكانية الدراسة البنوية للمعنى، وهو الذي وضع نُظرية الحقول المفهومية والمعجمية[1]. ومن بعده تواصلت الدراسات في هذا المجال الدقيق من البحث اللساني البنوي، ومضت إلى مزيد من التطور والنضج على يد لفيف من اللسانيين البارزين أمثال: لويس برييتو، وأريك بويسنس، وألغيرداس غريماس، وبرنار بوتييه[2].

وحتى يصبح مجال مّا صالحا لأن ينتظم في صورة بنية أو نظام دلالي محدّد مغلق لا بدّ أن تجتمع فيه مجموعة من الوحدات تشترك في صفات معنوية (معانم) معيّنة وضمن هذه الصفات المشتركة تتميز كل وحدة عن بقية الوحدات بصفة تقابلية أو أكثر. ويمكننا أن نمثل لذلك بحقل القرابة الأسرية في اللغة العربية والذي نختار منه الوحدات التالية: الأب، الأم، الجد، الجدة، الأخ، الأخت، الابن، البنت، الحفيد، الحفيدة، ابن الأخ، ابنة الأخ، العم، الخال، العمة، الخالة، ابن العم (أو العمة)، ابن الخال (أو الخالة)، ابنة العم (أو العمة)، ابنة الخال (أو الخالة). ولبيان الصفات المعنوية المشتركة والصفات المعنوية التمييزية لهذه الوحدات ندعو القارئ الكريم إلى متابعة الجدول الآتي:

---

(1) ينظر: Arcaini. E, Principes de linguistique appliquée, p174.

(2) سبق تعريفهم في الفصل الأول من الباب الثاني (ينظر: ص211).

جدول تصنيفي (تقابلي) لأهم الوحدات في حقل القرابة الأسرية في اللغة العربية

المعانم / الوحدات	قرابة الأم	قرابة الأب	الأصول	الفروع	شقيق الأصل	فرع شقيق الأصل	شقيق الفرع	فرع شقيق الفرع	أصل أول	أصل ثان	فرع أول	فرع ثان	أنثى	ذكر
الأب			+	–	–	–	–	–	⊕	–	–	–	–	⊕
الأم			+	–	–	–	–	–	⊕	–	–	–	⊕	–
الجدّ			+	–	–	–	–	–	–	⊕	–	–	–	⊕
الجدّة			+	–	–	–	–	–	–	⊕	–	–	⊕	–
الأخ			–	+	–	–	⊕	–	–	–	–	–	–	⊕
الأخت			–	+	–	–	⊕	–	–	–	–	–	⊕	–
الابن			–	+	–	–	–	–	–	–	⊕	–	–	⊕
البنت			–	+	–	–	–	–	–	–	⊕	–	⊕	–
الحفيدة			–	+	–	–	–	–	–	–	–	⊕	⊕	–
الحفيد			–	+	–	–	–	–	–	–	–	⊕	–	⊕
العم	–	⊕	–	+	⊕	–	–	–	–	–	–	–	–	⊕
الخال	⊕	–	–	+	⊕	–	–	–	–	–	–	–	–	⊕
العمة	–	⊕	–	+	⊕	–	–	–	–	–	–	–	⊕	–
الخالة	⊕	–	–	+	⊕	–	–	–	–	–	–	–	⊕	–
ابن الأخ			–	+	–	–	–	⊕	–	–	–	–	–	⊕
بنت الأخ			–	+	–	–	–	⊕	–	–	–	–	⊕	–
ابن العم	–	⊕	–	+	–	⊕	–	–	–	–	–	–	–	⊕
ابن الخال	⊕	–	–	+	–	⊕	–	–	–	–	–	–	–	⊕
بنت العمة	–	⊕	–	+	–	⊕	–	–	–	–	–	–	⊕	–
بنت الخالة	⊕	–	–	+	–	⊕	–	–	–	–	–	–	⊕	–

العلامة (–) تعني غياب المعنم، والعلامة (+) تعني وجود المعنم، والعلامة ⊕ تشير إلى المعنم النوعي .

نستنتج من التصنيف التقابلي لألفاظ القرابة في الجدول السابق أن تنظيم الدلالة تختلف صوره من لغة إلى أخرى، فإذا كان النظام التقابلي لأسماء القرابة الأسرية يميز في اللغة العربية بين نسب الأم (الخؤولة) ونسب الأب (العمومة) فإن نظيره في اللغة الفرنسية، مثلا، لا يعرف هذا التمييز إذ ينعت الفرنسيون أخا الأم وأخا الأب معا باسم واحد هو: oncle، وأخت الأم وأخت الأب باسم واحد كذلك هو: tante.

هذا ما لاحظه اللسانيون المهتمون بتنظيم المعاني وتصنيف حقولها الدلالية وفي مقدمتهم يالمسليف الذي استطاع أن يستثمر رباعيته المشهورة (صورة المحتوى، وصورة التعبير، ومادة المحتوى، ومادة التعبير) في التفريق والمقابلة بين اللغات من حيث صور العلاقة التنظيمية فيها بين الدوال والمدلولات، و«يتخذ يالمسليف مثالا على ذلك في أسماء الألوان في اللغة الدانماركية danois ولغة بلاد الغال gallois؛ إن المنطقة الدالة على اللون الأخضر في ألوان الطيف الشمسي بالنسبة للغة الدانماركية يَفْصِلها، في اللغة الغالية، خط يجعل جزءا من هذه المنطقة لحساب اللون الأزرق في اللغة الدانماركية. مما يجعلنا نستنتج أن اللغة الغالية ليس فيها حدّ بين الأخضر والأزرق»[1].

ويشير الحقل، في اللسانيات، إلى مجموعة من الكلمات قابلة لأن تُجمع على أساس معناها (الحقل الدلالي)، أو على أساس شكلها الصرفي، أو على أساس الموضوع أو المفهوم الذي تشترك فيه (الحقل المعجمي). والحق أنه ليس من السهل تحديد الفرق بين الحقل الدلالي والحقل المعجمي. ويمكننا أن نستأنس بما يرد في بعض معاجم اللسانيات لنخلص إلى التحديدات الآتية[2]:

أما الحقل الدلالي فيُمكن تصنيفه إلى مستويين اثنين: أحدهما تكون العلاقة فيه بين مجموعة من الدّوال تشترك مدلولاتها في مكون معنوي خاص؛ مثال ذلك حقل

---

(1) ينظر: Malberg. B ,Les nouvelle tendances de la linguistique générale, p190.

(2) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire.., p81، وينظر أيضا: Robert. J-P, Dictionnaire pratique de didactique du FLE, Edt Ophrys, Paris, 2008, p30.

أدوات الكتابة (القلم، والدفتر، والدواة، والمقلمة..)، وحقل الحيوانات الأليفة (الكلب، والقط، والحصان، والبقرة..)، وتمثيلنا السابق بحقل القرابة الأسرية يندرج ضمن هذا الضرب من الحقول، والثاني تكون فيه العلاقة بين مدلولات مختلفة لدال واحد، ويعود اختلاف هذه المدلولات إلى اختلاف الاستعمالات المفهومية أو السياقية لذلك الدال، نلاحظ ذلك، مثلا، في الفعل: "ضَرَبَ" الذي نجد من معانيه (أو مدلولاته) المختلفة ما يلي: ضربته على يده (عاقبته)، ضربتُ على يده (اتفقت معه على بيع أو مثله)، ضربت له موعدا يوم كذا (أعطيته موعدا)، وضربت الخيمة (نصبتها)، وضَرَبَت الطيرُ (ذهبت)، وضرب السارق في الأرض (أسرع الذهاب في الأرض خوفا من أن يُدرك) ... الخ[1].

أما الحقل المعجمي فيتم إنشاؤه:

- إما بتجميع المفردات التي تشترك في وحدة صرفية مّا (تسمى عادة سابقة أو لاحقة أو جذرmot de base) مثل الكلمات التالية: كتب، يكتب، كاتب، مكتوب، مكتب، مكتبة، كتابة، والتي تجمعها مادّة واحدة هي الجذر: "كتب"، ومثاله في الفرنسية الكلمات: écrire وécrivain وécriture و écrit التي تشترك في جذر واحد.

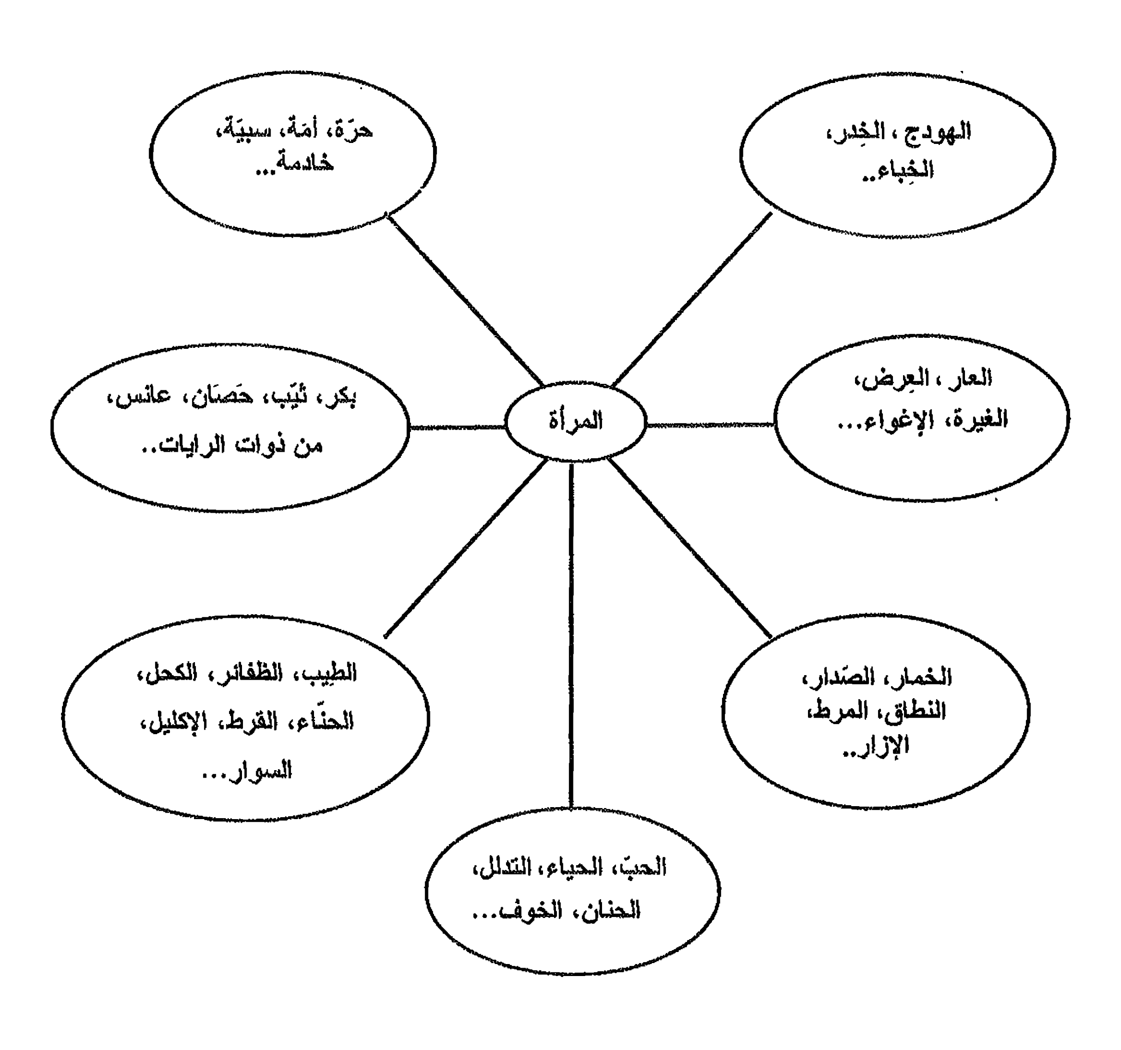
- وإما بتجميع المفردات التي تتصل بموضوع مّا وإن تباينت من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى؛ ومثال ذلك: الحقل الدلالي لكلمة الريف: الفلاح، راعي الغنم، الإسطبل، الحظيرة، الخيمة، البقر، الغنم، الدجاج، الكلب، الحصان، الجرار، المحراث، الأشجار، الخضروات، السواقي..الخ.

- وإما بتجميع الوحدات التي تشترك في تعبيرها عن مفهوم مّا يتصل بواقع خارج عن المدى اللغوي Réalité extra-linguistique بحيث يعتبر جوهريا بالنسبة إليها. ويسمى هذا النوع من الحقول المعجمية بالحقل المفهومي champ notionnel؛ فهو مجال

---

[1] للاطلاع على مزيد من المعاني ينظر: لسان العرب، (مادة ضرَب).

دلالي مادته هي أشبه ما تكون بمدونة corpus صغرى ترتبط فيها جميع الوحدات المتعلقة بفكرة مّا أو بمفهوم مّا في كلمةٍ يسميها بعض اللبسانيينْ بالكلمة- الشاهد mot-témoin، بحيث تنبني حولها جميع الكلمات التي تسمح بتمييز مجتمع مّا في مرحلة زمنية محددة من تاريخه، وبالتالي تشهد عليه[1]. ومثال ذلك مفهوم كلمة "امرأة" في اللغة العربية في عهد الجاهلية؛ يتحدّد هذا المفهوم بمجموعة من المدلولات نستعرضها ضمن مجموعات أساسية من المفردات من خلال الشكل البياني الآتي:



(1) ينظر : Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliqué, p177.

إن المتتبع لما كتبه المهتمون ببَنْيَنَة المعنى ليجد أن الحاجة إلى وضع حقول دلالية انطلقت من محاولة التنظيم والصورنة لمعاني الوحدات اللسانية بطريقة تكشف عن الصفات الدلالية الملائمة لكل واحدة منها، وتقابل بين محتواها ومحتويات الوحدات المشتركة معها. إن سمة هذا الإجراء هي في أنه يصدر عن تصور لساني ينظر إلى اللغة على أنها نظام، ويذكِّر بذلك الإجراء الفونولوجي القاضي بتحديد الصفات الملائمة للفونيمات بالنظر إلى ما تسفر عنه تقابلاتها التمييزية[1].

لقد ساعد موقف اللسانيين – لا سيما علماء الدلالة البنويين منهم– من بَنْيَنَة المعنى Structuration du sens على تقديم طريقة منهجية دقيقة تنظر إلى الوحدات المعجمية بوصفها وحدات منتظمة ومُبَنْيَنَة، بحيث تنتمي إلى مجموعات لا وحدات مقسمة ومعزولة، ومن هنا «فهي – من حيث كونها مجرد علامات، أو وحدات تكوينية، أو مونيمات – لا تحتل إلا مرتبة ثانوية ضمن إطار البحث عن الدلالة. وفي ظل هذا التصور فإن اللغة لا تصبح مجرد نظام للعلامات، وإنما تجميع لبنى الدلالة، تجميع يقول عنه غريماس – متبعا في ذلك يالمسليف – إنه يفترض لعبا محدودا للتقابلات المتجاورة»[2].

وممّا يلاحظ في دراسة الحقول الدلالية والمعجمية أن محاولاتها كثيرا ما تعترضها الصعوبات نظرا، من جهة، إلى كون «المعنى ظاهرة مجردة صعبة المنال ومتشبعة الجوانب تتداخل في تكوينها مختلف المستويات اللغوية من نحو وصرف وتركيب ومدلول فلا يمكن أن تقتصر على محور واحد أو زاوية واحدة نتناول من خلاله أو من خلالها هذه الظاهرة»[3]، ونظرا، من جهة أخرى، إلى تمسك الباحثين اللسانيين بالموقف المنهجي الإبستمولوجي القاضي ببنينة المعنى وتنظيمه، هذا الموقف الذي تقف في

---

(1) ينظر: Mahmoudian. M, La linguistique, p202-203.

(2) ينظر: Ibid, p247-248.

(3) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر 2000، ص125.

طريقه مشكلة لا محدودية المعنى وتأبّيه على البناء والتصنيف بحيث لا يجد الباحث اللساني ضالته من تنظيمه وبنيته في كل الحالات. ومن الأسباب الدالة على لا محدودية المعنى أن الوحدات اللسانية المراد بنيتُها «تعكس تجربة خارجة عن المدى اللغوي expérience extralinguistique في عالم غير محدود، إذ إن الوحدات المعنوية الأصغر من العلامة[1] – في ظل التطور المستمر لاستخدام المعنى– تجد تفسيراتها، عادةً، خارج الحقل اللساني المجرد»[2]، ومن الصعوبات التي نتجت عن هذين السببين (لا محدودية المعنى، والموقف المنهجي الصارم في تحليل المعنى) نذكر ما يلي[3]:

1– لا يمكن للباحثين أن يتحدثوا عن حقول محدّدة بشكل دقيق، إن إحصاءاتهم لا يمكنها أن تكون نهائية لأنهم بصدد تمثيل عالم هو في تطور لا ينقطع مما يقتضي استيعابه لمدلولات جديدة باستمرار.

2– وهذا ما يؤدي إلى اللانهائية في البحث عن المعانم sèmes والوحدات المعنوية sémèmes، وبدل أن تكون عملية الوصف بسيطة فإنها تكون معقدة للغاية.

3– إن تقسيما صارما للوحدات إلى معانم يستلزم أن التحليل يجري على الكلمات وليس على معاني الكلمات، فمن أجل أن يتغير إحصاء المعانم يكفي أن تضاف كلمة إلى الحقل المدروس.

4– إن انضمام المعانم عن طريق لعبة التقابلات الثنائية والثلاثية يمثل صعوبة أكثر من انضمام وحدة جديدة إلى حقل لساني، إذ يؤدي ذلك إلى الحصول على معانم بعدد أكبر من عدد الوحدات المعجمية.

---

(1) يقصد أركايني بهذه الوحدات ما يسميه يالمسليف اللاعلامات Non-signes أي الوحدات المعنوية sèmes التي يتكون من مجموعها معنى العلامة (ينظر: المبحث رقم: 2–5 من الفصل الأول من الباب الثاني)؛ كأن نقول في تحليل كلمة "كرسيّ": وحداتها الأصغر من العلامة هي: يصلح للجلوس، له أربعة أرجل، له ظهر، ليس له ذراع، يصلح لشخص واحد.

(2) ينظر: Enrico Arcaini, Principes de linguistique appliqué, p190.

(3) ينظر: Ibid, p174.

ومن الباحثين من اتخذ هذه الصعوبات مادة لنقد النظريات المتصدِّية لدراسة المعنى مثلما فعل سالم شاكر حينما يقول: «إن المعايير التي تسمح بافتراض وجود حقل دلاليّ مّا ليست معايير لسانية ذلك أن الاهتداء إلى الحقول الدلالية إنما تم بفضل عملية تصورية[1] (غير صورية) أو باللجوء إلى العلوم المجاورة... زيادة على هذا فإن جعل هذه الحقول يحاذي بعضها بعضا ينضوي على تصور ساذج وخاطئ. فثمة تداخل غير متناه بين الحقول: فالوحدة قد تنتمي إلى عدة نظم صغرى في ذات الوقت، فكلمة سيارة مثلا تنتمي في ذات الوقت إلى حقول: العربات، الأشياء الصناعية، الأشياء ذات محرك ... لذا فإن بناء الحقول الدلالية المغلقة لا يمكن أن يكون سوى مقاربة جزئية بالنسبة لقضية العلاقات بين الأدلة»[2].

ولتشخيص مشكلة المعنى بصورة منهجية واضحة نقول «إن المعنى يجري على مستويين اثنين: فهو إما أن يجري ضمن لعبة الاختلافات داخل نظام من العلامات [النظرة الصورية للمعنى عند سوسير]، وإما أن يجري ضمن علاقة مرجعية بالعالم الخارج عن المدى اللغوي»[3]. وقد قام إ.بنفست – في سبيل إجلاء الفرق بين هذين المستويين – بالتفريق بين مصطلحين يبدو أنهما متداخلان هما: المدلول (signifie)،

---

(1) الحقيقة أن هنالك طريقتين متعاكستين لوضع الحقل اللساني: الأولى صورية تنطلق من الصور اللغوية أي من العلاقات البنوية التي تنظر إلى الوحدات لا من حيث هي مجرد علامات تدل على أشياء وأفكار بل من حيث هي بنى منتظمة في مجموعات أو من حيث هي نظام من البنى، وسمة هذه الطريقة أن وضع الحقل اللغوي يتم فيها بإخضاع الواقع غير اللغوي (عالم الأشياء والمفاهيم) للواقع اللغوي. والثانية تصورية تنطلق من التصورات والمفاهيم التي وُضعت لها علامات اللغة من أجل أن تُخضع الواقع اللغوي إلى الواقع غير اللغوي.

(2) سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، ص42. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص123.

(3) ينظر: Roland Eluerd, Pour aborder la linguistique, p143.

والمعنى (sens)[1]؛ وينطلق الأساس المنهجي لهذا التفريق من اعتبار أن المدلول هو محتوى العلامة بصفتها جزءًا منتميا إلى نظام محدد من التقابلات (يلتقي هذا الاعتبار مع المستوى الأول) ومن اعتبار أن المعنى هو محتوى العلامة داخل الجملة، ومن وظائف الجملة أنها تهيئ للمدلول المنتظم organisé والمُبْنَيَن structuré ما يسمح بتحويله إلى معنى مستعص على التنظيم والبناء من حيث هو مفتوح على العالم الخارج عن المدى اللغوي. وبهذا التفريق يسهل علينا معرفة أي المستويين يشكل صعوبة في وصف المعنى وتنظيمه.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات وغيرها فإن الدراسة البنوية للمعاني تظل جهدا لا يستهان به وعملا لسانيا ضروريا له مكانته المعتبرة في مجال العلوم اللسانية، وله من الأفضال والفوائد أكثر ممّا له من الصعوبات. ولعلّ من أبرز فوائد الدراسة البنوية للمعاني أنها تحقق الوسائل الضّرورية التي يمكن لتعليميات اللغات أن تستغلها في تسهيل التلقين وتقريب مسافات التلقي والإدراك لدى المتعلمين، بالإضافة إلى أنّ هذه الدراسات تعدّ – من الناحية الإبستمولوجية – مجالا خصبا لتعريف منهج اللسانيات البنوية وإطارا إجرائيا هاما لاستثمار مبادئه ونظرياته وإخراجها من جمود الصياغات النظرية وتجريديتها إلى حركية التحليل الاختباري والممارسة الميدانية.

وقد كان من نتائج هذا التحول – في علم اللسان الحديث – من الدرس النظري إلى الدرس الميداني ظهور اتجاه لساني جديد (سماه رواده باللسانيات التداولية linguistique pragmatique) نحا بالدرس اللساني منحى عمليا يحتفي بقضايا الوظيفة والاستعمال، وراح يستمد أسسه ومناهجه من غرض جديد لا يتناول اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها كما هو الشأن في اتجاه اللسانيات البنوية، وإنما يعدّها مجرد جانب من جوانب دراسته التي يهتم فيها بمستوى آخر في العملية التواصلية هو مستوى الخطاب

---

(1) ينظر : Roland Eluerd, Pour aborder la linguistique, p143.

حيث يتم تناول اللغة في ظل قوانين إجرائية عملية (غير صورية) تستهدف علاقتها بمستعمليها وظروف تحقيقها فيما بينهم.

خاتمة

في خاتمة هذا الكتاب نستعرض بعض النتائج والمستخلصات التي أمكننا الوقوف عليها أثناء مدارستنا لموضوع اللسانيات البنوية، ولما تنطوي عليه نظرياتها من قضايا ومفاهيم، ولما يمكن أن تنبني عليه من أسس معرفية وخلفيات منهجية. وفي ما يلي أهمّ هذه النتائج:

1- لا يمكننا أن نفهم ما تقدّمه اللسانيات البنوية من مبادئ ومفاهيم فهما تاما، ولا أن ندرك أبعادها المنهجية، ولا أن نحسن استثمارها في بحوثنا إلا إذا انطلقنا – في الاطلاع عليها، وفي قراءة نصوصها– من أسسها الإبستمولوجية التي انبثقت منها، ووضعناها في سياق خلفياتها المنهجية التي استندت إليها وتأطّرت بإطارها. وفي سياق هذا التحديد يمكننا القول إنه شتّان بين قراءةٍ لمفاهيم اللسانيات البنوية تضعها في سياق أسسها الإبستمولوجية وخلفياتها المنهجية وبين قراءةٍ تعزلها عن تلك الأسس وتلك الخلفيات.

2- إن من أهمّ معالم الخصوصية والتميز في مفاهيم النظريات اللسانية البنوية أنها تبدو مترابطة فيما بينها ترابطا منهجيا لافتا؛ ويتمثّل هذا الترابط في أن كل واحدة من تلك النظريات تشكّل في مجموع عناصرها بنيةً متكاملة ومتناسقة من المفاهيم بحيث يتداعى بعضها لبعض، ويُبنى بعضها على بعض، ويتولّد بعضها من بعض؛ ومن هنا فلا يمكن فهم أيّ واحد منها إلا بربطه ببقية المفاهيم. وحتى النظريات البنوية نفسها تعرف – ضمن علاقاتها فيما بينها– التناسق ذاته؛ وإن الناظر في مسارها التطوري – بدءًا من سوسير وانتهاءً بآخر واحد من أتباعه البنويين الأوروبيين، أو بدءً من سابير وبلومفيلد وانتهاءً بآخر لسانيّ توزيعيّ– ليجد أنها تكاد تكون نظرية واحدة حتى لكأنّ واضعها لسانيّ واحد غير أنّه عمّر طويلا؛ وذلك بالنظر إلى ما يُلتمس فيها ما بين واضعيها من التناغم الفكري، والتواطؤ المنهجي، والتعاون على الترقية والتطوير،

والاعتراف بفضل السابقين. وبناءً عليه فأيُّما قراءة لنصوص البنويين ولأعمالهم لا تهتدي بتداعيات هذا الترابط هي قراءة عاجزة عن الفهم الواعي الدقيق، قاصرة عن بلوغ الأهداف، وإدراك الغايات.

3- مما يميِّز أعمال اللسانيين البنويين أنهم أولِعوا بالاحتفاء بالبنية إنْ في اللغة الموضوع Langue-objet أو في اللغة الواصفة métalangage ؛ فهم لا يكتفون بالاشتغال بمفهوم البنية في دراساتهم لظواهر اللغة بغرض وصفها وتصنيف وحداتها وأقسامها مثلما هو مُبيَّن في أعمالهم، بل يظهر اشتغالهم بمفهوم البنية كذلك في صياغاتهم لنظرياتهم، وفي أساليب عرضهم لمفاهيمها. ويُعدُّ سوسير أول المولَعين بتوظيف معطيات البنية في صور عرضه وصياغته لمحتويات نظريته اللسانية؛ يظهر ذلك جليا في استعانته بأسلوب الثنائيات، فقد جاءت معظم مفاهيمه في شكل ثنائيات بعضها تقوم العلاقة بين طرفيه على المعارضة والتنافي؛ ومثاله ثنائيات: الزمني والتزامني، المعياري والوصفي، التلفظ والكتابة، وبعضها الآخر تقوم العلاقة بين طرفيه على التظافر والتكامل؛ ومثاله ثنائيات: اللغة والكلام، الدال والمدلول، علاقات الترابط وعلاقات التركيب. ومع أن سوسير يبدو في ذلك مدفوعا بأغراض بيداغوجية - على ما يقول عبد السلام المسدّي- لصياغة أفكار أعدّها من أجل تقديمها في سياق تعليمي إلا أن القول بالولع بمفهوم البنية لديه يظل تفسيرا واردا لا يمكن ردّه، أو استبعاده.

ولعلّ ما يبدو حريًّا بالذكر والتسجيل في سياق التعرّض لأبرز مستخلصات هذا الكتاب ونتائجه بيانُ جوانب الوجاهة والأهمية في النظريات اللسانية البنوية؛ وذلك من خلال استعراض مآثرها ومنجزاتها سواء في ميدان التنظير اللساني على مستوى المناهج والأفكار، أو في ميدان الاستثمار والتطبيق الذي تتصل موضوعاته بجوانب الإفادة من اللسانيات في كثير من النشاطات المعرفية والفكرية الأخرى، وفيما يلي نورد بعض ما قدّمته اللسانيات البنوية، وتقدِّمه، من منجزات:

- منجزات اللسانيات البنوية في مجال المناهج والأفكار:

1- استطاعت اللسانيات البنوية أن تفتح باب الريادة في علم اللسان الحديث؛ فمذهبها أوّل المذاهب التي عرفها، ونظرياتُها أكثر نظرياته، وإليها يرجع الفضل في إحداث القطيعة مع الدراسات اللغوية التقليدية، وفي إرساء مفاهيم الدراسة العلمية الجديدة للسان البشري.

2- يقوم الأساس المنهجي للسانيات البنوية على الاحتفاء بدراسة النموذج اللساني، وعلى استنباطه من ظواهر اللغات ومن نصوصها بوصفه واقعا لغويا داخليا يبحث الدارسون، من خلاله، عن الصور التجريدية النهائية التي تحتكم إليها أنظمة اللغات، والتي تتمثل في نفوس الناطقين قوانين نموذجيةً قارة، وحقائق تواضعية مستقرّة في الدماغ.

3- تتميّز اللسانيات البنوية – في أظهر توجُّهاتها – بتقسيمها للنشاط اللغوي إلى واقعين اثنين: أحدهما داخلي صوري تسميه واقع "اللغة"، وهو الواقع الذي تهتمّ بدراسته، وترى أنه يستمد وجوده وأهميته من مرحلة الإعداد النفسي التي تسبق مرحلة الأداء الكلامي وتتحكم فيها، والثاني خارجي مادي تسميه واقع "الكلام"، غير أنها لا تهتم بدراسته لأن معطياته تتسم بالذاتية والحركية والانحراف، وهو ما يتعارض مع غرض منهجها اللساني الساعي إلى البحث عن النموذج القار، والقانون الكلي، والصورة المجرّدة في ظواهر اللغات وأنظمتها.

4- استطاعت اللسانيات البنوية – بمنهجها الثوري التجديدي– أن تكون منافسا قويا لنظرية المعرفة Epistémologie، وذلك بتقديمها لمنظور منهجي جديد ومتميز في دراسة الظواهر يعتمد على مبادئ: الصورة، والنموذج، والكلية، والانتظام، والعلاقات. وقد استطاع هذا المنظور، بما يحمل من أدوات منهجية فعّالة، وخطاب نقدي شمولي، أن يكون خلفية معرفية لكثير من العلوم والمعارف الإنسانية.

5- تمكّن المنهج العلمي في ظل اللسانيات البنوية من تجريد الثوابت المجرّدة (القوانين والقواعد) من المتغيرات الملموسة (أي الظواهر اللغوية بوصفها العينات التي ينطلق منها الباحثون في وصفهم للغات)، وهذا بخلاف الدراسات الفلسفية والتاريخية التي تعزف عن معاينة الوقائع، وتكتفي باستنتاج التجريد من التجريد.

6- ساهمت اللسانيات البنوية في تكريس مفهوم النظر إلى اللغة بوصفها واقعا قائما بذاته تكوّن دراسته مستقلة عن فكر الإنسان ونشاطه؛ ويمكننا القول بهذا الصّدد إن اللسانيات البنوية استطاعت أن تحرّر دراسة اللغة من الخضوع للمنطق الصوري، ولأحكامه المعيارية التعسّفية، ودعت بدلا من ذلك – في ظل الاستجابة لمقتضيات المنهج الوضعي، ولشروط الدراسة العلمية للسان البشري- إلى استحداث منطق جديد هو أقرب لدراسة ظواهر اللغات وأنسب، يسمى المنطق الطبيعي.

- منجزات اللسانيات البنوية في مجال التطبيقات الميدانية للمعرفة اللغوية:

1- أثبتت فعاليتها – إلى جانب المذهبين الآخرين للسانيات وهما: مذهب اللسانيات التوليدية التحويلية، ومذهب اللسانيات التداولية – في تعليم اللغات بفضل ما تملكه أدواتها ومفاهيمها من قدرةٍ على التنظيم والتحليل، وكفايةٍ في ترتيب الوحدات وتصنيفها، واستغلالٍ في الطاقات الذهنية مما يمكّنها من أن تجعل نتائج التعليم تتحقق بطرائق أنجع وبجهود أقلّ.

2- أثبتت فعاليتها – إلى جانب المذهبين الآخرين- في ترقية الدراسات الأدبية والنقدية وتطويرها من خلال نظرياتها التي لم تكد تكتمل وتتبلور في أذهان روادها حتى تلقّفها النقاد وصاغوا منها مناهج جديدةً للتحليل والنقد استطاعت أن تكتسح مساحة كبيرة في ميدان النقد الأدبي المعاصر.

3- أثبتت قدرتها على حلّ الكثير من معضلات الترجمة ومشكلاتها لا سيما بعدما فهم المشتغلون بالترجمة أن ظاهرة الاختلاف بين اللغات هي أكبر من أن تنحصر في دلالة التعيين، وأن عملهم ليس هو – في حقيقة أمره- ترجمة علامةٍ من اللغة المنقول

منها بأخرى من اللغة المنقول إليها، إنما هو نقل المعنى من نظامٍ للعلامات إلى آخر مختلف عنه. وفي هذا السياق أدركوا أنه لا مناص من الاطلاع على مفاهيم اللسانيات البنوية التي من شأنها- في ظل تكفّلها بدراسة النظام وبقضاياه- الإجابةُ عن كثيرٍ من أسئلة الترجمة ومشكلاتها.

4- إلى جانب أثرها الواضح في علوم إنسانية أخرى مثل: علم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثربولوجيا، والسيميائيات، والأرطوفونيا (طب الأمراض اللغوية)، وحتى السياسة. فقد اتخذت هذه العلوم من مفاهيم اللسانيات البنوية ونظرياتها أدوات منهجية هامة تتوسل بها لدراسة مواضيعها وتحقيق أهدافها، بل إن كثيرا من هذه العلوم يظل مدينا، في بعض كشوفه ونتائجه، للمفاهيم التي جاءت بها اللسانيات عموما واللسانيات البنوية خصوصا.

ثبت المصطلحات (فرنسي – عربي)

Abstrait	مجرد
Accent	نبر
Actant	سانِد
Actes de parole	أفعال الكلام
Actualisateur	المنجِز (المحقِّق)
Actualisation	الإنجاز (التحقيق)
Actualisé	المنجَز (المتحقَّق)
Affriqué	الصوت الرخو الشديد
Agrégas	ركام
Allophone	الترادف الصوتي
Alternance	التناوب
Alvéolaire Liquide	لثوي مائع
Amalgame	إلغام
Amalgamé	مُلغم
Apicale Alvéolaire	أسناني لثوي
Assimilation	المماثلة
Associationistes	الانضماميون
Associatif	ترابطي

Autorégulation	الانتظام الداخلي
Behaviorisme	السلوكية (اللسانيات)
Bilabiale	شفوي مزدوج .
Brièveté	الاختصار
Caractère	خاصية
Causaliste	تعليلي
Circonstances	ظروف
Classes	فئات
Cohérence	ترابط
Communication	تواصل
Commutation	تبديل
Commutative (Relation)	علاقة تبديلية
Comparatistes	المقارنون (اللسانيون)
Complémentation	التكملة
Complément	تكميلي
Connexion	اتصال
Concept	مفهوم
Concret	ملموس
Conscience Collective	وعي اجتماعي
Contenu	محتوى

Constituant	مكوِّن
Consonne	صامت
Constituants Immédiats	المكونات القريبة
Construction	بناء
Convention	مواضعة (تواضع)
Conventionnel	تواضعي
Corpus	مدونة
Créativité	إبداعية
Diachronique (Méthode)	منهج زمني
Différence	اختلاف
Différenciation	تفرقة
Distinction	تمييز
Distinctifs (Trais)	سمات تمييزية
Distribution	توزيع
Distributionnelle (Analyse)	تحليل توزيعي
Distributionnalisme	التوزيعية
Double Articulation	التقطيع المزدوج
Dynamique	حركيّ
Empirisme	التجريبية
Enoncé	ملفوظ

Enoncés Réalisés	ملفوظات متحقّقة (منجَزة)
Environnement Linguistique	المحيط اللساني
Espèce Langue	اللغة النوع
Existentialisme	الوجودية
Expansion	الإلحاق
Expression	العبارة
Expressivité	التعبيرية
Extra-linguistique	خارج عن المدى اللغوي
Etats Linguistiques	حالات لغوية
Etude Formelle	دراسة صورية
Etymologie	علم الاشتقاق
Figures	صور (أو وجوه)
Forme	صورة (شكل)
Fonction	وظيفة
Fonctif	وظيفي (حامل لوظيفة)
Fricative	رخو (احتكاكي)
Gestalthéorie	نظرية الصورة الكلية
Glossématique	الجلوسيمية
Identité	تشابه
Image Acoustique	صورة سمعية

Immanence	ترابط داخلي (محايثة)
Inclution	تضمين
Interdentale	بين أسناني
Invariabilité	لاتنوع
Invariante	لامتنوعة
Labiodentale	شفوي أسناني
Langue	لغة
Langue particulière	لغة خاصة
Langage	لسان
Laryngale	حنجريّ
Lexème	وحدة معجمية (مارتيني)
Linéarité	خطّية
Linéaire	خطيّ
Linguistique	اللسانيات
Linguistique formaliste	اللسانيات الصورية (الشكلية)
Linguistique générale	اللسانيات العامة
Linguistique interne	اللسانيات الداخلية
Linguistique structurale	اللسانيات البنوية
Linguistique générative Et Transformationnelle	اللسانيات التوليدية التحويلية
Linguistique pragmatique	اللسانيات التداولية

Liquide	مائع
Logistique	المنطق الرمزي
Marquant	واسم
Marqué	موسوم
Mécanisme	الآلية
Mentalistique (Théorie)	النظرية الذهنية
Meta –Langue	لغة شارحة أو واصفة (عليا)
Méthode inductive	منهج استقرائي
Méthode déductive	منهج استنتاجي
Méthode normative	منهج معياري
Methode descriptive	منهج وصفي
Model actantiel	نموذج ساندي
Monème	مونيم
Monème Autonome	مونيم مكتف
Monème Dépendant	مونيم تابع
Monème Fonctionnel	مونيم وظيفي
Morphème	مورفيم(وحدة دالة صغرى. بلومفيلد)
Morphème	وحدة نحوية أو صرفية (مارتيني)
Neutralisation / Archiphonème	إلغاء التقابل/ الفونيم الجامع
Normatif	معياري

Norme	معيار (يالمسليف)
Notionnel	مفهومي
Noyau Sémique	نواة معنمية
Objet de la linguistique	موضوع اللسانيات
Objectivité	موضوعية
Occlusive	انسدادي
Opposition	تقابل
Parenté	نسب
Parole	كلام
Pertinets (traits)	ملائمة (صفات)
Pharyngale	حلقية
Phisicalisme	فيزيائية
Phililogie	فيلولوجيا
Phone (Son)	الصوت
Phonème	الفونيم (الحرف)
Phonétique	الصوتيات
Phonétique	صوتي
Phonologie	الفونولوجيا
Plérème	مجموعة المعانم (يالمسليف)
Plérèmatique	نظرية المعانم (يالمسليف)

Positif	إيجابي
Positivisme	الإيجابية
Postpalatale	حنكي خلفي
Prédicat	مسند
Prépalatale	حنكي أمامي
Prononciation	نطق
Prosodémie	ظواهر النغم
Prosodème	الوحدة النغمية
Psycholinguistique	اللسانيات النفسية
Psychologie du langage	علم النفس اللساني
Redendance	حشو
Référent	مرجع
Référence	مرجعية
Réifiant	تشخيصي
Relations oppositionnelles	علاقات تقابلية
Relations paradigmatiques	علاقات استبدالية
Relations syntagmatiques	علاقات تركيبية
Réductionniste	اختزالي
Réponse	استجابة
Ressemblance	شبه

Sémantique	علم الدلالة
Sémantiques (Traits)	صفات دلالية
Schéma	مخطط (يالمسليف)
Sème	معنم (وحدة معنوية)
Sème spécifique	معنم نوعي
Sémème	مجموعة المعانم في الوحدة
Sémique (analyse)	معنمي (تحليل)
Sémiologie	سيميائيات
Sémiologie de la signification	سيميائيات الدلالة
Sémiologie de la communication	سميائيات التواصل
Signe	علامة
Signe arbitraire	علامة اعتباطية
Signifiant	دال
Signifié	مدلول
Sonore	مجهور
Sonante	بين الشدة والرخاوة (جرسي)
Sourde	مهموس
Sous-systèmes	أنظمة فرعية
Statique	قارّ (سكوني)
Stemma	شكل بياني تشجيري (تينيير)

Stimulus	مثير
Sujet	مسند إليه
Super-segmental	فوق مقطعي
Symbole	رمز
Synchronique	تزامني
Système	نظام
Système coherent	نظام مترابط
Système immanent	نظام مترابط داخليا (محايِث)
Système linguistique	نظام لساني
Système oppositionnel	نظام تقابلي
Système phonique	نظام صوتي
Système phonologique	نظام فونولوجي
Système taxinomique	نظام تصنيفي
Stratification du langage	تنضيد اللغة
Structure	بنية
Structurale	بنوي
Structuralisme	البنوية
Structuralisme fonctionnel	البنوية الوظيفية
Substance	مادة
Substitution	تعويض

Situation	مقام
Trait (distinctif)	صفة (تمييزية)
Totalité	كلية
Transformation	تحويل
Transposition (Translation)	نقل الموضع
Usage	استعمال
Variation	تنوّع
Valeur	قيمة
Valeur Explicative	قيمة تفسيرية
Variante	تنوع (بديل)
Variante contextuelle (ou combinatoire)	تنوع سياقي (أو تركيبي)
Variante libre	تنوع حر (بديل حر)
Vélaire	لهوي
Vélarisation	إطباق
Voisinage	مجاورة (جوار)
Voyelle	صائت (مصوت)

مصادر الكتاب ومراجعه

1- باللغة العربية:

- **إبراهيم، زكريا:**

- مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، دار مصر للطباعة، مكتبة مصر، (د.ت).

- **الإبراهيمي، خولة طالب:**

- مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000.

- **الأسمر، راجي:**

- المعجم المفصل في الصرف، (مراجعة إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- **إفيتش، ميلكا:**

-اتجاهات البحث اللساني، (تر. سعد مصلوح، ووفاء كامل)، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

- **الأندلسي، أبو حيان:**

- تفسير البحر المحيط، (تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض)، دار الكتب العلمية، بيرت – لبنان، ط1، 1413هـ/ 1993م.

- **أوقدِن تشارلز وريدشارتز آيفر:**

- معنى المعنى. دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية، (تر. كيان أحمد حازم يحي)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2015.

- **بارتشت، بريجيته:**

- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، (تر. سعيد حسن بحيري)، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2010.

- **بافو، ماري آن بافو وسرفاتي، جورج إليا:**

- النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، (تر. محمد الراضي)، المنظمة العربية للترجمة، آذار(مارس)، 2012.

- **الباهي، حسان:**

- اللغة والمنطق. بحث في المفارقات، دار الأمان – الرباط، ط1، 2000.

- **بحيري، سعيد حسين:**

- علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 1997.

- **بونتنج، كارل ديتر:**
– المدخل إلى علم اللغة، (تر. سعيد بحيري)، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2006.
- **بشر، كمال:**
– دراسات في علم اللغة، دار المعارف مصر، 1969.
- **التوحيدي، أبوحيان وابن مسكويه:**
– الهوامل والشوامل، (نشر أحمد أمين وأحمد صقر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ت).
– البصائر والذخائر، تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، 1988.
- **ابن جني، أبو عثمان:**
– الخصائص، (تح. محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (دت).
– سر صناعة الإعراب، (تح. أحمد فريد أحمد)، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- **الجهني، مانع بن حماد وآخرون:**
– الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 1420هـ.
- **الجوهري، إسماعيل بن حماد:**
– الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط4، 1990.
- **جيفري، سامبسون:**
– المدارس اللغوية، التطور والصراع، (تر. أحمد نعيم الكراعين)، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، الطبعة الأولى 1993.
- **الحاج صالح، عبد الرحمن:**
– بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، 2007.
– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الرغاية، الجز ائر، 2007 م.
– مدخل إلى علم اللسان الحديث(1)، اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، 1970.
– مدخل إلى علم اللسان الحديث(2)، اللسانيات ، المجلد الأول، رقم 2، 1971.
– مدخل إلى علم اللسان(3)، اللسانيات، المجلد الثاني، العدد1، 1972.
– مدخل إلى علم اللسان الحديث، اللسانيات، العدد 7، 1997.
– الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المبرز، العدد الثاني، جويليه / ديسمبر، 1993.

- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن وقائع ندوة جهوية في موضوع: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، أبريل، 1987، الرباط -المملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي: بيروت- لبنان، ط1، 1991.
- النحو العربي والبنيوية اختالفها النظري والمنهجي، بحث قدم في الجلسة التاسعة عشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والستين من ندوة تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية بتاريخ: الأحد 21 من ذي القعدة من سنة 1417 هـ الموافق لـ 31 مارس 1997م).

- **ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان:**
- الإيضاح في شرح المفصل، (تح. موسى العليلي)،وزارة الوقاف والشؤون الدينية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، 1982.

- **حاتم، عماد:**
- فقه اللغة وتاريخ الكتابة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1982.

- **حجازي، محمود فهمي:**
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، المكتبة الثقافية، العدد 249.

- **حركات، مصطفى:**
- الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر.
- اللسانيات العامة وقضايا العربية، دارالآفاق.

- **حسان، تمام:**
- الأصول الإبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المعرفية العامة للكتاب.
- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

- **حساني، احمد:**
- مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

- **الحلو، حسين خلف صالح:**
- الكتابة الصوتية الدولية وتطبيقها في لغتنا العربية، في: مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 6، جزيران 2016.

- **الحمد، غانم قدوري:**
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان -الأردن، 2003.
- المدخل إلى علم الأصوات العربية، دار عمار، عمان- الأردن، 1425هـ/ 2004م.

• حمودة، عبد العزيز:
- المرايا المقعّرة. نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، العدد 272، جمادى1/ أغسطس2001.
• خفاجي، عبد المنعم:
- خلود الإسلام، دار الشهاب، باتنة- الجزائر، 1986.
• خليل، حلمي:
- مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
• دبة، الطيب:
- معالم البناء المنهجي لمفهوم النظام عند سوسير، ضمن: مدارات ثقافية وفكرية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير- المغرب، ط1، 2006.
- التفكير السيميائي في اللغة والأدب. دراسة في تراث أبي حيان التوحيدي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015.
- النظام اللساني وآلية عمله من تجريدات سوسير والبنويين إلى تحقيقات التلفظيين، ضمن أعمال "العودة إلى سوسير"، إعداد حافظ إسماعيل علوي وآخرَيْن، دار كنوز المعرفة، عمان الأردن، ط1، 2017.
- مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة، ضمن وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، إعداد ومراجعة المنصف عاشور وسرور لحياني، مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، ط1، 2014.
• دلاش، الجيلالي:
- مدخل إلى اللسانيات التداولية، (تر. محمد يحياتن)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
• دوركايم، إميل:
- قواعد المنهج في علم الاجتماع، (تر. محمود قاسم والسيد بدوي)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
• الراجحي، عبده:
- فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت 1972.
• الرفوع، إبراهيم خليل:
- الدرس الصوتي عند أبي عمرو الداني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
• روبنز، روبر هنري:
- موجز تاريخ علم اللغة، (ترجمة: أحمد عوض)، عالم المعرفة، رجب 1418 هـ نوفمبر تشرين الثاني 1997.

- **ستراوس، كلود لفي:**
- الأنثروبولوجية البنيوية، (تر: مصطفى صالح)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1977.
- **السرخسي، أبو بكر محمد:**
- أصول السَّرَخْسي، (تح. أبو الوفاء الأفغاني)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1414هـ/ 1993م.
- **ستروك، جون:**
- البنوية وما بعدها... من ليفر تراوس إلى ديريدا (ترجمة محمد عصفور) عالم المعرفة، رمضان 1416 هـ/ فبراير 1996، العدد 206.
- **السعران، محمود:**
- علم اللغة. مقدّمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962.
- **سليم، شاكر مصطفى:**
- قاموس الأنتروبولوجيا، (انكليزي – عربي)، جامعة الكويت، ط1، 1981.
- **السماتي، ابن الطحان:**
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، (تح. حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة، الشارقة – الإمارات، 1428هـ/ 2007م.
- **سيبويه، أبو بشر عمر بن قمبر:**
- الكتاب، (تح. عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت ط1، (دت).
- **السيرافي، أبو سعيد:**
- أخبار النحويين البصريين، (تح. طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي)، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط1، 1955.
- **ابن سينا، علي الحسين بن عبد الله:**
- الشفاء (العبارة)، (تح. محمود الخضيري)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970.
- **السيوطي، جلا ل الدين:**
- الإتقان في علوم القرآن، (تح. سعيد المندوب)، دار الفكر، بيروت، 2016هـ/ 1996م.
- المزهر في علوم اللغة (شرح: محمد جاد المولى وآخرين)، دار الجيل، بيروت لبنان، (دت).
- **الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس:**
- الرسالة، (تح. أحمد شاكر)، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1940.

- **ابن الشجري، ضياء الدين:**

– آمالي ابن الشجري، (تح. محمود الطناجي)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **صالح، صبحي:**

– دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط3، 1968.

– علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، 1973.

- **صليبا، جميل:**

– المعجم الفلسفي، دار الكتاب العربي بيروت، 1979.

- **طه، فرج عبد القادر وآخرون:**

– معجم علم النفس والتحليل النفسي، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، ط1، (د.ت).

- **عبد التواب، رمضان:**

– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1982.

- **عطية، خليل إبراهيم:**

– في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد، سلسلة الموسوعة الصغيرة رقم: 124، 1983.

- **عمايرة، خليل أحمد:**

– في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، 1404هـ/ 1984م.

- **عمر، أحمد مختار:**

– دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1985.

- **العمري، محمد، وآخرون:**

– مقال: الحدود بين المدارس اللسانية، دراسات أدبية ولسانية، العدد3، 1986.

- **العيد، يمنى:**

– في معرفة النص، دراسات في النقد الأدبي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت.

- **غلفان، مصطفى:**

– اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، بيروت– لبنان، ط1، 2013.

- **الفارابي، أبو النصر:**

– إحصاء العلوم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1931.

- **ابن فارس، أحمد بن زكريا:**

– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (تح. مصطفى الشويمي)، بيروت 1963.

- معجم مقاييس اللغة، (تح. عبد السلام هارون)، بيروت- لبنان، (دت).

- **الفراهيدي، الخليل بن أحمد:**

- كتاب العين، (تح. عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 2003/ 1424.

- **الفسوي كمال الدين:**

- شرح شافية ابن الحاجب، (تح. محمد صبري الجُبّة)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- **الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب:**

- القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت- لبنان، 2008.

- **القاري، ملا علي:**

- المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، (تح. أسامة عطايا)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق – سوريا، ط2، 2012.

- **كامل، وفاء:**

- مقال: البنوية في اللسانيات، عالم الفكر، المجلد 26، العدد2، أكتوبر / ديسمبر، 1997.

- **كانتينو، جان:**

- دروس في علم أصوات العربية، (تر. صالح قرمادي)، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،الجامعة التونسية، 1966م.

- **كمال، بشر:**

- علم اللغة العام. الأصوات، دار المعارف، القاهرة، 1986.

- دراسات في علم اللغة، دار المعارف مصر، 1969.

- **لالاند، اندريه:**

- موسوعة لالاند الفلسفية، (تر. خليل أحمد خليل)، منشورات عويدات، بيرت- باريس، ط2، 2001.

- **ليشته، جون:**

- خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنوية إلى ما بعد الحداثة، (تر. فاتن البستاني)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط1، 2008.

- **المارغيني، إبراهيم:**

- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، (اعتناء وضبط أحمد الراوي)، دار الكتب العلمي، بيروت- لبنان.

- **مالبرغ، برتيل:**

- علم الأصوات، (تر. عبد الصبور شاهين) مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، (دت).

- مؤمن، أحمد:
- اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- ماهر، عبد القادر:
- فلسفة المنطق، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- المبارك، محمد:
- فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، مطبعة جامعة دمشق، 1960.
- محمد، علاء جبر:
- المدارس الصوتية عند العرب. النشأة والتطور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006.
- مرتاض، عبد المالك:
- في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر، 2002.
- المسدي، عبد السلام:
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة 2، 1986.
- اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- مصلوح، سعد:
- دراسة السمع والكلام. صوتيات اللغة من الإنتاج الى الادراك، عالم الكتب، 2005.
- ابن منظور، محمد بن مكرم:
- لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، (د ت).
- مهيبل، عمر:
- البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993.
- مونان، جورج:
- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، (تر. بدر الدين قاسم)، 1392هـ/ 1972م.
- علم اللغة في القرن العشرين، (ترجمة: نجيب غزاوي)، مؤسسة الوحدة، سوريا.
- نصر، محمد مكي:
- نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، (تدقيق وضبط أحمد علي حسين)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2011.
- وافي، علي عبد الواحد:
- علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، 1973.
- الوعر، مازن:
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، طلاسدار، دمشق، ط1، 1988.

- دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، دمشق، ط1، 2001.

- **وغليسي، يوسف:**

- البنية و البنيوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية - بحث في النسبة اللغوية والإصلاح النقدي، مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد6، 1431/ 2010.

- **ياقوت، محمود سليمان:**

- فقه اللغة وعلم اللغة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

- **ياكبسون، رومان:**

- علم اللغة، (ترجمة مقدسي أنطوان وآخرون) ضمن: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دراسات مترجمة، مطبعة جامعة دمشق، 1976.

- الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، (تر. علي حاكم صالح وحسن ناظم)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 2002.

- **يعقوب، إميل وعاصي، ميشال:**

- المعجم المفصّل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

- **يعقوب، إميل:**

- موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2006.

2- باللغة الفرنسية:

Arcaini Enrico, Principes de linguistique appliquée, Payot, Paris, 1972.

Barthes Roland, Essais critiques, Editions du seuil, 1981.

Baylon Christian et Fabre Paul, Initiation à la linguistique, Armand Colin, 2e Edt, 1990.

Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Edt Cérès, Tunis, 1995.

Bertil Malberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, P.U.F, Paris 1968.

Bloomfield. Léonard, Le langage, , (Tr. Janick Gazio), Payot, Paris, 1970.

Bronckart Jean Paul, Théories du langage, Pierre Mardaga, Bruxelles, 2éd, 1977.

Chomsky. Noam, La linguistique cartésienne, (Tr. Nelcya Delanoe et Dan Sperber), Editions de seuil, Paris,1969.

__________, Le langage et la pensée, (T. par louis-jean calvet), Payot, Paris 1980.

__________, Dialogues, avec M.Ronart, Flammarion, France, 1977.

Dubois Jean et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris.

Dubois Jean, Dubois-Charlier Françoise. Principes et méthode de l'analyse distributionnelle. In: *Langages*, 5e année, n°20, 1970.

Ducher Jean-Louis, La phonologie, "que sais – je" dar el afaq, 4edt, 1995.

Ducrot. O et Todorw.T, Dictionnaire encyclopédique... Edition du Seuil, 1972.

Eluerd Roland, Pour aborder la linguistique, (T1), les éditions ESF Paris.

Frei Henri, La grammaire des fautes, Presses universitaires de Rennes, 2011.

Gary– Prieur Marie – Noëlle, Les termes clés de la linguistique, Edt de Seuil, 1999.

Greimas.a. julian et courtés Joseph, Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, T2, 1986.

Hejmslev Louis, Essais linguistiques, les éditions de minuit, Paris 1971.

__________, Prolégomènes à une théorie du langage, (Tr. Una Canger), Editions de minuit, Paris, 1971.

Jakobson Roman, Six leçons le son et le sens, les éditions de minuit, 1976

Lyons. Jhon, Linguistique générale - Introduction à la linguistique théorique, (tra. F. Dubois-Charlier et D. Robinson), Larousse, Paris, 1970.

Martinet André, Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1998.

__________, La linguistique synchronique, P.U.F, Paris 1970.

__________, Syntaxe générale, Armand Colin, Paris, 1985.

Martinet Jeanne, Clefs pour la sémiologie, Edition Seghers, 1973.

Mahmoudian. Mortéza, La linguistique, Edt Seghers, Paris, 1982.

Mounin Georges, La linguistique au xxe siecle, Paris, P.U.F. 1975.

Munot. Ph et Nève. F-X, Une introduction à la phonétique, Ets de CEFAL, Liege-Belgique, 2002

Paveau Marie-anne, et Sarfati Georges-Elia, Les grandes théories de la linguistique, Paris, Armand Colin, 2010.

Perrot Jean, La linguistique P.U.F, 11edt, 1980.

Robert. J-P, Dictionnaire pratique de didactique du FLE, Ophrys, Paris, 2008.

Sapir. E, Linguistique, (Tr. Jean-élie boltanski et Nicole soulé-susbielles), Editions de minuit, Paris, 1968.

Saussure Ferdinand (de), Cours de linguistique générale, (Edt. préparée par Tullio de Mauro), Payot, Paris, 1984.

Sillamy Norbert, Dictionnaire de la psychologie, LAROUSSE, Paris, 2003.

Tesnière Lucien, Elément de syntaxe structurale, Librairie C. Klincksieck, Paris, 1959.

Tcheckhoff Claude, La prédication, Langue Française, Larousse, n°35, 1977.

Velde Roger (Van de), Introduction à la méthodologiques structurel de la linguistique, Edition LABOR, Bruxelles, 1973.

Zaoui Mustapha, Sémantique et étude de langue, O.P.U, Alger, 1993.

3- منشورات إلكترونية:

ENCARTA 99, DELUX, L'encyclopédie de référence, (logiciel)

Henri Frei (1947) La Linguistique Saussurienne à Genève Depuis1939, WORD, 3:1-2, DOI:10.1080/00437956.1947.1165931

(https://doi.org/10.1080/00437956.1947.11659311)

Christian Puech, «7. Saussure :réception et héritage», Modèles linguistiques [En ligne], 41 | 2000, mis en ligne le 01 juin 2017, consulté le 20 avril 2019.(http://journals.openedition.org/ml/1446 ; DOI : 10.4000/ml.1446)

Claudia Schweitzer et autres, L'histoire des alphabets phonétiques du XVIIIe siècle jusqu'à l'API, XXIIIe Journées d'études sur la Parole, 4-8 Juin 2018, Aix-en-Provence, Marseille,

(https://www.iscaspeech.org/archive/JEP_2018/pdfs/192554.pdf).

Sapir. Edward, Le langage. Introduction à l'étude de la parole, (Tr. de l'anglais par S.M. Guillemin), Une édition électronique réalisée par Mme Gemma Paquet, 1921(http://classiques.uqac.ca/classiques/Sapir_edward/langage/le_langage.pdf)

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/94/Extended_IPA_chart_2005.png

http://www.phon.ox.ac.uk/jcoleman/IPA_Kiel_2015.pdf.

https://commons.wikimedia.org/wiki/File:IPA_chart_2018.pdf?uselang=fr

تمّ بحمد الله

